علم الاجتماع الاقتصادي

• علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق
• تأليف: د. محمد ياسر الخواجة
• الطبعة الأولى ١٩٩٨

• **الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع**
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٥٠٣ - هاتف: ٣٣٢٠٢٩٩
فاكس: ٣٣٣٥٤٢٧ - تلكس: ٤١٢٤١٦
• التوزيع في جميع أنحاء العالم:
• **الأهالي للتوزيع**
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٢٢٣ - هاتف: ٢٢١٣٩٦٢
فاكس: ٣٣٣٥٤٢٧ - تلكس: ٤١٢٤١٦

١ - ٣٠٦٫٣ خ و ا ع
٢ - العنوان
٣ - العنوان
مكتبة الأسد

علم الاجتماع الاقتصادي

بين النظرية والتطبيق

د. محمد ياسر الخواجة

كلية الآداب جامعتا طنطا وقطر - قسم الاجتماع

الأهالي

إهداء

الى هشام وأحمد...

أهدي هذا الكتاب

وهما في بداية عمر وحياة تشرق.

أملاً من الله سبحانه وتعالى أن يرعاهما ويوفقهما

على درب هذه الحياة

كما يحدوني الأمل لهما بغد مشرق

بمزيد من النجاح والتوفيق.

المؤلف

المقدمة

جذبت دراسة الاقتصاد انتباه الكتّاب والمفكرين منذ أقدم العصور، ونجم عن هذا الاهتمام فكراً اقتصادياً كان له دور بارز في نمو وتطور دراسة الاقتصاد في المراحل الحديثة والمعاصرة من تاريخ الفكر الإنساني. كما نشطت اليوم العديد من المذاهب الفكرية المتباينة التي اهتمت بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصاية والتنبؤ بها في المستقبل فأخذ المتخصصون في علم الاقتصاد يظهرون اهتماماً متمايزاً بدراسة الظواهر الاقتصادية البحتة، واتجه علماء الاجتماع إلى دراسة الظواهر السوسيو- اقتصادية وتبلور ذلك في ظهور فرع جديد ومتنامي من ميادين علم الاجتماع عرف باسم علم الاجتماع الاقتصادي Economic Sociology الذي تبلورت الجهود الأولى لنشأته في الولايات المتحدة الأمريكية مع اهتمامات المدارس السوسيولوجية الأمريكية ومنها مدرسة شيكاغو وهارفارد وغيرهما إلى تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادي والاستعانة بالعديد من المداخل السوسيولوجية والنماذج الاقتصادية في دراسة الظواهر السوسيواقتصادية. وذلك من منطلق أن النشاط الاقتصادي كأي نشاط آخر يمثل أحد الظواهر الاجتماعية التي لايمكن فهمها وتفسيرها تفسيراً كاملاً إلا في ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين كل من الاقتصاد والمجتمع.

وعلى الرغم من أن علم الاجتماع الاقتصادي يعد علماً حديث النشأة بمقارنته بعلم الاقتصاد الذي تطورت اقدامه كعلم موضوعي اكتسب الصيغة العلمية في وقت كان فيه علم الاجتماع الاقتصادي يحاول أن يتحسس طريقه في دراسة الظواهر الاقتصادية بصورة علمية ومنهجية من خلال استقطاب مجموعة من علماء الاقتصاد في الأصل ومنهم على سبيل المثال الفرد مارشال، وجون كينز، وفلفريد باريتو وجورج زيمل حيث وجدوا من علم الاجتماع الاقتصادي نقطة التقاء واقعية للعلاقة الوثيقة بين كل من علمي الاقتصاد والاجتماع. إلا أنه استطاع أن يشق طريقه بنجاح كبير لفت أنظار جميع الدوائر العلمية والأكاديمية في كافة العلوم الاجتماعية، ويشهد على ذلك مظاهر التطور التي استطاع هذا العلم الجديد أن يحققها في مجال تحديد موضوعه، وبلورة قضاياه النظرية وتنمية منهجه، وتميز طريقته في تحليل وتفسير الظواهر السوسيواقتصادية

مثل الملكية، والانتاج، والعمل، والاستهلاك، والتوزيع، والاستثمار، والأجور، والبطالة، والفقر والتضخم، والتبعية، وقضايا المنفعة والرفاهية، والإشباع الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، والأسواق، والشركات متعددة الجنسية وغير ذلك من الموضوعات الحديثة المتعددةالأخرى. ويؤكد على ذلك أيضاً حرص علماء الاجتماع الاقتصادي على توفير الشروط النظرية والمنهجية لهذ العلم الفرعي، وتثبيت دعائم استقلاله المعرفي وتميزه عن مجموعة النظم الفكرية الأخرى السيوسيواقتصادية بصورة تحليلية وواقعية. وهذا مايكشفه بالفعل تحليلات رواد هذا العلم من أمثال بارسونز، ونيل سملسر، وكارل بولاني، واوجبرن، وريتشارد سويدبرج وغيرهم الذين أكدوا العلاقة بين كل من الاقتصاد والمجتمع.هذا ويجيء اهتمامنا المتواضع لتأليف هذا الكتاب عن علم الاجتماع الاقتصادي نظراً لقلة الكتب العربية والأجنبية التي تناولت هذا الفرع من فروع علم الاجتماع، حيث لم يتوافر في المكتبة العربية من كتابات علم الاجتماع الاقتصادي، كعلم له تاريخ، ورواد، ومنهج، وقضايا للبحث ومسائل للدراسة إلا النذر القليل، ومن هذا المنطلق فإن المتتبع لموضوعات هذا الكتاب وقضاياه يلاحظ أن ثمة فكراً منطقياً يحكم أسلوب اختيار هذه الموضوعات، وتسلسل تلك القضايا، وهذا يكمن في محاولة التعريف بالعلم، وتحديد موضوعه للطالب المبتدىء من حيث طبيعته، وتاريخه، وظروف نشأته، ورواده المؤسسين ثم محاولة إثارة بعض القضايا الفكرية الأساسية في علم الاجتماع الاقتصادي التي تهم القارىء الباحث، والمثقف الواعي الذي يهتم بمثل هذه الموضوعات ثم محاولة عرض بعض القضايا النظرية والتطبيقية ذات الطبيعة المجتمعية المحلية والعالمية المعاصرة.

وانطلاقاً من الأفكار والأهداف السابقة فقد قسمت الكتاب إلى بابين:

الباب الأول: يدور حول اصول علم الاجتماع الاقتصادي وينطوي على خمسة فصول:

يعالج الفصل الأول مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي، ومجالات دراسته وعلاقته بعلم الاقتصاد.

ثم ينتقل الفصل الثاني إلى تناول موضوع ابن خلدون ونشأة علم الاجتماع الاقتصادي ويعرض فيه لأهم اسهامات ابن خلدون الأساسية في الحياة الاقتصادية وبخاصة لظاهرة تقسيم العمل، والتجارة، ونظرية القيمة، والتنمية الاقتصادية، في حين يناقش الفصل الثالث اسهامات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية في مجال علم

الاجتماع الاقتصادي والتي يتزعمها آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون كينز وكيف مهدت كتابات هؤلاء العلماء لظهور علم الاقتصاد الحديث وكيف أثرت كتابات هؤلاء العلماء على تحليلات رواد علم الاجتماع الأوائل الذين وضعوا أسس علم الاجتماع الاقتصادي.

أما الفصل الرابع فيعرض اسهامات المدرسة الاجتماعية الكلاسيكية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي من أمثال هربرت سبنسر واميل دوركايم، وماكس فيبر، وفليفريد باريتو مع التركيز على أهم القضايا والمشكلات الاقتصادية التي جذبت علماء الاقتصاد البارزين الذين وجدوا من هذا العلم نقطة التقاء فكري هام لتحليل أفكارهم وتصوراتهم العامة.

ويعرض الفصل الخامس لأهم اسهامات المدرسة الانثربولوجية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي عند كل من برونسلاف مالينوفسكي، ومارسيل موس، وريموندفيرث، وكيف مهدت كتابات هؤلاء العلماء لتطوير مجالات علماء الاجتماع الاقتصادي.

أما الباب الثاني فيعالج أهم الاتجاهات الحديثة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي متضمناً الفصول من الفصل السادس وحتى الفصل الحادي عشر.

ويناقش الفصل السادس اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة عند كل من تالكوت بارسونز ونيل سملسر، وكارل بولاني التي تشكل بالفعل المجالات المتطورة لعلم الاجتماع الاقتصادي وكيف ساهمت هذه المدرسة في ارساء دعائم هذا العلم بصورته الحديثة.

ويعرج الفصل السابع على تحليلات المدرسة الماركسية المحدثة والذي يناقش فيه أهم منطلقاتها النظرية وبعض اسهامات روادها عند كل من بول باران، وجون آندرفرانك، وسمير أمين وبخاصة تلك الأعمال التي أعطت دوراً كبيراً لأبعاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ثم الانتهاء بقضايا ختامية.

ويتناول الفصل الثامن موضوع المرأة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي، ونعرض فيه أهم الدراسات التي عالجت الوضع الاقتصادي للمرأة، ثم المرأة والقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي، والمرأة وسوق العمل، ثم التعريج على أهم المداخل النظرية لعلماء الاجتماع والاقتصاد في دراسة المرأة ثم الانتهاء بخاتمة الفصل.

أما الفصل التاسع فيعرض للأبعاد الاجتماعية للفقر في الريف المصري، من خلال

تحليل مفهوم الفقر ومؤشراته، وأهم المداخل السيوسيولوجية المفسرة للفقرة ثم تناول أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على أوضاع الفقراء في القرية المصرية بالإضافة إلى ذلك يتناول هذا الفصل تحليل ميداني على ثلاثة قرى مصرية لوصف الأوضاع الاجتماعية عن تحليل اتجاهاتهم نحو قضايا التعليم والمشاركة السياسية والاجتماعية.

أما الفصل العاشر فيتناول قضية الأصول الاجتماعية للرأسمالية الحضرية الجديدة في مصر مستعرضاً ملامح الرأسمالية كظاهرة اجتماعية عالمية، وتوضيح الأصول الاجتماعية للطبقة الرأسمالية الجديدة في مصر، وتحديد الخصائص البنائية لها ثم عرض لأهم مجالات الاستثمار وصوره لدى الطبقة الرأسمالية الجديدة. ثم التطبيق على عينة من المستثمرين وتحليل أصولهم الاجتماعية والطبقية ومجالات استثماراتهم واتجاهاتهم نحو قضايا التنمية والاستثمار والانفتاح وغير ذلك من القضايا الأخرى.

وأخيراً يعرض الفصل الحادي عشر لموضوع التحولات العالمية الجديدة وواقع البلدان العربية مع اشارة خاصة للمجتمع المصري ويبدأ بتقديم رؤية نظرية لتأصيل نظرية النسق الرأسمالي العالمي في تحليلها للنظام العالمي والنظام الاقليمي والعلاقة بينهما، ثم التعرف على ملامح التحولات العالمية الجديدة وأثرها على الواقع العربي الراهن، ومدى امتداد أثرها على واقع المجتمع المصري الراهن وبخاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في تقديم عملاً متواضعاً يفيد الباحثين والدارسين وطلاب هذا العلم، ويسهم في سد النقص الذي تعاني منه المكتبة العربية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي، وأتمنى أن يكون التوفيق قد حالفنا في هذه المحاولة المتواضعة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وعلى الله قصد السبيل.

ياسر الخواجة

الدوحة في مارس ١٩٩٨ م

الباب الأول
علم الاجتماع الاقتصادي
مفهومه، ومجالاته، وظروف نشأته

الفصل الأول: مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي ومجالاته وعلاقته بالاقتصاد.
الفصل الثاني: ابن خلدون ونشأة علم الاجتماع الاقتصادي.
الفصل الثالث: المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية.
الفصل الرابع: المدرسة الاجتماعية الكلاسيكية.
الفصل الخامس: المدرسة الانثروبولوجية الكلاسيكية.
الخاتمة

الفصل الأول
تعريف علم الاجتماع الاقتصادي ومجالاته وعلاقته بعلم الاقتصاد

تمهيد:

بدأ علم الاجتماع الاقتصادي بداية متواضعة منذ النصف الأول من القرن الحالي، وبمرور الوقت تطور ميدان الدراسة في هذا العلم تطوراً ملحوظاً، وحظي باهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد المحدثين حتى وطد أقدامه وأصبح فرعاً هاماً من فروع علم الاجتماع ولاسيما بعد أن أرسى علم الاجتماع دعائمه المنهجية وتطورت مداخلة السوسيولوجية المختلفة على المستويين النظري والامبريقي، وبدأ يعيد النظر في نتائج بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة به ومنها الاقتصاد، وفي هذه الأثناء تزايد اهتمام علم الاجتماع الاقتصادي بالمشكلات والقضايا الاقتصادية التي توجد في العالم النامي، والتي ظهرت في تحليلات أقطاب هذا العلم وهم جوزيف شومبيتر، وجونار ميردال، ونيل سملسر، وريتشارد سويدبرج وغيرهم، وتلك التحليلات التي ركزت على أهمية اقتصاديات العالم الثالث ومدى ارتباط المشكلات الاقتصادية في الدولة النامية بالنظام العالمي الجديد، وهذا مايؤكد أن هناك علاقات وثيقة بين علمي الاقتصاد والاجتماع وذلك لأنه يعتبر النشاط الاقتصادي كأي نشاط آخر، يمثل أحد الظواهر الاجتماعية التي لايمكن فهمها وتفسيرها تفسيراً متكاملاً إلا في ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين بعضها البعض. وهذا ماسوف يتضح حينما نتناول مفهوم هذا العلم وتحديد معناه، وتحديد أهم مجالاته وميادينه، وعلاقته بعلم الاقتصاد.

أولاً: مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي

وقبل أن نعرّف مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي لابد أن نتناول مفهوم علم الاقتصاد Economics باعتباره اكتسب الصفة العلمية والموضوعية في وقت كان فيه علم الاجتماع الاقتصادي مازال يحبو ويتحسس طريقه بين العلوم الموضوعية.

وفي هذا الاطار يعرف علم الاقتصاد بأنه الدراسة العلمية لانتاج، وتوزيع، واستهلاك السلع والخدمات لتحقيق رفاهية الأفراد.

وفي الواقع كان يطلق فيما مضى على الاقتصاد مسمى... الاقتصاد السياسي Political Economy بما يفيد أنه يبحث في موضوعات خاصة بالدولة، غير أنه حينما تناول الكتاب هذا الموضوع في العصور الحديثة لاحظوا أن ايراد الدولة يتوقف على ايراد الأهالي Natives فتحول اهتمامهم إلى البحث في الوسائل التي تؤدي إلى زيادة ثروة الشعوب، ثم مالبثوا أن اهتدوا إلى أن نمو الثروة الاقتصادية يتوقف على جهود الأفراد في حياتهم الاجتماعية، فأصبح موضوع هذا العلم البحث في هذه الجهود. وهذه الجهود (الأنشطة الاقتصادية) بطبيعتها اجتماعية، وذلك لأن الناس لايبذلون جهودهم الاقتصادية في عزلة عن بعضهم البعض، إذ يحتاج كل منهم إلى الآخر في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي(١). وقد عرف علم الاقتصاد أيضاً بأنه دراسة الكيفية التي عليها ينظم الناس استخدام الموارد لاشباع رغباتهم وحاجاتهم، بمعنى أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة التنظيم الاقتصادي، وهذا يتطلب دراسة مختلف النظم الاقتصادية، والمشكلات التي تواجه كل نظام والطرق الممكنة لحل هذه المشكلات(٢).

وباعتبار أن حاجات الإنسان البيولوجية آمرة، ورغباته التي تحددها الثقافة لا حد لها - كما يقول بيزانس وبيزانس Biesanz and Biesanz - أي أن حاجاتنا لاتنتهي وغير محدودة، وعلى العكس من ذلك تماماً فإن الوقت والنشاط والموارد الطبيعية محدودة، فلا غنى لكل مجتمع أن يقتصد بمعنى أن يقرر (سواء بتدبير أو بغير تدبير) كم من الوقت والنشاط، والموارد سوف ينصرف لمواجهة هذه الحاجة وتحقيق تلك الرغبة - على حساب الحاجات والرغبات الأخرى - وما الذي ينبغي تأصيله، ويتم اتخاذ هذه القرارات في اطار المركب التنظيمي الذي يسمى الاقتصاد، أي أن الاقتصاد هو المركب التنظيمي الذي يرسم طريق قرارات وأفعال أفراد المجتمع، وهم ينظمون ويقضون وقتهم ونشاطهم، وقدراتهم، ويستخدمون الموارد الميسرة لهم لانتاج، وتوزيع السلع أو الخدمات التي سوف تتجه لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، أما علم الاقتصاد فهو أحد العلوم الاجتماعية المختص بدراسة وتحليل هذا المركب التنظيمي(٣).

لذا فإن التعريف الذي يقدمه آدم سميث للاقتصاد باعتباره «علم الثروة» هو تعريف قاصر لأن الاقتصاد في الحقيقة لايبحث في الثروة في ذاتها كما تبحث الطبيعة مثلاً

في قوانين الجاذبية أو الكهرباء، وإنما يبحث في الثروة من ناحية علاقتها بالإنسان وضرورتها لسد حاجاته المختلفة فالإنسان وحاجاته اذن عامل هام لايصبح اغفاله عند النظر في طبيعة موضوع الاقتصاد، لذا فقد ذهب البعض إلى تعريف الاقتصاد بأنه علم الإثراء بدلاً من علم الثروة، وذلك للدلالة على الجهود والاجراءات التي تبذل من أجل زيادة الانتاج والتنمية، وهي عمليات تؤدي إلى إثراء المجتمعات، وبهذا المعنى يصبح الاقتصاد هو علم تكوين الثروات، ثم اتسع مجاله حتى أصبح علم تكوين الثروات، وتوزيعها، واستهلاكها وأصبح موضوعه يتمثل في حركة دائرية تتجدد على الدوام من الانتاج Production إلى التوزيع distribution إلى الاستهلاك Consumption وعندئذ يخطو الاقتصاد خطوة أبعد ليهتم بمعرفة امثل الطرق للحصول على الثروة، وأفضل الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية.

وهذا الاهتمام يوصلنا إلى تعريف الاقتصاد باعتباره، العلم الذي يهتم بدراسة ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي نكرسه للوصول إلى أحسن الظروف المادية لتحقيق الرفاهية[٤].

ويطلق على هذا النشاط الفردي والجماعي اسم النشاط الاقتصادي وهو أحد وجوه النشاط الاجتماعي بشكل عام. وتبدو الصلة هنا أكثر وضوحاً بين مجال الاقتصاد ومجال الاجتماع. لكن الذي تجدر الاشارة إليه هنا أن علم الاجتماع الاقتصاي لايرمي من دراسته إلى الوصول إلى قوانين اقتصادية بحتة أو الوصول إلى هذه القوانين بغرض ذاتي، وإنما يهدف إلى الانتفاع بها في الارتقاء بالأوضاع والنظم والمستويات الاقتصادية، فإذا كان الاقتصاد يهتم بالمنفعة، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يعني بالعدالة، وإذا كان الاقتصاد يضع القوانين التي يستند عليها النظام الاقتصادي، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يستنبط قوانين تقدم البنيان الاجتماعي من الناحية الاقتصادية[٥].

أي أن علم الاجتماع الاقتصادي يستطيع أن يساعدنا على معرفة أي النظم الاقتصادية يمكن أن تلائم هذا المجتمع أم ذاك، وما الذي يجب الاحتفاظ به، وما الذي يجب استبعاده من وسائل النشاط أو الاستغلال الاقتصادي، لأنه يدرس النشاط الاقتصادي بوصفه أحد مظاهر النشاط الاجتماعي، بل هو أهم ناحية من سلوك الأفراد لأنه يتصل بقوام البنيان الاجتماعي وينظر إلى الظاهر نظرته إلى الظواهر الاجتماعية لاتقل شأناً عن الظواهر السياسية، والدينية، والاخلاقية، واللغوية، وهي كلها ظواهر تنبع من طبيعة الحياة الاجتماعية، وماينطوي عليه من تفاعل بين الأفراد واحتكاك

مشاعرهم، وتقابل رغباتهم وخضوعهم لظروف بيئية واجتماعية تصهرهم جميعاً في بوتقة واحدة. تتحد آثارها وتتداخل العوامل المؤثرة فيها بالنتائج بحيث يصعب الوقوف عليها.

وعلى هذا النحو يكون تعريف نيل سملسر N. Smelser هو أفضل التعريفات لعلم الاجتماع الاقتصادي الذي أشار إليه في كتابه سيوسيولوجيا الحياة الاقتصادية The Sociology of Economic life باعتباره «العلم الذي يقوم على تطبيق الاطار المرجعي لعلم الاجتماع ونماذجه التفسيرية لدراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تعالج عمليات الانتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك للسلع والخدمات النادرة»(٦).

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن علم الاجتماع الاقتصادي يسعى لتحليل الظواهر الاقتصادية في اطار علاقتها بالجوانب الاجتماعية المرتبطة بالنسق الاجتماعي بشكل عام، ومحاولة تطبيق المنظورات السوسيولوجية، في دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية بصورة واقعية ومنهجية جديدة.

ثانياً: مجالات علم الاجتماع الاقتصادي

وبعد أن عرضنا مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي وحددنا معناه نحاول في هذه النقطة توضيح مجال علم الاجتماع الاقتصادي، انطلاقاً من أن التحديد العلمي للمجال التحليلي للبحث يعتبر نقطة انطلاق ذات قيمة كبرى بالنسبة لأي دراسة في الاقتصاد، تتفق مع أهداف التفسير في علم الاجتماع، ومن هنا لابد أن يتعاون علم الاقتصاد وعلم الاجتماع من أجل فهم أفضل للسلوك الاقتصادي كعملية ثقافية اجتماعية باعتبار أن الاقتصاد هو مجال ثقافي من مجالات نشاط شعب ما يقوم أعضاؤه بأدوار معينة داخل البناء الاجتماعي ويسلكون في الاقتصاد ثلاث عمليات هي:

١ ـ الاستيلاء على (امتلاك) المواد من البيئة الطبيعية.

٢ ـ تحويل هذه المواد التي تم امتلاكها إلى منتجات يمكن استخدامها عن طريق استعمال الأدوات وقوة العمل.

٣ ـ نقل واستخدام هذه المنتجات.

وأن هذه الخطط، والاختيارات، والتقديرات التي يقوم بها أعضاء مجتمع ما بالنسبة لهذه العمليات الخاصة بالامتلاك والتحويل والنقل والاستخدام تمثل الأهداف المباشرة

تمثل الأهداف المباشرة للمعيشة أو الاكتساب تدخل في نظام مجال علم الاجتماع الاقتصادي(٧). وأن هذه العمليات الثلاثة تبدو قطاعات منفصلة على المستوى التحليلي فقط ولكنها في الواقع متداخلة ومتشابكة يعتمد بعضها على البعض الآخر كنظام دائري.

وباعتبار أن عالم الاجتماع الاقتصادي ينظر إلى الكليات نظرة موضوعية فيدرس كل مايتصل بالانتاج في ضوء علاقته بالاستهلاك والسلع بالتبادل والموارد الانتاجية، فإن عوامل الانتاج تعتبر أهم الموضوعات الجوهرية التي يدرسها عالم الاجتماع الاقتصادي، لأن قوة الانتاج وأدواته تمثل الأسلوب الإنساني الحضاري الذي يحدد لنا وسيلة أو طبيعة جهد الإنسان في السيطرة على الطبيعة على اعتبار أن عوامل الانتاج إنما تتمثل من النقاط التالية:

١ - الأرض:

والأرض هي مجموع الثروات الطبيعية مثل المعادن، والمناجم، والفحم والبترول، وكل مايقوم على نحو طبيعي ويكون له منفعة دون تدخل الإنسان، وتعتبر الأرض عاملاً مهماً من عوامل الانتاج. لذا فلقد ركز الطبيعيون أو الفيزيوقراطيون على أهمية الأرض باعتبارها العنصر الأساسي للانتاج، ومن ثم فإن الزراعة هي النشاط الأول الذي يعطي انتاجاً صافياً وتسهم بصورة ايجابية في تكوين الثروات.

فضلاً عن هذا يرى الطبيعيون أن الثروة المعدنية النفيسة ليست إلا ثروة مالية أو رمزية من الدرجة الأولى، أما الثروة الحقيقية لايمكن أن تكون هدفنا فقط بقدر ماترتبط أساساً بقضاء الحاجات وإشباعها، فاشباع الحاجات يعتبر أهم صفات الثروة عند الطبيعيين، ولكن يتطلب هذا في الوقت ذاته مدى إمكانية التعرف وتحقيق مزيد من الفائض منها(٨).

كما ارتكز الفكر الاقتصادي لدى التجاريون في قياس قوة الدولة ومبلغ ثروتها بالكمية التي تملكها من الذهب والفضة، وبأن هناك انسجاماً وتوافقاً مع التخطيط لزيادة كل منهما وأن هناك ارتباط وثيق بينهما إلى الحد الذي قد يصعب معه الفصل بينهما، وينطوي هذا المبدأعلى تحريم تصدير المعادن النفيسة حتى لايقل ماهو موجود منها والسعي إلى استغلال مافي باطن الأرض إلى أقصى حد ممكن حتى تكثر كميتها، لأنهم يرون أن زيادة ثروة الدولة يؤدي إلى زيادة قوتها التي تدعم بدورها التجارة الخارجية للدولة لزيادة الثروة(٩). وهذا مايبين أن الفكر الاقتصادي يوضح بجلاء أهمية

الأرض كعامل جوهري من عوامل الانتاج لما تلعبه من دور هام في تغيير ظروف المجتمع الاقتصادي نظراً لما تنعم به الأرض من معادن وكنوز ومنافع وخيرات لها قيمتها الاقتصادية العالية.

٢ ـ رأس المال:

يعتبر رأس المال العامل الثاني من عوامل الانتاج، وهو كل مايكون له قوته ودوره وعمله ووظيفته داخل البناء الاقتصادي مثل أدوات الانتاج، وكل الوسائل المادية الداخلة في عملية الانتاج، وهي ماتسمى بالتشغيل الآلي **automation** (والتي يقصد بها قوة التشغيل التي تتم دون تدخل قوة بشرية أو عاملة أو قدرة الآلات المادية التي تعمل تلقائياً وتؤدي إلى تحقيق نسبة العمالة والتقليل من القوى البشرية مع زيادة العمالة الماهرة في الميكانيكا وصيانة الآلات والأدوات الكهربائية)، ومعنى ذلك أن مباني المصنع وموقعه والآلات كلها أجزاء أساسية من رأس المال الذي يقصد به هنا مصادر الثروة الأولى التي تستخدم في خلق الثروة الجديدة الثانية وهي الربح أو العائد(١٠).

هذا ويرتبط عامل رأس المال بفكرة الملكية **Property** في الفكر الاقتصادي، والملكية كما يرى معظم العلماء هي فكرة تتعلق بحيازة الأشياء التي اصطلح على تسميتها بالملك أو الممتلكات وهي فكرة تقتضي وجود حقوق معينة لشخص أو جماعة دون غيرهم من الناس باستخدام هذه الممتلكات أو استهلاكها أو التصرف فيها، لكن الملكية ـ كنظام اجتماعي ـ تعني وجود نسق من العلاقات التي تقوم بين الأفراد والتي تتمثل في كثير من الحقوق والواجبات والامتيازات والمسؤوليات سواء بالنسبة للأفراد بعضهم إزاء بعض أو بالنسبة لحق استعمال الممتلكات والتصرف فيها(١١). إلا أن الملكية تتخذ أساساً لها وهو الصالح الاجتماعي العام، فيجب أن يستغل استغلالاً نافعاً، والمالك الذي يهمل أو يقصر من استغلال ملكه، ولايستخرج منه الفوائد التي يمكن استخراجها، يرى حقه في الملكية معرضاً للضياع، فلا يصح أن تكون له أرض خصبة تنتج أجود المحاصيل الزراعية ثم يتركها دون حرث، وزرع، وعلى هذا فإن النظام الإسلامي نص على أنه لايصح للإنسان الحق في ملكية أرض دون منازع إلا إذا أحياها بعد مواتها، أي حرثها وسقاها لتنبت، وتظهر الصفة الاجتماعية للملكية كذلك في التشريعات الجديدة التي تتيح نزع الملكية للصالح العام لشق الشوارع، وحفر المصارف، وبناء المستشفيات أو المنشآت الحكومية... إلخ، وقد حرص الإسلام على تحقيق هذا المعنى في فريضة الزكاة

إذ أنها نوع من اشراك الجماعة في ملكية الفرد، كما أن قوانين الضرائب التصاعدية تثبت حق الدولة في الملكية، ومعنى ذلك أن الملكية قد أصبحت وظيفة اجتماعية من زاوية النفع الاجتماعي العام(١٢).

٣ ـ العمل:

على الرغم من الأرض، ورأس المال عاملان ضروريان في الانتاج، إلا أن هذين العاملين لايظهر أهميتهما إلا بالاستغلال،والعمل هو وسيلة هذا الاستغلال، كما أنه يحقق لنا تحويل المواد الخام Raw materials التي تنتجها الأرض إلى أدوات وسلع يستخدمها الإنسان في أغراضه المختلفة، وكذلك فإن العمل هو الذي أوجد لنا وسائل النقل التي أخذت تزداد وتتحسن على الدوام فأتاحت بذلك انتقال السلع والبضائع في سهولة ويسر إلى الجهات التي تحتاج إليها، وانتعشت الحركة التجارية، وحركة التبادل بين المجتمعات المختلفة، وعلى هذا فقد ذهب البعض إلى تعريف العمل استناداً إلى طبيعة الإنسان الصانع Hamo faber وهذا التعريف يرى أن العمل «هو مجموعة من أوجه النشاط التي يمارسها الإنسان على المادة، ويستخدم في ذلك قوة ذهنه، وعضلاته، كما قد يستخدم الأدوات والآلات، وهذا النشاط يؤثر بدوره على حياة الإنسان ويطورها».

والواقع أن هذا التفاعل المتبادل بين الإنسان والطبيعة أو بين الإنسان وبيئته، هو العنصر الأساسي الذي يفسر لنا تطور المجتمع، بل إنه يفسر لنا مايحدث أحياناً في البناء الاجتماعي من تغير شامل(١٣). وبهذا تلعب الأيدي العاملة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية للمجتمع مثلما تلعب الموارد الطبيعية مثل هذا الدور، ولهذا يعطي علماء الاجتماع الاقتصادي اهتماماً بضرورة تحديد الأجر ومطالبة العمال بحقوقهم عن طريق النقابات التي ينتمون إليها، والأجر في العرف الاقتصادي هو الدخل الذي يحصل عليه الإنسان مقابل عمله، ولذلك يعتبر وسيلة تباع وتشترى(١٤). وعلى أساس ذلك فإن الغاية الضرورية للعمل هو السيطرة على الطبيعية بواسطة الإنسان، وجعل الإنسان سيداً ومالكاً لموارد الطبيعة.

٤ ـ التنظيم:

وهو العنصر الرابع والهام في عملية الانتاج الذي يقوم بإدارة العملية الاقتصادية حيث لاتكفي العناصر الثلاثة السالفة (الأرض، والعمل، ورأس المال) لإتمام عملية

الانتاج، إذ ينبغي التوافق بينها، واستغلالها على أحسن وجه للحصول على السلع والخدمات المطلوبة، وهذا التنسيق هو «عمل المنظم» الذي يؤلف بين العناصر المذكورة فيما يسمى بالمشروع، فالمنظم في لغة الاقتصاديين هو الشخص الذي يقوم بتجميع عناصر الانتاج، والتوفيق بينها متحملاً في ذلك المخاطر التي تلحق به من عدم التعاون بين نفقات الانتاج وأثمان السلع التي انتجها، وعلى هذا فالمنظم يمثل القلب النابض الذي يوجه حركات العوامل الأخرى، وبغير المنظم لاتستطيع العوامل الثلاثة أن تدخل العملية الانتاجية بطريقة فيها الكفاية وفيها التنظيم.

وقديماً كان المنظم يقوم بعمليتين هما:

أ ـ تجميع عناصر الانتاج وتحمل المخاطر.

ب ـ الإشراف الفني والاداري على عمليات الانتاج.

غير أن تطور الانتاج في الصناعات الثقيلة الحديثة حمل المنتجون على الفصل بين العمليتين، فقد انفصل المنظمون الذين يتحملون المخاطر عن الأشخاص الذين يقومون بالأعمال الفنية والادارية في مشروعات الانتاج، فمثلاً نجد في الشركات المساهمة أن المنظمين هم أصحاب الأسهم وهم الذين يتحملون الخسائر والمكاسب أما الناحية الفنية والادارية فيقوم بها مهندسون ومحاسبون وخبراء وكتبة وعمال، كما يجب أن نميز بين المنظم والرأسمالي الذي يقرض أمواله بفائدة، فإن دور الأخير يقتصر على إقراض المشروعات مبالغ وسلفيات بفائدة ثابتة سنوياً دون أن يتحمل المخاطر الناجمة عن عمليات الانتاج، ويجب ملاحظة أنه قد يجتمع في شخص واحد عدة صفات أو أوضاع اقتصادية كثيرة، كأن يكون عاملاً في مشروع، وأحد المنظمين له الذين يتحملون مخاطره (بمعنى أن يكون مساهماً) ويكون فوق ذلك صاحب رأسمال يوظفه في المشروع نظير فائدة.

والوظيفة الأساسية للمنظم، سواء كان فرداً أو جماعة هي قيادة دفة المشروع، أو التوفيق بين عناصره ومزج هذه العناصر بالنسب التي يراها محققة لأكبر قسط من الربح، ومن الطبيعي أن يضع المنظم في ذهنه مستقبل الانتاج لأن الأحوال الاقتصادية متقلبة ودائمة التغير، والعرض والطلب على السلع في مد وجزر، فلابد أن يكون ذا حساسة اقتصادية وصادق الحكم على ماينتظر وقوعه في السوق الاقتصادية، وغني عن البيان أن تعرضه للمكسب أو الخسارة مرهون بمبلغ ما يصدره من أحكام ويتخذه من قرارات بصدد سير الانتاج ونوعه وكميته.

وفي ضوء هذه الاعتبارات ليس المنظم حراً في اتجاهاته الاقتصادية، وليس مطلق التصرف في السير بمشروعاته كيفما شاء، فهو مقيد في حقيقة الأمر باعتبارات كثيرة أهمها، منافسة المشروعات التي تشاركه في الانتاج، والتشريعات العمالية وماترتبه للعمال من حقوق وواجبات، ومبلغ تدخل الحكومة في جهاز الاثمان والعوامل المؤثرة في السياسات الاستهلاكية(١٥).

وهكذا يتبين أن المنظم عنصر ضروري وجوهري في العملية الانتاجية فهو الذي يتحمل مخاطر المشروع من ربح أو خسارة، كما يقوم المنظم بالإشراف على حركة أدوات الانتاج، وينظم العمل داخل المصنع وإدارة العناصر البشرية ادارياً وفنياً، كما يهتم المنظم أول مايهتم بعملية اقتصادية ضرورية وهي العملية التي يطلق عليها تقسيم العمل Division of labour تلك العملية التي تؤدي إلى وحدة العمل وتكامله، لأنها تقوم بالربط بين جهود أفراد عديدين بأداء أعمال مختلفة، وعلى هذا فلا يكفي لظهور تقسيم العمل(*) أن يكون هناك تجمع لجهود أفراد عديدين، كأن يجتمع بعض الأفراد لتحريك كتلة ثقيلة، فمجهود هؤلاء الأفراد ينضم بعضها إلى بعض، ولكنها ليست جهوداً مختلفة، وهؤلاء الأفراد يتعاونون ولكن تعاونهم من النوع البسيط، ويطلق عليه اسم الاشتراك في العمل.أما تقسيم العمل فالتعاون فيه من النوع المركب، بحيث يقوم الأفراد المتعاونين بأداء أعمال مختلفة ولايكفي أن يقوم أفراد عديدين بأداء الخدمات الاقتصادية التي كان يؤديها رجل واحد، بل يجب أن يضطلع كل فرد من هؤلاء الأفراد بأداء جزء خاص من العمل الذي كان يتألف من وحدة العمل قبل عملية تقسيم العمل(١٦). وعلى هذا فإن تقسيم العمل يظهر في المجتمعات الأكثر تطوراً وبخاصة المجتمعات الصناعية، بل إنه أصبح نظاماً لازماً للصناعة ويرتبط بها ارتباطاً قوياً في الاذهان، ويدور نظام تقسيم العمل في المجتمع الحديث المتقدم ليس فقط حول توزيع المهن والأعمال فحسب وإنما يتناول أيضاً التفاوت والتفاضل في المجتمع والأدوار

• ـ لقد كانت دراسة تقسيم العمل محور اهتمام العديد من العلماء في علم الاجتماع وخاصة عند فرديناند تونيز، وماكس فيبر، واميل دوركايم، لكن دوركايم اهتم بهذه الظاهرة في كتابه الشهير تقسيم العمل في المجتمع، واعتبرها من أهم الظواهر التي يتصف بها المجتمع الحديث، ومايترتب عليها من تطورات متعددة في مجال المهن، والتخصص، وظهور التنظيمات المختلفة في جميع المجالات المجتمعية، كما كشف أميل دوركايم فيما يتعلق بتقسيم العمل في سائر المجتمعات البشرية عن نظريته الشهيرة، في التضامن الآلي الذي يسود المجتمعات البسيطة والتضامن العضوي الذي يسود المجتمعات المتقدمة، انظر في هذا الصدد كتابه:

Durkheim, E, The division of labour in society (Translated by Simpson, G, N. Y, the freepress, 1968.

الاجتماعية المختلفة التي يحتلها أعضاء المجتمع تبعاً لقدراتهم الخاصة، وليس فقط بحسب الخصائص الطبيعية كالقوى الجسمانية أو الجنس أو السن. فكأن المقصود بتقسيم العمل هنا هو توزيع الأدوار المختلفة على أشخاص مختلفين بطريقة تكفل في آخر الأمر تحقيق هدف واحد متكامل ومحدد بحيث يقوم الأفراد بأداء أدوار معينة وإنجازها على نحو مايحدث بالفعل في الصنعة وفي النسق الصناعي، فالنسق الصناعي بالذات يعتمد أكثر من غيره من الأنساق الاجتماعية على الدقة المتناهية في تقسيم العمل، والتمييز بين الأدوار المختلفة، التي تؤلف كلها في الوقت ذاته، وحدة متماسكة متكاملة(١٧).

وهكذا يتضح أن عوامل الانتاج الأساسية وهي الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم يجب أن يكون التعاون والتكامل بينها وثيقاً، وكلما زاد هذا التعاون وتضافرت الجهود على تنسيقه، بقيادة المنظم واشرافه، ارتفعت بالتالي قيمة الانتاج وتزايدت معدلاته.

ثالثاً: العلاقة بين علمي الاقتصاد والاجتماع

ظلت العلاقة المتبادلة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع تشكل موضوعاً مثار جدل طويل بين مختلف التيارات الفكرية ولايزال هذا الجدل محتدماً حتى اليوم، وإزاء تلك القضية انقسم الفكر الاجتماعي والاقتصادي تجاه عملية التفاعل المتبادل بين ماهو اجتماعي وماهو اقتصادي إلى ثلاث تيارات أساسية:

التيار الأول: وهو الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

وهذا التيار يقوم على افتراض، الإنسان الاقتصادي **Homo economicus** الذي يرى أن الإنسان كائن يسعى بعقله وفطرته لخير نفسه، وقد أراد آدم سميث أن يبني جميع العلاقات الاقتصادية، وهي علاقات مركبة ومتشابكة على فكرة الغريزة المتأصلة في الإنسان، وهي الغريزة التي تجعل منه، رجلاً اقتصادياً، يتجه في سلوكه دائماً نحو البحث عن الصالح الشخصي أو المنفعة الشخصية، وإذن فالفردية والمنفعة والعقلانية هي الفروض الأساسية في قيام أي نظام اقتصادي، والواقع أن هذه الصورة لسلوك الإنسان ترتكز على تبسيط متناه لسلوك الإنسان لأن هذ التصور يقوم على فروض وهمية، وأفكار جزئية مبسطة تخل بطبيعة الحياة الاجتماعية المركبة، ويكاد يحصر وظيفة علم الاجتماع في أضيق حدود ممكنة، لأن النتائج الأساسية يمكن الحصول عليها من دراسة العمليات الاقتصادية وحدها.

التيار الثاني: وهو الفكر الماركسي.

وهذا التيار يقوم على التصور الماركسي الذي يقدم شكلاً آخر من أشكال العلاقات تحتل فيه العوامل الاقتصادية والتكنولوجية الدور الرئيسي، فالتمييز بين مايطلق عليه اسم البناء التحتي in Far-structure والبناء الفوقي Super - Structure والتأثير المتحكم للأول من الثاني، والأهمية الكبرى التي تعطى لظروف الانتاج، كل هذه العوامل الكبرى تؤدي في النهاية إلى تحديد العلاقة بين الاقتصاد والاجتماع على أساس السيطرة للنظرة الاقتصادية أو على القل أولويتها على النظرة الاجتماعية، ويفترض هذا التصور ضرورة الدمج بين الاقتصاد والاجتماع في علم إنساني واحد تكون قاعدته الأساسية اقتصادية وترتفع فوق هذه القاعدة مظاهر الحياة الاجتماعية (البناء الفوقي)[١٨].

التيار الثالث: وهو الفكر الاجتماعي الاقتصادي الحديث.

وهذا التيار يقوم على تحليلات علماء الاجتماع الاقتصادي الامريكي من أمثال نيل سملسر وتالكوت بارسونز الذين سعوا إلى تحليل العمليات الاقتصادية من المنظورات السوسيولوجية، فدراسة الظواهر الاقتصادية مثل الاستهلاك والادخار، والانتاج، والتضخم، والأسواق، والتكنولوجيا والتنظيمات الاقتصادية، من الصعب تحليلها بعيداً عن العلاقات الاجتماعية الموجودة مثل علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل أو السياسات الحكومية أو نوعية الطبقات الاجتماعية أو البناء الأيديولوجي السائد في المجتمع[١٩].

وعلى هذا فإن العلاقة وثيقة بين علمي الاجتماع والاقتصاد لأنه يصعب وجود ظواهر اقتصادية خالصة في المجتمع دون أن يكون لها في الوقت ذاته صبغة اجتماعية أخرى نظراً لتشابك الظواهر وتداخلها وتساندها وظيفياً، وإذن فلابد من دراسة التفاعل بين ماهو اقتصادي وماهو اجتماعي حتى يمكن القول بأن التحليل الاقتصادي قد اكتسب الصبغة الاجتماعية.

الهوامش:

١ - أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٢٥
٢ - غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الاقتصادي، تأليف غريب سيد أحمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ص ٢٠ - ٢١
٣ - فاروق محمد العادلي، الانثربولوجيا الاقتصادية (قضايا نظرية ونماذج واقعية)، مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٧
٤ - السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ١٩٩١، ص ص ١٣ - ١٥
٥ - مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ١٥ - ١٦
٦ - Smelser, N., the Sociology of economic life, prentice - Hall, New Jersy 1976, p43.
٧ - فاروق العادلي، الانثروبولوجيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ٨٥ - ٨٨
٨ - سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٥٧
٩ - عبد الله الخريجي، علم الاجتماع الاقتصادي، رامتان، جدة، سلسلة دراسات من المجتمع العربي السعودي، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ص ٣٥ - ٣٦
١٠ - قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الاقتصادي (ومشكلات الصناعة والتنمية)، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ص ٢١ -٢٢
١١ - غريب سيد حمد وآخرون، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٤٠
١٢ - السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ١٤٢ - ١٤٣
١٣ - نفس المرجع السابق، ص ٤٧، ص ٣٩١
١٤ - غريب سيد حمد وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٦
١٥ - مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٦٨ - ٦٩
١٦ - السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي مرجع سابق، ص ص ٤٢٥ - ٤٢٦
١٧ - غريب سيد حمد، وآخرون، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ٤٣ - ٤٤
١٨ - السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ٢٣ - ٢٤
١٩ - see: Smelser, N., The sociology of economic life, N,. prentice hell 719f

الفصل الثاني
«ابن خلدون ونشأة علم الاجتماع الاقتصادي»

تمهيد:

تكاد ظروف مولد ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع يقترب إلى حد كبير من ظروف ميلاد العلم الأم (علم الاجتماع) حيث ظهر كمحصلة لاهتمامات علماء الاجتماع والاقتصاد، ومدى تفسيرهم للظواهر الاقتصادية من منظور اجتماعي في المجتمعات المختلفة، ومحاولة ايجاد صيغة ملائمة لتفسير الظواهر الاقتصادية بهذه المجتمعات، في اطار الفكر الاقتصادي وذلك من قبل علماء الاقتصاد والاجتماع، ويرجع الفضل في مسمى هذا الفرع إلى عالم الاقتصاد الشهير جوزيف شومبيتر Shumpeter منذ أن نشر كتابه «تاريخ التحليل الاقتصادي» (١٩٥٤) حيث حدد فيه نطاق الاهتمام لهذا الفرع أو حدد فيه مهمة علم الاجتماع الاقتصادي Economic Sociology بأنها الجمع بين الدراسات السيوسيولوجية والاقتصادية التي تناولت بالاهتمام أهمية تعاون علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى خاصة وأن الحقائق الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية) مرتبطة جميعاً بمختلف العلوم الاجتماعية التي يجب أن ترتبط بعضها بالبعض الآخر(١). وعن ميلاد ذلك الفرع يؤكد ريتشارد سويدبرج Swedberg أنه منذ عامي ١٨٩٠ - ١٩٢٠م بدأ الاهتمام يتزايد بهذا الفرع من علم الاجتماع حيث برزت معالجات متنوعة أسهمت في ظهوره ومنها بشكل خاص كتابات اميل دوركايم، وجورج زيمل، وفليفريد باريتو وثور شتاين فبلن في تطوير التحليل الاجتماعي المتميز للظواهر الاقتصادية(٢).

كما يعتبر كتاب الاقتصاد والمجتمع الذي وضعه بارسونز بالاشتراك مع نيل سملسر أحد الأعمال السوسيولوجية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي والذي نشر عام ١٩٥٦م. واهتمامه بمعالجة النظرية السيوسيولوجية، وعلاقتها بالقضايا الاقتصادية وتحليل الاقتصاد كنظام اجتماعي ومعالجته للعديد من القضايا الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي وغيرها من القضايا والموضوعات الاقتصادية المختلفة التي لايمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي التي توجد فيها هذه الظواهر(٣).

ويلي ذلك اسهامات أخرى قام بها نيل سملسر في كتابه «سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية Sociology of economiclife عام ١٩٦٣ والذي حاول فيه أن يشير إلى تطور علم الاجتماع الاقتصادي وتحليله للعمليات الاقتصادية، وعلاقة علم الاجتماع بالاقتصاد ودراسة المظاهر الاجتماعية للتنمية الاقتصادية(٤).

كما سبق هذه الجهود بعض الاسهامات المبكرة لرائد علم الاجتماع الأول ـ وهو المفكر العربي عبد الرحمن ابن خلدون ـ والتي كان لها الفضل في ظهور علم الاجتماع الاقتصادي، ولفت الأنظار إلى طبيعة الاقتصاد بالمجتمع، وكما كان لها أثر هام في بلورة الأسس النظرية لهذا الفرع من علم الاجتماع، وقبل أن نعرض لهذه الاسهامات نلقي الضوء على ظروف نشأته الاجتماعية والمهنية.

في الواقع تعكس نوعية النشأة الاجتماعية والعملية لان خلدون، مدى اهتمامه بالأمور الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة، فلقد نشأ في أسرة موثرة وذات أصول ونفوذ حقيقي في أسلمة أسبانيا، وكان ابن خلدون نزوع إلى المغامرات السياسية، والتي ربما ورثها عن أسرته لأن كثيراً من أفرادها اشتغلوا بالسياسة فهو شخصياً دخل في خدمة أمير تونس، قبل أن يتم العشرين من عمره حيث تولى لديه منصب كتابة العلامة، ثم انتقل إلى مراكش واتصل بسلطانها، ثم انتقل إلى الاندلس، وأخذ يتقرب إلى أمرائها يدفعه غمار السياسة وكيد المؤامرات إلى الانضواء تحت ألوية ذوي السلطان والوزراء، والحكام، ثم سافر إلى مصر، والمهم من ذلك أن المؤامرات والسياسة كان يرفعانه تارة حتى يجعلانه وزيراً أو حاجباً أو قاضياً ثم يخفضانه تارة أخرى حتى يدفعانه إلى أعماق السجن.

ولاشك أن حياة ابن خلدون أعطته خبرة وخلفية من محاولته لاستخلاص الخبرة التاريخية في تحديد القواعد العلمية المنظمة لازدهار واضمحلال الأنساق الاجتماعية، وتفسيراً شكال التغير الاجتماعي، والتاريخي، وإنه هدف إلى أن هناك علم جديد لنشأة وانهيار الثقافات (سماه علم العمران البشري) هذا العلم طبقاً لابن خلدون يجب أن يكون موضوعه الأساسي (المجتمع الإنساني) ومشكلاته الأساسية التحولات الاجتماعية، وبالتعبيرات الحديثة، فإنه تناول العمليات التي تحدث التغير الدائري أثناء المظاهر العادية نسبياً، ولكن النسق الاجتماعي يخضع لتغيرات حادة من وقت لآخر بحيث يؤدي إلى حدوث تغيرات أساسية فيه(٥).

وكانت نقطة الانطلاق في نظرية ابن خلدون هي كون المجتمع عبارة عن ظاهر

طبيعية، حتى إنه يشير إلى العلل الأصلية التي تجعل الناس يتحدون للعيش مجتمعين وهو يدل على اثنين منها فالأولى هي عامل التعاون الاقتصادي الذي قويت نتائجه بتوزيع الأعمال ويقول في هذا الصدد «إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه فلا بُدَّ من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف» وتضاف إلى هذه العوامل الاقتصادية عوامل الأمن التي تحمل على اجتماع الأفراد في قبائل أو على اجتماعهم في المدن حتى يستطيعوا دفع العدوان عن أنفسهم، وأخيراً لابد للناس من سلطة، لابد لهم من حكومة، وهذا من مميزات النوع البشري، أي «لابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، ولايكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم والهاماتهم فيكون ذلك الوازع واحد منهم» وابن خلدون في إيضاحه يجعل الصدارة للعوامل الاقتصادية التي تعرضها المجتمعات. وهو يصنف الأمم بتفريق ماينها وفق أنماط الانتاج التي تنقطع إليها، فيضع في المرتبة الأولى مختلف الصنائع، ثم يجيء الزارع المجتمعون في القرى والمقيمون بالبلدات السهلية أو البلدات الجبلية وأخيراً يأتي البدويون ويؤكد ذلك بقوله «إن اختلاف الأجيال في أحوالهم، إنما هو باختلاف نحلهم في المعاش»(٦).

وفي إطار اهتمامنا الراهن سوف نتناول لأهم تحيلات ابن خلدون الاقتصادية، والتي أسهم بها بشكل مباشر، محاولين بذلك أن نتعرف على حقيقة تلك الاسهامات وتوضيح تحليلاته للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم تلك الاسهامات السوسيولوجية في الحياة الاقتصادية مايلي:

(١) تقسيم العمل

(٢) التجارة

(٣) نظرية القيمة

(٤) التنمية الاقتصادية

أولاً - تقسيم العمل Division of Labour:

لقد اعتبر ابن خلدون العمل المحور الأساسي الذي يدور حوله كل وسائل الانتاج، وإنه الجزء الرئيسي لعمليات الانتاج، وفي هذا الصدد يركز ابن خلدون على أهمية سعي الإنسان لتحصيل معاشه وحاجته الضرورية وبالتالي فقد سعى لإبراز قيمة العمل الإنساني ودوره في تحقيق المصالح الخاصة والعامة فيقول: «اعلم

أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلابد في الرزق من سعي وعمل»[٧].

ومن ناحية أخرى يشير ابن خلدون إلى حقيقة هامة مفادها أن نوعية التخصص المهني والحرفي للأنشطة الاقتصادية الطبيعية ترتبط بنوعية المجتمعات وتطورها في مراحل التحول ذاتها، فالمجتمعات البدوية ترتبط بها الأعمال الزراعية أو الصيد والرعي وغير ذلك من حرف مهنية بسيطة، وتنشأ الصناعة والتجارة عندما تتحول المجتمعات إلى المجتمعات العمرانية الحضرية، وبالطبع فإن ذلك التغيير في النظام الحرفي والمهني - حسب تصورات ابن خلدون - يوضح نوعية «تقسيم العمل» والتخصص في الأعمال الاقتصادية وارتباطها بدرجات التغير والتعقيد الحضري، ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحاً، عندما تصل المجتمعات الحضرية إلى أعلى درجة لها من التقدم والطلب للحاجات الكمالية بعد أن تشبعت بالضروريات الأساسية. فحالة المجتمع المعقد وما تستلزمه نوعية الحياة من الترف والبذخ تتطلب بطبيعتها المزيد من الحرف والمهن، الأمر الذي يوضح زيادة الحاجة نحو التخصص وتقسيم العمل معاً، حتى تؤدي تلك الأنشطة دورها في المجتمع وتغطية احتياجاتها المتنوعة وخاصة الحاجات الكمالية، ولهذا السبب يركز ابن خلدون، على المرحلة الأخيرة من تعقد المجتمع، حيث تظهر نوعيات من الحرف والمهن الجديدة مثل النجارين، والحاكة، والصاغة والحدادين والبنائين، والطهاة، والدهانين وغيرهم[٨]، وفي إطار تحليلي مميز حاول ابن خلدون أن يربط بين تقسيم العمل، والحاجة إلى التعاون فيقول إن الكسب الذي يستفيده البشر إنما هو قيم أعمالهم، ولو قدر أحد عطل عن العمل لكان فاقد الكسب بالكلية وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته وعلى نسبة ذلك نمو كسبه أو نقصانه، وقد بينا آنفاً أن الجاه يفيد المال، ثم يستطرد قائلاً «إن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي السفل إلى من لايملك ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه وبين ذلك طبقات متعددة «حكمة الله في خلقه بما ينتظم معاشهم وتتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم، لأن النوع الإنساني لايتم وجوده وبقاؤه إلا بتعاون أبنائه على مصالحهم، لأنه قد تقرر أن الواحد منهم لايتم وجوده إلا بالتعاون، وإنه إن ندر فقد ذلك في صورة مفروضة لايصح بقاؤه»[٩].

كما يشير ابن خلدون في تحليلاته لخاصية تقسيم العمل نتيجة للتقدم الحضاري وزيادة حجم المدن والأمصار، ومن أهم تلك الصناعات، صناعة الطب والتوليد،

واعتبارها من الصناعات الهامة التي تقوم بمداواة المرضى كما تعكس تحليلاته عن أهمية أهل المعرفة والخبرة توجية الناس إلى العمل والتعاون وحملهم على تحقيق الصالح العام وذلك في ضوء اهتمام الشرائع.

ثانياً ـ التجارة:

يوضح ابن خلدون أن التجارة يقصد بها، محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ماكانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحاً، فالمحاولة لذلك الربح إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقله إلى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه، فيعظم ربحه ولذلك قال بعض الشيوخ من التجار عن حقيقة التجارة، «أنا أعلمها لك في كلمتين، اشتر الرخيص وبع الغالي وقد حصلت التجارة، والمال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل من الكثير كثير»[١٠].

وهذا مايوضح أن ابن خلدون سعى لتحديد نوعية الربح ومصدره الذي ينتج عن تخزين السلع حتى يتم ارتفاع أثمانها في الأسواق فضلاً عن أنه ركز على أهمية رأس المال باعتباره عنصراً هاماً في العمليات التجارية، فيشير إلى أنه كلما زاد رأس المال وكبر حجمه عند عمليات البيع والشراء ارتفعت بالتالي فوائده وتعاظمت مكاسبه. وفي اطار ذلك يقدم ابن خلدون نصيحته للتجار قائلاً:

«إن نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو فيه شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم ارباحاً وأكفل بحوالة Fluctuations الأسواق، لأن السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدة الغرار في طريقها فيقل حاملوها ويعّز وجودها وإذا قلت وعزت غلت أثمانها وأما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه حينئذ يكثر ناقلوها، فتكثر وترخص أثمانها»[١١].

ومن ناحية أخرى سعى ابن خلدون لوصف بعض فئات التجار التي تحاول أن تكسب القليل، وعلى العكس من ذلك تظهر بعض الفئات من التجار اكتناز السلع من أجل رفع الأسعار بصورة مجحفة من أجل تحقيق مزيد من الأرباح، لذا فقد أفرد ابن خلدون تحليلات هامة حول مايعرف بأخلاقيات المهن التجارية فيقول:«إن التاجر مدفوع إلى معاناة البيع والشراء وجلب الفوائد والأرباح، ولابد في ذلك من المكايسة والمماحكة، والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج وهي عوارض هذه الحرفة وهذه

الأوصاف نقص من الزكاء، والمروءة وتجرج فيها، لأن الأفعال لابد من عود آثارها على النفس، فأفعال الخير تعود بآثار الخير والزكاء، وأفعال الشر والسفسفة تعود بعند ذلك، وتتفاوت هذه الآثار بتفاوت أصناف التجار وأطوارهم(١٢).

وفي اطار تحليل سوسيواقتصادي رائع يؤكد ابن خلدون أيضاً «بأن رخص الأسعار مضر بالمحترفين والمنتجين واعتبر ذلك أولاً بالزرع فإنه إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة وقلة الربح منه وندارته أو فقده، فيفقدون النماء من أموالهم أو يجدونه على قلة، ويعودون بالانفاق على رؤوس أموالهم، وتفسد أموالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة.

فإذاً الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص، وكذلك الغلاء المفرط، وإنما معاش الناس وكسبهم في المتوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق(١٣).

وتشير الأفكار السابقة إلى رؤية ابن خلدون الواقعية للكثير من التصورات التجارية الهامة التي تعكس وجهة نظر تجارية متميزة وهي اشتر الرخيص وبع الغالي وقد حصلت التجارة، إلى جانب اهتمامه بتحديد نوعية الربح وتعظيمه، وأهمية رأس المال وكيفية تنميته ووصف أخلاقيات التجار وغير ذلك من القضايا التجارية الهامة.

ثالثاً ـ نظرية القيمة:

توضح كتابات ابن خلدون أهمية دور العمل كمصدر للقيمة المضافة فالربح هو القيمة التي يحصل عليها الإنسان من العمل، فيقول «واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمران تأذن الله برفع الكسب، ألا ترى إلى الإمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها اوسع أحوالاً وأشد رفاهية»(١٤).

وكانت تحليلات ابن خلدون تركز على أن قيم الأشياء وتقدير سعرها يختلف حسب الاختلاف في مبلغ مابذل فيها من عمل، ومايتطلبه انتاج مثلها من مجهود، وبالفعل قد تطور تلك الآراء النظرية عند المحدثين من علماء الاقتصاد السياسي، وسميت تلك الآراء بعد ذلك بنظرية العمل، كما يؤكد مدى السبق العلمي الذي أحرزه ابن خلدون على أصحاب نظرية المنفعة أيضاً (١٥).

لذا فقد سعى ابن خلدون للتقليل من قيمة الأعمال التي لاتتطلب جهداً كبيراً مثل الامارة، وأعمال الخدم وغير ذلك من الأعمال التي كان يحصل أصحابها على

معاشهم من بيوت المال، كما تؤكد تحليلات ابن خلدون على قيمة العمل عن طريق سعيه لتحليل بعض الأعمال والأنشطة الاقتصادية غير الطبيعية أو مانسميه حالياً بالأنشطة الطفيلية، والتي كانت موجودة بالفعل في الدولة الإسلامية، وذلك في إطار وصفه للحقائق الاجتماعية الواقعية وأنواع الكسب والمعاش، ويوضح ذلك بالعديد من الأمثلة لهذه الأنشطة مثل أعمال السحرة والعرافين والباحثين عن كنوز المال في باطن الأرض وغير ذلك من أعمال أخرى(١٦).

ومن منظور اقتصادي متميز أشار ابن خلدون منذ فترة تاريخية طويلة إلى أهمية قيمة النقود واستخداماتها في العمل، وتكوين رأس المال، قائلاً:

«إن صك العملة هو نظام ديني وظيفته المحافظة على قيمة العملة من الذهب والفضة ضد تدهور قيمتها، وأن ختم الحاكم على العملات يضمن جودتها ونقائها وأن الشعوب تريد الاستقرار في العملة. ويرى أن للذهب والفضة قيمة ثابتة وبالتالي فإنه يرفض أن قيمة هذه المعادن تخضع لعمليات العرض والطلب (فكل شيء من الأشياء يخضع لعمليات العرض والطلب وحوالة الأسواق باستثناء الذهب والفضة فهما أصل المكاسب، والقنية (الملكية)، والذخيرة (الثروة). وعلى هذا يحدد ابن خلدون ثلاثة وظائف أساسية للنقود وهي:

- باعتبارها معيار للقيمة.
- ووسيط في عملية التبادل.
- وإنها تحافظ على القيمة(١٧).

وهذا مايبين أن ابن خلدون قد قدم تفسيراً اقتصادياً رائعاً لنفس القضية التي أشار إليها آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» بأن تلك الثروة تقاس بمقدار مايكون لدى الأمم من المعادن النفيسة الذهب والفضة منذ أكثر من (٤٠٠) عام على وجه التحديد.

رابعاً ـ التنمية الاقتصادية:

ترتبط عملية التنمية عند ابن خلدون بالحافز المتبادل من العرض والطلب والمرتبط بتشجيع العلم والتكنولوجيا، حيث رأى أن الأسعار والقيم تتحدد عن طريق العرض والطلب، فالطلب ينتج فرص للربح، ويحفز العرض. والقوة الشرائية، وهذا بالتالي يحفز عملية التنمية المتراكمة، كما أكد ابن خلدون أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى اطار عمل سياسي مستقر أو ثابت ورأى أن الهيكل الاداري يجب أن يكون بسيطاً.

ومتمركزاً على وظائف قليلة أساساً مثل الدفاع والدبلوماسية، والتمويل العام، كما أن الإشراف على الأسواق وتعزيز التعاملات المالية المنظمة، وفحص المباني لحماية السكان يجب أن تكون جزءاً من واجباتها الأساسية(١٨).

كما دعا ابن خلدون بصورة واضحة إلى النظام الاقتصادي الحر بقدر الإمكان والبعد عن مخاطر التدخل الحكومي، خاصة وان تصوره عكس الطبيعة الواقعية التي عاشتها الدولة الإسلامية في القرن الخامس عشر الميلادي والنتائج السلبية التي انعكست على الحياة الاقتصادية نتيجة لزيادة الضرائب أو المكوس، وانتشار الفساد الإداري في الدولة بواسطة القائمين على نظام الضرائب، والحاشية واستغلالهم لطبقة التجار مما أدى إلى موجة حادة من غلاء الأسعار.

في حقيقة الأمر لقد أشار ابن خلدون في مواضع كثيرة في مقدمته إلى تدخل الدولة وتسلطها المتزايد على أموال الناس، فنجده يقول على سبيل المثال:

«وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة والتسلط على أموال الناس، بشراء مابين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع، فيتعللون في تلك الخسارة التي تلحقهم، بما تحدثهم المطامع من جبر ذلك بحوالة الأسواق من تلك البضائع التي فرضت بالغلاء إلى بيعها بأبخس الأثمان»(١٩).

ونسق العمل طبقاً لابن خلدون يجب أن يتوازن بين الإشراف العام أو السيطرة العامة، ووعي القيادة بالتوافق مع الحرية الاقتصادية للأفراد، وغير معوق لسيطرة القطاع العام أو يزيد من فرض الضرائب بصورة مرهقة، فإنها تحطم الحوافز الاقتصادية للعمل المنتج، وأن الأسواق يجب أن تكون متحررة من سياسة التدخل الاستبدادية(٢٠).

كما توصل ابن خلدون إلى بعض العناصر الوثيقة الصلة بعمليات التنمية الاقتصادية مثل خلق القيم المضافة، آلية عمل العرض والطلب، الاستهلاك، والانتاج، ودور النقود، والتراكم الرأسمالي، والتمويل العام والدور الحيوي للزراعة وأهمية الاستقرار الاقتصادي، كما أنه دافع بشدة عن أهمية تقديم حوافز اقتصادية للاستثمار، وحذر من سياسة التدخل، وسياسات مصادرة الممتلكات وادراك أهمية التماسك أو التضامن الاجتماعي، والالتزام المشترك كمقومات اجتماعية وسياسية أساسية للتنمية(٢١).

الخاتمة:

من خلال استعراض تحليلات ابن خلدون السالفة الذكر يتضح لنا مدى حس ابن خلدون الاقتصادي المرهف، للعديد من الظواهر والقضايا الاقتصادية فكما يقول أحد الباحثين أنه قد مارس حساً اقتصادياً كثيراً، فيوجد لديه فكر واضح جداً عن تكوين القيم، وعمل العرض والطلب، وقد خصص فصلاً لقيم الأقوات والسلع في المدن، كما تناول بالبحث أيضاً تأثير الحوادث السياسية في الحياة الاقتصادية(٢٢).

كما كانت تصورات ابن خلدون الاقتصادية وخاصة تأكيده على أهمية الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة، في الشؤون الاقتصادية إلا من بعض المجالات الهامة مثل الدفاع، والدبلوماسية، والتمويل العام، والإسكان، السبق العلمي المتميز والواقعي لكثير من رواد علماء الاقتصاد وخاصة المفكر الاقتصادي المعروف آدم سميث، كما جاءت تحليلات ابن خلدون معبرة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي عايشه وشاهده ابن خلدون في الدولة الإسلامية من خلال الاستخدام المميز لاسلوب الوصف والتحليل المقارن عن الواقع الملموس، وهذا ماجعله موضوع اهتمام العديد من الباحثين والعلماء من المجتمعات الغربية والعربية على حد سواء، لذلك يعد ابن خلدون من أهم العلماء الذين أرسوا دعائم أسس علم الاجتماع الاقتصادي.

هوامش الفصل الثاني

١ - Schumpeter, j. History of economic analysis, London, George Allen and unwin 19, *, 54, p p 20 - 21

٢ - Swed - berg, R., economic Saciology, past and present, current sociology, sage publications, v35, n.1, spring 1987, p.8

٣ - Parsons, T., and Smelser, N., economy and society, Macmillian and co, 1963.

٤ - Smelser, N., the Sociology of economic life, opcit

٥ - weiss, Dieter, Abn Khaldum on economic trans formation, Middle east studies, M. S. M. S. A., N.21, 1975, pp 29 - 30

٦ - غاستون بوتول، ابن خلدون، فلسفته الاجتماعية، ترجمة عادل زعيتر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤٧ - ٤٨

٧ - Alrefai., A., and Brun, M., Abn Khaldun, dynastec change and its economic Consequences, Arabs studies Quarterly, the institute of Arab studies, v.16, N.2, 1994, p. 15

٨ - عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي الجزء الأول: النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤، ص ص ٨٣ - ٨٤

٩ - عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثاني تحقيق وتحليل علي عبد الوافي، ط ٣، دار النهضة مصر، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٩٢٠ - ٩٢١

١٠ - عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحليل علي عبد الواحد، مرجع سابق، ص ٩٢٧

١١ - Alrefai, A., and Brun, M., Abn Khaldn, dynastic change and its economic consequences, opcit, p. 16

١٢ - عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق، ص ٩٣٤

١٣ - Weiss, D., Abn khaldun on economic trans Formation, opcit, p. 32

١٤ - المقدمة، مرجع سابق، ص ٩٠٦

١٥ - نفس المرجع السابق، ص ٩٠٦

١٦ - عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٨٨

١٧ - Weiss, D., opcit, p.32.

١٨ - Weiss, D., opcit, p.31

١٩ - عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٩٤

٢٠ - Ibid, p.32

٢١ - Ibid, p.34

٢٢ - غاستون بوتول، ابن خلدون فلسفته الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٣

الفصل الثالث

اسهامات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي

تمهيد:

في الواقع أن بدايات ظهور المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية لم تبدأ فقط عندما نشر آدم سميث كتابه الشهير ثروة الأمم في عام ١٧٧٦ م بقدر مانجد أن الارهاصات الفكرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ظهرت في القرن الرابع عشر كانت الدافع الأساسي وراء كتابة آدم سميث لأفكاره وتصوراته الاقتصادية الليبرالية(١). وقد ركزت هذه المدرسة على العمليات الاقتصادية الأساسية وهي الانتاج Production والتبادل Exchange والاستهلاك Consumption ورأت أن الدافع وراء هذه العمليات هو المنفعة الشخصية أو المصلحة الخاصة لأن غريزة حب الذات المتأصلة في الإنسان هي التي تجعل الإنسان رجلاً اقتصادياً (٢) Homo economicus يتجه في سلوكه دائماً نحو البحث عن المنفعة الذاتية وقد مهدت هذه الآراء لظهور المادة العلمية لعلم الاقتصاد وإرساء دعائمه ووضع الخطوط الفكرية الرئيسية له، وعلى هذا سوف نحاول أن نتناول أهم رواد هذه المدرسة وهم آدم سميث، وريكاردو وجون كينز على النحو التالي:

- آدم سميث A. Smith ١٧٢٣ - ١٧٩٠:

نشأ آدم سميث في أسرة من الطبقة المتوسطة وكان والده يعمل مأمور جمارك اسكوتلاندي ووالدته كانت ابنة عضو البرلمان روبرت دوجلاس، وتعلم في جامعة جلاسجو ودرس اللغات والأخلاق والسياسة، وفي عام ١٧٥١ أصبح أستاذاً في علم المنطق ثم أستاذاً في الفلسفة الأخلاقية، وفي عام ١٧٦٣ تقاعد سميث ليكون معلماً خاصاً لدوق باكليوش الشاب وفي عام ١٧٦٦ عاد إلى لندن حيث عكف على دراسة علاقة بريطانيا المتأزمة مع مستعمراتها الأمريكية ثم تم انتخابه زميلاً في الجمعية

الملكية، وفي عام ١٧٧٧ أصبح مأمور الجمارك باسكوتلاندا.

وخلال حياته الثرية قام سميث بنشر عملين كبيرين متميزين العمل الأول في كتابه «نظرية المشاعر الأخلاقية» The Theory of Moral Sentiments في عام ١٧٥٩ حيث تصدى فيه لمسألة كيف يصدر المرء أحكاماً أخلاقية وعمل على إبراز نوع من السيكولوجيا الأخلاقية والاجتماعية القائمة على استيطان الأفكار والدوافع والمشاعر، وعلى الملاحظة الاجتماعية والقواعد المألوفة، والتي تتوسطها معتقدات أساسية من فكر التنوير الاسكوتلاندي، ونظرية الحكم الأخلاقي كانت تتضمن مبدأ التعاطف (نزعة الناس إلى وضع أنفسهم في وضع الآخرين)، ومفهوم المشاهد غير المتحيزة (شخصية داخلية متخيلة يمكنها الحكم على الصواب والخطأ بمنأى عن التحيز الشخصي)(٣).

ولقد سعى سميث في هذا الكتاب لتحليل طبيعة السلوك الإنساني وتحريكه بواسطة مجموعة من العوامل وحس النفس، وتحقيق الثراء والرغبة في الحرية، والإحساس بالتوافق والعمل، والميل إلى المقايضة وتبادل الأشياء، واعتبر تلك العوامل أساس ومصادر السلوك البشري، فالإنسان يعتبر أول الأفراد الذين يحكمون بصورة أفضل أين تكمن مصلحتهم، ومن ثم يجب إتاحة فرصة تحقيق هذه المصالح واعطاء الحرية لها لأنها ستؤدي إلى زيادة وعمومية الخير للمجتمع ككل يضاف إلى ذلك إن الدوافع السابقة هي التي توجه الأفراد إلى تحقيق توازن يتوافق ين منفعتهم الفردية والمجتمعية في نفس الوقت(٤).

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الأفكار التي طرحها سميث في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية تعتبر الاطار العام لأهم الأفكار والنظريات الأساسية التي تعكس طبيعة الحياة الاجتماعية، والنفسية للأفراد وعلاقاتهم بالجماعات الاجتماعية ونوعية المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه والتي أثرت بشكل واضح في كتابه «ثروة الأمم».

أما العمل الرئيسي الثاني لسميث (بحث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم) فقد طرح فيه المبادىء الأساسية لأفكاره الاقتصادية على النحو التالي:

أ ـ تقسيم العمل.

لقد فسر آدم سميث فكرة تقسيم العمل في ضوء فكرته حول النظام الاجتماعي الطبيعي، فانتاجية العامل تحددها طبيعة تقسيم العمل التي تسمح بتخصيص العامل في مهنة معينة أو جزء منها حتى يكتسب المهارة والخبرة بمرور الوقت والتي تؤدي إلى

زيادة الانتاجية. لذا فقد أكد سميث أنه لزيادة القوة الانتاجية للدولة لابد من تأكيد تقسيم العمل كعملية اقتصادية اجتماعية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع الواحد أو بين الدول، ورأى أن في عملية تقسيم العمل تلك ماتؤدي إلى التقدم المستمر لكل طرف من الأطراف(٥).

وكل من التخصيص وزيادة الانتاج وماتتطلبه عملية تقسيم العمل لاتتم إلا في المجتمع قائم على التبادل وسعة حجم الأسواق، فكلما ازدادت الأسواق، واتسع حجمها كلما زاد كل من الانتاج والعمليات الأخرى، لذا فكانت المسائل الخاصة بتقسيم العمل وتأثيره على حجم الأسواق، وضرورة التبادل وتحليل السلع من الموضوعات المركزية في عمل آدم سميث كما أنه أدرك الآثار اللا إنسانية المحتملة الناجمة عن تقسيم العمل على العمال(٦).

وترتيبنا على ذلك أن سميث في دراسته للطبقات الاجتماعية لم يفضل طبقة ويحقر من شأن أخرى بل اعتبرها جميعاً طبقات منتجة، تقوم على أساس توزيع العمل الاجتماعي وتخصيص كل جماعة في ناحية من نواحي الانتاج، والحياة الاقتصادية في نظره أشبه بمصنع كبير واسع الأرجاء يتعاون في داخله جميع الأفراد وتتكامل وظائفهم في إتمام عمليات الانتاج(٧).

ب ـ نظرية القيمة.

اهتم سميث باعتبار العمل المصدر الوحيد للقيمة، حيث تعتبر كمية العمل التي تتجسد في كل سلعة مقياساً لقيمتها الفعلية، أما تركيزه على تحليل القيمة التبادلية فإنها مستمدة من الحقائق الاجتماعية التي ترتبط بعملية تقسيم العمل والتبادل، فالعمل الذي يقوم به الإنسان لايستطيع أن يمده إلا بالقليل من الأشياء، وتتجدد قيمته المتوقعة حسب مايتحكم فيه عمل الآخرين، ومن ثم تصبح القيمة في التبادل لأية سلعة يمتلكها مساوية لكمية العمل الذي يستطيع بدوره أن يتحكم فيه، وعموماً فالعمل هو المقياس الفعلي لتحديد قيم السلع القابلة للتبادل.

وعلى هذا فقد ميز سميث بوضوح بين استعمالين مختلفين للقيمة أولهما: يقصد به منفعة شيء معين واطلق عليه (قيمة الاستعمال) وثانياً، قيمة الشيء وقوة شراء سلع أخرى أو ماسماه (بقيمة التبادل) ويضرب سميث مثلاً على بعض الاستعمالات المتعددة لمفهوم القيمة حسب استخدامها الاصطلاحي فيقول إن أكثر السلع فائدة في الحياة مثل الماء، يكاد لايكون لها قيمة فعلية حسب قيمة التبادل، في مقابل ذلك نجد

أن سلعاً أخرى مثل الماس لذات نفع بسيط يمكن مبادلتها بقدر كبير من السلع الأخرى(٨).

وعلى هذا سعى سميث لتحليل القيمة المتبادلة للسلع وجعلها مقياساً لتحليل سعر السوق والثمن الحقيقي لقيمة السلع بل اعتبر قيمة التبادل هي القيمة الوحيدة التي على ضوئها تتحدد القيمة ذاتها.

ج - السياسة الاقتصادية.

لقد ربط سميث تصوراته حول السياسة الاقتصادية من خلال تفسيره للاقتصاد بصورة واقعية والعوامل والأسباب التي تدخل في معالجة وتطوير السياسات الاقتصادية الحكومية في اطار دعوته إلى مبدأ الحرية الاقتصادية، مبدأ دعه يعمل Laissez Faire حيث أكد سميث أن الدولة يجب أن تتخلى عن تدخلها لتنظيم الاقتصاد، وأن تمنح القوة لرجال المال والأعمال لتنظيم أنفسهم دونما أي تدخل من جانب الدولة، ومن ثم يمكن الجزم بأن هذه الحرية الاقتصادية تعني بالدرجة الأولى إعادة لتركيز القوة في النسق الاجتماعي، وليس مجرد ترك المجال لغيرها سلطة على الإطلاق، علاوة على ذلك قدم سميث حلاً للمشكلة التي تحدث حينما يسيطر رجال الأعمال والمال على السوق ويتحكمون في سياسات الأسعار وفقاً لمصالحهم الذاتية ويتمثل هذا الحل في وسيلتين هامتين هما:

١ - ترك المجال مفتوحاً للمنافسة الكاملة بمعنى ترك المجال الاقتصادي يعمل في حرية تامة فإن رجال المال والأعمال سوف يستهدفون استثمار رؤوس أموالهم، وإقامة أكثر المشروعات انتاجية وعائداً كما سيحصل كل على نصيبه من المجال التجاري، حيث يقوم الاقتصاد بتنظيم نفسه.

٢ - وضع بعض القيود السياسية ذات الطابع العام التي تستهدف كبح جماح رجال الأعمال من العمل لمصالحهم الخاصة وحسب، وعلى سبيل المثال يمكن للدولة أن تضع اطاراً قانونياً ليضمن التعامل بشرف في مجالات البيع والشراء، كما يجب ألا تقوم الدولة بالعمل لصالح مجموعة اقتصادية دون أخرى، وهكذا فإنه في ظل النظام الحر لاتكون الدولة سلبية تماماً بل إنها تعمل على الوصول إلى صيغة تجمع بين القانون، والأخلاق، والنظام، وتؤدي إلى تشجيع العمل بوجه عام مع عدم الانحياز إلى مشروع دون آخر(٩).

وهكذا يتبين أن أفكار آدم سميث تتسم بالدقة وسعة الاستقراءات واتساع دائرة

البحث الاقتصادي فنجد أحد الباحثين على سبيل المثال يعتبر كتاب «ثروة الأمم» أعظم كتاب ظهر حتى الآن في مجال الاقتصاد حيث نجد سميث يناقش كيفية زيادة ثروة الأمم ثم كيفية توزيع هذه الثروة، ولن تزداد هذه الثروة دون بذل الجهد لزيادة الانتاج الذي ينبغي أن ينهض به رجال أكفاء مهرة من خلال تقسيم للعمل كما نجده يركز على العدالة الاجتماعية، واهتمامات الدولة وواجباتها بالدفاع، والرعاية، وكيفية التدخل لحماية الحريات الطبيعية وخاصة الملكية الخاصة.

وهذا مايؤكد أن تحليلات سميث تدخل في نطاق مجموعة من العلوم الاجتماعية المختلفة كالاقتصاد، والسياسة، والاجتماع والأخلاق، وعلم النفس، بل أكثر من هذا تنطوي أفكار سميث على كثير من تحليلات علم الاجتماع بصفة خاصة فكما يقول اليون سمول Small في كتابه «آدم سميث وعلم الاجتماع الحديث عام ١٩٠٧ In Adam Smith and Modern Sociology إذا لم يعرف أحد الأفراد أي شيء عن الاقتصاد، وقرأ قليلاً عن علم الاجتماع، فإنه يستطيع القول بأن كتاب «ثروة الأمم» قد كتب بواسطة عالم اجتماع(١٠).

٢ - دافيد ريكاردو D. Ricardo ١٧٧٢ - ١٨٢٣:

لقد تضاربت التحليلات حول كتابات وشخصية ريكاردو باعتباره أحد رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، وسار بصورة عامة على الخطوط الرئيسية التي تبناها أستاذه سميث، كما اتهمه البعض بأنه ليس إلا سمساراً يهودياً سلبياً في العلم استطاع أن يدخل دائرة علم الاقتصاد بدون حق، وتصوره آخرون بأنه من مؤرخي الفكر الاقتصادي ووصفوه بأنه استاذ في التحليل الاقتصادي يستحق كل تقدير(١١). لكن في الحقيقة أن اسم ريكاردو لمع في ميدان الدراسات الاقتصادية نظراً لشغفه ونبوغه في بحث أصولها، وكتب بحوثاً لاتقل شأناً عن بحوث أستاذه آدم سميث تمتاز بحسن العرض والأصالة في الفكر الاقتصادي، وعلى هذا سوف نحاول أن نعرض لأهم الركائز الأساسية في فكر ريكاردو الاقتصادي على النحو التالي:

إن أهم مسألة شغلته هي محاولة الوصول إلى القوانين المنظمة لتوزيع الثروة، ولما كانت الايرادات تتمثل في ثلاثة أشكال هي الريع، والربح، والأجر فقد عكف ريكاردو على دراسة أفضل الوسائل المؤدية إلى توزيع الثروة على عناصر الانتاج الثلاثة وهي الأرض، ورأس المال، والعمل، لكنه اعتبر أن الأرض عاملاً يختلف اختلافاً جوهرياً عن عوامل الانتاج الأخرى، للأسباب التالية:

أ ـ أن الأرض كما قالوا هي «هبة الطبيعة» والطبيعة هبة من هبات الله سبحانه وتعالى، أي أن الإنسان لم يفعل شيئاً لخلقها، بينما جاء تراكم رأس المال نتيجة لتوظيف العمال.

ب ـ كما أن الأرض تختلف عن عناصر الانتاج الأخرى في أنها محدودة في كميتها، وأن هذه الكمية لا يمكن أن تزيد حتى في المدة الطويلة.

ج ـ فضلاً عن أن الأرض والصناعات التي تعتمد عليها أصلاً، تنتج تبعاً لقانون العلة المتناقصة[١٢] (أي أن تتكلف الزيادة في الناتج النهائي نفقات متزايدة من العمل ورأس المال) وفي هذا السياق فقد استخلص ريكاردو ثلاثة نظريات أساسية وهي نظرية الريع، ونظرية الأجر والربح، ونظرية القيمة ويمكن الإشارة إلى كل نظرية من هذه النظريات بشكل موجز على النحو التالي:

نظرية الريع The Rent:

يذهب ريكاردو أن ريع الأرض ليس هو المبلغ الذي يدفعه المستأجر للمالك بصفة دورية كما هو مفهوم عادة، ولكنه يذهب إلى أن الريع هو عبارة عن مكافأة المزايا الطبيعية الفرقية (ويقصد بها مميزات خصوبة الأرض وموقعها) لأرض على أخرى، لأنه يرى أن ريع الأرض يشمل قسمين رئيسيين:

القسم الأول: هو المبلغ الذي يدفع نظير مازاده الملاك المتعاقبون في منطقة الأرض بفضل ما انفقوه عليها من عمل ورأس المال.

والقسم الثاني: وهو المبلغ الذي يدفع نظير الميزات الطبيعية لأرض على أخرى سواء من جهة الخصوبة أو من جهة الموقع وهذا القسم هو الذي يسميه ريكاردو بالريع. ويقرر أن هناك أراضي غير ربعية لاتغل ريعاً لأنها ذات (خصوبة حدية) بمعنى أن ماتنتجه يساوي تكاليف ما انفق عليها لكن الريع الاقتصادي ينشأ في نظره إما عن الخصوبة أو الموقع أو مايسمى بالمميزات الفرقية. وفي الحالة الأولى ينسب إلى الطبيعة، وفي الحالة الثانية ينسب إلى ظروف العمران، ويجب عند تحديد ايجار الأرض مراعاة مجموعة المزايا الفوقية لهذين العاملين معاً [١٣].

نظرية الأجر والربح:

يحدد ريكاردو الأجور حسب مستوى الكفاف الذي يضمن أو يكفي حاجات العامل المعيشية فقط، وفي هذا الصدد يقول ريكاردو القضية الآتية:

«هناك قانون طبيعي بمقتضاه لاينال العامل من الأجر إلا مايساوي القدر اللازم لسد النفقات الضرورية له ولأسرته، ذلك أنه إذا تجاوزت الأجور هذا الحد تحسنت حال العمال، فيزداد عددهم، ومن ثم تشتد المنافسة بينهم، وهذه تؤدي إلى إعادة إجورهم إلى مستواها الأول، في حين إذا هبطت الأجور عن المستوى الطبيعي يقل الإقبال على العمل ويفكر العمال في الهجرة وتنتابهم الأمراض والعلل، فيقل عددهم، ومن ثم يزداد الطلب عليهم، فتأخذ أجورهم في الارتفاع التدريجي حتى تعود إلى المستوى الطبيعي».

وتوصف نظرية ريكاردو هذه بأنها نظرية «كفاف وتقشف»غير أنه يخفف من هذه النزعة التشاؤمية بقوله إن الزيادة الملحوظة في رؤوس الأموال ستؤدي إلى زيادة المشروعات الانتاجية، ومن ثم سيزداد الطلب على الأيدي العاملة فترتفع الأجور شأنها في ذلك شأن أية سلعة أخرى، وينتقل ريكاردو من الأجور إلى الأرباح فيقرر أنها تسير في اتجاه مضاد لسير الأجور، فارتفاع مستوى الأجور يعني انخفاض الأرباح، وانخفاض مستواها يؤدي إلى ارتفاع الأرباح، والربح في نظره هو الفائض الذي يستأثر به صاحب رأس المال أي أنه من الوجهة الاقتصادية الفرق بين ماينتجه العامل وبين مايتكلفه انتاج مجهوداته، وهو كذلك مكافأة عادلة نظير الوقت الذي حبس أثناء رأس المال[١٤]. أي أن العلاقة بين كل من الأجور والأرباح علاقة عكسية في تصور ريكاردو.

نظرية القيمة:

لقد سعى ريكاردو تفسير عملية القيمة في كتابه «أصول الاقتصاد السياسي» Principles of Political economy قائلاً إن قيمة الشيء إنما تتوقف على الكمية النسبية للعمل الذي بذل في انتاجها، وليس على أجر هذا العمل زاد أو نقص بحيث أن يخلق هذا العمل شيئاً نافعاً يحقق رغبة من رغباتنا» كما أشار إلى أن التباين بين كل من القيمة الاستعمالية والتبادلية إنما يرجع إلى ندرة السلع المختلفة، ولضرب بعض الأمثلة على ذلك مثل قيمة الهواء الجوي وقيمته الاستعمالية المختلفة بالرغم من استبعاده من مجال الدراسات الاقتصادية كسلعة، كما استبعد ريكاردو تصور سميث حول قيمة العمل واعتباره المصدر الأول للقيمة والذي على ضوئه تتحدد قيمة السلع، فالعمل حسب تصورات ريكاردو يشاركه عوامل أخرى مثل رأس المال في تحديد قيمة السلع، كما يصنف نوعية

العمل إلى نوعين مباشر، ومختزن والعمل المباشر يشيرإلى العمل الذي يتقاضى عليه أجر، أما العمل المختزن فهو الذي يكمن في رأس المال وهذا النوع الأخير هو الذي ينتج عنه الربح نتيجة مشاركة رأس المال ومااسماه بالقيمة الفائضة وفائض الربح(١٥). ويعقب ريكاردو على نظريته في القيمة بقوله إنه ينبغي عند تقدير تكاليف انتاج السلع عدم الاكتفاء بحساب كميات العمل التي بذلت في انتاجها بشكل مباشر، بل يجب أن نأخذ في الحسبان كذلك كميات العمل التي بذلت في صنع الآلات، وتشييد المصانع وتكاليف الأجهزة الفنية والادارية وماإليها من الوسائل التي تتعاون مع الاقتصادية السالفة الذكر تكلم ريكاردو في نظريات كثيرة تتعلق بنظرية التجارة الدولية، ونظرية التطور الاقتصادي والتوازن الدولي ونظم النقد من الناحية الاقتصادية كما ناقش ريكاردو نوعية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على عملية النشاط الاقتصادي.

جون مينارد كينز (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦):

يعد كينز من رواد العلماء والمفكرين الاقتصاديين الذين أرسوا القواعد الأولى للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة، وعدلوا كثيراً من أفكار ونظريات علماء المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية القديمة، كما كان يملك اتجاهات فلسفية واجتماعية وأدبية وفنية، كما يقف كينز موقفاً تحدياً للزعم السائد الذي كان يقول به رجال الاقتصاد الكلاسيكيون بأن الاقتصاد غير المنظم ينتقل بصورة آلية إلى وضع العمالة الكاملة، وقال إنه تحت ظروف معينة يمكن تحقيق التوازن في الاقتصاد بأقل من العمالة الكاملة، وأي حكومة ترغب في اتباع سياسة العمالة الكاملة يتعين عليها تنشيط مجرى الاتفاق لزيادة الناتج القومي، ولقد أصبحت هذه الفرضية المقدمة الضرورية للحكومات التي تتبع سياسات تحقق الاستقرار وجزءاً من العقيدة المستقرة في جميع الاقتصاديات الغربية لمعظم الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية(١٧).

كما استطاع كينز أن يشير للعديد من القضايا والمشكلات الاقتصادية ويحللها في ضوء واقعها الاجتماعي والسياسي، فلقد عكست طبيعة الأزمات التي حدثت خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، أو ما أحدثته الحرب العالمية الأولى والكساد الاقتصادي Great depression مع بداية الثلاثينات العديد من المشكلات الاجتماعية المتعددة التي اهتم بها كينز في تحليلاته الاقتصادية، لذا فقد اتخذ كينز من الأزمات

الاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها ولاسيما مشكلة الفقر والبطالة والتوظيف بُعداً أساسياً في تقييم الفكر الاقتصادي والاجتماعي الكلاسيكي، وبؤسس نظريته عن هذا المجال، حينما ربط بين كل من العمالة والدخل، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار ورأى عدم الفصل بينهما(١٨).

كما طرح كينز بعض التصورات التي تؤدي إلى تحقيق أعلى مستوى من العمالة والتقليل من حدة البطالة لعل من أهمها ضرورة أن تسعى الحكومة وسياستها الاقتصادية نحو تشجيع الاستثمار الخاص خلال فترة الكساد لخفض معدلات الفائدة، كما يجب توجيه السياسات الحكومية لإنشاء المشروعات الاستثمار الكبرى التي عن طريقها يمكن استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة وخاصة مراحل الأزمات، والكساد الاقتصادي، كما أكد كينز كثيراً على أهمية احترام الملكية الخاصة، ولكنه أعطى صلاحيات كبيرة للدولة في توجيه الحياة الاقتصادية، وتحديد الفوائد التي يجب أن يكتسبها أصحاب المال، فالحياة الاقتصادية ككل لايجب أن تكون اشتراكية، لأن النظام الرأسمالي لايسمح بسوء استخدام عوامل الانتاج، وبالتالي أكد على ضرورة تشجيع الحكومة وسياساتها الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل من أجل زيادة حجم الاستهلاك ويمكن إجراء ذلك من خلال فرض ضرائب عالية على الطبقات الغنية(١٩).

كما يرى كينز أنه يمكن دراسة كل من مستوى الدخل والعمالة من زاويتين أساسيتين هما:

الزاوية الأولى: هي زاوية العائدات التي يحصل عليها الأفراد انطلاقاً من حقيقة أن دخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذي ينفقه الأفراد من الاستهلاك مضافاً إليه النسبة التي يدخرونها.

أما الزاوية الثانية: فهي التي تختص بالانتاج وهي التي ترى أن الدخل يتكون من تلك السلع التي يستهلكها الأفراد مباشرة، والمجموعة الأخرى من السلع التي تستخدم في الاستثمار، أي التي تستخدم في انتاج سلع أخرى(٢٠).

وبهذا يمكن الوصول للمعادلة التالية:

الاستهلاك + المدخرات = الاستهلاك + الاستثمار

وفيما يتعلق بالاستهلاك والادخار يرى كينز أن أذواق المستهلكين ثابتة نسبياً وبأن المستهلكين لايتدخلون مباشرة في الاقتصاد على وجه العموم، كما يضيف إلى ذلك

افتراضه بأنه كلما ازداد دخل الفرد كلما كان أكثر ميلاً إلى الادخار استناداً إلى القوانين السيكولوجية الثابتة ويعني هذا أن زيادة دخل المجتمع لايؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك.

أما فيما يتعلق بالاستثمار فرأى أن الاستثمار في حد ذاته عبارة عن دالة لنسبة فائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال التي تعكس اتجاهات رجال الأعمال، وتتحدد هذه الاتجاهات تبعاً لتوقعات رجال الأعمال الذين يتنبأون بأن العائد الذي سيحصلون عليه في المستقبل لن يختلف كثيراً عما يتحقق اليوم، على حين تمثل نسبة الفائدة دالة لإجمالي الرصيد النقدي أو كما يسميه كينز مبدأ تفضيل السيولة النقدية Liquidity Preference الذي تشير إلى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود وليس في استثمارها(٢١).

وهكذا يتبين أن تحليل كينز كما يقول بعض المحللين لهذه الاسهامات يقوم على أساس المزج بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، كما استطاع بنجاح أن يربط بين مايعرف بالاقتصاديات الأكاديمية واقتصاديات الحكومة وهذا ماجعل في الاقتصاديات الكينزية إحدى المدارس الاقتصادية الحديثة التي استخدمت بصورة واسعة عمليات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

الخاتمة:

توضح تحليلات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة الكثير من الأفكار والتصورات الاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بصورة أساسية بنوعية الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي كان سائداً بالفعل في القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن العشرين، تلك الفترة التي يمكن تحديدها بصورة تقريبية على بداية نشر آدم سميث كتابه الشهير «ثروة الأمم» عام (١٧٧٦م) والذي يعكس في الواقع فترة هامة شهدت بداية الثورة الصناعية وانطلاقاتها الأولى وما أحدثته على كل من البناءات الفكرية والثقافية والسياسة والاقتصادية من متغيرات وخصائص متنوعة.

وهذا مايبين لنا بوضوح مدى ارتباط الفكر الاقتصادي بالنظام المجتمعي الذي يوجد فيه.وهذا ظهر في تصوراتهم حول تحقيق مبدأ الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة، والفصل بين عالم السياسة والاقتصاد فصلاً تاماً، كما اهتمت بقضايا الانتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار ومستويات الأسعار، والمنفعة، والعرض والطلب والأسواق

وظاهرة البطالة والسياسات الحكومية والنمو الاقتصادي، وعموماً فلقد كشفت تحليلات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي أشرنا إليها عن الكثير من الاتجاهات الهامة، وكيف كانت معظم هذه التحليلات تتركز حول الظواهر الاقتصادية وربطها بالواقع السياسي والاجتماعي لها.

وكانت لهذه الاسهامات الرائدة الفضل في تأسيس فرع هام من فروع علم الاجتماع، وهو علم الاجتماع الاقتصادي بشكل واضح.

هوامش الفصل الثالث

١ - انظر في هذا الصدد Oser, j and Blanchfield, w. e., the Evolution of economic thought, Harcourt Brace j. inc, 1975, p. 42
٢ - السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١ و ص ٢٦
٣ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، العين، ١٩٩٤، ص ص ٦٥٣ - ٦٥٤
٤ - عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي الجزء الأول، مرجع سابق، ص ١٧٣ - ١٧٤
٥ - أحمد مجدي حجازي، وشادية قناوي، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٥
٦ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٦٥٤
٧ - مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع الاقتصادي، مطبعة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٣٣
٨ - عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٧٦
٩ - محمد الجوهري، علم الاجتماع الاقتصادي لمحة تاريخية، في كتاب دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، إشراف محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١، ص ١٧ - ١٨
١٠ - Swedberg, R., economic Sociology, opcit, p.13
١١ - عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٨١
١٢ - غريب سيد أحمد، التحليل السوسيولوجي للنظام الاقتصادي، في كتاب علم الاجتماع الاقتصادي، تأليف غريب سيد أحمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ٣٣
١٣ - مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٤
١٤ - مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص ٣٥ - ٣٦
١٥ - عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٨٢
١٦ - مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص ٣٦ - ٣٧
١٧ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٣٥٢ - ٣٥٣
١٨ - Oser, j., and Blanchfield, w. c., opcit, pp. 441 - 442
١٩ - عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢
٢٠ - عبد الله الحريجي، علم الاجتماع الاقتصادي، رامتان، جدة، سلسلة دراسات في المجتمع السعودي الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ٤٤
٢١ - محمد الجوهري، علم الاجتماع الاقتصادي، لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص ص ٢١ - ٢٢

الفصل الرابع

اسهامات المدرسة الاجتماعية الكلاسيكية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي

تمهيد:

تشير عملية ظهور نشأة علم الاجتماع الاقتصادي إلى أنها أخذت خطواتها المبكرة مع البداية الفعلية لنشأة علم الاجتماع ذاته، وهذا مابدى واضحاً في الجدل الذي ظهر عقب أفكار أوجست كونت عن ماهية علم الاجتماع ومنهجيته الوضعية، وتحديد مجالاته، وقد دافع كونت بشدة من أجل نشأة علمه الجديد، إلا أن عملية الجدل والخلافات بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد أخذت مراحل متباينة خلال القرن التاسع عشر، ولكنها استمرت حتى العقود الأولى من القرن العشرين، لكن لم تظهر المعالم الفكرية لعلم الاجتماع الاقتصادي إلا من بعض رواد علم الاجتماع من أمثال هربرت سبنسر، وأميل دوركايم، وماكس فيبر، وجورج زيمل، وفلفريد وباريتو، وثور شتاين فبلن، حيث قدمت تحليلاتهم اهتماماً كبيراً بالجوانب الاقتصادية، وتحليل الأنشطة الصناعية والتنظيمية المختلفة.

وبدأ ظهور استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي والاهتمام به كمجال جديد من مجالات علم الاجتماع العام وهذا ماظهر واضحاً على وجه الخصوص في كتابات ماكس فيبر وأميل دوركايم اللذين ركزا على دراسة التطورات أو التغيرات التي حدثت على طبيعة المجتمع الغربي.

وفي إطار تحليلنا لإسهامات المدرسة السوسيولوجية الكلاسيكية التي ظهرت بصفة أساسية في أوربا والتي أعطت جزءاً كبيراً من تحليلاتها لدراسة الظواهر والأنشطة الاقتصادية، نسعى لتحليل آراء بعض رواد هذه المدرسة، وهم هربرت سبنسر، وأميل دوركايم، وماكس فيبر، وفلفريد باريتو نظراً لأن هؤلاء العلماء يمثلون مدارس علم الاجتماع المختلفة التي ظهرت في القارة الأوروبية ولاسيما

بريطانيا وألمانيا وفرنسا، كما أن أفكارهم تمثل امتداداً طبيعياً لأفكار كونت الوضعية Positivism، كما أنها قد شهدت العديد من التغيرات المجتمعية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية المختلفة.

١ - هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣):

توضح طبيعة الحياة الاجتماعية والمهنية والأكاديمية لهربرت سبنسر مجموعة من المتغيرات التي شكلت الخط الفكري والعلمي لهذا العالم، الذي يعد ثان الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، فلقد اهتم سبنسر بالاقتصاد، وفي عام ١٨٤٢، نشرت أولى مقالاته غير الملتزم، Non - Conformist. التي كانت تؤيد عدم التدخل، وضرورة عدم تدخل الناس والحكومة في العمليات الطبيعية التي تجري في المجتمع، كما كان يؤمن بالحرية كغريزة موروثة بحيث إن أي تدخل في هذه الغريزة سوف يترتب عليه آثار ضارة ولذا فالطبيعة تميل إلى التخلص من الطالح وتحتضن الأصلح وتبقيه، ولايعني بالأصلح المتفوق أخلاقياً وإنما الأعظم قوة والأشد ذكاء.

وفي عام ١٨٤٨ أصبح سبنسر نائباً لرئيس تحرير صحيفة الاقتصاد ثم استقال من عمله هذا بعد عدة سنوات قليلة ليعمل كاتباً مستقلاً، وتعتبر فكرة سبنسر عن المماثلة البيولوجية الذي تأثر فيها بيولوجياً بوير Baur إحدى الأفكار السوسيولوجية الهامة التي أسهم بها في تحيل أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية فهو يزعم أن المجتمعات (مثلها مثل الكائنات العضوية) تتطور من الشكل الموحد ذي الأجزاء المماثلة الذي يؤدي وظائف متشابهة إلى الحالة المتمايزة بأجزائها غير المتناظرة التي تؤدي وظائف مختلفة[1].

لذا فقد لاحظ سبنسر وجود عدداً من أوجه التشابه بين الكائنات الاجتماعية والعضوية، حيث أن كل منهما يمتلك القدرة على النمو وبالتالي ينمو كل من المجتمعات والكائنات العضوية وتتطور في الحجم، كما تنمو في درجة تعقدها البنائي، كما يكشف كل منهما عن شكل واضح بأن هناك تماثل من ناحية الوظائف، فكل عضو يؤدي وظيفة محددة لمركب الكائن العضوي، كما أن التنظيمات الاجتماعية تؤدي وظائف مختلفة في المجتمع الذي ينقسم إلى مثل هذه التنظيمات، كما يؤدي التطور سواء في المجتمعات أو الكائنات العضوية إلى تباينات في البناء والوظيفة، وكل منهما يجعل الآخر ممكناً [2]وعلى الرغم من أن سبنسر عاد وأكد على وجود بعض الفروق بين الكائن العضوي والمجتمع فإنه لايزال هناك بقايا لهذا الاتجاه تنعكس في

الفكرة السائدة الآن عن قدرة المجتمع على الاستمرار من خلال التوازن الناجم عن الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المكونة له.

كما تبرز أهمية سبنسر في تحليله للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمع الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر، من خلال اهتمامه بالتمييز بين نوعين من المجتمعات هما المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي، ويقوم التكامل في المجتمع العسكري على أساس القوة القاهرة، ويجمع القائد العسكري السلطة السياسية إلى جانب القيادة العسكرية، ويصبح الفرد مجرد تابع للدولة، ويكون التعاون القهري Compulsory cooperation هو السمة المميزة للتكامل في المجتمع العسكري، وينبع التكامل في كافة صوره (كان ذلك في تكامل الأنشطة الاقتصادية) ويختلف المجتمع الصناعي عن سابقه اختلافاً نسبياً. في كافة النواحي فالنظام السياسي لم يعد تابعاً للقيادة العسكرية، بل تنشأ أبنية ديمقراطية مختلفة تماماً حيث يظهر النظام النيابي ويتم تشكيل الوزارات إلى آخر ذلك من مظاهر النظم الديموقراطية، ويزدهر القطاع الصناعي في النظام الاقتصادي وينفصل عن التأثير المباشر للسلطة، وتنمو عملية انتاجية جديدة، وصور من التبادل التجاري والتوزيع لم تكن موجودة من قبل، ويتحرر الفرد من سيطرة الخضوع للدولة ويكون مبدأ التكامل في المجتمع الصناعي قائماً على أساس التعاون الارادي Voluntary cooperation ويدخل الأفراد في علاقات مع بعضهم البعض على أساس التعاقدات الحرة(٣).

علاوة على ذلك عالج سبنسر المجتمع الصناعي عن طريق بعض الأفكار الأخرى مثل فكرتي التوازن Equilibrium والتماسك الاجتماعي Social saildarity خاصة عندما اهتم بتحليل الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها عن طريق تحقيق المصالح الذاتية للأفراد، وبالرغم من اعترافه بأهمية كل من القواعد والمعايير والتنظيمات واللوائح الرسمية الحكومية، فلقد تصور سبنسر أن عملية التماسك الاجتماعي التي تحدث في المجتمعات الرأسمالية الصناعية تظهر عن طريق ظاهرة تقسيم العمل والتخصص اللذين يساهمان في عملية التعاون التلقائي بين الأفراد من أجل تبادل المصالح، ويؤدي التعاون بصورة عامة إلى زيادة عناصر التبادل الحر بكل من البضائع والخدمات خاصة عندما تتقدم عمليات التحول نحو التطبع، ومن ثم يمكن القول أن تصورات سبنسر عن حالة المجتمع الصناعي المتقدم تقوم على أساس نظام واسع من عمليات المفاوضات والتبادل، تلك الفكرة التي استمدها بالطبع من آدم سميث ومدرسة مانشيستر(٤).

ثم سعى سبنسر لتطبيق فكرته عن التطور الاجتماعي Social evolution كي

تكون مدخلاً نظرياً يصلح لتحليل وربط الظواهر الطبيعية، والاجتماعية والبيولوجية، والسيكولوجية بعضها ببعض، ومن ثم تحقيق مبدأ التكامل في المجتمع الصناعي، خاصة أن هذا المجتمع انتقل من الحالة السابقة المتجانسة إلى الحالة غير المتجانسة في المجتمع الصناعي الحديث، وفي هذا الصدد يقول سبنسر «أن التطور هو تكامل للمادة وتشتت مصاحب للحركة، حيث تتحول المادة من تجانس غير محدد ومفكك إلى لاتجانس متكامل ومحدد نسبياً وتسير الحركة الباقية بتحول مواز من خلاله أيضاً»(٥). ثم يؤكد الحقيقة الأساسية للتطور في كتابه «مبادىء علم الاجتماع» فيقول إن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة، فالمجتمع المركب (اسر + عشائر) انبثق عن المجتمع البسيط، ومركب المركب (الذي يتكون من عشائر تتحد في قبائل)، ومركب مركب المركب (كمجتمعات من قبائل تتحد في أمم أو دول) عن مركب المركب. وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطور وتطورت كذلك الفروق في القوة والمهن، ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف. وهذا هو الخط الرئيسي في إطار سبنسر التطوري(٦).

ومعنى ذلك أن كافة الظواهر الطبيعية والاجتماعية تتبع هذا النمط المحدد للتغير، وإنها تتحرك وتتحول من حالة البساطة إلى حالة التعقيد المنتظم، ومن حالة عدم التحديد إلى حالة التحديد الواضح، ومن حالة تكون فيها الأجزاء المختلفة المكونة لها غير متمايزة نسبياً، إلى حالة ازدياد درجة التخصص حين تتسم هذه الأجزاء بتباين معقد في البناء والوظيفة، وفي سياق التفاعل المتبادل بين الظواهر والظروف البيئية المحيطة بها، تنمو وتتغير هذه الظواهر دون استثناء من وحدات وعمليات بسيطة نسبياً تشبه إلى حد كبير بعضها البعض، وتتميز بأنها غير مترابطة تماماً في صلاتها وعلاقاتها، إلى أشكال أخرى أكثر تعقيداً وتركيباً وإن كانت تشهد نوعاً من التمايز والتباين الداخلي في البناء والوظيفة تكشف عن درجة عالية من التنظيم للأجزاء المكونة(٧).

وفي الحقيقة لقد لاقت أفكار هربرت سبنسر وتصوراته شهرة عالية من خلال رؤيته كعالم اجتماع بأنه من الضروري توحيد المعرفة بين العلوم المختلفة، وتأكيده على مبدأ الحرية الاقتصادية أي عدم التدخل الحكومي وهو المبدأ الذي سيطر على المناخ الفكري في المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت، فضلاً عن أن اسهاماته في مجال علم الاجتماع الاقتصادي قد ظهرت بشكل واضح من خلال تصوراته حول طبيعة المجتمعات الصناعية الرأسمالية (المجتمع الصناعي الحديث) تلك التصورات التي تعتبر تطويراً لأفكار كونت الوضعية ونظرته إلى المجتمع الحديث، إلا أن النزعة التطورية التي

كانت تمثل جاذبية خاصة بالنسبة للمفكرين الاجتماعيين أيضاً لم تعد ملائمة الآن بسبب خصوصية ظواهر الإنسان والمجتمع واختلافها اختلافاً نوعياً عن الظواهر الطبيعية ويؤكد هذا الانتقاد علماء الاجتماع الذين يدافعون عن الطابع الإنساني للظواهر الاجتماعية.

٢ ـ أميل دوركايم (١٨٥٨ ـ ١٩١٧):

اكتسبت كتابات أميل دوركايم أهميتها السيوسيولوجية نظراً لاهتماماته المتعددة والمتنوعة وتشمل مجموعة من الفروع المختلفة لعلم الاجتماع وبخاصة علم الاجتماع الاقتصادي.

(١) فلقد سعى دوركايم لاعطاء علم الاجتماع دفعة أكاديمية قوية عن طريق تحديث منهجيته ووسائل تحليلاته للقضايا والظواهر والمشكلات المجتمعية التي ظهرت في عصره. كما أنه يعد من أوائل الفرنسيين في علم الاجتماع والذين ساروا في طريق العمل الأكاديمي، أثر تطلعه هذا من نشاطه وأفكاره، فقدر له أن يواجه ظروفاً مرتبطة بالعمل الجامعي عكس سابقيه ابن خلدون، واوجست كونت، وهربرت سبنسر الذين كانوا رجال فكر ورجال حياة عامة، كما أن تنشئته الأولى فقد قضاها في مجتمع يهودي محافظ ومتضامن تسوده علاقات مباشرة ومع أنه انتقل إلى العاصمة باريس حيث المجتمع المتباين، فلم ينس ارتباطاته الأولى حتى أنه يخيل للمرء أن تصوره للمجتمع لم يخرج عن هذين النمطين، مجتمع الطفولة البسيط، ومجتمع العاصمة المعقد، كماا تضح من تصوراته للتضامن الآلي والتضامن العضوي، على أن فهمنا لتصوره لعلم الاجتماع الاقتصادي يقتضي تفحص علاقاته بالفكر الاشتراكي حيث بدأ مهتماً بهذا الفكر مبكراً سواء ماقدمه سان سيمون أو كارل ماركس، ففي الوقت الذي كان يطلع فيه على أنماط هذا الفكر، بدأ يخط التصور الأول لدراسته الشهيرة حول تقسيم العمل، وكانت النتيجة أن صاغ أفكاراً ونظريات متأثرة حيناً بالمقولات الاجتماعية الاشتراكية، ومناهضاً لها أحياناً أخرى ولكن تصوراته كانت تؤكد التضامن الاجتماعي بدلاً من الصراع(٨).

لذا فقد أكد دوركايم على أن النسق الاجتماعي يعمل مثل النسق العضوي وأن المجتمعات تكوّن بناءات من القواعد الثقافية (تؤسس من خلال المعتقدات والممارسات وتتوقع من أعضائها أن يمتثلوا لهذه القواعد(٩).

(٢) وفي اطار تحليلنا لاسهامات أميل دوركايم في علم الاجتماع الاقتصادي، فإن

كتابه الأول «عن تقسيم العمل الاجتماعي Divison of labour in Society يعد أحد الكتب التي عالج فيها القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نفس الوقت، حيث عرض للجذور التاريخية لنشأة ظاهرة تقسيم العمل، كما حلل ظاهرة تقسيم العمل وعلاقتها بالعديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، فنجده يركز على العلاقة بين التخصص وتقسيم العمل وزيادة الانتاج، ووظيفة تقسيم العمل وتلبية الحاجات الفردية والضروريات المجتمعية من ناحية أخرى، ثم كرس دوركايم اهتمامه لدراسة الأشكال غير العادية Abnormal Forms لتقسيم العمل وهي:

أ) الأنومي ويقصد به اختلال المعايير وتفككها أو اضطرابها وهو ماعبر عنه بالفراغ الاخلاقي الذي يفضي إلى البلبلة وضعف الانتماء الاجتماعي أو غياب القواعد التي تحكم وتنظم العلاقات والوظائف الاجتماعية، والتي يمكن ملاحظتها بسهولة في العديد من الأزمات الصناعية والتجارية أو مظاهر الصراع بين العمل ورأس المال.

ب) اللامساواة في المجتمع الصناعي الرأسمالي، فلقد ناقشها دوركايم في اطار المشاكل والقيود الناتجة عن تقسيم العمل ذاته، ولقد عالج دوركايم مشكلة اللامساواة في المجتمع الرأسمالي وظهورها نتيجة لسببين هامين:

أولهما: الوضع غير الملائم للأفراد بالنسبة للقواعد والنظم الاجتماعية.

ثانيهما: العجز في نظام التبادل وخاصة تبادل كل من البضائع والخدمات. ورأى دوركايم أن هذين السببين أديا لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والتناقض في الوظائف والقواعد العامة في المجتمع، كما يؤديان إلى فقدان الشعور العام Public Conscience.

ج) التنظيم غير الملائم، الذي يرجع إلى الخلل وعدم التنسيق بين المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والدينية المختلفة في المجتمع(١٠).

(٣) كما اهتم أميل دوركايم بدراسة العوامل المؤدية إلى أحداث التكامل الاجتماعي، وانتهى إلى تقديم ثنائيته الشهيرة عن نمطين من أنماط المجتمعات وهما:

المجتمع الانقسامي Segmental والمجتمع المتباين Differentiated ويتميز الأول بالتجانس كما يشهد تقسيماً بسيطاً للعمل يقوم أساساً على عاملي الجنس والسن، ويتكون من جماعات قرابية متماثلة من الناحية البنائية التي يمكن إحلال أخرى محلها في حالة ما إذا تعرضت للزوال وهذا يمثل فارقاً أساسياً بين المجتمع الانقسامي والمجتمع

المعقد من الناحية الكيفية، حيث يشهد الأخير فراغاً وظيفياً في حالة ما إذا تعرضت بعض وحداته للزوال، ويقوم التجانس في المجتمعات الانقسامية على مبدأ القرابة ولذا فهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن المجتمع العسكري الذي تحدث عنه سبنسر، وإن اتفق كلاهما في نقطة التجانس الذي يتسم به النظام العام، ويتحقق التضامن الآلي Mechanical Solidarity حيث يواجه أي سلوك خارج عن معايير الجماعة بنوع من العقاب الرادع، ويمثل القانون القمعي أو الجنائي أكثر الأمثلة بروزاً في نموذج التضامن (مثل القوانين التي تطبق في حالات الاغتصاب والخطف والقتل وهذه القوانين تطبق أيضاً في المجتمعات المتقدمة) وعلى هذا النحو يقوم التضامن الآلي على أساس تبعية الفرد المطلقة للجماعة. ومن هنا ينشأ التماثل بين فكرة دوركايم عن التضامن الآلي وفكرة سبنسر عن المجتمع العسكري فكلاهما يقوم على أساس التعاون القهري، كما تتماثل فكرة دوركايم عن المجتمع المتباين مع فكرة سبنسر عن المجتمع الصناعي فكلاهما يقوم على أساس تباين الأدوار والتخصص الدقيق في الوظائف كما يشجع كلاهما على تحرير الفرد من أية قيود قد تحد من حريته، فالمبدأ العام للتكامل عند سبنسر هو مبدأ التعاقد والمبادلات الحرة حيث لاحاجة لوجود أي عمل تكميلي رشيد، لكن على العكس من هذا النموذج نرى دوركايم يتحدث عن القانون المدني والدور الأساسي الذي يؤديه في الحفاظ على تكامل المجتمع، ومن مظاهر التضامن العضوي أيضاً علاوة على القانون هناك العادات الجمعية والاتفاقات التجارية، وكذلك الفهم الضمني بين الشركات الاقتصادية فيما يتعلق بأصول المعاملات. والحقيقة أن الفارق الأساسي بين كل من دوركايم وسبنسر هو أن دوركايم قد أولى اهتماماً تحليلياً لمسألة التكامل في المجتمعات المعقدة(١١).

(٤) لقد وجه أميل دوركايم انتقادات أساسية لعلماء الاقتصاد تتمثل في أنهم لم يتبنوا المداخل الملائمة لعلاج الظواهر الاقتصادية Economic phenomena، واهتماماتهم بالتحليلات المجردة البعيدة عن الواقع المجتمعي، وأوضح ذلك أميل دوركايم من خلال الإشارة إلى القانون الشهير للعرض والطلب على سبيل المثال أنه قد تم تأسيسه بشكل استقرائي كما لو أن هذا القانون يشير إلى حقيقة اقتصادية مجردة، كما أوضح دوركايم أن الدراسة الملائمة لعلم الاجتماع الاقتصادي يجب أن تنفذ من خلال استخدام قواعد المنهج الاجتماعي The Rules of Sociological Method الذي يتبنى العديد من المنظورات السوسيولوجية الواضحة ويعالج الظواهر الاقتصادية بصورة أكثر شمولية(١٢).

(٥) كما رأى أن الهدف الأسمي لعلم الاجتماع الاقتصادي الدوركايمي هو بدون شك يكمن في أهمية اعادة تنظيم الاقتصاد de-regulation of economy والاتجاه نحو فكرة الأنومي كما اسماها، وتوجيه أهداف التنمية الاقتصادية نحو تحقيق التضامن الاجتماعي في المجتمع الغربي، كما انتقد دوركايم علماء الاقتصاد الذين يميلون للدفاع عن مبدأ دعه يعمل Lessiez faire كما لو أنه علاج لكل الأمراض الاقتصادية ولكنه ليس أكثر من وسيلة لإعادة التنظيم الاقتصادي، فالسوق كما يراه دوركايم غير قادر بمفرده لتحقيق المجتمع المستقر(١٣).

لذا فالمسعى الأساسي لديه هو الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية وذلك لهدف مجتمعي هو علاج المشكلات الاجتماعية حتى تصل بالمجتمع إلى التضامن الاجتماعي المنشود وتقسيم العمل الوظيفي الفعال.

(٦) في هذا السياق يذهب «ريمون آرون Aron في كتابه «التيارات الأساسية في الفكر السيوسيولوجي Main currents in Sociological thought» أن تصور دوركايم للاشتراكية يختلف تماماً عن الشيوعية Communism حيث يتصور دوركايم الشيوعية ومبادئها بأنها موجودة منذ العصور القديمة كنتيجة طبيعية ضد الظلم والتباين الاجتماعي أو اللامساواة الاجتماعية في حين أن الاشتراكية جاءت مصاحبة للثورة الفرنسية التي حدثت خلال القرن التاسع عشر بهدف زيادة الثروة والسعي نحو توفير الاحتياجات الأساسية والبعد عن حياة الترف والمغالاة في الأسواق وبالتالي فإن دوركايم لم يشير من قريب أو بعيد إلى فكرة الغاء الملكية الخاصة، بل اعتبر دوركايم أن الملكية شيئاً مقدساً (١٤).

وبالطبع جاءت معالجات أميل دوركايم متعددة ومتنوعة في مجال علم الاجتماع بشكل عام وفي علم الاجتماع الاقتصادي بصفة خاصة فلقد كشف عن العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية فحلل ظاهرة تقسيم العمل ووظيفته والتخصص وزيادة الانتاج وحلل طبيعة التضامن الاجتماعي ونتائجه واظهر دور الضغوط الاجتماعية على النشاط الإنساني، وعرض للكثير من المشكلات المنهجية المعقدة، وأكد على أهمية دراسة الظواهر الاقتصادية في اطار الواقع الاجتماعي الشامل وأثبت عملياً أهمية البحث الامبريقي في العلوم الاجتماعية.

٣ - ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠):

ما من شك يعتبر ماكس فيبر واحداً من أبرز المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين

والسياسيين الذين ظهروا خلال القرن الماضي لما خلفه من تراث علمي هائل متنوع ومتعدد التخصصات ظل موضع تحليل ودراسة ونقد من جانب العديد من العلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية، وأما عن أهم اسهاماته السوسيولوجية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي فهي عديدة ومتنوعة وسنعود إليها بعد الوقوف على نشأة هذا المفكر الاجتماعي ظروفاً وفكراً.

(١) وفيما يتعلق بظروف نشأته الاجتماعية والمهنية فلقد أثرت طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والمناخ العام في أوروبا خلال القرن التاسع عشر على فكر فيبر وآرائه الأساسية، فلقد شاهد صعود الرأسمالية في أوروبا، كما رصد الكثير من الأحداث السياسية والاجتماعية التي حدثت في ألمانيا وبخاصة الأحزاب التي تنازعت السلطة، والشخصيات الهامة في هذا المجال، وخصوصاً بسمارك الذي يرجع إليه الفضل في تحقيق الوحدة الألمانية والتوجهات الاقتصادية للطبقات الاجتماعية خلال هذه الفترة، إلا أننا نجد أن الحياة الاجتماعية والعائلية والمهنية لماكس فيبر تعد من أهم العوامل التي جعلت منه مفكراً اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً ذائع الصيت، فلقد ولد فيبر في أيرمورت لأب يتمتع بمكانة بارزة كمحام أو سياسي ليبرالي، وانتقلت به أسرته عندما كان طفلاً إلى برلين، وبدأ في دراسة الاقتصاد منذ عام ١٨٨٢م، فالتقى بأفكار آدم سميث، وماركس وغيرهم، وكان لتشجيع أساتذته في جامعة برلين الفضل في اتجاهه الأكاديمي، إذ أصبح وهو في سن الثلاثين أستاذاً للاقتصاد في جامعة هايدنبرج، وبعد عامين منح أستاذ كرس في العلوم السياسية في جامعة هايدنبرج. وفي عام ١٨٩٧ أصيب فيبر بانهيار عصبي أفقده القدرة بعدم العودة إلى منصبه الجامعي، ويُقال أن السبب المباشر لهذا الانهيار هو حدوث مواجهة بين فيبر ووالده الذي اتهمه الابن بسوء معاملة الأم وبأنه طاغية، وانتهت المواجهة إلى أن الابن طلب من أبيه مغادرة منزله، وعندما عاد الأب إلى برلين توفي فجأة بعد حوالي سبعة أسابيع مما جعله غير قادر على التدريس وفاقد الارادة حتى على القراءة، وفي عام ١٩٠٤ سافر فيبر إلى الولايات المتحدة حيث دعي للحديث في سان لويس، وخلال هذه الفترة كان قد استعاد نشاطه العلمي وبدأ في كتابة مؤلفه الشهير «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» وفي معرض ذكرياته عن هذه المرحلة يقول «وبسرعة البرق يتحطم أي شيء وكل شيء يقف في طريق الثقافة الرأسمالية الصناعية».

وقد توفي فيبر في الوقت الذي بدأفيه أنه بدأ يستعيد قواه الفكرية ونشاطه الجسمي، ورغم أنه عمل كعالم اجتماع مدة أقل من عشرين عاماً إلا أن انتاجه

الفكري كان ضخماً وترك أثراً بالغاً وعميقاً على الفكر الاقتصادي والاجتماعي[١٥].

(٢) وأما عن أبرز اسهامات فيبر في مجال علم الاجتماع الاقتصادي يأتي كتابه المعروف «عن الاقتصاد والمجتمع» Economy and Society ذلك الكتاب الذي يكاد يجمع معظم التصورات والأفكار الفيبرية حول علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها علم الاجتماع الاقتصادي، خاصة الجزء الأول الذي يحوي المفهومات السوسيولوجية الأساسية التي عدت أدوات فيبر التحليلية للمجتمع وأنساقه، وأفعاله الاجتماعية، ففي هذا الفصل طرح تصوره لطبيعة الفعل العقلاني ثم انتقل إلى تتبع خطوات تحوله بصورة تدريجية إلى عمل مجسد من خلال عمليات من التطور الاجتماعي في الأنظمة الاقتصادية، والأسواق، والمؤسسات الدينية، والقانون العقلاني، والمدن، وأشكال الهيمنة[١٦].

وذهب فيبر إلى أن دراسة الفعل الاجتماعي تتطلب وجود أداة منهجية اطلق عليها «النموذج المثالي» Ideal Type والنموذج المثالي هو في حقيقة الأمر بناء أو تشييد عقلي بحت يتشكل من خلال ظهور سمة أو أكثر يمكن ملاحظتها في الواقع[١٧].

والنموذج على هذا النحو يطلق عليه مثالي لأنه يتحقق كفكرة في عقل الباحث لايمكن أن تتحقق في الواقع وإنما هو أداة أو وسيلة منهجية لتحليل الأحداث والظواهر التاريخية الملموسة، ولقد قدم فيبر أمثلة عديدة تشهد إمكانية تطبيق النموذج المثالي، وفي هذا السياق يقدم فيبر التقسيم النموذجي للفعل الاجتماعي على النحو التالي:

أ ـ الفعل الغرضي العقلاني Rationally purposeful action ذلك الفعل الذي يستلزم تعددية معقدة من الوسائل والغايات، وغايات الفعل (مثل الأهداف والقيم) إما تؤخذ كوسائل لتحقيق غايات أخرى، وإما تعامل كما لو كانت مجموعة مجسمة، وبهذه الطريقة يصبح الفعل وسيلياً أو ذرائعياً تماماً. فمثلاً إذا قارنا فردين يحاولان زيادة دخلهما خلال العام، فقد نجد أن أحدهما يستخدم وسائل أكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف من الآخر فقد يغش في الضرائب المطلوبة منه، وقد يقوم بوظيفة أخرى وقد يبيع المخدرات لزملائه، ويُوصف هذا الشخص بأنه أكثر عقلانية وغرضية من الآخر الذي يحقق دخلاً أقل، ويرى فيبر أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تعامل الأفراد كما لو كانوا يهدفون إلى تحقيق الأغراض بطريقة عقلانية بحتة، وتفترض هذه النظرية أن الأفراد سوف يحاولون دائماً زيادة منفعتهم، بمعنى أن يجعلوا المنفعة نفسها غاية نهائية للفعل، ومع ذلك فالتحقيق ذلك يتم تقييم الفعالية من أجل ذاتها، وتجاهل المتع

الشخصية أو الذاتية، ومن الممكن تماماً بالنسبة لأفراد معينين أن يكونوا عقلانيين بطريقة ذرائعية لبعض الوقت، ولكن من غير الممكن أن يكون المرء كذلك طول الوقت.

وكما أوضح فيبر فإن الفعل لايمكن أن يكون ذا معنى وهدف مالم يكن ذا اتجاه وقصد، فالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية تنظر من جانب واحد عندما تتحدث عن كيفية تعريف غايات وأهداف الفعل تاريخياً وثقافياً، وإن كان هذا لا أهمية له طالما أن هذه النظرية تدرس فقط الفعل الغرضي العقلاني، ومع ذلك فإن علم الاجتماع لايدرس فقط الفعل الوسيلي الذرائعي، بل هو يفحص كل أنماط الفعل الاجتماعي.

ب ـ أما الفعل القيمي العقلاني Value - Rational action فهو يحدث عندما يستخدم الأفراد وسائل عقلانية ـ فعالة ـ لتحقيق أهداف أو غايات مشروطة في ضوء قيم ذات هدف ومعنى من الناحية الذاتية، وعندما يكون الأفراد عقلانيين قيمياً فهم يلتزمون بأهداف ذاتية معينة، ويتخذ وسائل فعالة في تحقيق هذه الأهداف.

ج ـ وأما الفعل العاطفي Affective action فهو يمزج الوسائل والغايات معاً، لدرجة أن الفعل يصبح عاطفياً، ومثل هذا الفعل مضاد للعقلانية لأن الفاعل في هذه الحالة لايستطيع أن يقوم بتقدير هادىء غير منفعل للعلاقة بين أهداف الفعل وبين الوسائل، بل إن الوسائل ذاتها تحقق عاطفياً، وتصبح غايات في ذاتها.

د ـ وأخيراً الفعل التقليدي Tradional action الذي يوجد حينما تكون الغايات والوسائل مشروطة بالعادات والتقاليد والمهم بالنسبة للفعل التقليدي هو أن غايات الفعل هي أمور مسلم بها وتبدوا طبيعته بالنسبة للفاعل لأنه لايستطيع أن يتصور إمكان أهداف أو غايات بديلة[١٨].

ومن النماذج المثالية الشهيرة التي أقامها فيبر أيضاً ذلك الذي يتضمن تمييزاً واضحاً بين ثلاثة أنماط من السلطة الشرعية يرتكز كل منها على شكل محدد من الشرعية، فهناك سلطة تقوم على أساس عقلي رشيد مصدره الإيمان بسيادة القانون. ومن ثم يفوض بالسلطة القانونية في إصدار أوامرهم بهدف تنظيم السلوك كي يكون سلوكاً رشيداً. وهذا النمط العقلي القانوني من السلطة يشيع عموماً في المجتمع الغربي الحديث.

وهناك السلطة التقليدية التي ترتكز على الاعتقاد في قدسية التقاليد وشرعية المكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون الاوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة المستندة إلى التقاليد كما هو الحال في الملكيات التي لاتزال قائمة.

وأخيراً السلطة الكارزماتية أو الملهمة التي تعتمد على الولاء المطلق لقدسية استثنائية مثل البطولة أو نموذج الشخصيات يحتذى لما لديه من قيم ومثل أو بسبب نظام ابتدعه زعيم معين والتي تنسب عادة إلى وجود قائد ملهم له خصائص نادرة بمقتضاها يضحي قائداً أو زعيماً [١٩].

(٣) كما سعى فيبر لتحليل العلاقة بين الاقتصاد والدين والمظاهر الثقافية الأخرى التي توجد في المجتمع، وقد ظهر ذلك في كتابه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» Protestant ethic and the spirit of capitalism وقد تمثل موضوع هذه الدراسة في توضيح الارتباط بين المبادىء الأخلاقية والدينية وبين أشكال النشاط الاقتصادي، وكان شعوره الجدلي والهجومي خلال هذا العمل موجهاً ضد تصور ماركس عن الدين باعتباره نتاجاً للعلاقات الاقتصادية والمادية، كما جعل اهتمامه بالدين محصوراً أساساً في الأمور المتعلقة بطبيعة الدور الذي تم في صياغة الرأسمالية الحديثة من خلال التغير من الأخلاق الدينية نتيجة لقيام وتطور الديانة البروتستانتية، وبصورة أكثر عمومية في تحقيق مبدأ العقلانية Rationality[٢٠].

كما انصب اهتمامه الرئيسي حول الإجابة عن التساؤل التالي: لماذا لم تنشأ الراسمالية في أي مكان أو مجتمع آخر غير المجتمعات الأوروبية (الغربية) وجعل محور إجابته على هذا التساؤل في كتاباته الدينية التي شملت الصين، والهند، والديانة اليهودية القديمة.

وقد برهن على أن الرأسمالية هي في الواقع نتاجاً طبيعياً للديانة البروتستانتية وبخاصة المذهب الكالفاني ومايقوم عليه من مبادىء وقيم دنيوية حيث أن غايات الفعل في الأخلاق الكالفنية توجه أتباعها إلى اتباع سلوك يتفق مع الروح الرأسمالية الحديثة كاحترام المهن وقدسيتها، وإتقان العمل وضرورة اكتساب الخبرة، وتنظيم بعض الواجبات نحو السلوك الاقتصادي العقلاني، ثم استخلص فيبر أن هناك اتفاقاً كبيراً بين غايات كل من السلوك الديني والعقلاني بحيث يمكن القول بأن الدين والأخلاق البروتستانتية تمثل شرطاً ضرورياً إن لم يكن كافياً لظهور ونشأة الرأسمالية الحديثة[٢١].

وهكذا يتضح من هذه الدراسة أن ماكس فيبر حاول أن يناهض الفكر الماركسي في أساسه وجوهره، حيث قدم بعض الشواهد والمعطيات التي تفيد بأن الاقتصاد يمكن أن يكون متغيراً تابعاً، يتأثر بالمتغيرات الثقافية والدينية في المجتمع.

(٤) أما فيما يتعلق بتقسيم ماكس فيبر لمجالات علم الاقتصاد يذهب «ريتشارد

سويدبرج Swedberge إلى أنه قد ميز بين نمطين أساسيين، يتعلق النمط الأول بما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي، والثاني يتعلق بعلم الاجتماع الاقتصادي، ولم يكن المفهوم الأول شائعاً في ألمانيا قبل نهاية القرن الماضي، ولكنه ظهر في معالجات فيبر في سلسلة المقالات التي كتبها في عام ١٩٠٩ عن الاقتصاد والمجتمع ومقالته حول «الموضوعية في العلم الاجتماعي» Objectivity in social science عام ١٩٠٤ والتي كتبها بالاشتراك مع مجموعة من العلماء الألمان من أمثال سومبارت Sombart وجافي Jaffe الذين يرجع إليهم الفضل في تأسيس علم الاقتصاد الاجتماعي ولقد حدد فيبر ثلاث مجالات للاقتصاد الاجتماعي وهي:

أ ـ الأحداث الاقتصادية Economic events

ب ـ الظواهر الملائمة اقتصادياً Economically relevant phenomena

ج ـ الظروف المرتبطة بالظواهر الاقتصادية Economically Conditidoned phenomena

ويركز المجال الأول على معالجة التنظيمات الاقتصادية Economic institution أما المجال الثاني فيركز على الظاهرة الاقتصادية والنتائج المترتبة عليها، في حين أن المجال الثالث يحلل الظواهر غير الاقتصادية التي تتأثر بالعوامل الاقتصادية.

أما علم الاجتماع الاقتصادي Economic sociology فيتضح في كتابات فيبر عن النظرية الاقتصادية، والتاريخ الاقتصادي والتحليل الاقتصادي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ظهر في كتابه «الاقتصاد والمجتمع» كما يمثل علم الاجتماع التفسيري Interpretive sociology محور اهتمامه الذي ساعد على تطوير علم الاجتماع الاقتصادي وتحديث مجالات اهتمامه وقد أكد فيبر بصورة واضحة أنه كان لايقصد أي معنى للنظرية الاقتصادية ولكن كان يهدف إلى ضرورة استخدام النظرية السوسيولوجية في دراسة الاقتصاد[٢٢].

(٥) كما تظهر اسهامات فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي بوضوح حينما ناقش العلاقة بين الاقتصاد الحر والاشتراكي والفوارق المختلفة بينها، ومدى تحقيق وإشباع الرغبات الأساسية لهذين النوعين من الاقتصاد، حيث أشار إلى أن الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق يكون الفعل الاقتصادي العقلاني فيه دائماً قائم على أساس تحقيق المصالح الخاصة، ويحدث العديد من أوجه التعاون خلال مايعرف بعملية التبادل exchange process في مقابل ذلك فإن الاقتصاد الاشتراكي يركز الفعل الاقتصادي

العقلاني فيه لإقامة النظام بغض النظر للموافقة أو عدم الموافقة عليه.

كما يركز فيبر على أهمية دوافع النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الحر، لأنه يقوم أساساً على احترام الملكية الفردية، فأصحاب العمل يسعون إلى العمل والانتاج خوفاً من مخاطر الخسارة، كما تعتبر قيم العمل الانتاجي كأسلوب حياة wayof life علاوة على سعي الإنسان نحو تكوين الثروة وتحقيق الفرص والطموح، والمكانة، والانجاز المهني وغيرها من العوامل الأخرى التي تعزز استمرارية النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي، تلك المتغيرات التي تكاد تكون غير موجودة في النشاط الاشتراكي ككل(٢٣).

ويعد هذا التحليل الذي قدمه فيبر عن النظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية قد عبرت بواقعية عن نوعية الواقع الاجتماعي مع بداية القرن العشرين، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً وتحول غالبية الاقتصاديات الاشتراكية نحو اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه إلى الخصخصة privatization يؤكد صدق رؤية فيبر وتحليلاته عن الاقتصاد الاشتراكي.

(٦) كما يعد تحليل فيبر عن البيروقراطية Bureacracy من الاسهامات الرائدة التي قدمها في مجال علم الاجتماع الاقتصادي حيث أوضح أن البيروقراطية تمثل أكثر نظم الادارة تلاؤماً مع هذا النظام الرأسمالي نظراً لما تتسم به من دقة ورشد، وبالنسبة للتكامل داخل هذا النظام يرى فيبر أنه توجد عدد من الأبنية النظامية تعمل على تهيئة الظروف المواتية لهذا النظام كما تعمل على تنظيم الراسمالية الصناعية، ومن خصائص البيروقراطية أيضاً عدم تملك العمال للوظائف التي يشغلونها كما كان الحال من قبل في نظام الطوائف المهنية حيث كان يتم توريث وظائف بعينها من الآباء للأبناء مما كان يحول دون اطلاق الملكات الإبداعية لدى الفرد، وتمكنه من شغل وظائف أخرى بخلاف تلك التي كان يشغلها ذووه، كما تشهد البيروقراطية فصلاً كاملاً بين الادارة ورأس المال، فمدير المشروع الصناعي ليس هو بالضرورة صاحب رأسماله، وهذا يمثل أحد الجوانب الرشيدة للتنظيم البيروقراطي(٢٤).

إلا أن ماكس فيبر قد أبدى تشاؤمه من مستقبل التنظيم البيروقراطي حيث خشي أن تؤدي الاشتراكية إلى تقييد حرية الإنسان وأن تحول البيروقراطية إلى عبد مهمته الوحيدة الطاعة والإذعان(٢٥).

وبعد هذه الاطلالة السريعة لأهم اسهامات ماكس فيبر في مجال علم الاجتماع

الاقتصادي يمكن القول بأن القيمة السوسيولوجية لتحليلات فيبر في هذا المجال قد لعبت دوراً واضحاً في التأثير على العديد من الباحثين والعلماء وبخاصة من منظري الغرب الرأسمالي فقد ساعدهم في تحديد بعض الأسس المنهجية من خلال نموذجه المثالي ومن خلال مفهوماته عن العقلانية، والفعل الاجتماعي، والاقتصاد الحر، ومن خلال دراسته حول البروتستانتية وروح الرأسمالية، وربطه بين فكرتي العقلانية والرأسمالية، ولكن ربما غلبت على تحليلات فيبر الكثير من التصورات والأفكار النظرية غير الواقعية، كما أن اسهاماته لم تركز على تطوير النظرية الاقتصادية حسب اهتمامات علماء الاقتصاد، بقدر ما عالج الجوانب الاجتماعية التي تشملها النظم البنائية والتنظيمية للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٤ ـ فلفريد باريتو (١٨٤٨ ـ ١٩٢٣):

يعتبر فلفريد باريتو من علماء الاقتصاد البارزين الذين أكدوا على عدم الفصل بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، تلك النزعة التي استقطبت الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع معاً، وذلك منذ العشرينات من القرن الحالي، وفي اطار ذلك سوف نعرض لأهم اسهاماته السوسيولوجية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي وقبل أن نتناول هذه الاسهامات نشير إلى ظروف النشأة الاجتماعية والمهنية لباريتو.

(١) وفيما يتعلق بظروف نشأته الاجتماعية والمهنية والعلمية فقد أثرت في اهتمامه بالواقع الاقتصادي، ودراسة الظواهر الاقتصادية بصورة واقعية، ولقد ولد باريتو في باريس لأم فرنسية، وأب ايطالي، كان سياسياً يعيش في المنفى وتلقى باريتو تعليمه في ايطاليا، وعمل بعد ذلك مهندساً، ومديراً في شركة السكك الحديدية لمدة تقرب من عشرين عاماً، وفي عام ١٨٩٣ خلف والراس كأستاذ في مدرسة الاقتصاد في لوزان، ثم بعد ذلك اعتزل الناس في سويسرا على الرغم من تعيينه بمجلس الشيوخ الايطالي عن طريق موسوليني للتفرغ في انتاج العديد من المؤلفات في علم الاجتماع والاقتصاد.

ولقد نشر باريتو مجموعة من الكتب القيمة في الاقتصاد كما قدم بعد عدة سنوات مساهمات رائعة في مجال الاقتصاد الرياضي، وفي نهاية القرن نشر مؤلفه، الأنظمة الاشتراكية وبعد سنوات قليلة نشر عمله مقدمة عامة في علم الاجتماع والذي ترجم بعد ذلك بالانجليزية تحت عنوان «العقل والمجتمع» Mind and Society ثم كتابه «منهج الاقتصاد السياسي» الذي نشر عام ١٨٩٦م[٢٦].

(٢) وكان من أبرز اسهامات باريتو في مجال علم الاجتماع الاقتصادي كتابه «العقل والمجتمع» الذي حاول فيه أن يضع معظم تصوراته السوسيولوجية والمنهجية، ورأى فيه أن علمي الاقتصاد والاجتماع جزءان متكاملان في علم اجتماع موحد، يقوم على مبادىء منهجية شبيهة بالعلوم الطبيعية بوصفها نسقاً من المبادىء الموحدة التي يتوصل إليها بطريق الاستقراء، وكان اسهامه الأساسي في مجال علم الاجتماع الاقتصادي هو نظرية التوازن، وفكرة الكفاءة القصوى لاقتصاد ما باعتبارها حالة يستحيل فيها أن نحسن المنفعة بالنسبة لفرد ما، إلا بإفساد المنفعة بالنسبة للآخر (مبدأ الأفضلية أو الكفاءة Efficiency) ثم اعتقد باريتو أن نظريات الاقتصاد المتميز التي افترضت معياراً للعقلانية في علاقة الوسائل بالغاية بين العملاء الاقتصاديين احتاجت إلى مايتممها وذلك بالتعرف على الرواسب في السلوك الاجتماعي (نظرية الفعل اللامنطقي Non - Rational Action حيث يرى باريتو أن جانباً كبيراً من السلوك الإنساني ليس عقلانياً ويرى أن مهمة عالم الاجتماع هو أن يتعمق النظريات المختلفة (المشتقات Derivations، والرواسب Residues) وجدانات Sentiments العقل وراء سلوكهم.

ويشير مصطلح وجدانات (بوجه عام إلى العمليات الذهنية التي لاتتخذ شكل التفكير المنطقي، ويرى أن مجال دراسة الوجدانات هو علم النفس.

أما الرواسب التي تتخلل الوجدانات والأفعال أو التعبيرات فهي مفاهيم سوسيولوجية تحليلية تشير إلى التفسيرات المتنوعة للعناصر الثابتة في الظاهرة الاجتماعية.

وتشير المشتقات إلى التفسيرات المتنوعة للعناصر الثابتة التي تضفي المشروعية على النشاط غير العقلاني لتظهره في صورة نشاط عقلاني[٢٧].

ويؤكد باريتو بعد ذلك أن الأفعال الاجتماعية برغم تنوعها واختلافها تصدر عن دوافع ثابتة، وأن الإنسان يميل باستمرار إلى منح هذه الأفعال تفسيرات وتبريرات معينة، تلك التي أطلق عليها المشتقات، بمعنى أنها مشتقة من العواطف، غير أن باريتو لم يوضح لنا تماماً كيف تحدد الثوابت أو الرواسب أنماط السلوك المختلفة على نحو محدد[٢٨].

(٣) فضلاً عن ذلك حلل باريتو نظرية المنفعة الاجتماعية في ضوء اهتمامه بدراسة الفعل المنطقي أو غير المنطقي ويقصد بالأفعال المنطقية بأنها تلك الأفعال التي تتوجه

نحو غاية يمكن تحقيقها موضوعياً ومن خلال استخدام أفضل الوسائل المتاحة موضوعياً.ويكاد باريتو يقصر الأفعال المنطقية الرشيدة على المجالات الاقتصادية والعلمية ثم يستبعد أية متعة منطقية على أي سلوك آخر، أما الأفعال غير المنطقية فهي التي تفشل في تحقيق هذين المعيارين (الوسائل والغايات) مستخدماً في ذلك مفهومين هما: الإشباع Satisfaction والمنفعة Utility وتحدد الاشباعات الاقتصادية التي يحصل عليها الفرد تبعاً لتراتبية للأولويات التي يفضلها هو نفسه أما المنفعة فتشير إلى الإشباع بمفهوم اجتماعي أوسع وتفترض الإشباعات انعدام القابلية للمقارنة من رغبات الفرد(٢٩).

وبذلك يتبين - كما يقول جوزيف شومبيتر - أن باريتو يميز بين نوعين من تحقيق الحد الأقصى من المنفعة: الأول الحد الأقصى من المنفعة لصالح الجماعة الذي يشير إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة للجماعة أو المجتمع ككل وليس للأفراد.

في حين أن النوع الثاني وهو المنفعة لأجل المصالح الخاصة يشير إلى تحقيق حد أعلى من الإشباع الخاص، وفسر باريتو عملية شراء السلع واقتنائها على أساس الرجوع إلى عنصرين أساسيين وهما: أولاً: عملية التفضيل من جانب الفرد وثانياً: إلى المستوى الذاتي للسلعة ذاتها.

ولقد لقيت اسهامات باريتو وتصوراته حول نظرية القيمة الكثير من القبول لدى علماء الاقتصاد، ونظروا إليه بأنه مؤسس علم اقتصاد الرفاهية الجديد، خاصة تلك التحليلات التي قدمها باريتو والتي استبعدت الأفكار المجردة التي طرحها أصحاب مذهب المنفعة القدامى من أمثال بنثام وبكاريا حول الرفاهية، ومناقشته سيساسات الرفاهية الاقتصادية في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي(٣٠).

(٤) كما يتضح لنا أهمية تحليلات باريتو في علم الاجتماع الاقتصادي عند اهتمامه بدراسة نظرية الانتاج في حالتها الدينامية وليست الاستاتيكية، مبيناً العديد من العوامل التي تؤثر في الانتاج ولاسيما العلاقة بين التكنولوجيا، ووحدات الانتاج الأساسية، والظروف الفيزيقية والسيكولوجية التي تؤدي إلى تحسين العمل وتطويره، تلك العلاقات التي لم يظهر بشكل واضح عند أستاذه الاقتصادي (والراس) أو غيره من الكثير من علماء الاقتصاد الكلاسيين، كما حلل باريتو العلاقة بين عمليات الانتاج، والاستهلاك، والتوزيع وغيرها من العمليات الهامة التي يمكن عن طريقها فهم نظرية الانتاج على نحو شامل(٣١).

(٥) كما تتمثل أهم اسهامات باريتو في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ـ كما يقول سويدبرج ـ في التوضيح الذي قدمه للفصل بين الاقتصاد الخالص Pure economics والاقتصاد التطبيقي Applied economics حيث رأى أن الأول يدرس الظواهر الاقتصادية المجردة، والآخر يدرس الظواهر الاقتصادية الملموسة Concrete التي تهتم بالبحث عن عوامل عديدة ومتنوعة وقد قام باريتو عناصر هذا الفصل على أساس البعد الاجتماعي، فالاقتصاد هو جزء صغير من علم الاجتماع، والاقتصاد الخالص هو جزء صغير من علم الاقتصاد، وأن وجهة النظر المتباينة للعلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع عند باريتو وجدت في عمل شومبيتر، وفي مقالته عن باريتو التي نشرت عام ١٩٤٩، حيث أكد شومبيتر أنه بالرغم من محاولة باريتو المتطرفة في الفصل بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فإنه غالباً ما يمزج بين الاثنين معاً، في شكل علم الاجتماع الاقتصادي economic sociology هذا بالاضافة إلى اهتمام باريتو بالابعاد السوسيولوجية في دراسة الظواهر الاقتصادية التي شاهدها في الواقع وهذا ماظهر واضحاً عند تحليله لاتجاهات الملكية Attitudes to property لدى كل من المفكرين، والمحافظين، حيث افترض أن اتجاهاتهم نحو الملكية تختلف بصورة كليةفي أوقات الازدهار prosperity وأوقات الأزمات Crisis ثم اهتم باريتو بمناقشة قضية دائرية التغير الاجتماعي.ويعد هذا الاهتمام ـ كما يقول بارسوتر ـ أحد الاسهامات السوسيولوجية الواقعية لباريتو في مجال علم الاجتماع الاقتصادي(٣٢).

وبذلك يتبين أن اسهامات باريتو متعددة ومتنوعة في مجال علم الاقتصاد والاجتماع بشكل عام، فلقد كشف عن العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فحلل نظرية التوازن التي تؤكد على أن الأنساق الاجتماعية تستعيد توازنها إذا ما طرأ عليها اختلال، ونظرية المنفعة الاجتماعية في ضوء دراسته للفعل المنطقي وغير المنطقي، وتأكيده على أهمية السلوك غير المنطقي في الحياة الاجتماعية، ونظرية الانتاج وتحليله للعلاقة بين عمليات الانتاج والاستهلاك، والتوزيع وتحليله للاتجاهات نحو الملكية والطابع الدوري للتغير الاجتماعي كل هذه القضايا يمكن اعتبارها صياغات جديدة ورائدة تتمشى عموماً مع الظروف الاجتماعية الواقعية لكن معالجته للرواسب والمشتقات كانت تتميز بالغموض الشديد حيث أنه لم يوضح لنا تماماً كيف تحدد الرواسب أنماط السلوك المختلفة على نحو محدد.

الخاتمة:

كشفت التحليلات السالفة لأهم رواد المدرسة السوسيولوجية الكلاسيكية في علم الاجتماع وهم هربرت سبنسر، وأميل دوركايم، وماكس فيبر، وفلفريد باريتو عن الكثير من الاسهامات التي أعطت اهتماماً كبيراً بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، وحتى منتصف العشرينات من القرن الحالي، بل وبدأ يظهر استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي باعتباره مجالاً جديداً من مجالات علم الاجتماع وهذا ماظهر بوضوح في كتابات فيبر ودوركايم وفيبر. فلقد ظهرت اسهامات سبنسر في مجال علم الاجتماع الاقتصادي من خلال تصوراته حول طبيعة المجتمعات الصناعية الرأسمالية وتحولها من المجتمعات العسكرية إلى المجتمعات الصناعية الحديثة، تلك التصورات التي كانت تعتبر بمثابة امتداداً للخط الفكري لاوجست كونت كما جاءت اسهامات دوركايم واضحة في معالجته ظاهرة تقسيم العمل وكيف يؤدي التخصص إلى التقدم وزيادة الانتاج، كما جاءت اسهامات فيبر متعددة ومتنوعة، فكانت آراءه أكثر عمقاً وشمولاً، فلقد أوضح العلاقة بين الاقتصاد والدين من خلال محاولته الواعية عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، وتحليلاته حول الظواهر الاقتصادية والمنهجية من خلال استخدام النموذج المثالي ومفهوماته عن العقلانية والفعل الاجتماعي والبيروقراطية وأنماط السلطة والاقتصاد الحر.

أما اسهامات باريتو فكان لها أثر واضح في تطوير مجال علم الاجتماع الاقتصادي وبخاصة اهتماماته على أهمية اختصاص كل من علم الاجتماع والاقتصاد وما أسماه بالظواهر العقلانية وغير العقلانية للسلوك الإنساني وتحليلاته حول نظرية القيمة والمنفعة والانتاج، وعلى هذا يتبين أن اسهامات المدرسة الكلاسيكية جاءت متعددة ومتنوعة في مجال تطوير علم الاجتماع الاقتصادي وارساء دعائمه الأساسية.

الهوامش:

١ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٦٧٥ - ٦٧٦
٢ - نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٧١
٣ - محمد الجوهري، علم الاجتماع الاقتصادي - لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص ٢
٤ - عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ٣٣٥ - ٣٣٦
٥ - انظر في هذا الصدد
Wiltshire, D., the social and political though of Herbert spencer, Oxford uni- press 1978
٦ - نيقولا تيماشيف نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص ص ٧٣ - ٧٤
٧ - السيد الحسيني، تاريخ الفكر الاجتماعي، تأليف الحسيني وآخرون، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٨٧، ص ٢٦٧
٨ - عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٩٧ - ٩٩
٩ - انظر:
James, p., studying so ciety socioloyical theories and research practices, collins educational, London. 1994, p.28
١٠ - عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص ص ٣٢٧ - ٣٢٩
١١ - محمد الجوهري، علم الاجتماع الاقتصادي، لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص ص ٢٩ - ٣١
١٢ - Swedberg, R., economic sociology: past and present, op cit, p.32
١٣ - Ibid, pp. 33-34
١٤ - Aron, R., Main Currents in sociological thought, Apelican Book N.2, 1977, p.79 ومابعدها.
١٥ - انظر:
Ashly, D., and orenstein, D. M., Sociological theory classical statements, zedition, Allyn and Bacon, Landon 1990, pp 259-263
١٦ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٧٥٨
١٧ - James p., Studying society: Sociological theories and research practices, op cit, p.70
١٨ - Ashley, D., and orenstein D. M., op cit, pp. 272-273
١٩ - نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص ٢٧٠
٢٠ - انظر:
Haidendo, p., sociological of Max weber (in book) the history of classical sociology. progress pulitisher, Mascow 1989, p.295
٢١ - انظر في هذا الصدد:
Elaide, M., the encyclopedia of religion, v.15, Macmillan publishing 1982, p. 366
- Jones, studying society, sociological theories and research practices, op cit, pp 71-72
٢٢ - انظر:
Swedber, R., economic sociology pastand present, op cit, p. 28-29
٢٣ - عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ٣١٢ - ٣١٣

٢٤ ـ محمد الجوهري، علم الاجتماع الاقتصادي، لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص ص ٣٣ ـ ٣٤
٢٥ ـ عبد الله الخريجي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٥٧
٢٦ ـ انظر في هذا الصدد: ـ ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥١٠
- Parsons, T., vilfredo parets contribrition to sociology in the international en cyclopedia of social science, b.11, N.4, Macmillan 1968, pp 121-140
٢٧ ـ ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٥١٠ ـ ٥١١
٢٨ ـ السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، الطبعة الرابعة، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ١٩٨٦، ص ١٥٣
٢٩ ـ ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥١١
٣٠ ـ جوزيف شوميتر، عشرة اقتصاديين عظام، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٦٥ ومابعدها.
٣١ ـ نفس المرجع السابق، ص ص ١٧٢، ١٩٧٥
٣٢ - Swedberge, R., economic sociology, past and present. op cit, pp 38-39

الفصل الخامس

اسهامات المدرسة الانثروبولوجية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي

تمهيد:

لاشك أن اهتمامات «الانثروبولوجية» التي تمثلت مؤخراً في ظهور أحد فروعها الهامة وهي الانثروبولوجية الاقتصادية ساعدت على تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادي حيث ألقت الضوء على النظم الاقتصادية في المجتمعات البسيطة وتحليلها وفهم مايصيبها من اختلالات، كما تطرقت الانثروبولوجيا الاقتصادية إلى التغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، وماترتب على ذلك من انهيار الدور الانتاجي التقليدي للأبنية الصغيرة بالمجتمعات المختلفة، وغير ذلك من الموضوعات كتأثير التكنولوجيا على الاقتصاد، كما أنه بظهور الاهتمام بمشكلات الدول النامية اكتسبت الأفكار التي تؤكد الارتباط بين النشاطات الاقتصادية، والأنساق الاجتماعية أهمية عملية كبيرة، حيث أن كثير من برامج المساعدات الاقتصادية، وكذلك السياسات الاقتصادية للدول النامية، قد ظلت تتحدد وتصاغ استناداً إلى افتراض مؤداه، أن اتساع ونمو النظم الاقتصادية طبقاً للنموذج العربي، سوف يحقق الأهداف المرغوبة للتنمية الاقتصادية، لكن الاخفاق الكبير الذي منيت به هذه البرامج قد آثار التساؤل مرة أخرى:

عما إذا كان الخطأ يتمثل في النظريات أو النماذج الاقتصادية المستخدمة أم يتمثل في قلة الاهتمام بالأشكال المختلفة التي ترتبط بمقتضاها النشاطات الاقتصادية بالبناءات أو الأنساق الاجتماعية المختلفة[1].

وعلى أية حال يكشف دراسة التراث الفكري للمدرسة الانثروبولوجية في فهم الحياة الاقتصادية، عن اسهامات متعددة ومتنوعة، في مجال علم الاجتماع الاقتصادي، لكننا سوف نحاول أن نوجز هذه الاسهامات في أهم رواد هذه المدرسة

وهم برونسلاف مالينوفسكي، وريموند فيرث، ومارسيل موس في الصفحات القادمة.

١ - برونسلاف مالينوفسكي ١٨٨٤ - ١٩٤١:

اكتسبت كتابات مالينوفسكي أهميتها الانثروبولوجية نظراً لاهتماماته المتعددة بين كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية، فلقد سعى مالينوفسكي لإعطاء الانثروبولوجيا دفعة قوية عن طريق تحديث منهجيتها، ووسائل تحليلها للقضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي يعالجها في الواقع، لكن قبل الإشارة إلى نوعية هذه الاسهامات، والقضايا التي تناولها، يجب أن نوضح بإيجاز طبيعة النشأة الاجتماعية والعلمية لمالينوفسكي، والعديد من المؤثرات المختلفة التي أسهمت في تنوع تراثه الفكري والأكاديمي.

(١) فلقد ولد مالينوفسكي في بولندا لأب سلافي من اللسانيين وكان يتحدث البولندية، والروسية، والفرنسية، والانجليزية والايطالية والاسبانية. وفي بداية تعليمه في جامعة كراكو قام بدراسة العلوم الفيزيقية، والطبيعية وحصل فيها على الدكتوراه عام ١٩٠٨، وقد اشتهر مالينوفسكي بقراءته لكتاب «الغصن الذهبي» لجيمس فريزر، وقد تأثر بهذا العمل كثيراً، وفي عام ١٩١٠م التحق بمدرسة لندن للاقتصاد، وفي عام ١٩٢٧، تم تعيينه في أول منصب لأستاذ كرسي في الانثروبولوجيا في لندن، ويعتبر صدور أول أبحاثه في جزر تروبرياند تحت عنوان «باحثون (مغامرون) في غرب المحيط الهادي» Argonauts of the western pacific عام ١٩٢٢ بمثابة نقطة تحول في مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية لأنه ابتعد عن التقليد الكلاسيكي لجيمس فريزر، وبلور المدخل المنهجي للبحث الميداني المكثف، وأكد على أهمية المؤسسات والطريقة التي تؤدي بها وظيفتها داخل المجتمعات الإنسانية الباقية. ويعتبر مالينوفسكي مؤسس الدعائم والأركان التي مازالت تسير عليها الدراسات الحقلية الانثروبولوجية حتى الآن، ومن أبرز مؤسسي المذهب الوظيفي، Functionlism[٢]. وفي عام ١٩٣٨ توجه إلى الولايات المتحدة، وقام بالتدريس في جامعة ييل من عام ١٩٣٩ وحتى وفاته.

(٢) يعد كتاب مالينوفسكي «باحثون في غرب المحيط الهادي» أحد الكتب الهامة التي تناول فيها بوضوح الأفكار الأساسية للانثروبولوجيا الاقتصادية وتحليل النشاط الاقتصادي في القبائل البدائية في مجتمع ميلانيزيا متخذاً شكلاً منهجياً جديداً في دراسته للأنساق الاقتصادية في هذه الجماعات البدائية يقوم على مبدأ التكامل في دراسة النظم الاجتماعية، فهذه النظم تتشابك، وتتداخل بحيث يتعذر دراسة مظهر او

جانب اجتماعي معين دون أخذ باقي الجوانب جميعاً في الاعتبار، وقد انعكس ذلك على منهجه في دراسة الكولا كنظام للتبادل التجاري بين القبائل على نطاق واسع(٣).

ويتلخص هذا النظام في أنه يقوم أساساً على تبادل أشياء طقوسية معينة تحتل قيمة عالية، لكنها لاتتمتع بأية قيمة تجارية واقتصادية بالمفهوم الاقتصادي الحديث في المجتمع الغربي، ويرتبط الأفراد الذين ينتمون إلى حلقة معينة من حلقات الكولا بعملية المشاركة التي تربط بعض أفراد مجتمع محلي معين بأفراد يعيشون على جزيرتين تقعان في الطرفين المقابلين للجزيرة التي يعيشون عليها.

وتتألف السلع في نظام الكولا من عقود طويلة من الأصداف الحمراء وأساور من الأصداف البيضاء، ويتضمن نسق التبادل التجاري وجود اتفاقات شفوية تقليدية متوارثة منذ أجيال بعيدة بين سكان جزر التروبرياند فينتظم تبادل هذه السلع بحيث تنتقل هذه العقود في اتجاه معين لا يتغير حول محيط الدائرة المغلقة التي تنتظم فيها هذه الجزر بينما تنتقل الأساور في الاتجاه الآخر، وبفضل هذه الاجراءات الدقيقة تمكن سكان جزر التروبرياند من النجاح في توزيع السلع المنتجة محلياً بمد الجزر المنتمية إلى حلقة الكولا، ونظراً لتشابك حلقات الكولا فإن السلع قد تتوزع عبر مناطق واسعة نسبياً (٤).

كما أكد مالينوفسكي على أهمية الدور الذي يلعبه السحر في الأنشطة الاقتصادية فعلى سبيل المثال فإن الطقوس السحرية تتدخل في كل مرحلة من مراحل تشييد الكانو (لقب يطلق على زعيم القبيلة) أما التفسير الذي يقدمه مالينوفسكي لذلك فهو أن السحر كعامل مكمل للمهارة الفنية العالية لدى الأهالي في بناء القوارب يوفر طاقة سيكولوجية دافعة تمنحهم الثقة في أن عملهم سيكلل بالنجاح، كما تزودهم في الوقت ذاته بنوع من القيادة الطبيعية(٥).

(٣) علاوة على ذلك أكد مالينوفسكي أن الممارسات والطقوس التي تقوم على نظام الكولا لدى سكان جزر ميلانيزيا تبدو مزيجاً بين الاقتصاد والعوامل الاجتماعية والدينية وتتم في شكل شعائري، ولايكتشف الملاحظ فيها مايشير إلى مفهوم الربح أو الكسب الشخصي - ورغم صدق هذه الحقائق الميدانية التي قدمها مالينوفسكي - إلا أن التحليل العلمي المتأني من شأنه أن يفصح بين هذه الطقوس والشعائر عن مضامين اقتصادية عديدة من المجتمعات البدائية كتلك التي تقوم فيها الهدايا مقابل للخدمات التي يؤديها السحرة لأنبات الأرض، ولإستنزال المطر، والتي تنطوي على رغبة الإنسان

البدائي في زيادة انتاج أرضه، وكذلك تقديم الهدايا للمعالج مقابل الطقوس العلاجية لتبرئة المرضى عن آلامهم.وتعد هذه الهدايا كالأجر الذي يدفع للطبيب في المجتمع الحديث، مقابل فحص المريض والتشخيص والعلاج، وهي في نظام الكولا تبدو في التبادل الذي يتم في المناطق المتباينة من الجزر، حيث يقدم الصيادون منتجات البحر للزارع، ويقوم الزارع برد هذه الهدايا من المحاصيل الزراعية، وإذا كانت هذه العملية التبادلية تتم في اطار شعائري، فإن ذلك لاينكر أن لها وظيفة اقتصادية هامة، حيث يتحقق من خلال التبادل نوع من التكامل بين سكان الجزر المتنوعة[٦].

٢ - مارسيل موس ١٨٧٢ - ١٩٥٠:

يرجع أول اهتمام انثروبولوجي وسوسيولوجي بنظام التبادل إلى عالم الاجتماع الفرنسي موس Mauss، فلقد سعى موس لتحليل نظام التبادل عن طريق الهدايا من منظور ثقافي مميز، حاول فيه دراسة الظاهرة الاجتماعية ككل. Total Social phenomenon وقد ساق الأدلة في كتابه الهدية (١٩٢٥) the gift[*]. على أن الهدية بالرغم من كونها تطوعية وغير جديرة بالاهتمام في الظاهر، فهي في الواقع ذات طابع جبري ومصلحي، وتقر في النهاية باستخدام القوة، واعتمد موس على أمثلة لتقديم الهدايا ثم جمعها في تقارير اثنوجرافية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[٧].

والهدية عند مارسيل موس هي أصل التبادل وتقوم بوظيفة اجتماعية تتصل بمختلف الأنساق الدينية والقانونية في المجتمعات البدائية بمعنى أن ظاهرة التهادي إنما تتكامل بشكل ملحوظ وترتبط بسائر النظم الاجتماعية ككل. حيث تعبر ظاهرة التهادي عن كل أشكال النظم الاجتماعية دفعة واحدة ففيها ماهو ديني، وماهو تشريعي، كما ترتبط بما هو أخلاقي أو ماهو سياسي وتترابط مع نظم عائلية واقتصادية، فمن حيث النظام الاقتصادي مثلاً نجد أن نظام التهادي إنما يماثل تماماً نظام الاقتصاد الطبيعي الذي يسود معظم المجتمعات البدائية حيث يتضمن هذا النظام الاقتصادي مانسميه في الاقتصاديات المعاصرة بنظم الاستهلاك والانتاج وعمليات التوزيع، وفيما يتعلق بتوزيع الدخل والثروة والملكية حيث أن الهدية هي أصل التبادل والمقايضة، فظهرت نظم

* - لقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية تحت عنوان:
مارسيل موس، علم الاجتماع والانثربولوجيا (بحث في الهبات والهدايا الملزمة) ترجمة محمد طلعت عيسى، الطبعة الأولى، ١٩٧١

التهادي من خلال التبادل بهذا المعنى الاقتصادي في المجتمعات البدائية، قبل ظهور فكرة السوق في النظم الاقتصادية المعاصرة[٨].

وبالرغم من أن دراسة موس تنتمي إلى مجال علم الاجتماع الاقتصادي إلا أنه أشار أيضاً إلى كثير من الانتقادات للمداخل الفردية Individualistic، والنفعية Utiltarian في النظرية الاقتصادية وتعد النقطة الرئيسية عن البناء الاجتماعي للهدايا أحد الأفكار الهامة في دراسته، حيث رفض الفكرة التي تقول أن الهدايا ببساطة هي مجرد رمز يدل على الكرم، وإنما لها ثلاث خصائص أساسية من الالتزامات وهي:

- الالتزام بتقديم الهدايا the obligation to give
- والالتزام بتسليم الهدايا the obligation to receive
- والالتزام بإعادة دفع الهدايا the obligation to repay

وفي الواقع أن دراسة موس كما يقول - سويدبرج - عن الهدايا تتضمن بعض التحليلات النظرية والفروض الهامة التي تقوم عليها العديد من الظواهر الاقتصادية، حيث تشير إلى الكرم، والدين Credit ودفع الهدايا والمصالح، والرعاية الاجتماعية، والاستهلاك.

وهكذا فإن تحليلات موس عن الهدايا توضح أنها مجموعة متداخلة من النظم فمثلاً لو أخذنا تصور موس لفكرة دفع الدين، فإن النقطة الأساسية هنا تتمركز حول ضرورة الالتزام بدفع الهدايا إلى أصحابها في المستقبل، وهذه الظاهرة ترتبط بالكثير من البناءات الاجتماعية المختلفة خاصة من الهدايا، والتي تختلف عملية حدوثها عن طريق تسليم الهدايا بين أفراد المجتمع، وهذا مايجعل تحليلات النظرية الاقتصادية بعيدة تماماً عن دراسة الأبعاد الاجتماعية الحقيقية للظواهر والنظم الاقتصادية[٩].

وتظهر شمولية معالجة موس وعمق رؤيته التحليلية لعمليات التبادل لدى قبائل الكيوكتيل عندما تناولها في اطارها النفسي والاجتماعي، ولقد انعكس ذلك في عملية الهدايا الملزمة في تلك المجتمعات البدائية، ومايرتبط بها من مفاهيم ومعتقدات وطقوس تحيط بعمليات التبادل أو التهادي، ومنها قدسية الشيء المعطى من خلال الروح الخفية التي تكمن فيه وتحركه وتربطه بصاحبه الأول، وتعكس هذه المعتقدات مركباً من القيم الطقوسية المقدسة التي تحيط بعمليات التبادل وتجعل منه المحرك لها عوامل غير مدركة لتحقيق استمرارية هذه العلاقات من جانب، ومن جانب آخر تعمل على حفظ حقوق أطراف العلاقة في الأخذ والعطاء، وبذلك فإنها تحقق

الاستقرار وتدعم أواصر العلاقات داخل مجتمع القبيلة، حيث أن موس يؤكد بأن جانباً لايستهان به من قواعدنا الأخلاقية وحياتنا ذاتها يتمثل في مثل هذا الجو من الهبة والالتزام فالأشياء لها قيمة عاطفية، بالإضافة إلى قيمتها المادية، إن كانت هناك أشياء لها قيمة عاطفية فقط.

يضاف إلى ذلك فيما يتعلق بمفهوم الهدايا والقربان وفكرة الإحسان، فالإحسان هو العطاء إلى الناس لوجه الالهة والأرواح والطبيعة، فهو قربان لم يهدر وإنما قدم إلى الإنسان، ورغم استبعاد هذه الممارسات التبادلية في ذلك الاطار الطقوسي الذي يبعدها عن أهدافها ومضمونها عن المفهوم الاقتصادي المجرد إلا أننا نلاحظ أن مارسيل موس يؤكد أن هذه العمليات التبادلية لا تخلوا تماماً من أبعادها الاقتصادية إذ أنها تتم بين الأسر والعشائر في عدة مناسبات مثل الولادة والختان وبلوغ الفتاة والطقوس الجنائزية والتجارة وغير ذلك، ويتم هذا التبادل بصفة الزامية في شكل تقديم هبات وهدايا... ثم يستخلص موس قائلاً «إنه في مواقع متعددة ظهر لنا إلى أي حد كان هذا الاقتصاد الطبيعي أو المذهب المنفعي، فكل هذه الظواهر ذات الدلالة في الحياة الاقتصادية لدى هؤلاء الأقوام كانت تستند على فكرة إرضاء الأرواح والالهة حتى يشتروا من الالهة عطفهم ورضاهم، لأن الالهة بالطبع سوف ترد هذه الهدايا والقرابين أضعافاً مضاعفة»[١٠].

وهكذا يتبين أن مارسيل موس حدد في دراسته عن الهدية منهجاً متكاملاً لدراسة النظم الاجتماعية بطريقة بنائية وكلية باستخدام الدراسات المقارنة والمنظمة الأمر الذي جعل لهذه الدراسة قيمتها الرائدة في سائر الدراسات السيوسيولوجية والانثروبولوجية.

٣ - ريموند فيرث R. Firth:

يعتبر ريموند فيرث هو مؤسس علم الانثروبولوجيا الاقتصادي الحديث، ولقد استطاع فيرث كأحد علماء الانثروبولوجيا البارزين أن يطور الكثير من الآراء الاقتصادية لتصبح معبرة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي في العديد من المجتمعات البدائية والبسيطة وتوجيه الاهتمام نحو دراسة هذه المجتمعات من خلال الربط بين البحوث الانثروبولوجية والنظرية الاقتصادية فلقد ذهب ريموند فيرث إلى أن النظرية الاقتصادية سواء في أسلوب معالجتها للقضايا الاقتصادية أو في مقولاتها الفكرية قد صيغت بشكل لايتناسب تماماً مع الأوضاع الاقتصادية التي توجد في المجتمعات

البدائية، فلقد نفى ريموند فيرث R. firth في بحوثه الانثروبولوجيا الاقتصادي (التيكوبيا - وصيادوا الملايو - قبائل الماوري) الفكرة القائلة بأنه لاتوجد مفاهيم اقتصادية في المجتمعات البدائية، وأكد أن في إمكان عالم الانثروبولوجيا أن يقول بأن أساسيات النظام الاقتصادي موجود في كل مجتمع بدائي، فالمجتمعات التي درسها تكاد تعرف جميعاً أشكالاً للحياة الاقتصادية، وثمة اختلافات توجد في تلك الحياة حول بعض المفاهيم كالمنفعة والدخل ورأس المال وتقسيم العمل والربح وغير ذلك(١١). ولذلك فمن الخطأ أن نذهب مع كارل بوتشير Darl Bucher إلى القول بأنه ليس لدى الإنسان البدائي مطلقاً أي تصور للقيمة، فالاطار الفكري الذي احتوى أفكار بو ر لايخرج عن الأطار التقليدي للنظريات الاقتصادية الغربية التي ظهرت في القرن التا ـع عشر، وعلى هذا فالإنسان البدائي - كما ذهب فيرث - ينظر إلى مايحصل عليه كقيمة شغل أو زراعة الأرض قياساً على عمليات المقايضة الشائعة في هذه المجتمعات، لأن القيمة الاقتصادية هي نسبية وليست مطلقة حيث إنها تعتمد أساساً على ظروف الندرة وكثافة الطلب(١٢). لأن قيمة الأشياء تتحدد وفقاً لوظيفتها داخل الاطار الثقافي الذي ينظم العلاقات التبادلية لا طبقاً لاعتبارات السوق في النظم الاقتصادية المعقدة.

كما برهن ريموند فيرث في دراسته الحقلية المتميزة عن النسق الاقتصادي لصيادوا الملايو Malay fishermen their peasant economy، على وعي أفراد هذا المجتمع بالمفاهيم الاقتصادية الحديثة، كالعمل، ورأس المال والربح، وكيفية حساب العائد النسبي من ناحية، والنفقات الرأسمالية من ناحية أخرى، كما تأكد له أن هؤلاء الصيادين على وعي تام بمحددات استخدام الوقت والجهد والمال، وظهر ذلك من خلال استخدام التوقيت المناسب للصيد، ونوع الشباك المستخدمة، والقوارب، وطاقم العبيد المناسب وذلك بهدف تحقيق أقصى درجات الكسب، كما أنه يمكن اخضاع بعض جوانب النشاط الاقتصادي كالتسويق، والائتمان للتحليل الاقتصادي على حين أن جوانب أخرى لهذا النشاط مثل الانتاج وتوفير العمالة اللازمة له تتأثر بشدة العوامل الأسرية، والدينية، وإلى غير ذلك من العوامل الاقتصادية.

كما وجد فيرث أن نسق توزيع المكاسب بين صيادي السمك في الملايو يتضمن تقرير قيمة نقدية، حيث أن العوائد المناسبة مع رأس المال والعمل تتطابق إلى الدرجة التي يساهم بها كل منهما في الانتاج الكلي(١٣). كما ساهم ريموند فيرث من خلال الدراسات والبحوث الانثروبولوجية الاقتصادية الحقلية التي أجراها على المجتمعات البدائية، الحقائق التالية:

(١) أن القيم الاقتصادية ليست مطلقة بل هي نسبية بمعنى أنها تعتمد أساساً على ظروف الندرة وكثافة الطلب.

(٢) أن القيمة الاقتصادية في المجتمعات البدائية تتحدد أساساً وفقاً للاحتياجات الفعلية للإنسان البدائي بمعنى أن الشيء يصبح ذا قيمة إذا أمكن استبداله بشيء آخر وعلى هذا فإنهم يرفضون التبادل إذا ما أحسوا بأن مايعرض عليهم لايساوي مايقدمون من أشياء.

(٣) أن النظم الاقتصادية البدائية تختلف عن نظامنا الاقتصادي المعاصر في الدرجة وليس في النوع، حيث تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في التعامل الاقتصادي بالنسبة للمجتمعات البدائية على اعتبار أن النظام الاقتصادي في هذه المجتمعات هو جزء من النظام الاجتماعي العام، وبالتالي لايمكن الفصل بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للفرد.

(٤) هناك أشكال اقتصادية مختلفة تسود المجتمعات البدائية ـ كما يقول ريموند فيرث ـتنحصر هذه الاختلافات في طريق تنظيم الانتاج، والجماعة الانتاجية وفي طبيعة ونطاق التبادل وتوزيع الموارد والأفكار الاخلاقية التي من شأنها مساندة وتعقيد النظام الاقتصادي.

(٥) يختلف مفهوم الثمن بين المجتمعات البدائية والحديثة حيث أن القيمة النقدية ليس لها أهمية كبيرة عند البدائيين بالشكل الذي تعرفه المجتمعات ذات النظام الاقتصادي الحديث، حيث أن الثمن والقيمة يستخدمان بمفهوم واحد في النظم الاقتصادية الحديثة بعكس الحال في المجتمعات البدائية يختلف مفهوم الثمن في اطار التبادل نظراً لما يتضمنه من طقوس وممارسات شعائرية وهدايا الزامية تمارس في هذه المجتمعات البدائية.

وتفترض هذه الدراسات الانثروبولوجية ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصة تصلح لدراسة الأنشطة الاقتصادية وتغيرها في المجتمعات البسيطة المتجانسة وشبه المتجانسة، حيث أن النظرية الاقتصادية الحديثة ومفاهيمها المعقدة لا تنطوي على أية فائدة في هذا الصدد، نظراً لأنها لا تراعي في اعتبارها مدى ارتباط المتغيرات الاجتماعية المتصلة بالنشاط الاقتصادي[١٤] لأن الاقتصاد من منظور ريموند فيرث يتناول ملامح الاختيار الإنساني ونتائج قراراته التي تعكس علاقات شخصية واجتماعية إلى جانب العلاقات الاقتصادية.

الخاتمة:

تشير اسهامات المدرسة الانثروبولوجية الاقتصادية إلى مدى التطوير والتحديث في مجال علم الاجتماع الاقتصادي التي أسهمت بالفعل خلال الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن الحالي، كما جاءت تلك التحليلات لتعبر عن أن علماء الانثروبولوجيا يمكنهم الاستفادة عن طريق التحليل من دراسة وتطبيق بعض الجوانب من علم الاقتصاد التقليدي على اقتصاديات المجتمعات البدائية والبسيطة.

وعلى هذا فقد تعددت الدراسات الخاصة بالاقتصاديات البدائية المتخلفة وأشهرها دراسة حقلية قام بها برونسلاف مالينوفسكي لدراسة الاقتصاد الميلانيزي ونظام الكولا الذي ينظم التبادل التجاري في جزر التروبرياند، والذي يرجع إليه الفصل في تغيير النظرة التي كان ينظر بها العلماء إلى الاقتصاد البدائي، وفي التنبه إلى ضرورة اعادة تقييم نظرياتنا عن حياة الإنسان البدائي بعامة ونظمه الاقتصادية بخاصة، وفي دراسة سابقة على مالينوفسكي حاول مارسيل موس أن يكشف عن معنى نظم التهادي والتبادل فوجد أن هناك أنواع من التبادل تتم بين الأفراد في عدد من المجتمعات المختلفة يصاحبها ممارسة بعض الطقوس والشعائر الدينية، والتي تتضح في شكل الهدايا الملزمة التي تعتبر كنوع من التعاقد الاجتماعي ينظم عمليات التبادل في كثير من جوانب الحياة الاقتصادية في سياق طقوسي اجتماعي وثقافي. هذا بالإضافة إلى أبحاث ريموند فيرث الحقلية والتي أكدت على أنه يمكن استخدام المبادىء الأساسية لعلم الاقتصاد باعتبارها تنطبق انطباقاً عاماً مع الكثير من الأنساق الاقتصادية بالمجتمعات البدائية، وهذا ما أكدته دراسته الرائدة عن النسق الاقتصادي لصيادوا الملايو. وهكذا يتضح بأن الاتجاهات العامة في دراسة الحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية تؤكد بما لايدع مجالاً للشك «أن النظم الاقتصادية لاتقوم في هذه المجتمعات على أساس المصلحة الذاتية أو المنفعة الشخصية، بقدر ماتقوم على أساس اعتبارات تتصل بالطقوس والشعائر الدينية والإيمان بالسحر والرغبة في المشاركة الجماعية»[١٥]. كما تؤكد هذه الدراسات ضرورة وجود أشكال خاصة عن النظرية الاقتصادية لتحليل النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية تختلف عن تلك المستخدمة في النظرية الاقتصادية المعاصرة.

الهوامش:

١ - انظر في هذا الصدد: محمد الجوهري، الانثربولوجيا (أسس نظرية وتطبيقات عملية)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ١٦٠ - ١٦١

٢ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٤٠٤ - ٤٠٥

٣ - محمد الجوهري وآخرون، تنمية العالم الثالث، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٨٦ - ١٩٠

٤ - انظر في هذا الصدد عرضاً وافياً لهذا النظام في:

- محمد الجوهري، الانثربولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، مرجع سابق، ص ١٨٦ - ١٩٠

- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٢٥٣ ومابعدها.

٥ - عبد الله الخريجي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٦٢

٦ - فوزي عبد الرحمن، الأنثربولوجيا الاقتصادية (النظرية، المنهج، التطبيق) مطبعة الفجر الجديدة، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢١ - ٢٢

٧ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٩١

٨ - قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الاقتصادي ومشكلات الصناعة والتنمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ص ٦٥ - ٦

٩ - Swedberge, R., Op cit, p.49

١٠ - انظر في هذا الصدد: - فاروق محمد العادلي، الانثربولوجيا الاقتصادية (قضايا نظرية ونماذج واقعية). مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١٢٠ - ١٢٦

- فوزي عبد الرحمن، الأنثربولوجيا الاقتصادية، النظرية، المنهج، التطبيق، مرجع سابق، ص ص ٣٠ - ٣١

١١ - فاروق محمد العادلي، الأنثربولوجيا الاقتصادية (قضايا نظرية ونماذج واقعية)، مرجع سابق، ص ص ١٢٧

١٢ - نفس المرجع السابق، ص ص ١٩٧ - ١٩٨

١٣ - انظر في هذا الصدد:

- Firth, R., Maloy Fishermen: Their peasant economy and edition, Routledge and kegan paul, London, 1966

- فوزي عبد الرحمن، الانثروبولوجيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ٢٣ - ٢٤

- محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع الاقتصادي، لمحة تاريخية، مرجع سابق، ص ٣٩ - ٤٠

١٤ - فاروق محمد العادلي، الأنثربولوجيا الاقتصادية (قضايا نظرية ونماذج واقعية) مرجع سابق، ص ص ١٢٨ - ١٣١

١٥ - انظر في هذا الصدد، كتاب السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٤

الباب الثاني
بعض الاتجاهات الحديثة
في علم الاجتماع الاقتصادي

المقدمة

إن الاهتمام الحالي خلال الفصول الستة القادمة من هذا الكتاب سوف ينصب لمعرفة أهم الأفكار والنظريات والقضايا الحديثة التي يعالجها علم الاجتماع الاقتصادي في الوقت الراهن، حيث شهد النصف الثاني من القرن الحالي مرحلة جديدة في تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادي، خاصة تلك الاسهامات التي قدمها كل من تالكوت بارسونز، ونيل سملسر، وكارل بولاني عن الاقتصاد، والمجتمع، تلك التحليلات التي أعطت أفكاراً تصورية جديدة لكيفية معالجة علم الاقتصاد باعتباره أحد العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة النسق الاقتصادي باعتباره نسقاً اجتماعياً فرعياً، وإمكانية تحليل وفهم النظرية الاقتصادية في اطار مايعرف بالنظرية العامة للأنساق الاجتماعية، وامتد هذا الاهتمام في الاتجاه الحاضر في اتجاه الماركسية المحدثة التي وجدت من مجال العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع نقطة انطلاقها الرئيسية، وعلى هذا سوف نحاول أن نشير إلى أهم اسهامات تلك المدرسة، وطبيعة تحليلاتها الفعلية في هذا الفرع من فروع علم الاجتماع، وفي اطار تحليلنا لبعض الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي نجد أن وضع المرأة في علم الاجتماع الاقتصادي يعد من القضايا التي جذبت اهتمام عديد من علماء الاقتصاد في الوقت الحالي، ولذا سوف نعرض لأهم هذه الاهتمامات، كما نسعى في هذا السياق إلى تناول قضية الفقر في الريف المصري وبخاصة أن العقود الثلاثة الماضية قد شهدت اهتماماً ملحوظاً بدراسة واقع الفقر في دول العالم الثالث على المستويين النظري والواقعي.

ثم نحاول أن نعرض للأصول الاجتماعية للرأسمالية الحضرية الجديدة في مصر باعتبارها من القضايا التي طرحت نفسها باسهاب على الساحة الفكرية في ظل التحولات الحديثة نحو الخصخصة في دول العالم أجمع، ثم نعرض أخيراً لقضية التحولات العالمية الجديدة وواقع البلدان العربية مع اشارة خاصة للمجتمع المصري خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم خلال النصف

الأخير من القرن العشرين وظهور بوادر نظام عالمي جديد بدأت تتشكل ملامحه بعد انهيار الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي والاتجاه نحو تشكيل العلاقات الدولية داخل النظام الرأسمالي العالمي الجديد تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل السادس

المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة

تمهيد:

لاشك أن اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة تعد أحد التحليلات المتميزة في تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع الاقتصادي، خاصة بعد أن انفتحت المدرسة الامريكية على الكثير من الظواهر والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، والتي تظهر في تحليلات بارسونز وسملسر وكارل بولاني على وجه الخصوص، «عن الاقتصاد والمجتمع» تلك التحليلات التي أعطت أفكاراً جديدة لمعالجة علم الاجتماع الاقتصادي باعتباره أحد فروع علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الاقتصاد كنسق اجتماعي فرعي. ومحاولة فهم النظرية الاقتصادية في اطار النظرية العامة للأنساق الاجتماعية، وباعتبار أن اسهامات هذه المدرسة متعددة ومتنوعة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي سوف نحاول أن نتناول أهم هذه الاسهامات وطبيعتها التي قدمها كل من بارسوتز وسملسر وبولاني خلال الخمسينات وحتى أواخر الستينيات بالتركيز على أهم القضايا التي تم تحديثها في مجال علم الاجتماع الاقتصادي.

أولاً: تالكوت بارسونز ونيل سملسر T. Parsons and Smelser:

يمثل تالكوت بارسونز T. Parsoms الذي ولد عام (١٩٠٢) أهم رواد المدرسة البنائية الوظيفية التي سادت في علم الاجتماع الامريكي منذ الأربعينات حتى الستينات وكان أبوه من رجال الدين، ومعلماً في احدى الكليات، تلقى تعليمه الجامعي في كلية افهرست، وتعليمه العالي في مدرسة لندن للاقتصاد، وفي عام ١٩٢٧ عين في جامعة هارفارد، وكان من بين تلاميذه، روبرت ميرتون، وكنجزلي دافيز، وولبرت مور، ونيل سملسر، وهارولد جارفينكل[(١)].

وإذا كان بارسونز وظيفياً بحكم اطاره النظري الذي قدمه حول النسق الاجتماعي، فهناك عدة مؤثرات شكلت فكره، وحددت معالم خياله السوسيولوجي، فقد تأثر

بالاقتصادي والتون هاملتون وقد كان يدرس مع هوبهاوس، وموريس جينزبرج، ومالينوفسكي بلندن مابين ٢٤١٩ - ١٩٢٥م ودرس بجامعة هيدبرج بألمانيا فيما بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦م وهناك هام بفكر ماكس فيبر ومن ثم أعد أطروحته للدكتوراه عن «مفهوم الرأسمالية في نظرية فيبر، وسومبارت» وقد قضى معظم حياته مدافعاً عن هذا النظام وتحليل مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة.

وإذا كان بارسونز قد أبرز اهتمامه بالرأسمالية منذ أول عمل جاد - أعني أطروحته للدكتوراه - له فقد أوضح أيضاً في كتابه بناء الفعل الاجتماعي the structure of social action الذي وضعه عام ١٩٣٧م اهتمامه بنظرية المنفعة في الاقتصاد. التي تقوم على حساب الكسب والخسارة، واشتق فكرته حول الدافعية Motivation التي تستند إلى عصاتي المكافأة والجزاء وذلك لتحقيق اتساق الأفراد والجماعات مع معايير النظام والتي تقوم بدورها بتحقيق التوازن والصياغة النظامية لكل الأفعال ومظاهر السلوك داخل النسق وحتى لايعوق أحدها الوظائف الأساسية المحددة(٢).

وتأكيداً لفكرة بارسونز حول النظرية الاقتصادية، وتركيزه على ماأسماه بوجهة نظره العامل التحليلي the Analytical Factor والذي يقصد به أن كل علم من العلوم الاجتماعية يركز على مظاهر مختلفة أو على عامل تحليلي مختلف ومتميز للفعل الاجتماعي، وهذا ماينطبق أيضاً على علم الاقتصاد، حيث ينظر فقط إلى الاستخدامات البديلة للموارد النادرة من أجل إشباع الرغبات أو الاحتياجات. وينظر علم السياسة عامة إلى القوة القهرية ويتحدد مجال علم الاجتماع في دراسة القيم أو الغايات المشتركة(٣).

كما أوضح بارسونز العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع من خلال مايسمى بالاقتصاد كنسق اجتماعي فرعي the economy as a sub-system of society في المجتمع، وهنا عالج بارسونز الاقتصاد واعتباره نسقاً اجتماعياً فرعياً من خلال علاقة هذا النسق بالمواقف التي يوجد فيها، وفي هذا السياق اهتم كل من بارسونز وسملسر بتحليل هذه المواقف في ضوء علاقتها بالنظرية العامة للفعل الاجتماعي وليس في سياق الأطر العامة التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية(٤). وفي هذا الاطار أكد بارسونز أنه إذا كان على النسق الاقتصادي أن يستمر عليه أن يعمل على تحقيق أربعة شروط أساسية، وقد أطلق على هذه الشروط اسم الملزمات الوظيفية وهذه الملزمات هي:

(١) تحقيق الهدف للنسق الفرعي للاقتصاد.

ويتمثل تحقيق الهدف للاقتصاد Goal-attainment sub-system of economy كنسق فرعي في محاولة ملائمة الموارد المتاحة مع الأهداف الاقتصادية البعيدة من خلال انتاج السلع والخدمات، ووظيفة تحقيق الهدف للاقتصاد هو ربط هذه الأهداف مع عمليات الانتاج لأن الاقتصاد كنسق فرعي يمكن تحديده بطريقة مثلى بالانتاج Production فضلاً عن محاولة تقريب مدخلات الأهداف من الموارد الاقتصادية من خلال النسق الفرعي مع مخرجات السلع والبضائع مع مايسمى بالنسق الفرعي المحدد للبيئة الاجتماعية، ولتحقيق الهدف لابد من ربط الأهداف الاقتصادية مع نسق المحافظة على النمط Linking economic goals with the pattern maintenence.

(٢) التكيف للنسق الفرعي للاقتصاد.

the adaptive sub-system of the economy. وهذا العامل الرئيسي الثاني يتعلق بالتبادل interchange بين الاقتصاد والمجتمع الذي يتضمن تكيف نسق الاقتصاد الفرعي، الذي يأخذ الأهداف في الاقتصاد (كمعطى) as given في المدى القصير على الأقل وأن هذه الأهداف تتعلق بتحقيق الاحتياجات (أكثر من الخدمات الإنسانية) لأعضاء المجتمع للوفاء بالمتطلبات الاستهلاكية الاقتصادية التي تظهر في نسق المحافظة على النمط. كما أن معظم الادعاءات الأساسية لبارسونز فيما يتعلق بمناقشة العلاقة بين الاقتصاد والدولة تؤكد على أهمية التباين الوظيفي بين كلاً من هذين العاملين، في معالجة التكامل بين الأنساق الفرعية للمجتمع ونمط المحافظة.

(٣) التكامل للنسق الفرعي للاقتصاد.

the integration sub-system of the economy. ويشمل البعد الأساسي الثالث في نظرية بارسونز للتبادل بين الاقتصاد والمجتمع على تكامل النسق الفرعي للاقتصاد. ولتطوير فكرة تكامل النسق فيما يتعلق بالاقتصاد. فإن بارسونز وسملسر قد اعتمدا على تصور كل من مارشال Marshall وشومبيتر Schumpeter القائم على توحيد العوامل المختلفة للانتاج (العمل، والأرض، ورأس المال) من أنها لاتحدث متزامنة من خلال آليات السوق ولكنها تتطلب بالإضافة إلى هذا، العامل الرابع المتكامل الذي يسمى بالتنظيم organization أو المنظماتية enterpreneurship والمنظم enterpreneur ليس مجرد مدير للأعمال بطريقة روتينية، ولكن بالأحرى فهو مبدع قادر على الابتكار والتجديد والتخيل، فالمنظم يعتمد على دمج الموارد الاقتصادية

في دور الاقتصاد المتكامل، وعلى هذا فإن التكامل في النسق الاقتصادي الفرعي يتطلب قدراً من التعاون والتبادل بين العناصر الداخلية للأجزاء المكونة للنسق.

(٤) المحافظة على النمط للاقتصاد الفرعي.

the pattern - maintenance sub-system of the economy وهو البعد الأخير للاقتصاد كنسق اجتماعي فرعي للمحافظة على نمط النسق الفرعي، وهذا يتضمن نسق القيم الاقتصادية الموجهة لوظيفة المحافظة العامة على القيم ومن ثم ادارة التوتر tension mangement الذي ينجم بين الأعضاء خلال التفاعلات الاقتصادية اليومية والعلاقة المفترضة بين هذا النسق الفرعي للاقتصاد والنسق الاجتماعي العام تختلف كلية عن الحالات الثلاثة السالفة فيما يتعلق ببعد التبادل interchange والتداخل interpenetration في هذه الحالات، ومن هذه الحالات فإن علاقة الاقتصاد والمجتمع تدرك بلغة التبادلات المتفاعلة مشتملة توازن مدخلاتها ومخرجاتها بين العناصر المنفصلة في النسق الاجتماعي.

ومن المعالم اللافتة للنظر في معالجة بارسونز عن المحافظة على النمط والاقتصاد هو التأكيد على الالتزامات القيمية value - commitments داخل الحياة الاقتصادية ورفض فكرة فيبر ودوركايم أن الاقتصاد يمكن أن يدرك كمستقل ذاتياً فيما يتعلق بالقيم، فالاقتصاد لايمكن أن يعتبر سلوك وسائلي (نفعي) مجرداً أو محضاً purely instrumental manner وبهذه الطريقة فإن الالتزام القيمي يدخل في كل من السوق أو الاقتصاد الرأسمالي(٥).

وعلى هذا تصور بارسونز وسملسر بأن الهدف العام للاقتصاد هو تلبية الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها المجتمع على أساس أن الاقتصاد نسق فرعي يسعى لتحقيق الغايات العامة للمحافظة على النسق الأشمل وهو المجتمع.

لذا فقد جعل بارسونز وسملسر بؤرة تحليلهما الرئيسي على ضرورة تحليل العوامل غير الاقتصادية الأخرى التي توجد في المجتمع، وعدم التركيز فقط على العوامل الاقتصادية أو البعد عن مبدأ الحتمية الاقتصادية في دراسة الظواهر والمشكلات البنائية في النسق الاقتصادي والتي يعتمد عليها علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية معاً. علاوة على هذا تصور بارسونز وسملسر بأن الاقتصاد كنسق اجتماعي (١٩٥٦) يتكون من مجموعة من الوظائف ويمكن أن يوضح الرسم التالي الاطار التصوري للاقتصاد كنسق اجتماعي لبارسونز وسملسر على النحو التالي:

(١) تباين الأنساق الفرعية في المجتمع.

الاقتصاد	المجتمع
نسق الدافعية الثقافي	النسق الفرعي التكاملي

(٢) التباين الوظيفي للاقتصاد كنسق فرعي

عملية تكوين رأس المال والاستثمار كنسق فرعي	الانتاج كنسق فرعي ويتضمن ذلك التوزيع والبيع
المكونات الاقتصادية والفيزيقية والثقافية والموارد الدافعية	النسق الفرعي التنظيمي ومايسمى بالوظيفة التنظيمية.

(٣) النسق الفرعي التنظيمي

التمويل المتجدد	الترابطات الجديدة لعوامل الانتاج
الانتقال والمرونة والعوامل البديلة للانتاج (تدفق الموارد)	فرص التجديد أو الابداع

وقد سعى بارسونز للربط بين هذه الأنساق الفرعية، وكيفية تحقيقها للوظائف الأساسية للمجتمع وهي تحقيق الهدف والتكيف، والتكامل، والحفاظ على النمط الكامن وادارة التوتر، هذه الأنساق الفرعية التي يتفاعل كل منها مع الآخر للمحافظة على النسق الاجتماعي الأوسع وهو المجتمع[٦].

فضلاً عن هذا فقد احتل مفهوم النسق الاجتماعي اهتماماً ملحوظاً من فكر بارسونز بصفة خاصة وقد انطلق تصور بارسونز للنسق من نظريته في الفعل الاجتماعي، لأنه رأى أن الفعل الاجتماعي يشكل أهم عناصر النسق الاجتماعي، حيث يسهم هذا الفعل في تحقيق غاية الغايات داخل النسق وهو التوازن الاجتماعي social equilibruim كما ينظر بارسونز إلى الفعل الاجتماعي باعتباره نسقاً يضم مجموعة من الأجزاء هي:

- الاتجاه نحو تحقيق هدف أو غاية محددة.
- وجود موقف يتفاعل فيه طرفان، يستخدم كل منهما وسائل لتحقيق غاياته.

ـ وجود اطار معياري ينظم عملية اختيار الوسائل والغايات وتشكل هذه العناصر في ترابطها وحدة سلوكية تعتبر أصغر مكونات الواقع الاجتماعي.

وبرغم محاولة بارسونز إقامة هذا التوازن بين عناصر الفعل الاجتماعي ومكوناته إلا أنه أولى اهتماماً خاصاً للقيم والأطر المعيارية في بناء نسق الفعل، نظراً لأنها أكثر العناصر أهمية في القدرة الضابطة[٧].

كما سعى بارسونز بتوضيح القصور الذي منيت به النظرية الاقتصادية في معالجة الظواهر والمشكلات الاقتصادية مثل دراسة ظاهرة التغير الاقتصادي على المدى البعيد، كما أن هذه النظرية ركزت على رأس المال واعتباره العامل الوحيد في إحداث التغير والنمو النظامي في الاقتصاد، كما أن النظرية الاقتصادية تركز على التحليل النظري البحت والرجوع إلى حالات ضئيلة من الواقع الاقتصادي المتغير، وهذا مايؤكد النظرة الضيقة للنظرية الاقتصادية والتي جعلتها غير ملائمة لمعالجة المشكلات الاقتصادية، ولذا رأى ـ أنه بالرغم من بعض القصور الذي يواجه النظرية السوسيولوجية عامة ـ إلا أنها تعتبر من أفضل النظريات التي يمكن أن تعالج القضايا والمشكلات والظواهر الاقتصادية. فضلاً عن هذا طرح بارسونز وسملسر مجموعة من التصورات العامة عن النظرية الاقتصادية وهي على النحو التالي:

(١) تمثل النظرية الاقتصادية احدى النظريات التي تدخل تحت نطاق النظرية العامة للأنساق الاجتماعية والنظرية العامة للفعل الاجتماعي.

(٢) أن الاقتصاد يشكل أحد الأنساق الفرعية للبناء الاجتماعي.

(٣) أن الاقتصاد مثل الأنساق الاجتماعية الأخرى التي تتغير مدخلاتها ومخرجاتها بمرور الوقت حسب علاقاتها الترابطية ومواقفها الخاصة.

(٤) أن تفاعل الاقتصاد مع بقية الأنساق المجتمعية الفرعية لاتحدث بصورة عشوائية ولكن عمليات تحديد المدخلات والمخرجات تقوم على أسس منظمة داخل النسق الاقتصادي.

(٥) أن العمليات الاقتصادية لاترتبط فقط بالعوامل الاقتصادية ولكنها ترتبط أيضاً بالعوامل غير الاقتصادية (الاجتماعية) التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل طبيعة هذه العمليات.

(٦) ضرورة الاعتماد على مختلف المداخل النظرية وليس الأفكار الخاصة بالنظرية الاقتصادية فقط. وذلك لمساهمتها في دراسة العوامل الاقتصادية في نفس الوقت.

(٧) أن دراسة ظاهرة النمو والتغير النظامي في الاقتصاد تؤكد قصور استخدام النظرية الاقتصادية وحدها في تفسير العوامل غير الاقتصادية وعلاقة الاقتصاد بالأنساق المجتمعية الأخرى.

(٨) يجب على النظرية الاقتصادية أن لاتكون منعزلة بصورة كلية عن غيرها من النظريات السلوكية المختلفة، ويجب أن ترتبط بغيرها من النظريات العامة للأنساق الاجتماعية.

وأخيراً أكد بارسونز وسملسر على أنه يجب أن تكون النظرية الاقتصادية ذات نفع للعلوم الاجتماعية الأخرى وهذا لن يحدث إلا عن طريقتين هما:

أولاً: ضرورة تغيير وتعديل الكثير من أطرها التصورية العامة.

ثانياً: ضرورة اهتمام علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية بالعوامل غير الاقتصادية لحل الكثير من المشكلات الامبريقية التي تواجه النظرية الاقتصادية بصورة عامة[٩].

علاوة على ذلك تناول سملسر الاقتصاد باعتباره نسقاً اجتماعياً فرعياً يرتبط بالعوامل الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والأوضاع الطبقية التي توجد في المجتمع.

وفي الواقع أن معالجته لهذه القضية تعد امتداداً لما طرحه في تحليلاته مع بارسونز في كتابهما «الاقتصاد والمجتمع» في الخمسينات، حيث رأى أن العوامل الثقافية تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، وهنا طرح سملسر عدد من التساؤلات فيما يتعلق بالعلاقة بين المعتقدات الثقافية الخاصة بالأنشطة الاقتصادية وتتخذ هذه التساؤلات جانبين أساسيين هما:

(١) بالنسبة للجانب التقويمي تدور التساؤلات حول المكانة التي تحتلها الأنشطة الاقتصادية في النسق النظامي القيمي والدور الذي تلعبه سلباً أو ايجاباً، كذلك تقييم هذه الأنشطة وهل تمثل غاية في حد ذاتها أم أنها مجرد أداة أو وسيلة لتقوية الأمة وتقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

(٢) وبالنسبة للجانب الوجودي تدور التساؤلات حول طبيعة الإنسان، وتأثير العوامل الاقتصادية على حفزه على أداء العمل، وكذلك طبيعة المجتمع والفرصة المتاحة لانجاز النشاط الاقتصادي بناء على هذه الطبيعة، وبالإجابة على هذه التساؤلات يمكن الوصول إلى تحليل دقيق للعلاقة بين القيم والايديولوجيات من ناحية أو بين الأنشطة الاقتصادية من الناحية الأخرى.

في هذا السياق حاول سملسر أن يؤكد العلاقة بين القيم الثقافية والأنشطة

الاقتصادية سواء في تيسير أو تعويق هذا النشاط من خلال تحليلات ماكس فيبر في دراسته الرائدة عن العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية حيث توصل إلى أن الاخلاق البروتستانتية وبصفة خاصة الكالفنية قد دفعت بالإنسان إلى محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة على البيئة التي يعيش في ظلها وبصفة خاصة على المسائل الاقتصادية التي يتعامل معها.

كما أعطى سملسر للمتغيرات السياسية أهمية خاصة في علاقاتها بالأنشطة الاقتصادية ولاسيما الدور الذي تلعبه العوامل السياسية داخل اطار الوحدة الانتاجية بما في ذلك التشكل النظامي للسلطة ونشأة الصراع ثم العلاقة بين المتغيرات السياسية وتحديدها للبيئة الاقتصادية العامة، التي تقوم بين المنشآت وجمهرة المستهلكين، وكذلك تكريس أكبر قدر من الاهتمام نحو العلاقات بين العمال والادارة وهو من الموضوعات التي تتمتع بجازبية خاصة في علم الاجتماع الاقتصادي. بالاضافة إلى العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ككل وبين الحكومة.

أما بالنسبة للعلاقة بين الاقتصاد والجماعات القرابية فقد سعى سملسر إلى توضيح تأثير الجماعات القرابية (الأسرة) والاثنية (التي يقصد بها تجمع واسع يضم الأفراد الذين تجمع بينهم هوية عامة مشتركة، كما يشتركون في جماعة تطوعية على نحو معين من التنظيم). مستنداً في ذلك على كثير من الشواهد الامبريقية والنتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات المقارنة في مدى تأثير تلك الجماعات على عمليات التحضر، والتصنيع.

وأخيراً عالج سملسر العلاقة بين الحياة الاقتصادية والتدرج الاجتماعي، مستنداً في ذلك على الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال في عديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة تلك الدراسات التي أجريت في المجتمعات الصناعية والزراعية وركزت على الهيبة المهنية والمكانة القرابية ومدى تأثيرها على الحراك الاجتماعي والاقتصادي[٩].

وهكذا تظهر أهمية تحليلات بارسونز وسملسر واسهاماتهم في مجال علم الاجتماع الاقتصادي نظراً لتنوع هذه الاسهامات وتعددها وتحليلها للكثير من القضايا والظواهر الاقتصادية والاجتماعية الكلاسيكية والمعاصرة مستخدمين في ذلك المداخل السوسيولوجية المختلفة، والتي جعلت من العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والنظرية الاقتصادية محور تركيزهم الأساسي في تفسير الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتغير.

وعلى هذا فقد ذهب - روبرت هولتون - قائلاً: إن إحدى طرق تقييم مساهمة بارسونز وسملسر في نظرية الاقتصاد والمجتمع تتمثل في أنها تركز على معالجة الموضوعات النظرية مثل الاستهلاك Consumption ورأس المال Capital والمنظماتية euterpreneurship والقيم الاقتصادية economic values التي أثارت اهتمام اجتماعي حاد حتى الآن من خلال التشييد الشكلي للصرح الضخم لنموذج الوظائف الأربعة السالفة الذكر، هذا البناء العام رغم أنه استعان بالاطار النظري لمن سبقوه من جيل علم الاجتماع الأوروبي الكلاسيكي إلا أنه يمثل خطوة أبعد من عمل فيبر ودوركايم والمنجزات الأخرى لمنظري هذا القرن، فالقضية الرئيسية أن بارسونز قدم اطاراً للعمل ليس بيساطة أنه ساهم في التأكيد على أهمية القضايا المهملة في الحياة الاقتصادية ولكنه بالإضافة إلى ذلك طريقة متكاملة شمولياً ونظرياً، وأساس هذا التكامل النظري هي محاولة بارسونز فهم الحداثة Modernity باعتبارها الاتجاه المجدد نحو العالمية Universalistic والتوجه نحو الانجاز Achievement orientated ثم ان اكتشاف بارسونز لنظرية الاقتصاد والمجتمع مع زميله نيل سملسر - تلك النظرية التي أهملت في السياق المبكر لأعمال ماكس فيبر ودوركايم، تعد البرهان الأكيد لإحلال علم الاجتماع الاقتصادي محل الاقتصاد السياسي. علاوة على أنها تمثل أعظم وأقوى مساهمة في علم الاجتماع الاقتصادي عن قضايا التغير الاجتماعي وتطور المجتمع الحديث أكثر من المؤسساتية أو الانثروبولوجيا الاقتصادية(١٠).

ثانياً: كارل بولاني K. Ploayni:

يمثل كارل بولاني الذي ولد عام (١٨٨٦) أحد رواد المدرسة السوسيولوجية الأمريكية التي اهتمت بتحليل العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد والاهتمام بمعالجة القضايا والظواهر الاقتصادية في اطار اهتمامات علم الاجتماع، خاصة بعد أن بدى الغموض يكتنف النظرية الاقتصادية لقصورها في دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على منظوراتها الفكرية وأساليبها المنهجية الضيقة، لذا رأى بولاني بأن علم الاقتصاد لم يعد قادراً على معالجة كل القضايا الاقتصادية لأنه يفسرها بعيداً عن الواقع الاجتماعي التي ظهرت فيه، وعلى هذا رأى أن الاقتصاد يمكن أن يرى كعملية اجتماعية أساساً as an essentially socialprocess ومن هذا المنطلق سعى بولاني لتطوير مفاهيم نظرية جديدة، واقتراح أنماطاً مثالية ideal types متنوعة لتحليل التجارة، والمال، والأسواق. وقام بتصنيف المبادىء العامة الأكثر شهرة لأشكال

التكامل الاقتصادي التي تعطى للاقتصاد وحدته، واستقراره وهي التبادل exchange واعادة التوزيع redistribution والمقايضة reciporcity[١١].

ويعرف التبادل بأنه حركة تبادل السلع بين جماعتين مرتبطتين برباط القرابة وعلى قدم المساواة، وهو نشاط يستمد شرعيته من روابط القربى (كما وصفه مالينوفسكي) وأما إعادة التوزيع فتتطلب نسقاً مركزياً تتحرك فيه السلع نحو وكيل مركزي يكون في العادة رئيساً أو دولة لها سلطة إعادة توزيعها على أعضاء المجتمع.

أما المقايضة فتنحصر في التنظيمات التعاقدية بين وكلاء لايرتبطون إلا من خلال نسق الأسواق المحددة للأسعار والنمط الأخير تمتاز به الرأسمالية وحدها[١٢].

وفي هذا السياق حلل بولاني خمسة أنواع أساسية للصفقات الاقتصادية وهي:

١ ـ تلك التي تحدث في مكان السوق.

٢ ـ تلك التي تتضمن الشركات بين الأفراد.

٣ ـ تلك التي توجد بين مجتمعين محليين متميزين.

٤ ـ تلك التي توجد بين الموزع القروي وكثير من المستلمين داخل مجتمع محلي.

٥ ـ تلك التي تتضمن اعطاء الهدايا في مجال احتفالي رسمي.

وبطبيعة الحال فهذه الأنواع من الصفقات لاتوجد منفصلة وإنما هي صنفت لتسهيل أغراض التحليل ولكنها في الواقع متشابكة ومترابطة مع بعضها البعض[١٣].

أما تفسير نسق السوق الرأسمالي فقد ظهرت في تحليلات بولاني في كتابه «التحول العظيم» عام ١٩٤٤م the great transformation والذي توصل فيه إلى النتائج التالية:

أ ـ أن نظام الحتمية الاقتصادية التي كانت ظاهرة المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر على نطاق واسع والتي أكدت على نسق السوق الأوروبية بدأ هذا النظام يختفي الآن.

ب ـ أن نسق السوق القائم على التلقائية المنظمة لتنظيم الاقتصاد الرأسمالي قد أدى إلى حدوث اضطراباً عنيفاً في العلاقات الإنسانية وفي المجتمع.

ج ـ أن هذا الفساد الناجم عن فكرة السوق الأوروبية يمثل عقبة كئود تعوق حل مشكلات المدنية.

ومن هذا المنطلق سعى بولاني لوضع مايعرف بالنظرية البديلة في الاقتصاد للنظر إليه باعتباره عملية نظامية، وتقابل هذه النظرية ـ النمط الشكلي ـ الذي يكمن خلف الاقتصاديات الحديثة والذي يرى أن النشاط الاقتصادي عمل على زيادة المنافع إلى أقصى حد، والتوفير أو التدبير في موقف الندرة المادية، وأكد بولاني على أن ذلك لم يكن مناسباً إلا لاقتصاديات السوق الحديثة في حين أن النموذج الواقعي بدأعلى نحو أكثر بساطة من الطريقة التي يتم بها إشباع الرغبات المادية وضرورات المعيشة[١٤].

لذا فقد اعتبر بولاني الاقتصاد كعملية ترتكز على نظم التفاعل بين الإنسان وبيئته، والتي ينتج عنها امداد مستمر للحاجات التي تشبع وسائل مادية بمعنى تحديد ء م الاقتصاد باعتباره أحد جوانب أي شيء يمد المجتمع بالمؤن[١٥].

كما سعى بولاني إلى نقد النظرية الاقتصادية في إطار اسهاماته في مجال علم الاجتماع الاقتصادي والتي عالجها في فكرته عن الزيف الاقتصادي economicist fallacy حيث ميز بين نوعين من الملامح المميزة للحياة الاقتصادية وهما:

أولاً: المظهر المادي substantive aspect

ذلك المظهر الذي يميز العلاقات النظامية بين البشر وعلاقاتهم الاجتماعية والبيئة الطبيعية، ونوعية الأهداف التي تشبع الحاجات الإنسانية.

ثانياً: المظهر الشكلي formal aspect

الذي يقوم على فكرة الاختيار بين الوسائل النادرة والبديلة وفكرة العلاقة المنطقية بين الوسائل والغايات ولذا يرى بولاني أن الزيف الاقتصادي يرتبط كلية بالمظهر الشكلي لجميع عناصر الحياة الاقتصادية لأنها تقوم على افتراضات علماء الاقتصاد الشكليين التي تحلل علاقات السوق على أساس قوانين العرض والطلب واعتقاد هؤلاء العلماء خطأ بأن تلك العلاقات طبيعية وعالمية.

فضلاً عن ذلك فإن القوانين التي يستند عليها علماء الاقتصاد في تفسيرهم لعلاقات السوق لم تكن قوانين بشرية والسبب في ذلك يرجع لأن علماء الاقتصاد لم يأخذوا في الحسبان طبيعة المضمون الاجتماعي عند دراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية[١٦].

وبذلك يتضح أن أفكار كارل بولاني السالفة الذكر في مجال علم الاجتماع الاقتصادي قد ركزت على قضية العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع تلك القضية التي تعكس بوضوح محور اهتمام المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة التي تلازمت

ظهورها مع تحليلات كل من بارسونز وسملسر على وجه الخصوص.

الخاتمة:

كشفت تحليلات هذا الفصل عن عدد من الاسهامات السوسيولوجية المتنوعة لعدد من علماء المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة، والتي بدأت منذ العشرينات وحتى نهاية الستينات من القرن الحالي والتي عززت مجالات علم الاجتماع الاقتصادي والقضايا التي يتناولها بالفعل في الوقت الحاضر، وجاء اهتمامنا خاصة بكتابات ثلاثة من رواد هذه المدرسة وهم تالكوت بارسونز، ونيل سملسر، وكارل بولاني، لنبرهن على أهمية هؤلاء العلماء في ارساء وتدعيم جذور علم الاجتماع الاقتصادي من خلال استخدامهم منظور الاقتصاد والمجتمع، واستخدام المداخل المختلفة للاتجاه البنائي الوظيفي لتحليل الاقتصاد والتأكيد على اعتبار الاقتصاد نسقاً اجتماعياً فرعياً، ومن ثم اعتبار النظرية الاقتصادية أحد النظريات الفرعية العامة للأنساق الاجتماعية وهي نظرية الفعل الاجتماعي، لكن تبرز هنا أهمية تحليلات بارسونز وزميله سملسر في تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادي تلك التحليلات التي بدأت في كتابهما المشترك «الاقتصاد والمجتمع» والتي امتدت قرابة نصف قرن من الزمان، انتجا فيها العديد من الأفكار والقضايا والمقالات والكتب السوسيولوجية في هذا الفرع الهام من فروع علم الاجتماع، كما أوضحت تلك التحليلات مجموعة من الحقائق الواقعية التي ترتبط بعملية النشأة التطورية لعلم الاجتماع الاقتصادي، والعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع وربط هذه التحليلات بالواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده العالم الأوروبي والغربي خلال القرن العشرين مع التركيز على أهمية العوامل الاجتماعية بجانب العوامل الاقتصادية في دراسة المشكلات والظواهر الاقتصادية باعتبارها انساقاً فرعية بشكل عام.

الهوامش:

١ ـ ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٥١٥ ـ ٥١٧
٢ ـ عبد الباسط محمد عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٤٩، ص ١٥٤
٣ ـ عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص ٤٦٨ - ٤٦٩
٤ - Holton R. J., Talcott parsons and theory of economy and society, in R., Holton and B. Turner, eds, talcott parsons on economy and society, routledgy and kegan paul London and N., y. 1986, p. 51
٥ - Holton, R., Talcott parsons and the theory of economy and society, op cit, pp. 56-90
٦ - Swed berge, R., op cit, pp. 61-62
٧ ـ راجع كتاب: جي روشيه، علم الاجتماع الامريكي، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨١، ص ص ٩١ - ٩٣
٨ ـ عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي (الجزء الثاني) مرجع سابق، ص ص ٤٨٨ ـ ٤٩٠
٩ ـ انظر في هذا الصدد: محمد الجوهري وآخرون، تنمية العالم الثالث (الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية)، مرجع سابق، وبخاصة الفصل الثاني من ص ص ٤٧ ـ ٩٨
١٠ - Holton, R., talcott parsons and the theory of economy and society, op cit, pp. 90-91
١١ - Swed berge, R., op cit, p.60
١٢ ـ ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٣٥
١٣ ـ فاروق العادلي، الانثروبولوجيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ١٦١ ـ ١٦٢
١٤ ـ ميشيل مان، مرجع سابق، ص ٥٣٦
١٥ ـ المرجع قبل السابق، ص ٧١
١٦ ـ عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، (الجزء الثاني) مرجع سابق، ص ص ٤٦١ ـ ٤٦٢

الفصل السابع

المدرسة الماركسية المحدثة

تمهيد:

اكتسبت المدرسة الماركسية المحدثة مكانة متميزة داخل تراث العلوم الاجتماعية خلال عقد السبعينات على وجه الخصوص ولقد ظهرت تلك المدرسة من خلال الجدل الذي ثار في أمريكا اللاتينية خلال الأربعينات حول مشكلات وقضايا التخلف، خاصة في ظل العجز الذي منيت به نظريات التحديث وفشلها في تفسير مظاهر التخلف التي تعاني منها شعوب العالم الثالث نظراً لتمركزها حول المجتمعات الغربية، واهمالها للبعد التاريخي لعملية التنمية فضلاً عن اتسامها بالثبات والسكون.

لذا فقد حاول منظري الماركسية المحدثة طرح منظور فكري بديل نابع من العالم الثالث، ويشكل في الوقت ذاته نظرية تنموية بديلة عن الفكر التنموي الغربي. وبالطبع فلقد وجدت المدرسة الماركسيية المحدثة من مجال العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ـ كما يقول سويدبرج ـ نقطة انطلاقها الأساسية لمحاولة تغيير الكثير من الأفكار التقليدية للماركسية بما يتلاءم مع طبيعة وتطورات العصر الحديث، وظروف المجتمعات المتغيرة في العالم الثالث.

وفي اطار ذلك سوف نشير بإيجاز إلى أهم اسهامات الماركسية المحدثة، وطبيعة اسهاماتها الفعلية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي من خلال إلقاء الضوء على المنطلقات الفكرية، والأساليب التحليلية، والاستراتيجيات المقترحة التي تبناها أصحاب هذه المدرسة في معالجة القضايا والمشكلات الاقتصادية، والاجتماعية والتنموية الراهنة.

١ ـ الماركسية المحدثة نشأتها ورؤيتها الفكرية:

ترجع البدايات الأولى لظهور مدرسة الماركسية المحدثة إلى نهاية حقبة الستينات، وقد ظهرت كرد فعل لفشل وقصور النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث في ضوء بناءاتها القديمة، منذ أن طرح ماركس

ولينين أفكارهم التقليدية، لكن الماركسية المحدثة قد راجعت وأضافت إلى التصورات الماركسية التقليدية في اطار الازدهار الفكري لمفكري هذه المدرسة، وأحدثت اصلاحاً راديكالياً للمسائل التي طرحتها دراسة التنمية وأحيت في سياق جديد التحليل الماركسي للنسق الاقتصادي الاجتماعي الشامل للرأسمالية، والعلاقات المركبة للاستعمار والتبعية بكافة صورها المختلفة[١].

وعلى هذا فإن الرؤية الفكرية للماركسية المحدثة تتحدد في اطارين أساسيين:

(١) أن الماركسية المحدثة تسلم ابتداء بمفهومات الماركسية ومنطلقها المنهجي، والقوانين العامة التي توصلت إليها كما وضحها روادها المؤسسون.

(٢) أن الماركسية المحدثة تنطلق من الحقائق الجديدة التي يفرزها الواقع أو بعبارة أكثر دقة تتعامل مع القوانين النوعية للتطور الاجتماعي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشأة هذا النمط من الفكر الماركسي الجديد أتى استجابة لوجود تجارب ناجحة لتطبيق الماركسية في الدول النامية، وبصفة خاصة بعد ظهور زعماء مثل (ماو) استطاعوا أن يغيروا واقع مجتمعاتهم[٢]. كما أن نشأة هذا الفكر في أمريكا اللاتينية يرجع بصفة خاصة إلى أن شعوب تلك القارة كانوا أكثر شعوب القارات في معاناة تجربة نمط النمو الاقتصادي القائم على الاندماج الكامل في السوق العالمي والموجه أساساً إلى خدمة احتياجات الدول الصناعية الرأسمالية، ولقد أثبتت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي مرت بها الدول الرأسمالية في الثلاثينات من هذا القرن بصورة حاسمة مدى فشل أساليب النمو القائمة على هذا النمط، وقد أسهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية E. C. L. A التابعة للأمم المتحدة في توجيه النقد لنظرية التجارة الدولية التقليدية باعتبارها عاجزة عن تفسير أسس التبادل الدولي بين الدول النامية (المنتجة للمواد الخام) والدول الصناعية ومن ثم لاتصلح كأساس نظري ملائم لصياغة سياسات التنمية في الدول النامية، وقد قامت اللجنة بإعداد مجموعة من الاقتراحات البديلة تهدف إلى تحويل تلك الدول إلى نمط التنمية الموجه نحو الداخل، غير أن تجربة التنمية الموجهة نحو الداخل لم تصادف النجاح المتوقع، وخصوصاً فيما يتعلق بتعليل اعتماد دول أمريكا اللاتينية على الخارج، وكان هذا الوضع ايذاناً بظهور مايعرف باتجاه الماركسية المحدثة الذي نشأ كرد فعل راديكالي على - النظريات الاقتصادية التي قامت على افتراض إمكان تحقيق التنمية في ظل الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي.

وقد اهتم رواد هذه المدرسة بالتركيز على قضية محورية مؤداها استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها وأن من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً واحداً خصوصاً وأن العلاقة بين هاتين المجموعتين من الدول ـ المقصود بها علاقة السيطرة من جانب الدول الرأسمالية الصناعية، وعلاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية ـ قد تشكلت وتطورت في اطار السوق العالمي(٣).

٢ ـ أهم المنطلقات النظرية للمدرسة الماركسية المحدثة:

تنطلق الماركسية المحدثة New - Marxist في الأساس من الاطار التصوري والمنهجي للماركسية التقليدية وأيضاً من القوانين العامة للتطور الاجتماعي، وتأتي حداثتها من أنها تعيد قراءة الماركسية بما يتفق والمعطيات الجديدة التي يفرزها الواقع الاجتماعي المتغير لمجتمعات العالم الثالث.

وعلى هذا فإن الفكرة الرئيسية لعلماء الاقتصاد من رواد هذه المدرسة هي أن التخلف Underdevelopment في أمريكا اللاتينية يرجع ليس فقط للعوامل الداخلية، ولكن أيضاً للارتباط بالاقتصاد الدولي، وكان أول من لفت الأنظار إلى هذه الفكرة هو العالم الأرجنتيني رؤول بريبتش Prebish الذي افترض أن الاقتصاد العالمي قد تشكل بفكرة المركز Centre والهامش Periphery وعلى هذا فالفكرة الرئيسية لدى بريبتش هو البحث في العوامل المكبلة (المعوقة) لتطور الدول النامية في ظل الاقتصاد الدولي(٤).

وطبقاً لذلك فقد هاجم بريبتش وزملاؤه النظام الاقتصادي العالمي ومايتضمنه من تحيز صارخ لصالح القوى الرأسمالية على حساب الدول المتخلفة، لأن الدول التي تشكل المركز هي التي تستطيع تحقيق أقصى الفوائد من نظام التجارة العالمية، بينما تعاني الدول التي تشكل الأطراف (الهوامش) من القيود التجارية المفروضة عليها، وتعرض سلعها ومنتجاتها الأولية لتقلبات سريعة في أسعارها، كذلك فإن بريبتش وزملاؤه قد طرحوا ولأول مرة استراتيجية الإحلال محل الواردات Import substitution strategy والتخطيط القائم على تدخل الدولة، وبالتالي فكرة التكامل الاقليمي حتى يمكن تحقيق الاستقلال الاقتصادي(٥).

كما يعد بول باران Baran من أبرز المؤسسين لهذه المدرسة، خاصة في كتابه «الاقتصاد السياسي والتنمية» الذي نشر عام ١٩٥٧م، حيث يمثل علاقة تحول بارزة

في النظرية الماركسية سواء في مضمونه النظري أم بالنسبة للمسائل التي تناولها، ولهذا أدان باران رأس المال الاحتكاري باعتباره سبباً للكساد والركود في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة، كما يعتبر باران أول منظر ماركسي يتناول الدول المتخلفة كشيء يستحق الدراسة في حد ذاته كما تميز «باران» عن سابقيه بصفة أساسية في أنه قد نظر إلى تطور الرأسمالية في الدول المتخلفة باعتبارها عملية تختلف عن تلك التي مرت بها الدول المتقدمة في فترة سابقة من التاريخ وقد صار هذا المدخل أساسياً بعد ذلك في الفكر الماركسي حول عملية التخلف[٦].

كما يؤكد بول باران على دور الاستعمار في تخلف المجتمعات النامية باعتباره المسئول الأول عن وجود اقتصاد متخلف في هذه المجتمعات، ووضعه لأسس النظام السياسي الذي لايتلاءم مع نوعية البناءات الاجتماعية والثقافية فيها، وزيادة نوعية الامتيازات الممنوحة إلى الطبقات الغنية والفقيرة، وتأثيرها على عمليات الاستهلاك، وعدم تكوين رأس المال اللازم للاستثمار، علاوة على خلق طبقة عمالية غير منتجة، وطبيعة الأجهزة الادارية والتنظيمات غير العقلانية، وارتباط الانتاج بطبيعة حجم البطالة وغيرها من المشكلات الأخرى، وعلى هذا ركز «باران» على أهمية تحليل مشكلة التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية، ووضع بعض الحلول لمشكلة التخلف الاقتصادي في هذه المجتمعات، ومنها ضرورة تبني خطط التنمية الشاملة حتى لاتعطى مجالاً أكثر للقطاع الخاص ويحقق مكاسب كبيرة، وتؤدي وظيفتها لتحسين مستوى وفاعلية الاقتصاد العام، علاوة على تأييده لفكرة الاصلاح الزراعي للحد من تأثير القوى الاقتصادية وارتباطها بالنظام السياسي، وزيادة الاستهلاك بواسطة صغار الفلاحين إلا أنه في نفس الوقت، يؤكد أهمية المشروعات الزراعية كبيرة الحجم، كما اتهم الشركات العالمية باستغلال دول العالم الثالث ومحاولة زيادة نفوذها واستغلالها بواسطة الرأسمالية الغربية[٧].

لذا ذهب بول باران، وجون آندرفرانك إلى أنه من الضروري أن تتم دراسة البناء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالبلدان المتخلفة في اطار التطور التاريخي للرأسمالية العالمية، إذ أن دول الهامش خضعت لمتطلبات الدول المسيطرة في ميدان التراكم الرأسمالي العالمي، فقد يحدث في لحظة تاريخية معينة أن تساهم دولة ما في الاقتصاد الدولي بأن تكون مورداً للمواد الخام Raw material اللازمة للتصدير أو تكون سوقاً توزع فيه منتجات دول المركز، وقد يحدث في فترة أخرى من التاريخ أن تقوم دولةما بدور المورد للعمالة الرخيصة لانتاج السلع الدولية كما قد تكون في الوقت نفسه سوقاً

لاستقبال صادرات الانتاج الرأسمالي، فهذه الأشكال المتغيرة لتكامل اقتصاديات الدول التابعة مع اقتصاديات دول المركز لاتعكس فقط الأحوال المتغيرة للتراكم الرأسمالي، ولكنها تتحدد كذلك إلى حد ما في ضوء الظروف التاريخية الخاصة للتنمية الرأسمالية داخل الدول المتخلفة نفسها.

وعلى هذا فإن عملية التراكم التاريخية التي حققت تنمية رأسمالية متقدمة في اقتصاديات المركز قد أدت هي نفسها إلى تأخر التنمية داخل الدول التي أصبحت الآن ذات اقتصاديات هامشية(٨).

وفي هذا الاطار حققت المدرسة الماركسية المحدثة خلال عقد السبعينات انتشاراً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية لمحاولة تقديم تفسير شامل لظاهرة التبعية وجذبت عدداً كبيراً من علماء الاجتماع وعلى رأسهم كل من كاردوسو Cardoso وفاليتو Falitto اللذان حاولا تقديم تفسير لهذه الظاهرة (التبعية) dependency على أساس تحليل العلاقة بين العوامل الخارجية والداخلية بوصفها كلاً معقداً مؤلفاً من روابط بنائية لاتتحدد فقط ظاهرة التبعية طبقاً للعوامل الخارجية المتمثلة في الاستغلال والقهر بل تتحدد أيضاً طبقاً للوشائج أو الروابط المصلحية بين الطبقات المحلية المسيطرة من ناحية والطبقة الرأسمالية العالمية من ناحية أخرى(٩).

وهذا مايبين أن تحليلات الماركسية المحدثة لقضية التنمية والتخلف في دول العالم الثالث لاتركز فقط على العوامل الخارجية كما يدعي كثير من نقادها بل أيضاً تأخذ في اعتبارها العوامل الداخلية وماتلعبه من دور هام في تكريس عملية التبعية والتخلف وهذه النقطة تشكل إحدى الاسهامات القيمة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي.

ثم حاول «سمير أمين» تقديم تفسير شامل لظاهرة التبعية من خلال عملية التبادل اللامتكافيء بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وبين دول العالم الثالث وذلك لتفسير أنماط معينة من التبادل الاقتصادي الدولي، وهنا يرى سمير أمين أن هناك مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي إحداهما خاصة بدول المركز والأخرى خاصة بدول الهوامش، ويتجه النمو الرأسمالي بالمركز إلى القضاء بشكل نهائي على التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية مثل القبيلة الاقطاعية، والعبودية، ويتم حل التناقضات الكامنة في المركز (أي البلدان الرأسمالية المتقدمة) عن طريق نمو الاحتكار، وعن طريق التوسع الدولي للنظام الرأسمالي، وهكذا فإن تلك التناقضات تنتقل في شكل معدل إلى الهوامش. أي أن بنية السوق العالمي هي التي تفرض التطور

اللامتكافيء على بلدان الهامش، ويرجع عدم التكافؤ الذي يتسم به التبادل بين المركز والهامش إلى أن السلع المتبادلة تحوي كميات غير متكافئة من العمل، كما أنها تعكس مستويات غير متكافئة من القدرات الانتاجية، ويظل هذا اللاتكافؤ باقياً بسبب ركود التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية في بلدان الهامش، وبسبب استحواذ المركز على الصناعات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، بينما يترك التخصص الكلاسيكي الذي يتضمن انتاج السلع الرأسمالية التقليدية لبلدان الهامش.أما السبب الأخير فهو سيطرة الاحتكارات الرأسمالية الدولية على الأسعار، وهذا هو مصدر تبعية الهوامش للمركز، ذلك أن بلدان الهوامش تجبر على تلبية احتياجات السوق العالمي بانتاج المواد الأولية، وتوفير مخزون للعمل الرخيص ويُحال بينها وبين التصنيع كدول رأسمالية مستقلة(١٠).

لذا فقد أكد «سمير أمين» فيما بعد أن توسع المراكز الرأسمالية يقوم على أساس ايجاد قطاع تصديري في الدول الهامشية وحصولها على منتجات المواد الخام بتكاليف أقل مما يؤدي إلى تحول فائض القيمة في دول المحيط الخارجي إلى صالح دول المركز الرأسمالي المتقدم، وهذا هذا الاستغلال غير المتكافيء يؤدي إلى حدوث تنمية غير متكافئة وعند حدوث هذه المرحلة يحدث مايسمى بتعزيز درجة التخلف أو تنمية التخلف بفعل ميكانزمات جديدة للتبعية والهيمنة الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية(١١).

وهذا يعني أن رواد المدرسة الماركسية المحدثة يركزون على وجود علاقة جدلية بين كل من العوامل الخارجية (التغلغل الرأسمالي في المجتمعات التابعة) والعوامل الداخلية (البناء الطبقي داخل المجتمعات التابعة) أي بين الدخيل والموروث لهذا فقد أكد سمير أمين على ضرورة فهم العالم كله باعتباره وحدة متكاملة فضلاً عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي لأن ذلك يساهم في فهم التشكيلات الاجتماعية الهامشية ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق نهضتها الاقتصادية وتحقيق التنمية المستقلة.

٣ ـ قضايا ختامية:

وبعد هذه الاطلالة السريعة على فكر الماركسية المحدثة وتحليل أهم القضايا التي تناولتها نود أن نؤكد أنهم يتفقون على مجموعة من القضايا الأساسية يمكن الاشارة إليها على النحو التالي:

(١) ركز الماركسيون الجدد على الامبريالية ودورها في تخلف البلدان النامية كما أوضحوا أساليب الاستعمار الجديد في التعامل مع دول العالم الثالث وسعيه للحفاظ على كبار الموظفين، وإقامة تحالفات ووشائج قوية مع البرجوازية الوطنية والتغلغل في المؤسسات العلمية والثقافية والاعلامية.

(٢) اهتموا بالخصوصيات القومية، ودور الأمة في التحرر الشامل بوصفها تجسدات لعمل القوانين النوعية للتطور الاجتماعي.

(٣) ابرزوا دور الرأسمالية العالمية في تشويه تطور المجتمعات النامية وايقافها عند مراحل ماقبل الرأسمالية، كما أوضحوا بأن تنمية دول المركز ترتبط عادة بتخلف دول الهوامش وبالتالي يمكن النظر إلى التنمية والتخلف باعتبارهما مظهرين لعملة واحدة.

(٤) وثمة نقطة فرعية أخرى تتعلق بجدل الاستغلال الصاعد والهابط من حيث استغلال المدن في الدول النامية للقرى، حيث تجذب الأولى رؤوس الأموال وفائض الانتاج والقوى البشرية من خلال الهجرة وتمثل فيما ذهب إليه فرانك من سيطرة العواصم على التوابع والأطراف سواء على مستوى المجتمع المتخلف الواحد أو على مستوى الدول المتقدمة والدول المتخلفة[١٢].

وبالرغم من أهمية هذه التحليلات إلا أنها قد تعرضت بصورة أساسية لانتقادات حادة ومتعددة من جانب أنصار الماركسية المحدثة ذاتها وتتركز معظم هذه الانتقادات حول أساليبها المنهجية وتفسيرها لعملية التطور التاريخي، والاطار التصوري الذي تنطلق منها كلية وربما كان كوين ليز leys هو أول من وجه سهام النقد لها حين قال، لقد أصبح من الواضح أن الماركسية المحدثة لم تعد تنطوي على فائدة ذات بال بالنسبة لنا، وأن من الضروري تجاوزها. وقد استند ليز في ذلك على أن كتابات هذه النظرية تتصف بالتكرار والجمود والدوران حول نغمة واحدة ووحيدة. وإنها لم تستطع الاسهام في حل كثير من المشكلات فضلاً عن أن قيمتها في مواجهة موقف التبعية محدودة للغاية، وإلى جانب انتقادات ليز ترددت انتقادات أخرى من بينها أن مفهوم التنمية أو الاستقلال ـ كما يبدو عند علماء نظرية التبعية ـ يتصف بالغموض الشديد، وفضلاً عن ذلك فإن النظرية تبدو اقتصادية بحتة، حيث لاتأخذ فيها الطبقات، والدولة والسياسة والايديولوجيا مكاناً بارزاً.

كذلك فإن نظرية التبعية لاتبرز الأسباب الحقيقية للتخلف، حيث تركز محور اهتمامها على دول المركز باعتبارهم العامل الأساسي والمحدد لموقع الدول المتخلفة

داخل النظام العالمي الراهن. وهذا ماحدا ببعض كتاب هذه المدرسة وعلى رأسهم جون آندر فرانك بالتعبير عن يأسهم الشديد من قدرة هذه النظرية على مساعدة العالم الثالث في ظل سيطرة حكومات اليمين على دول الغرب، وظهور علاقات الضعف على النظم الاشتراكية، وهذا مايحتم ضرورة ظهور توجهات نظرية جديدة أكثر ملاءمة، حيث أن بديل الثورات الاجتماعية في العالم الثالث قد أصبح صعب التحقيق(١٣).

ولا شك أن هذا النقد الموجه للماركسية المحدثة لايلغي أن هذه النظرية قد ساهمت بشكل ايجابي في كونها أكدت أن التنمية والتخلف هما بناءات جزئية من نظام عالمي واحد، بالإضافة إلى تركيزها على العامل التاريخي، ومحاولة إبراز العلاقة بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية ودورهما في خلق ظاهرة التخلف(١٤).

فضلاً عن تحليل قضية التنمية والتخلف في دول العالم الثالث من منظور اقتصادي واجتماعي شامل مما جعلها تشكل إحدى الاسهامات القيمة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي.

الهوامش:

١ ـ انظر في هذا الصدد كتاب: توم بوتومور، نقد علم الاجتماع الماركسي، ترجمة محمد علي وعلي حلبي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤

٢ ـ عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٤٣

٣ ـ عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤، ص ص ٣٤ ـ ٣٦

٤ ـ Swedberge, R., op cit, p. 97

٥ ـ السيد الحسيني، التبعية الفكرية، والاستقلال المعرفي، تحليل نقدي لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد السابع عشر، جامعة قطر، ١٩٩٤، ص ص ١١٧ ـ ١١٨

٦ ـ عادل مختار الهواري، الفائض الاجتماعي (من كتاب) علم الاجتماع الاقتصادي، تأليف غريب سيد أحمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٢٩

٧ ـ عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص ٥٢٥ ـ ٥٢٦

٨ ـ ريتشارد آنكر وزملاؤه (تحرير)، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٣٠

٩ ـ Candasa, F., and Falitto, E., dependency and developmet in latin Amer,ica, un of california press, Berkley, 1979

١٠ ـ عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ٣٩ ـ ٤٠

١١ ـ سمير أمين، التطور اللامتكافىء (دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة)، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ١١٤ ـ ١٢٢

١٢ ـ انظر في هذا الصدد التحليل الرائع لأهم القضايا الأساسية للماركسية المحدثة في عبد الباسط محمد عبد المعطي، في كتابه «اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠ ـ ٢٥١

١٣ ـ السيد الحسيني، التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي، تحليل نقدي لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٢

١٤ ـ عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ٥٥ ـ ٥٦

الفصل الثامن
المرأة في علم الاجتماع الاقتصادي

تمهيد:

يمثل موضوع المرأة في الاقتصاد دور هامشي في علم الاجتماع الاقتصادي حيث، أن التحليلات الاقتصادية ركزت على دور الذكور وتجاهلت دور المرأة سواء في المنزل أو في سوق العمل غير الرسمي.وعلى هذا فإن الهدف الأساسي في هذا الفصل هو محاولة إلقاء الضوء على الدور الفعال الذي تلعبه المرأة في الحياة الاقتصادية، وما تساهم به في زيادة الانتاج بمختلف أشكاله.

لكن الجدير بالذكر هنا أنه لايمكن فهم دور المرأة في الاقتصاد الرسمي بعيداً عن قضية التمييز بين الرجل والمرأة، تلك القضية التي تبدأمن الأسرة حيث عملية التنشئة الاجتماعية وانتهاء بسوق العمل حيث التنشئة المهنية أيضاً. كما أنه من غير الممكن تحليل عمل المرأة مثلما هو الأمر مع الرجل فبالنسبة للرجل هناك انقسام فعلي بين العمل/ المنزل أو وقت الفراغ. أما بالنسبة للمرأة فإن وحدة العمل في الخارج وفي المنزل هي الصفة التي تميز عملها، فالمرأة التي ترعى طفلها المريض في المنزل هي أم، ولكنها تكون ممرضة إذا كانت الرعاية في المستشفى، والرجال يعبرون عن مسؤوليتهم عن الأسرة من خلال العمل، أما بالنسبة للمرأة فإن العمل يأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة، ولابد من التوفيق بينه وبين المسؤوليات المنزلية الأساسية التي تأتي في المرتبة الأولى، وتقسيم العمل بين الجنسين يحصر المرأة في الوظائف النسائية، أما العمل فهو للرجل.

فضلاً عن أن دراسة دور المرأة في الاقتصاد لايمكن أن تفهم في اطار الأعمال الداخلية للسوق - التي تحدد الأعمال على أساس العائد المادي - وإنما في اطار فحص عوامل أخرى مثل البناء الأسري، والتغيرات الديموجرافية والتطورات الاقتصادية العامة، وسلوك المرأة أثناء دورة الحياة اليومية. فإن هذه العوامل تشكل الاطار الملائم للتفسير الصحيح لوضع المرأة في الاقتصاد، والعلاقة بينها وبين التنمية.

ووفقاً لذلك سوف نحاول أن نتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

أولاً ـ أهم الدراسات التي عالجت الوضع الاقتصادي للمرأة:

في الواقع أن الاتجاه العام في الدراسات التي عالجت الوضع الاقتصادي للمرأة قليلة جداً في علم الاجتماع الامريكي، تلك الدراسات التي احتلت وضعاً مهيمناً في دول عديدة بين الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينات. فالاتجاه السائد كان يميل لاستبعاد المرأة من علم الاجتماع الاقتصادي وتركيز دراستها فقط داخل نطاق علم الاجتماع العائلي. فعلى سبيل المثال أن أكثر الأعمال شهرة في علم الاجتماع الاقتصادي مثل الكتاب المعروف عن «الاقتصاد والمجتمع» الذي ألفه ولبرت مور لم يذكر كلمة واحدة عن المرأة.

وفي عمل تالكوت بارسونز ونيل سملسر الذي يحمل نفس العنوان هناك قلة ضئيلة من المراجع عن المرأة والذي يعتبر المرأة كنسق فرعي في التحليل الاقتصادي.

وكتاب نيل سملسر الشهير عن «علم الاجتماع الحياة الاقتصادية» له نفس هذا الاتجاه حيث ناقش وضع المرأة في الجزء الخاص بالجماعات القرابية وتباين الأنشطة الأسرية. ولقد عولجت قضية الدور الاقتصادي للمرأة في علم الاجتماع العائلي وليس في الأعمال التي تتعامل مباشرة مع الاقتصاد والتي لم تكتشف الدور الاقتصادي للمرأة في تيار علم الاجتماع قبل السبعينات.

وربما يرجع قلة الاهتمام بالوضع الاقتصادي للمرأة في ذلك الوقت لأن المرأة كانت تتصل بالاقتصاد من خلال الرجل عن طريق أزواجهم الذين يعملون في الاقتصاد، ومن خلال أطفالهم الذكور الذين سوف يعملون في المجال الاقتصادي يوماً ما، فضلاً عن تباين الأدوار داخل الأسرة. فالرجال تقوم بالدور الوسائلي instrumental role بينما تقوم المرأة بالدور العاطفي exprissive role وأن هذا الانفصال الحاد لهذين الدورين يساعد على انجاز معظم وظائفها الاجتماعية الهامة وعلى تكامل المجتمع. لذا فقد اشار ـ تالكوت بارسونز ـ في مؤلفه المعروف «عن الجنس والنوع في البناء الاجتماعي في الولايات المتحدة» إن الاتجاه السائد في علم الاجتماع يرى أن الوضع الأساسي للمرأة يتركز في أنها زوجة لزوجها، وأم لأطفاله، وتقليدياً مسؤولة عن الأنشطة المعقدة المتصلة بإدارة المنزل ورعاية الأطفال... إلخ[1].

وعلى هذا فقد انتقدت فكرة دراسة المرأة داخل نطاق الأسرة فقط في بداية السبعينات، وضرورة الذهاب فيما وراء الأسرة والبحث في القوى البنائية الأكبر مثل الاقتصاد، لكن منذ أن نشر عمل بوسيروب Boserup عن دور المرأة في التنمية

الاقتصادية Woman's role in economic development في السبعينات أصبح مرجعاً معتمداً لدراسات المرأة في الاقتصاد، لأن هذا العمل يمثل جهداً رائداً وشاملاً لتقديمها نظرة واضحة على دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية محللة ذلك في ضوء مجموعة من العوامل كان من أهمها مايلي:

(١) أنها أكدت أن الجنس Gender يمثل عامل أساسي في تقسيم العمل وهذا العامل أصبح سائداً في كل الدول والمناطق، وحتى في المراحل البدائية للأسرة، فإن هناك بعض من تقسيم العمل داخل الأسرة، وأن هذا المحك الرئيسي لهذا التقسيم يقوم على أساس السن والنوع فكلاً من المجتمعات البدائية والأكثر تقدماً، فإن التقسيم التقليدي للعمل داخل الأسرة يميل في العادة أساساً إلى استخدام التمايزات الجنسية ذاتها، وعلى الرغم من وجود نمطية الأدوار الجنسية وعالمية تركز المرأة في العمل المنزلي فإن بوسيروب أشارت إلى وجود اختلافات أو تمايزات واضحة في عمل المرأة عبر مناطق ودول مختلفة، لكنها انتقدت التعميم المشكوك فيه الذي ينسب مؤن الطعام للرجال في معظم الدول، فالمرأة هي أيضاً ممون للطعام في كثير من المناطق في العالم، حيث أكدت من خلال تحليلها المقارن في المجتمعات الأفريقية والأسيوية بصفة خاصة أن الدور الأساسي الذي تلعبه المرأة في أفريقيا يتمثل في الزراعة في مقابل دور أقل من المجتمعات الآسيوية ومجتمعات امريكا اللاتينية أيضاً.

(٢) أن تحليل بوسيروب للعوامل المتنوعة فيما وراء هذه التمايزات الجنسية يتمثل في واحد أو أكثر الأجزاء التي يمكن الاستشهاد بها وهو مقارنتها بين النظم الذكورية والانثوية في الزراعة الذي يتطابق مع نظام الزراعة المتنقلة في أفريقيا، ونظام حراثة الأرض في آسيا، ففي افريقيا حيث كثافة السكان منخفضة فمن السهولة الحصول على الأرض، وقلة التباينات الطبقية عما هو موجود في المجتمعات الآسيوية، مما أدى إلى تقسيم العمل حيث أن الرجال يقومون بتجهيز الأرض للزراعة، في حين أن المرأة تزرع المحاصيل المعيشية. وأن تحليل بوسيروب أوضح العلاقة بين عمل المرأة وعوامل أخرى مثل كثافة السكان، وملكية الأرض، وبالرغم من أنها لم توضح هذه الارتباطات بدقة، فإنها افترضت وجود علاقة بين هذه العوامل وأشكال متنوعة من تبعية المرأة، فعلى سبيل المثال في مناقشتها لاقتصاديات تعدد الزواج Polygamy في المجتمعات الافريقية التقليدية، فإن بوسيروب أكدت أن نظام تعدد الزواج جعل من الممكن للرجل أن يتحكم أكثر في الأرض والعمل لأن كل زوجة يخصص لها قطعة من الأرض لزراعتها.

وهكذا أوضحت في تحليلها للأساس الاقتصادي لتعدد الزواج القيمة الاقتصادية للعروس، لكن تحليل بوسيروب لم يفسر ترتيبات الزواج المتعدد الذي يجعل الزوجات تشكل تكلفة أكثر منها مصدراً اقتصادياً للزوج.

(٣) والقضية الثالثة في كتاب بوسيروب اتجهت إلى تصوير الآثار السلبية للنظام الاستعماري وتغلغل الرأسمالية في الاقتصاديات المعيشية التي غالبها ماتقوم على المرأة، وإنها أوضحت أن الحكم الاستعماري الأوروبي لم يكن عاملاً في تحرير المرأة الافريقية حيث ساهم في التقليل من مكانتها، فالإوروبيون ابدوا تعاطفاً ضئيلاً لنظام الزراعة النسائي الذين وجدوه في غالبية مستعمراتهم، فالمرأة غالباً مافقدت حقها في الأرض كنتيجة للاصلاحات الزراعية agrarian reformes التي أدخلت من خلال الادارات الأوروبية. هذه الاصلاحات ـ كما فسرتها بوسيروبـمبنية على الاعتقاد الأوروبي أن الزراعة ملائمة أكثر لعمل الرجل، وأنها أثبتت أن ادخال التكنولوجيا الحديثة والمحاصيل النقدية Cash crops كان أعظم فائدة للرجال من النساء، وذلك لأنه أحدث فجوة انتاجية كبيرة بينهم، فالمرأة اقتصرت مهمتها على القطاع المعيشي subsistence sector من انتاج الطعام مستخدمة في ذلك الوسائل التقليدية في الزراعة.

(٤) والقضية الرابعة من العوامل الأخرى أن بوسيروب أكدت أن الأنشطة المعيشية غالباً ما تتجاهلها احصاءات الانتاج والدخل، تلك الأنشطة التي عادة ماتقوم بها المرأة، وبالرغم من أن هناك ميل عام في الاحصاءات الرسمية للتقليل من شأن النشاطات المعيشية سواء نفذت بواسطة الرجال أو النساء، فإن بعض هذه الأنشطة يتجه إلى حصر المرأة في العمل المنزلي بصفة خاصة، والمشاركة في الزراعة كعمل أسري غير مدفوع الأجر.

وبالرغم من بعض الجهود المبذولة لقيم العمل المعيشي في احصائيات الانتاج والمشاركة في قوة العمل الفعلية فإن عمل المرأة مازال يحظى بتقديرات أقل خاصة في دائرة الانتاج المنزلي، هذا بالإضافة إلى أن المفاهيم النظرية التقليدية التي تشكل الفئات الاحصائية هي متحيزة ايديولوجياً نحوالتقليل من عمل المرأة ولذلك آثارت بوسيروب قضية أساسية هي أنه من الضروري فهم مشاركة المرأة بطريقة ملائمة في الحياة الاقتصادية. That is essential to a proper under standing of women's .participation in economic life

(٥) وفي النهاية فإن التحليل المقارن لبوسيروب أبرز في تقسيم العمل الجنسي

المواجه لنظم الزراعة فضلاً عن أشكال مشاركة المرأة في النشاطات غير الزراعية فعلى سبيل هي لفتت الانتباه لتأثير نظم الزراعة على أشكال الهجرة، وعلى مشاركة الرجال والنساء في أسواق العمل الحضرية، فإن انغماس المرأة الافريقية في زراعة المحاصيل الغذائية أحدث النمط الغالب من هجرة الذكور تاركين المرأة والأطفال في القرية على عكس هذا أثبتت بوسيروب أن نمط أمريكا اللاتينية الذي تشارك فيه المرأة بصورة أقل في الزراعة جعلها تشترك بدرجة أعلى في هجرة المرأة التي ترجع أيضاً لوجود فرص التشغيل للنساء الصغيرات في المراكز الحضرية(٢).

وهكذا يتضح أن تحليل بوسيروب قد ألقى الضوء على العوامل المفسرة لدور المرأة في الاقتصاد ولكنها أكدت على ضرورة فهم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية بصورة أفضل وبطريقة أكثر تلائماً.

لذا فقد ذهب - ريتشارد سويدبرج - إلى التأكيد على أهمية دراسات المرأة في الاقتصاد وذلك لأن المرأة في كل أنحاء العالم تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في الاقتصاد، ولتوضيح الموقف من المنظور العالمي نشير إلى الاقتباس التالي الذي يلخص محور القضية العامة التي دارت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عن المرأة في يوليو عام ١٩٨٥م.

«أن المرأة نفذت في الواقع مايقرب من ثلثي العمل في العالم، وتحصل فقط على عشر الدخل، وتمتلك أقل من (١٪) من اجمالي الثروة ككل. وأن مساهمة المرأة في العمل لاتحظى بالتقدير في كل أنحاء العالم، فالمرأة تهتم بتربية الأطفال ورعايتهم، وتعتني بالكبار والمرضى الذين لايقدرون على العمل، وتنظيف المنزل، وتؤدي نفس المهام خارج المنزل، تلك الأعمال التي لاتوضحها الإحصاءات الرسمية، وفي معظم الدول الافريقية فالمرأة هي التي تقوم بالانتاج الغذائي من خلال العمل الزراعي غير المأجور، بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة في كل أنحاء العالم مسؤولة عن الأطفال والقيام بالعمل المنزلي، فضلاً عن أن عملية التحضر المستمر جعلت مسؤولية المرأة في معظم الدول تزداد كل يوم في حياتنا في حين استمر الذكور ممسكين بزمام السلطة السياسية والاقتصادية، بالرغم من أن حوالي (٣٠٪) في كل المنازل في العالم - وتقترب في بعض الدول الافريقية إلى (٧٠٪) - تدار اليوم من خلال المرأة(٣).

ثانياً - المرأة والقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي:

لقد ارتبطت المرأة بالأعمال المنزلية والواجبات العائلية منذ القدم وذلك بسبب

فسيولوجية التكاثر، والحاجة إلى رعاية الأطفال كما عهد إلى الرجل بأعمال الحماية وإعالة النساء والأطفال. وأن التكامل بين أعمال الرجل والمرأة يساعد على وجود روح التناسق والتوازن في الأسرة، لذا يعد تخصيص العمل المبني على عامل النوع عاملاً هاماً في تحديد دور المرأة، فهناك التميز الأساسي في دور كل من الرجل والمرأة مقرون بكثير من المعتقدات والمؤثرات الثقافية، ففي كثير من المجتمعات والثقافات تعتبر التفرقة في الدور والعمل جزءاً من نظام الكون، الذي تمليه قوة فوق طبيعية، وأي محاولة لتغيير هذا النظام تعتبر تهديداً للنظام في داخل المجتمع يستوجب العقاب، وهناك اتهامات عديدة بالشعوذة وجهت إلىنساء بسبب محاولتهن اقتحام مجال عمل الرجل.

لذا مازالت توجد هذه الاستمرارية الثقافية حتى الآن في فترات التنمية الاقتصادية السريعة، ففي معظم الدول النامية مازالت أغلب النساء مسيطرات في المجال المنزلي. والرجل هو المسيطر في مجال الأعمال، ويبدو أن الدور التقليدي لكل نوع يزيد من تأكيد نفسه تحت الظروف الجديدة، برغم أن الظروف الجديدة قد جعلت العوامل البيئية أو البيولوجية أقل فاعلية في تقسيم العمل بين الرجال والنساء، لذا يمكن اعتبار الاستمرارية الثقافية كوظيفة من وظائف استقرار الدورة المنزلية باعتبارها أداة تنظيمية في المجتمع[٤].

من هذا المنطلق يرى بعض الباحثين أن المرأة في العالم الثالث ماتزال أسيرة النظرة التقليدية التي تضفي على النساء مكانة أقل، وتفترض أن أدوارهن ماهي إلا أدوار هامشية، وتعتمد هذه النظرة على افتراض مؤداه أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية، ولن تشارك مشاركة فعالة في الأنشطة الاقتصادية إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة، وترتب على ذلك النظر إلى الكثيرين من النساء في المجتمعات البدوية والريفية بأنها غير منتجة لأنها مقيدة بالمنزل ولاتشارك في العمل والتطور الاقتصادي، الأمر الذي انبثق عنه الاعتقاد الشائع بأن المرأة غير الموظفة تعتبر عاطلة، وغير فعالة في الحياة الاقتصادية ومن ثم فهي عالة في المجتمع[٥].

وفي هذا الصدد رأى هارتمان Hartmann أن تقسيم العمل حسب النوع سواء داخل الأسرة أو غير ذلك من مواقع الانتاج في المجتمع هو في حد ذاته موقف يدل على السيطرة والخضوع لكن تحتاج العلاقة بين تقسيم العمل حسب النوع في ميدان الانتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، فمثلاً هناك توافق واضح بين انتاج المرأة لقيمة الاستخدام في المنزل، ومسؤوليتها الأساسية في تربية الأطفال وبين التكوين الاجتماعي

للشخصية الانثوية واشتراكها في وظائف وأعمال تكثر فيها المرأة بأعداد كبيرة إلا أن هذا التوافق لايمنع وجود اختلافات في تقسيم العمل حسب النوع في مجال الانتاج.من جهة أخرى تفترض الأعمال الاقتصادية الكلاسيكية ضمناً أن الأعمال تتحدد بلغة السوق، وأن هذا الافتراض لايأخذ في اعتباره عمل المرأة في المنزل، وهو بذلك يطمس العلاقة بين العمل المنزلي والانتاج من أجل الربح، وفي دول العالم الثالث حيث تتعايش عناصر أنماط الانتاج غير الرأسمالية مع السوق الرسمية، غير أن هذا الافتراض أكثر تضليلاً إذ أن النمو الرأسمالي قد زاد من مساهمة المرأة اقتصادياً في القطاع الرسمي وخاصة في المناطق الريفية حيث يوجه عمل المرأة إلى الزراعة المعيشية (من أجل الاستهلاك) والانتاج الحيواني وانتاج السلع الصغيرة، والتجارة الصغيرة، ولذا لكي نفهم أهمية مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في الدول النامية لابد من توافر اطار نظري عام يأخذ في اعتباره الانتاج غير الرأسمالي، ويعتمد على العلاقة القائمة بين مختلف أنماط الانتاج في أي مجتمع من المجتمعات(٦).

كما يحتاج دور المرأة في المنزل إلى مزيد من الاهتمام، فعلى سبيل المثال، فإنه على المستوى النظري كانت هناك تطورات هامة ليس فقط في بحث الانتاج المنزلي في التكوينات السابقة على الرأسمالية، ولكن في مناقشة دور العمل المنزلي بما في ذلك الأعمال المتصلة بكل من الرعاية اليومية وتجديد قوة العمل ـ وذلك بالنسبة لأنماط الانتاج الرأسمالي ـ فمازال الجدل والنقاش جارياً، رغم الاعتراف بأن العمل المنزلي يشكل عنصراً عضوياً من تنظيم الانتاج الرأسمالي، نظراً لما يقوم به من دور حيوي في رعاية القوى العاملة وتجديدها، لذا يجب أخذ العمل المنزلي في الاعتبار عند تحليل الصورة الكاملة للانتاج الاجتماعي، وهذا الاعتراف بأهمية العمل المنزلي من الناحية النظرية له دلالاته بالنسبة للأبحاث الامبريقية والخطط العملية، إذ أنه يلقي الضوء على الحاجة إلى دراسة بعض القضايا المتصلة بالعمل المنزلي منها:

ـ ماهي الأعمال الأساسية التي تؤدى؟

ـ وما علاقة واجبات الصيانة اليومية لقوة العمل بواجبات تجديد القوة العاملة ورعاية غير العاملين من أفراد الأسرة (وحدة المعيشة)؟.

وإذا نظرنا إلى هذا الموضوع من هذه الناحية نجد أن العمل المنزلي وأنشطة التجديد وإعادة البناء تصبح متداخلة في خليط من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على ذلك فقد أكدت الدراسات الامبريقية أن القيمة الاقتصادية للفتيات ترتبط في

بعض الأحيان - بقدرتهن على معاونة أمهاتهن في الأعمال المنزلية (وهي فكرة مناظرة للنظرية التي تربط الخصوبة العالية بالقيمة الاقتصادية للأطفال في سوق العمل).

هذا ويمكن دراسة هذه الموضوعات على مستوى الوحدات الصغرى Micro level من خلال استخدام أسلوب ميزانية الوقت (لتقدير العمل المنزلي كفئة منفصلة من الأنماط الاقتصادية) الذي يحلل تقسيم العمل داخل الأسرة على أساس الوقت الذي ينفقه مختلف أفراد الأسرة على أنواع الأنشطة المختلفة، وبرغم ان هذا الأسلوب يساعدنا على فهم هذه الظاهرة إلا أنه يؤخذ عليه بعض المشكلات هي:

١ - أنه لايأخذ في الاعتبار العلاقات الاجتماعية التي يتم فيها كل عمل.

٢ - أنه يحدد الوقت بمعنى مادي أو بطريقة حسية فقط - كبعد خطي ومستمر وقابل للتقسيم - ولايشتمل على معان اجتماعية أو عناصر ثقافية.

لذا فمن وجهة النظر المادية البحتة نجد أن وجود الانتاج المنزلي وتحويل السلع والخدمات لتصبح صالحة للاستهلاك - مثل اعداد الطعام والغسيل والكي والتنظيف ورعاية الأطفال وكبار السن، والمرضى وأعمال الترميم والاصلاح - تتضمن درجة من احلال الانتاج المنزلي بسلع توجد في السوق، إذ يمكن شراء كثير من السلع والخدمات التي يتم انتاجها في المنزل.

أما على المستوى المجتمعي الكبير Macro level فإنه يجب إعادة النظر في تعريف مفهوم الشخص النشط اقتصادياً أو الشخص غير النشط اقتصادياً، وإجمالي الانتاج المنزلي.

وفي الواقع يوجد حالياً صعوبات كبيرة وغموض في مقاييس النشاط الاقتصادي، فبالنسبة للنساء اللاتي يقمن بمعظم العمل المنزلي نجد أن التفريق بين الشخص النشط اقتصادياً، والشخص غير النشط اقتصادياً غير دقيق، حيث أن العمل المنزلي مستبعد من الجانب النشط اقتصادياً لمعادلة العمل.

وهنا نتساءل ماهي معايير التمييز بين النشاط وعدم النشاط الاقتصادي؟ولماذا يستبعد العمل المنزلي من عملية الانتاج الاجتماعي؟.

لأنه من ناحية العمل الفعلي والمنتج النهائي لايختلف العمل المنزلي عن العمل المنزلي المأجور أو عن الانتاج الريفي الذي يتميز بقيمة استهلاكية بواسطة القائمين به.

أما من حيث عدم وجود دخل نقدي فهو يشبه عمل خدم المنازل بالنسبة لغيره من الأنشطة.

لكن الذي تجد الإشارة إليه أن للعمل المنزلي وظيفة محددة داخل تقسيم العمل العام، إذ أنه جزء واضح وملموس من عملية الانتاج الاجتماعي وإعادة الانتاج الشاملة. حيث أن وجود القوى العاملة وتحديدها جيلاً بعد جيل يتحقق عن طريق الأعمال المنزلية داخل وحدة المعيشة.

كما أنه إذا أمكن ايجاد مقياس للانتاجية (ليس مبنياً على وحدات نقدية ولكن على أساس الانتاج المادي أو الخدمات المقدمة) فقد أمكن أن يوضح لنا أن العمل المنزلي هو عمل منتج مثله في ذلك مثل كثير من الأعمال التي تؤدي بأجر أو التي يقوم بها الفرد بنفسه ولنفسه(٧).

وعلى هذا فإن العمالة تعتبر جزء من مفهوم أكبر وهو النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على الأعمال المنزلية والتركيز على قضية من يقوم بأي عمل وليس مجرد من الذي يعمل بافتراض أن كل فرد (باستثناء المرضى والأطفال) له نشاط يحدده المجتمع.

ثالثاً ـ المرأة وسوق العمل:

كانت المرأة تمارس العمل في جميع المجتمعات، ففي المجتمع ماقبل الصناعي لم يكن هناك تقسيم بين المنزل والعمل، لأن المرأة كانت تقوم بالعمل المنزلي House work ثم في بعض الأحيان تبيع مايفيض عن حاجتها من ناتج هذا العمل (كالجبن والصوف المغزول) ومع نمو الرأسمالية جاء نظام المصنع الذي ألغى أشكالاً معينة من العمل المنزلي، خصوصاً الغزل والنسيج، ونقله إلى المصنع ومع دخول عملية التصنيع فقدت النساء بعض وظائفهن لصالح الرجال (كالغزل) وقمن بوظائف أخرى داخل المصنع (كالنسيج) وكانت الوظائف في الصناعات الأخرى متاحة أيضاً أمام النساء (كالتعدين) ولقد كان من نتيجة التشغيل الرأسمالي أنه أعاد تشكيل بنية تقسيم العمل بين الجنسين divison of labour في سوق العمل واستمر التمييز الوظيفي حسب الجنس والعمر، وقد أكد رالف لينتون أن جميع المجتمعات يبرز فيها توزيع الأنشطة بين الرجال والنساء، ويكاد يكون هذا التوزيع صارماً في أغلب الأوقات. وكذلك اعطاء المرأة نصف أجر الرجل، ومع صدور قانون المناجم عام (١٨٤٢) الذي استبعد النساء والأطفال تحت سن الثانية عشرة من العمل تحت الأرض جاءت سلسلة كاملة من التشريعات في منتصف القرن التاسع عشر لتعديل تشكيل بنية العمل النسائي. حيث تم حظر عملهن في صناعات معينة وتقييد ساعات العمل المسموح بها لهن، ونتيجة لذلك لم يكن في سوق العمل سوى (١٠٪) فقط من النساء المتزوجات في بريطانيا.

أما اتساع مجال العمل النسائي نتيجة لدخول النساء المتزوجات سوق العمل، فلم يتم إلا بعد الحرب العالمية الثانية وكان هذا مرجعه الزواج المبكر وانخفاض عدد الأطفال مما كان له أثره في خفض عدد سنوات رعاية الطفل؟ وأيضاً التوسع في الوظائف النسائية ولاسيما في القطاع المكتبي والخدمي، ومع ذلك استمر تقسيم العمل حسب الجنس له تأثيره في سوق العمل، فالنساء يتركزن بكثافة في عدد قليل من المهن التي يغلب عليها الطابع النسائي(٨). لكن لو تفحصنا قضية دخول المرأة إلى سوق العمل فسوف نجد أن المرأة قد نافست الرجل في مجالات النشاط الاقتصادي إلا أن معدل مساهمتها في تلك المجالات يتأرجح بين الزيادة والنقصان من مجتمع إلى آخر بفعل عوامل ثقافية واقتصادية واجتماعية متباينة، وعلى سبيل المثال بينما تقتحم المرأة الغربية كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية، وتتقلد مناصب رفيعة، ومكانات مهنية واجتماعية متميزة، نجد أن المرأة العربية لم يكن حظها موفوراً بهذا القدر كما كان متوسط مساهمتها في تلك المجالات منخفضاً بشكل ملحوظ وذلك بتراكم مجموعة من العوامل المرتبطة ثقافياً واجتماعياً (٩).

هذا بالإضافة إلى أن بعض الأبواب في سوق العمل مقفلة أمامها في عدد من الدول العربية، ولاتزال المشتغلات يتركزن في قطاعات اقتصادية معينة، ومهن محددة في قطاع الخدمات مع تدني نسبة مشاركتهن في قطاع الانتاج، وعلى الرغم من مبدأالأخذ بمبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي دون تمييز بين الرجل والمرأة في كافة الدول العربية وخاصة في الوظائف الحكومية والقطاع العام إلا أن هذا المبدأ يكاد يكون غير مطبق تماماً في بعض مجالات العمل في القطاع الخاص وعلى وجه التحديد في قطاعات البناء والتشييد، والأعمال الزراعية، وقطاع الخدمات الشخصية، أضف إلى ذلك كله الصعوبات في توفير خدمات الطفولة التي تحتاجها المراة العاملة إلى جانب ماتواجهه من صعوبات وضغوط بعض القيم الاجتماعية في سعيها للجمع بين مسؤولياتها في العمل ومسؤولياتها الأسرية. علاوة على ماتضعه بعض الأقطار العربية من وجوب عدم الاختلاط بين النساء والرجال في مواقع العمل هذا فضلاً عن قلة الفرص المتاحة أمام المرأة للترقي والوصول إلى المراكز القيادية الفنية أو السياسية(١٠). والتفرقة في كثير من المهن أي أن بعض المهن مغلقة دون النساء، بينما أخرى معروفة بأنها وظائف نسائية، والتحيز في معايير الاختيار للوظائف فمثلاً يطلب من الاناث في كل فئة، مستويات مهنية أعلى من التعليم أعلى مما يطلب من الذكور.

ويبدو أن أكثر مظاهر التحيز في دول العالم الثالث وضوحاً هو التفرقة المهنية أي

تعريف بعض الوظائف بأنها ملائمة أو غير ملائمة للمرأة، إذ تقوم المرأة بأعمال يمكن اعتبارها امتداداً لدورهن في المنزل، ولا ينطبق ذلك على وظائف الخدمة فحسب، وتلك التي في القطاع غير الرسمي، بل تنطبق أيضاً على العمل المأجور إذ أن الوظائف المخصصة للمرأة بوجه عام في سوق العمل المأجور غالباً ماتكون مماثلة لمسؤوليات المرأة في المنزل، إذ يستمرون في آداء الأعمال التي لها علاقة بتجديد القوى العاملة مثل المدرسات، والممرضات، والعمل في قطاع الخدمات، بينما هن إذا اشتغلن في الوظائف الكتابية يلبين الاحتياج اليومي للأعمال اليدوية اللازمة للمشاريع الصناعية والمالية، وهذا مايؤكد أنه بينما لايتصل عملهن مباشرة بعملية الانتاج إلا أنه حيوياً لوجود النظام الرأسمالي واستمراره. ويمكن تفسير هذه الممارسات المتحيزة ضد عمل المرأة على أساس أن مسؤولياتهن المنزلية تمنعهن من أن يكن عاملات يتميزن بكفاءة. وهذا الازدواج النوعي يرجع إلى اختلاف فرص الدخل باختلاف النوع، وهي التي ترجع بدورها إلى بعض القيود التي تواجه المرأة العاملة من حيث حاجتها الواقعية أو المحتملة للجمع بين الوظيفة ومسؤوليات رعاية الطفل، وأن استخدام فكرة الثنائية أو الإزدواجية النوعية (رجل وامرأة) كتفسير للتحيز ضد المرأة يثير قضية أساسية هي أن مثل هذا الرأي يسلم بأن الدور الطبيعي للمرأة هو العمل المنزلي ويعامل النساء كما لو كن جميعاً مثقلات بمسؤولية الانتاج المنزلي بنفس القدر(١١).

لذا فقد أوضحت الدراسات التي أجريت على المرأة العاملة في الدول الصناعية، أن المرأة ذوات المسؤوليات المنزلية يبحثن غالباً عن العمل لبعض الوقت فقط، كما يعملن عادة في وظائف ذات مواعيد مرنة تتيح لهن تنظيم كمية العمل، واتباعه بأنفسهن، ووظائف يسهل الحصول عليها، ويسهل تركها عندما تقل الحاجة إلى النقود أو عندما تطرأ على الأسرة أزمة تتطلب اهتمامها وتفرغها الكامل للبيت، وهذا مايصدق أيضاً على المرأة في الدول النامية بشكل عام، والمرأة العربية بشكل خاص. وإذا كانت هناك علاقة قوية بين المسؤوليات المنزلية والمرونة في ظروف العمل في أي وقت من الأوقات، فإن النساء يحققن معدلات أعلى من الرجال في الغياب، وتغيير نوع العمل والاتجاه نحو العمل بعض الوقت. لذا فإن تاريخ المرأة ـ كما يقول هاوزر Hauser ـ على المدى الطويل يبين أن الدخول والخروج من القوى العاملة كان يخضع للتغيرات التي تحدث في حياتهن العائلية، فإذا كان هذا هو الحال فإن النساء اللاتي يتحملن مسؤوليات منزلية لايستطعن الالتزام بوظائف على المدى الطويل(١٢).

وعلى هذا فقد شاع الاتجاه الذي يؤكد على أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل،

بينما يكلف الرجل بالقيام بالأنشطة الاقتصادية داخل تنظيمات العمل الرسمية في المجتمع. وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات الامبريقية إلى أن الوضع غير المتميز للمرأة في سوق العمل يرجع إلى بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية العميقة الجذور التي تضع قيوداً على كل من العرض والطلب الخاص بالعاملات من النساء، وهناك مجموعة من القيود الاجتماعية والتاريخية والبيولوجية والدينية أبعدت نفس هذه القيود لتبرر التمييز بين الجنسين في توزيع فرص العمل وتحديد الأجور، وبناء على ذلك فإن تحليل مشاركة المرأة في سوق العمل يتطلب بحث العديد من القضايا منها مايلي:

- ماهي القيود الحقيقية المفروضة على مشاركة المرأة؟

- لماذا يرتبط النساء بالأعمال الهامشية؟

- ولماذا تحصل المرأة على أجور أقل من الرجال وتعمل في ظروف أسوأ بالرغم من أنها تؤدي نفس المهن؟

- وهل تختلف درجة تمييز الرجال عن النساءباختلاف أشكال تنظيم الانتاج؟

وفي الواقع قد يكون التعليم، والتدريب، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية هي السبب في تمييز الرجال عن النساء في العمل وعائده، ولو كان الأمر كذلك فإن القضية ترتبط بظروف تتصل بالمجتمع ككل، وليس بظروف سوق العمل(١٣).

وعلى هذا فإن معالجة دور المرأة ومسؤولياتها لابد أن تنطلق من وقائع التنمية وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية، بالنسبة لمجموع السكان ذكوراً وإناثاً، وذلك شرط لازم وينبغي ألا نترجم مايحدث للمرأة من تقدم في الرفاه الاجتماعي أو فرص التعليم كمؤشر على تقدم المجتمع وتنميته ذلك لأنه رغم النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، فلا يزال معدل النساء في المناصب العليا متدنياً رغم ارتفاع معدل مشاركتهن في قوة العمل، وتنحصر غالبية المشتغلات في الوظائف الدنيا والوسطى، مما قد يؤدي إلى تزايد التباين الاقتصادي والاجتماعي(١٤).

ووفقاً لذلك فإن تحليل قضية تميز الرجال عن النساء في سوق العمل الرسمي مدفوع الأجر يفرض ضرورة التعرف على بعض الاتجاهات الحديثة المتعلقة بدراسة المرأة في سوق العمل الرسمي والتي تناولت بالتفسير قضية التمييز بين النساء والرجال في بعض المهن، وفرص الترقي في الوظائف، وفي الأجور، وهذا ماسوف نوضحه في النقطة التالية:

رابعاً ـ أهم الاتجاهات النظرية في دراسة دور المرأة في سوق العمل:

سوف نحاول في هذه الفقرة التعرف على أهم المنطلقات الأساسية التي قامت عليها الاسهامات العديدة في دراسات دور المرأة في سوق العمل الرسمي والتي ناقشت قضية التمييز ضد المرأة العاملة وباعتبار أن هذه المداخل متعددة ومتنوعة حيث ظهرت نظريات ومداخل كثيرة في تفسير وضع النساء في سوق العمل منها مدخل التنشئة الاجتماعية، والمدخل الفردي عند علماء الاقتصاد، ومدخل البنائية الحديثة عند علماء الاجتماع، ومدخل سوق العمل المزدوج، والمدخل الماركسي، ومدخل تحليل نماذج العمل النسائية، لكننا سوف نختار لأغراض التحليل العلمي أكثر هذه المداخل النظرية شيوعاً وإثراء في مجال عمالة المرأة في سوق العمل الرسمي وهي:

(١) مدخل التنشئة الاجتماعية:

يستند علماء هذا المدخل في تفسير قضية التحيز ضد المرأة في سوق العمل سواء في اشتغالها في وظائف ذات أجور منخفضة ومكانة مهنية متدنية نسبياً بأقرانها من الرجال إلى أسباب متعددة تنطلق من تباين عمليات التنشئة الاجتماعية، وأساليب التربية والتعليم خلال مراحل النمو المختلفة للفرد منذ طفولته إلى أن يصبح ضمن القوى العاملة وذلك من خلال تحديد الدور الاجتماعي لكل من الذكر والانثى خلال مراحل التنشئة الاجتماعية على أساس نسق توزيع الأدوار النوعية Sex - role socializaion ويضم هذا النسق ثلاث مكونات أساسية هي:

أ ـ التمييز على أساس تباين النوع داخل البنية التنظيمية بمعنى أن لكل من الذكور والإناث مهاماً محددة.

ب ـ تقسيم العمل النوعي.

ج ـ استئثار الذكور بقيم متميزة عن قيم الإناث.

وتتباين تأثير نسق توزيع الأدوار على أساس النوع من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى بل ومن نشاط اقتصادي إلى آخر وفقاً للمكونات السابقة، فإننا نلاحظ مثلاً في المجتمعات الأوروبية أن من الشائع في نسق توزيع الأدوار على أساس النوع هي السمات الذكورية التي تتمثل في الاستقلالية، الخشونة، المنافسة، القدرة على اتخاذ القرارات بينما الاعتمادية، التصرف العاطفي والرقة تعتبر سمات أنثوية، ووفقاً لتقسم العمل على أساس النوع، فالمكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، بينما يكلف الرجل بالقيام بالأنشطة الاقتصادية داخل التنظيمات الرسمية المختلفة في المجتمع، وبالتالي فإن شيوع

هذا الاتجاه الثقافي القائم على تفضيل الثقافة الذكورية كان له أبعد الأثر في إحداث التفرقة بين الجنسين داخل تنظيمات العمل المركبة[١٥]. لذا نجد أن معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء تميز في أعمال النساء وبالتالي نجد أن معظمهن يعملن في الأعمال ذات الأجور المنخفضة والمكانة المتدنية وساعات العمل الطويلة، فإذا فحصنا المهن الكبرى التي تمارسها النساء على أعلى مستوى نجد أنها تنحصر في مهن التمريض والتدريس أو أمانة المكتبات وهي من المهن التي لاتحتاج إلى مهارات متميزة[١٦]. لذا فإن الظاهرة اللافتة للنظر في جميع الدول العربية هي أن نسبة العاملات في الصناعة ضئيلة للغاية في معظم الأحيان (باستثناء تونس حيث يعمل أكثر من (٤٠٪) من النساء العاملات في الصناعة ربما بسبب انتشار الصناعات الخفيفة والصغيرة التي تجذب عمل النساء).

أما في بقية الدول العربية فتتراوح هذه النسبة بين (١٪ و٨٪) في دول الخليج العربي وأقل من (٢٠٪) في الدول الأخرى، وهذا يعني أن معظم العاملات من النساء يتجمعن في القطاعات غير الانتاجية، وربما يرجع ذلك إلى أن تطور الصناعة لايؤدي - بحد ذاته - إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، بل غالباً مايحدث العكس إذ تعتمد الصناعة الحديثة على تكثيف رأس المال Capital intensive بدلاً من تكثيف العمل Labour intensive مما يؤدي إلى تناقص نسبة العمل إلى مجموع السكان بوجه عام وتناقص نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بوجه خاص[١٧].

وهنا تؤكد العديد من الدراسات الميدانية التحيز ضد المرأة في سوق العمل ومن أهم نتائجها مايلي:

(أ) الاعتقاد السائد بين المديرين الذكور بعدم قدرة المرأة على تولي مناصب إدارية على أسس وقواعد تنظيمية متكافئة مع الرجال فالمديرون الذكور يشككون في نجاح المرأة كرئيسة أو مشرفة، وهذا الاعتقاد يعتبر أحد المعايير الاجتماعية الهامة التي تواجه المرأة في سوق العمل الرسمي.

(ب) الاعتقاد السائد بين المديرين أن المرأة من الناحية البيولوجية والخصائص الشخصية غير متساوية مع الرجل في الاستقلالية.

(ج) الاعتقاد الشائع بأن المرأة تسعى للعمل مدفوع الأجر إلى أن تتزوج، ومن ثم فإن العمالة النسائية تتسم بعدم الاستقرار وتلك إحدى المشكلات التي تواجه سياسات التنظيم الرسمي.

(د) الاعتقاد الشائع بأن المرأة لاتضع العمل في المرتبة الأولى من الأهمية بالنسبة لباقي الأعمال والأنشطة التي تقوم بها، ومن ثم فإنها لاتهتم كثيراً بالقيمة المادية التي تجنيها من العمل المأجور، ولأنها تعتمد أيضاً على الزواج في تحقيق الاستقرار المادي للأسرة[١٨]. استناداً إلى ذلك فلقد ساد الاعتقاد بأن مكان المرأة الرئيسي في بلادنا هو المنزل، فإذا خرجت للعمل فإنها تعمل في الميادين الهامشية والقليلة الانتاجية، الزراعة التقليدية المتخلفة أو الأعمال الادارية والكتابية أو الخدمات وبخاصة الخدمة في المنازل، وإذا وجدت طريقاً للعمل في الصناعة فهي تبعد عن الفروع الصناعية المنشأة حديثاً، ولاتجد مكاناً إلا في الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج وماشابهها[١٩].

(٢) المدخل الفردي عند علماء الاقتصاد:

يشابه المدخل الفردي عند علماء الاقتصاد نظيره عند علماء الاجتماع من خلال الفكرة الأساسية للمدخل وهي أن النساء أنفسهن يتحملن مسؤولية اشتغالهن بوظائف منخفضة أو ليست فيها أي نمط من أنماط الحراك الاجتماعي، وذات أجور متدنية عن أقرانهن من الرجال، ويعتبر مدخل رأس المال البشري **Human capital approach** أفضل المداخل تمثيلاً للمدخل الفردي.

ويشير مفهوم رأس المال البشري إلى الأبعاد التي تؤثر على قدرة الفرد لكي ينتج في العمل، ومن تلك الأبعاد المستوى العلمي الذي حصل عليه الفرد، ويعد تيودور شولتز **Shultz** من أبرز العلماء في هذا المدخل الذين أكدوا على أن الاستثمار في رأس المال البشري لايزيد من الانتاجية الفردية فقط وإنما يضع الأساس الفني والتقني لقوة العمل اللازمة لتحقيق التنمية المستمرة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[٢٠].

هذا ويقوم هذا المدخل على الفرضيات التالية:

(١) أن الرجال والنساء لايستثمرون بشكل متكافىء مايمتلكونه من رأس مال بشري، وبالتالي يحصلون على مهارات انتاجية غير متكافئة أيضاً، والنتيجة المتوقعة هي حدوث فروق في نوعية المهن، ومستوى الأجور بين الرجال والنساء في قوة العمل.

(٢) أن تركز العمالة النسائية في مهن ووظائف المؤهلات المطلوبة لشغل مناصب ووظائف ذات حراك رأسي تتصف بالمسؤولية والانتمائية والهيبة. فالمرأة في نظر علماء هذا المدخل أقل كفاية من الرجل لأنها لاتمتلك نفس الأصول لرأس المال البشري عند أقرانها من الرجال، ومن تلك الأصول التعليم، والتدريب على العمل، فضلاً عن السمات الشخصية التي تولد عند المرأة الخوف من الفشل في العمل.

(٣) أن أساليب التنشئة الاجتماعية التي اكتسبت فيها المرأة سماتها الشخصية تحد من مجال اختيارها للوظائف، بل وتدفقها لاختيار وظائف ومهن تتصف بالمرونة العالية التي تسمح لها أن تؤدي في الوقت ذاته دورها الاجتماعي داخل محيط الأسرة.

(٤) أن التباينات بين المرأة والرجل في درجة الاستمرارية في العمل تؤدي إلى حدوث تمييز بينهما في الحصول على العائد المادي للعمل. وبهذا يتضح أن تفسيرات علماء الاقتصاد على مستوى الأفراد تظهر أن الأوضاع المهنية المتدنية للمرأة في سوق العمل تمثل مردوداً لاختيار المرأة وافتقارها إلى الكفاءات التي تؤهلها لشغل وظائف مرموقة ذات دخل مرتفع ومكانة عالية(٢١).

(٣) مدخل البنائية الحديثة عند علماء الاجتماع.

ينطلق مدخل البنائية الحديثة في معالجته لقضية التمييز في ظروف العمالة الرسمية على أساس النوع من اسهامات عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون R. Merton وغيره لدراسة العلاقة بين الفرص المتاحة والتطلعات المحدودة للمرأة، فمن خلال استخدامه لمفهومي المحلية Local والعالمية Cåsmopolitan يرى أن المرأة تفوق الرجل في ميلها للمحلية والعلاقات السريعة والولاء للجماعة المحلية أكثر من ولائها للفئة المهنية التي تنتمي إليها أو المجتمع الأكبر سواء كان هذا المجتمع هو التنظيم الرسمي أو البيئة المحيطة، ومن ثم فإن المرأة تكون محدودة الطموحات في حين تلقى اهتماماً زائداً بالجماعة المحلية التي تنتمي إليها في موضوع العمل داخل التنظيم الرسمي. وهذا ما أكدته نتائج دراسات عديدة من أن المرأة تركز جهودها للجماعة المحلية بينما الرجل يولي اهتمامه إلى المناصب والوظائف العليا ومن ثم فميله للعالمية أكثر، كما أظهرت بعض الدراسات أن سوق العمل الرسمي يتحيز صد المرأة، حيث نجد الفرص المحدودة المتاحة أمام المرأة تتركز في القطاع غير المنظم (غير الرسمي) وفي الأعمال ذات الأجور المنخفضة، والمكانة المتدنية وهي أعمال لاتتيح أي فرصة لاكتساب المهارة التي تمكنهن من الالتحاق بالقطاع الرسمي من العمل في مرحلة لاحقة(٢٢).

ومن ثم نجد أن روبرت ميرتون استخلص من خلال مناقشاته أن التمييز على أساس تباين الاتجاهات بين الرجال والنساء وفق المحلية والعالمية، يصنف المهن وفقاً لتباين النوع حيث توجد مهن ووظائف نسائية وأخرى للذكور.

وهكذا يتضح أن هذا المدخل يركز على قضية التمييز في سوق العمل الرسمي على أساس النوع فقط، لذا فقد قدمت روزا بيث كانتر Kanter مدخلاً بنائياً أكثر تكاملاً

يكشف عن مدى تاثير الأبعاد البنائية للتنظيمات الصناعية المركبة على السلوك التنظيمي، والتحيز ضد المرأة في فرص الترقي، وفرص الحراك ونوعية المهن، والوظائف داخل التنظيم، لذا يعتبر هذا المدخل منطلقاً هاماً لدراسة الأدوار النوعية داخل التنظيمات الصناعية فضلاً عن ذلك أوضحت كانتر أن سلوكيات الأفراد (ذكوراً وإناثاً) داخل التنظيم تتكيف وفقاً لخصائص الهيراركية للقوة، وتوزيع الفرص للحراك والترقي[٢٣].

الخاتمة:

يوضح التحليل السالف لدور المرأة في الاقتصاد إلى مدى أهميته كأحد موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي الحديثة، والتي استقطبت اهتمام مجموعة كبيرة من المهتمين بهذا الفرع من فروع علم الاجتماع، كما نلاحظ أن دراسة قضية المرأة في الاقتصاد يعد من القضايا المعقدة، حيث أن دور المرأة في مجال العمل ليس قضية شخصية تعنيها بذاتها ولكنها قضية لها انعكاسات مباشرة على المجتمع بصفة عامة، وعلى أسرتها بصفة خاصة وعلى جماعة العمل التي تعمل فيها أيضاً. كما تبين من العرض السابق أيضاً أن دور المرأة في مجال العمل يشهد بوضوح أن النظرة التقليدية للمرأة كانت ومازالت تتمثل في أنها عضو غير منتج بسبب تبعيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجل، فكل وسائل التنشئة الاجتماعية والمهنية تؤكد على هذه التبعية، في جميع دول العالم المتقدم والنامي على السواء، ومن ثم عدم الاستقلال وعدم القدرة على ملاحقة الرجل في مجال الفرص التي تتاح لهم، فثقافة المجتمع ونظمه المختلفة تعمل على أن تتوافق المرأة مع مارسمته لها من دور خاص كأنثى، وكأم وكزوجة، وربة بيت، بل وتحديد دور المرأة واختيارها للمهنة التي سوف تقوم بها، ومع ذلك فإن معدل طموح المرأة، ومستوى تعليمها لايجعلها تحصل على نفس الحقوق التي يحصل عليها الرجل، وهذا بدوره يعود إلى القيود الثقافية والمعوقات الاجتماعية والتنظيمية. ومن ثم فإن معالجة موضوع العمل بوجه عام وعمل المرأة بوجه خاص يتطلب في نظرنا تغير أشكال الوعي الاجتماعي من عادات، وتقاليد وأعراف وقيم ثقافية وأنماط السلوك عند الرجل والمرأة على حد سواء، وفي المجتمع ككل، باتجاه قبول ادماج المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلدان النامية فضلاً عن ضرورة تغيير السياسات التنموية، بحيث ينتقل محور الاهتمام فيها من البحث عن النمو الكمي للقطاعات الاقتصادية إلى البحث عن التغيير الشامل في العلاقات الانتاجية بهدف تأمين فرص العمل المنتج للمرأة، وهذا لايعني مجرد خروج المرأة من المنزل أو مجرد ممارسة أي عمل كان، ولكن يتطلب توفير فرص العمل المنتج كشرط أولي لمساهمة المرأة فيه.

الهوامش:

١ - Swedbrge, R., op cit, pp. 67-68

٢ - Beacock, E., safe, H., and other, women's Work development and the divison of labour by Gender, Berlin and garvey publishers inc, 1986, pp.141, J.143

٣ - Swedberge, R., op cit, p.66

٤ - ريتشارد آنكر وزملاؤه، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٤٣

٥ - علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ص ١٩ - ٢١

٦ - ريتشارد آنكر وزملاؤه، مرجع سابق، ص ص ١٤٢ - ١٤٣

٧ - ريتشارد آنكر وزملاؤه، مرجع سابق، ص ٣٨١ - ٣٨٤

٨ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح، مرجع سابق، ص ص ٧٧٣ - ٧٧٥

٩ - اعتماد علام، المرأة في سوق العمل الرسمي (المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل في الدول الخليجية) سلسلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الامارات، العدد (٢١) خريف ١٩٩١، ص ٢٦

١٠ - حامد عمار، في بناء الإنسان العربي (دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي) دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٥

١١ - ريتشارد آنكر وزملاؤه، مرجع سابق، ص ص ٢٩٧ - ٢٩٩

١٢ - نفس المرجع السابق، ص ص ٣٨٨ - ٣٨٩

١٣ - نفس المرجع السابق، ص ص ٤٣٦ - ٤٣٨

١٤ - حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، مرجع سابق، ص ص ٣٣٦ - ٣٣٧

١٥ - اعتماد علام، مرجع سابق، ص ص ٣٠ - ٣١

١٦ - جهينة العيسى، نظرة المرأة العاملة لذاتها (النموذج القطري) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثامن، الكويت، خريف ١٩٨٨، ص ٨٢

١٧ - موسى الضرير، خضر زكريا، السكان والتنمية، منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان، جامعة دمشق، مركز الدراسات السكانية، ١٩٩٧، ص ١٠٥ - ١٠٦

١٨ - اعتماد علام، مرجع سابق، ص ص ٣٠ - ٣١

١٩ - موسى الضرير، وخضر زكريا، مرجع سابق، ص ١٠٨

٢٠ - انظر في هذا الصدد: Roberts, K., economy and education, Foundations of general theory, comparative education, v.7, 1977

٢١ - اعتماد علام، مرجع سابق، ص ٤٥

٢٢ - بابولا، التمييز بين الذكور والإناث في سوق العمل الحضري (بعض الاقتراحات القائمة على شواهد من الهند)، ترجمة أحمد زايد في كتاب المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤

٢٣ - انظر في هذا الصدد: Kanter. D. M., men and women of the corparation, Basic Book in publishers, N.4, 1977 نقلا عن اعتماد علام، مرجع سابق، ص ص ٥٠ - ٥٣

الفصل التاسع: دراسات تطبيقية

الدراسة الأولى

الأبعاد الاجتماعية للفقر في الريف المصري ـ دراسة ميدانية

أولاً ـ المقدمة:

يشهد الريف المصري منذ منتصف السبعينيات تغيرات جذرية، وقد نجمت هذه التغيرات نتيجة تبني الدولة لسياسات تختلف تماماً عن السياسات التي كانت تضبط حركة المجتمع من قبل ولقد بدأت هذه السياسات بقوانين الانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى إطلاق حرية السوق والتجارة، وتحرير مستلزمات الإنتاج في إطار المنافسة بين القطاعين الخاص والعام، وكذلك تحرير عنصر الإنتاج الأساسي بالقرية وهو الأرض من خلال صدور قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، هذا بالإضافة إلى رفع مستلزمات الإنتاج والوصول بها إلى الأسعار الاقتصادية وإلغاء الدعم منها، وترك أسعار المحاصيل الزراعية لآليات السوق، وقد انعكست هذه التغيرات الهيكلية على حياة سكان القرية المصرية، سلباً وايجاباً، لكن الذي أثار دهشتي وزاد من اهتمامي في الآونة الأخيرة، هو تزايد الفجوة بين فقراء القرية المصرية وأغنيائها بصورة تبعث على القلق والحيرة على مستقبل القرية المصرية، ولعل مصدر القلق أن هناك فجوة وهوة ضخمة تفصل بين سكان المجتمع، فتجعل فئة منه تقف عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية، وتعاني أشد المعاناة الحرمان من أبسط مقومات الحياة، وفئة أخرى تستأثر بمعظم الفائض الاجتماعي والاقتصادي، وتهيمن على موارد الثروة في المجتمع، وتحرص على توجيه هذه الموارد لتحقيق مصالحها، ورغم أن عدداً من الدراسات الاجتماعية قد عالجت موضوع الفقر ـ وإن كان أغلبها على يد متخصصين في الاقتصاد ـ إلا أن هذا العدد لايزال محدوداً، فضلاً عن أن محاولات رصد هذا الموضوع على مستوى القرية تكاد تكون نادرة ولعل التركيز على فقراء القرية يأتي في كونهماالأغلبية التي تشكل قوة كبيرة في العالم الآن، وخاصة في دول العالم النامي، كما أنهم هم المقدمة الأساسية والحاسمة لتنمية المجمع المصري كله، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الفقر في الريف

المصري، بالتركيز على بعض القرى التابعة لمحافظة الغربية.

ثانياً ـ مشكلة البحث وتساؤلاته:

يمثل تحديد مشكلة البحث خطوة ضرورة للدراسة العلمية المنهجية، فإذا كانت الأصول العلمية تقضي ضرورة ألا تنشأ فكرة البحث العلمي من فراغ حتى لاتنتهي أيضاً إلى فراغ، فإن السمة الرئيسية التي تميز البحوث العلمية هي أن تكون ذات مشكلة محددة، وفي حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة[1].

وفي ضوء ماسبق فإن المشكلة التي تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في الحصول على صورة عامة وحقيقية عن واقع الفقر في القرية المصرية وأبعاده الاجتماعية، أي ندرس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في ظلها فقراء القرية، والتعرف على مظاهر الحرمان المادي وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية لفقراء القرية بغية إحداث عملية تغيير مقصودة من أجل تنمية القرية المصرية، والنهوض بأحوالها المعيشية الراهنة.

وبعد أن تم تحديد مشكلة البحث باختصار تجدر الإشارة إلى التساؤلات الأساسية التي يسعى للإجابة عليها، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

١) ماهي الظروف الاجتماعية والاقتصادية لفقراء القرية المصرية؟

٢) ما مدى اهتمام الفقراء بالتعليم، وما مدى الحرص على تعليم الأبناء؟

٣) ماهي أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسية لدى فقراء القرية؟

هذه هي التساؤلات الأساسية التي تنطلق منها الدراسة، وربما تفرعت عنها تساؤلات فرعية أخرى، تتكامل فيما بينها كموجهات أساسية للدراسة الميدانية.

ثالثاً ـ التحديد الإجرائي لمفهوم الفقر:

حظي تعريف الفقر باهتمام بالغ في دراسات العلوم الاجتماعية وخبراء التنمية، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب التخصص في العلم الاجتماعي وليست مسألة تعريف الفقر ـ كما ينظر إليها ـ نوعاً من الترف العلمي، لكن ربما ترجع أهميته إلى ارتباطه بمداخل الدراسات التنموية، ذلك لأن أي تنمية حقيقية ووطنية، إن لم تضع هؤلاء الفقراء في لب استراتيجيتها لن يقدر لها النجاح، ولن يكتب لها الاستمرار، ومن هنا كان من الضروري طرح بعض

التعريفات بشكل تحليلي في محاولة الخروج منها بتعريف إجرائي محدد.

ولعل من أكثر التعريفات المطروحة لتحديد مفهوم الفقر، تلك التي تنظر إلى الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ويمثل دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة(٢). ويسير في هذا الاتجاه ماذهبت إليه قواميس علم الاجتماع في تعريف الفقر بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المفهوم نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية(٣).

هذا ويعرف خط الفقر عادة بأنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزاً عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء، والملبس، والمأوى الضروري لنفسه(٤) ويعرف - فيليب عطية - الفقر بشكل عام بأنه ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل(٥).

غير أن مفهوم الفقر لايرتبط فقط بالحرمان والعوز المادي فقط، وإنما هو ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة كانخفاض الدخل، وانتشار الأمية، وسوء التغذية، وتفشي البطالة، وانتشار المرض، وعدم توفر المسكن الملائم، وفي هذا الإطار يقدم - مكنمارا - وصفاً نموذجياً للفقر بأنه: (تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية، والجهل والمرض، والقذارة، وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود بالحياة اللائقة)(٦) وتوحي كلمات مكنمارا بأن الفقر أكثر من مجرد وضع اقتصادي، ومما يؤكد ماذهب إليه أحد الباحثين بأنه على الرغم من أن الفقر يعبر عن بعض المؤشرات الاقتصادية كانخفاض معدل الدخل أو الثروة وتدني المستوى الاجتماعي الاقتصادي والتي وصف بخط الفقر، إلا أنه عرض لبنية اجتماعية واقتصادية متخلفة، وأنه يعد الوسيلة الأساسية لتحليل ومناقشة قضية اللامساواة الاجتماعية(٧) لذا لاينبغي أن نقرن ظاهرة الفقر بصورة دائمة بمضمونها الاقتصادي المادي فقط، فالواقع يشهد كما يذهب فيرنون (Vernon) أن (مصطلح الفقر له مضامين متعددة فهو فقر اقتصادي، وسيكولوجي، واجتماعي، وإن كان الاقتصاديون يستطيعون تحديد ما هو فقير عما هو غير فقير بصورة أفضل)(٨).

وهنا يذهب مارك فريد (Mark Fried) أن الفقر حالة واقعية وليست وحدة تصورية، وأنه يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة واللامساواة في الرفاهية والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، وتدهور البيئة

الريفية أي أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير(٩). بينما ذهب بعض الباحثين إلى أن (الفقراء هم أولئك الذين صنفهم المجتمع في عداد الفقراء والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم، أي أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع، وحالة اجتماعية لها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئة الاجتماعية)(١٠).

وهذا مايوضح أن الفقر ظاهرة اجتماعية معتلة ترتبط بالظروف الاقتصادية السيئة للفقراء، وهذا مادفع بعض الباحثين إلى الإدعاء بوجود ثقافة خاصة بالفقراء، وأن هذه الثقافة كما يرى أوسكار لويس ماهي في الحقيقة إلا ثقافة فرعية تعكس كل من عمليتي التكيف ورد فعل الفقراء نحو مكانتهم الاجتماعية المتدنية في نطاق المجتمعات الرأسمالية المتدرجة طبقياً ذات الاتجاهات الفردية العالية ولذلك يرى البعض أن ثقافة الفقر تخص كل جيل ينشأ داخلها، ويتواجد، حيث أنه من الصعب أن يفلت من دائرتها، وأن يخرج منها، وذلك سبب وجود حواجز ثقافية ضخمة تفصل مابينه وبين الثقافة العامة للمجتمع.

وبذلك يكون لدينا واقعان، أحدهما واقع فرعي تسوده ثقافة الفقر والتي يتمثلها الفقراء الذين يعانون الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وهذه الثقافة الفرعية لها سماتها الخاصة بها والمنبثقة منها، والمرتبطة بها دون سواها، وأما الواقع الآخر فإنه يتمثل في واقع الطبقتين العليا والوسطى وما يسودها من قيم ومعايير وثقافة مغايرة، تتسم بالإرادة الحرة والقدرة على فعل وتغيير الأوضاع القائمة(١١)، وهذا ماجعل البعض يؤكدون على أن الفقر يعني أكثر من مجرد انخفاض الاستهلاك الفردي بل أنه أصبح طريقة في الحياة (A Way of life) تعيش في نطاقه جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا، والتي لها قيم مختلفة عن قيم واتجاهات الأغنياء(١٢) لكننا نرى أن هذا الرأي لايستند على أسس علمية دقيقة، لأن سلوك الفقراء ما هو إلا رد فعل للظروف الاقتصادية التي يمرون بها وأننا لو غيرنا من هذه الظروف لعدل الفقراء في سلوكهم وتلاءمت ثقافاتهم مع الثقافة الكلية للمجتمع(١٣).

ومما يؤكد ذلك ماأثبتته إحدى الدراسات الانثروبولوجية من أن الفقراء لايختلفون في أهدافهم ولا في قيمهم ولا في اتجاهاتهم عن أبناء الثقافة العامة للمجتمع، كل مافي الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم، ومن ثم فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لايفهمها أو يقرها أبناء الثقافة الرئيسية(١٤).

هذا وفي ضوء اتساع الخلاف في وجهات النظر حول تعريف الفقر ذهب أحد

الباحثين إلى أن (الفقر حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي، وعقلي، وتحديد الأمور بناء على هذا، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لاتملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها)(١٥).

من كل ماسبق يتضح إلى أي مدى تباينت وجهات النظر وتعددت الآراء حول تعريف مصطلح الفقر تعريفاً علمياً محدداً، رغم سهولة إدراك الفقراء والواقع الأليم الذي يعيشون فيه، الأمر الذي يدفعنا لمحاولة استخلاص تعريف إجرائي له يأخذ في الاعتبار الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المحددة للفقر، والعوامل الدينامية والبنائية التي تؤدي إلى الإفقار والإبقاء عليه بدون تغيير جوهري، ومن الممكن عرض هذا التعريف على النحو التالي: (إن الفقر ظاهرة اجتماعية معتلة يحول بين الأفراد وبين إشباع احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن، كما يحول بين الأفراد وبين إشباع تحقيق تطلعاتهم ورغباتهم، لكن الفقر مفهوم نسبي بمعنى أنه يتحدد من خلال قياس دخل الفرد ومستوى معيشته بالمقارنة بأوضاع ودخل الأفراد الآخرين داخل مجتمع معين).

رابعاً ـ أهم المداخل السوسيولوجية المفسرة للفقر:

لقد احتلت قضية تفسير الفقر اهتماماً بالغاً على يد المتخصصين في العلم الاجتماعي في الوقت الحديث وبخاصة على يد علماء بريطانيا وأمريكا، لذا فقد شهد علم الاجتماع وغيره من التخصصات الاجتماعية اهتماماً كبيراً بالتنظير الجديد حول الفقراء الريفيين الذين يتعرضون لصور من المحاصرةوالاستغلال، إلا أن هذه المحاولات جاءت متفرقة، وتنتمي لتخصصات متنوعة، الأمر الذي يزيد من صعوبة صياغة نظرية سوسيولوجية مفسرة لأبعاد هذه الظاهرة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الطابع الامبريقي الذي غلب على الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، والانشغال الشديد بالجزئيات والقضايا الفرعية، دون الاهتمام بالعموميات والقضايا الأساسية، فضلاً عن عدم وجود أي محاولة جادة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حول ظاهرة الفقر الريفي، لكننا يمكن أن نميز هنا بين ثلاثة مداخل نظرية في تفسير هذه الظاهرة، وفقاً لمعطيات واقعنا الاجتماعي والامبريقي على النحو التالي:

١) المدخل الثقافي.

٢) المدخل الماركسي المحدث.

٣) مدخل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.

ولقد جاء هذا التصنيف الثلاثي ملائماً لفهم ظاهرة الفقر الريفي بشكل عام وإلقاء مزيد من الضوء على تفسير واقع فقراء القرية المصرية بشكل خاص.

(١) المدخل الثقافي:

يرى أنصار المدخل الثقافي أن خصائص الفقر هي التي تفسر سلوك الفقراء فهم كسالى مسؤولون عن واقعهم، ونحن لن نستطيع أن نغير من سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو غيرنا الظروف البيئية التي يعيشون فيها، ويجمع بين الفقراء في العالم كله عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة، ويعبرون عن حياتهم في أنماط سلوكية مشتركة تعرف باسم ثقافة الفقراء أنفسهم، وأنهم لايستطيعون مساعدة أنفسهم، وهم لذلك مسؤولون عن ظروف تخلفهم وفقرهم[١٦].

ويعد أوسكار لويس أبرز مؤسسي هذه النظرية، ويرى بأن الفقراء لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل، وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم وقد حدد لويس أبرز السمات التي تجمع الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة وعدم التكامل الاجتماعي، وزيادة الحرمان المادي وتكثر حالات هدر الزوج للزوجة، والأطفال وضعف ميكاترمات الضبط، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل وعدم التخطيط للمستقبل وانتشار المرض[١٧].

كما يرى أوسكار لويس أن ثقافة الفقر ما هي في الحقيقة إلا ثقافة فرعية تظهر نتيجة لقوة ضغوط تلك التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تقع في نطاق المجتمع ويتصف بها أولئك الذين نشأوا في عالم الطبقات الأدنى والتي يشترك مع ثقافة المجتمع الأكبر[١٨] وأن هذه الثقافة وإن كانت تنتقل من جيل لآخر فإنها تعيش في نطاق حامليها دون أن يشعروا بها، وبوقعها عليهم دون أن تثير تعجبهم أو اندهاشهم فيها، وذلك لأنها تعيش معهم كجزء أساسي وضمني في حياتهم سواء شعروا بها أو لم يشعروا، وأن هذه الثقافة غير قابلة للتغيير أو التبديل أو التعديل وذلك بالرغم من مرور الزمان والأيام على هؤلاء الحاملين لها[١٩].

لكن التأكيد على أن مفهوم ثقافة الفقر يشير إلى درجة عالية من التجانس والاتفاق العام بين الفقراء إنما هو تفسير قاصر يحتاج إلى إجراء مزيد من البحوث الامبريقية[٢٠].

وإذا كان أصحاب المدخل الثقافي في تفسير الفقر يرون أن سمات الفقر حتمية ولا أمل في تغييرها فإن هذا يجعلهم متناسين الطروحات المختلفة حول تمايز أنشطة الفقراء، وكذلك نضالهم المستمر لتقرير مصائرهم، كما أن الاحتكام إلى وجود خصائص مميزة لثقافة الفقر ـ كما أوضحنا سالفاً ـ تحول دون فهم الدنياميات الاجتماعية الحقيقية ودون إدراك علاقات السيطرة التبعية التي أنتجها الواقع التاريخي المعاصر(٢١).

ومما يؤكد ذلك ما أثبتته مارلين قنواتي (Knawati) في دراسة حديثة لها أن الفقراء ليس لهم ثقافة خاصة بهم، فالفقر هو حالة بنائية تنتج عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي شكلت حياة هؤلاء الفقراء في المجتمع المصري(٢٢).

كما أن قول ـ أوسكار لويس ـ بأن الفقراء سيظلون فقراء وأن هناك قوى ثقافية واجتماعية داخلية تشدهم إلى حالة الفقر، يتناقض مع الخبرة التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي، حيث تتابع عليه موجات من المهاجرين والفقراء، ولكنهم لا يظلون في أسفل السلم الاجتماعي، وإنما يرتفع مستواهم، وتتحسن ظروفهم يوماً بعد يوم(٢٣) أي أن الجوانب السلبية في حياة الفقراء يمكن أن تعدل وتتغير إذا غيرنا المواقف التي يعيش فيها الفقراء، وعدلنا الظروف السيئة التي يعيشون فيها، كما أن هذه النظرية تعمل على تزييف واقع الفقراء والحيلولة دون اكتشاف العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التي تحدث الفقر وتسببه.

(٢) المدخل الماركسي المحدث:

ينطلق المدخل الماركسي المحدث من فكرة أساسية مؤداها أن الفقر الجماهيري (Masspoverty) والتخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث بل نشأ الفقر وتطور من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي بمعنى أنه نشأ وتطور تاريخياً مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، فالتخلف والتقدم بهذا المعنى وجهان لعملة تاريخية واحدة بدأت مع بداية ولادة النظام العالمي للرأسمالية(٢٤).

وتعتبر إسهامات (جون آندر فرانك)من أبرز إسهامات الماركسية المحدثة في تفسير الفقر الجماهيري والتخلف، حيث رأى أن تقدم البلدان الرأسمالية يتم على حساب تخلف البلدان التابعة، وأن العلاقة بين الدول المتقدمة (المراكز) والدول المتخلفة (الأطراف) على المستويين العالمي والقومي، تتمثل في امتصاص الأولى للفائض الاقتصادي وتحويله إلى المراكز العالمية، وطبقاً لهذا الاعتقاد يرى فرانك أن أفقر فلاح أو

ريفي في أبعد قرية من قرى الدول المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأكبر الرأسماليين في الدول الصناعية الأكثر تقدماً (٢٥) ثم يشير (سيلسو فورتادوا) أن الفقر في الهوامش يعد في الأساس نتاج للاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الدول الغنية، إلا أنه لايربط بشكل دائم التخلف في البلدان النامية كنتيجة للتطور في المراكز الرأسمالية لكنه يربط بين العمليتين على أساس التأثير والتأثر المتبادل، كما أنه يعتقد أن ظروف نمو الدول المتقدمة يختلف تماماً عن الظروف الحالية التي تمر بها الدول الهامشية(٢٦).

وكذلك يذهب الاقتصادي المصري (سمير أمين) إلى أن فهم ظاهرة الفقر والتخلف يجب أن يمتد لفهم العلاقة بين المركز (البلاد المتقدمة) والأطراف (البلدان المتخلفة) حيث أن طبيعة هذه العلاقة غير متكافئة وتكون موجهة دائماً لصالح المركز، وتنشأ عن ذلك قضية التراكم الأولي التي تجري دائماً لصالح المركز بوصفها صيغ متجددة بشكل ثابت والتي تشكل مجالاً لنظرية التراكم على الصعيد العالمي وعلى هذا فإنه يرى أن العلاقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة تنتمي إلى منظومة عالمية واحدة، وتشكل كلاً متكاملاً مع السوق الرأسمالية العالمية(٢٧).

ثم يستطرد (سمير أمين) قائلاً: إن العلاقات الدولية للمراكز خاضعة لمنطق احتياجات التراكم المتمركز على ذاته، بينما عملية التراكم في الأطراف عملية تكييف لاحتياجات الأول(٢٨) ومن ثم يستخلص (سمير أمين) بأن النظام الرأسمالي يخلق نوعين من التوجيهات الأول وهو رأسمالية المركز الدنيامية والثانية رأسمالية الأطراف المجمدة أو المكبوحة وأن كلاً من التوجيهين بينهما ترابط هيكلي(٢٩). وهكذا يتضح أن أنصار مدخل الماركسية المحدثة يؤكدون أن الفقر الجماهيري ليس عملية متأصلة أو سمة سلبية لهذه المجتمعات النامية ولكنه نتيجة لعملية تاريخية بنائية تتمثل في امتصاص دول المركز لثروات الدول التابعة أو المقهورة(٣٠).

ومن خلال هذا يتبين أن هذا المدخل يفيد كثيراً في تحليل ديناميات الفقر والتخلف في الواقع العربي وتشريحه إلا أنه لم يسلم من النقد حيث أنه ركز على العوامل الخارجية وأغفل إلى حد كبير العوامل الداخلية في إحداث الفقر، بمعنى أنه يسلب رد فعل تلك المجتمعات على التغلغل الرأسمالي، كما أنه افترض على نحو مبالغ فيه أن اقتصاديات العالم الثالث كان بإمكانها التطور لولا التغلغل الرأسمالي المفروض من الخارج إلى جانب إغفاله للأنساق الثقافية في العالم الثالث والتي تساعد على تكريس الفقر وانتشاره في الدول المتخلفة(٣١).

ومع هذا يظل أهمية مدخل الماركسية المحدثة كأداة تحليلية مهمة في فهم وتفسير ظاهرة الفقر الجماهيري الذي يعاني منه مجتمعات الدول النامية، وبخاصة في موقفه من الفهم الشمولي للواقع والتحليل التاريخي للتخلف من خلال فهم المحتوى العالمي للعلاقة الديلكتيكية بين الدول المتقدمة وبلدان العالم الثالث.

(٣) مدخل إشباع الحاجات الأساسية (Basic needs approach):

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن الفقر الجماهيري يعد تعبيراً عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها ظروف تاريخية ومعاصرة، أتاحت لجماعات أن تستغل أخرى[٣٢]، لذا فإن مواجهة الفقر والحد من آثاره، ومصاحباته الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية لن تصبح ذات نتائج حاسمة مالم تكن قد استخدمت لمواجهتها أساليب فعالة تقوم أساساً على مواجهة الحاجات الأساسية لجماهير الفقراء في أقصر وقت ممكن[٣٣].

لكن مفهوم الحاجات يختلف من فرد إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، كما يختلف مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية عن مفهوم حاجات الكفاف (Subsistence needs) فحاجات الكفاف تعني توفير الحاجات الضرورية من الطعام والصحة، والمسكن والملبس، أي أنه يعني توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات الذي يحفظ بقاء الكائن الإنساني، أما مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية فإنه مفهوم دنيامي متطور بمعنى أن القدر اللازم من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الاجتماعية يزيد ويتنوع، ويرتقي كلما حقق المجتمع نجاحاً في مجالات التنمية المختلفة، فقد تكون البداية هي توفير الحد الأدنى للكافة، وهنا يتطابق المفهومان لكن بمجرد تحقيق أهداف التنمية والتقدم الاقتصادي يتمايز المفهومان[٣٤].

وعلى هذا فإن أي سياسة للتنمية أو الاستثمار (Investment) لابد أن تحدد في بداية انطلاقها مجموعة الحاجات الأساسية بمستوياتها المختلفة سواء تلك التي تتعلق بالمستوى الأكثر التزاماً أو التي تلي المستوى الأول من الحاجات الأساسية[٣٥]، كما أن مواجهة الفقر الجماهيري تتمثل في الاتجاه العام الذي يقوم على الخفض المستمر للتباين وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الثروة والدخل[٣٦].

لكن لوحظ بعد مضي عقود متوالية على استراتيجيات التنمية المخططة في بلدان العالم النامي بعد استقلالها أنها لم تحقق معدلات للنمو يمكنها من مواجهة مشكلة الفقر الجماهيري بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بصفة

أساسية، لأن الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء ثم أصبح الفقراء أيضاً في كثير من الدول أكثر فقراً، ومن المحتمل أن ينتهي عقد التسعينيات في أكثر من (٤٠) دولة نامية بمستوى دخل الفرد يقل عما كان في بدايته، لذا أصبح مصطلح الدول النامية تهكمياً، فالكثير من الدول أصبحت متهالكة أكثر مما هي نامية[٣٧].

ويحدد البنك الدولي الفقراء في العالم بما لايقل عن (١١١٥) مليون نسمة، وهو مايقرب من ثلث جملة السكان في العالم النامي ومن هؤلاء (٦٣٠) مليوناً يمثلون (١٨٪) من جملة عدد السكان في العالم النامي، يعيشون في فقر مدقع، حيث يقل دخل الفرد فيهم عن (٢٧٥) دولاراً وهو الحد الأدنى للفقر[٣٨].

وهذا مايبين أن معدلات الفقر ومظاهره تزداد بصورة تنذر بحدوث كارثة عالمية تهدد قيادات البلدان المتخلفة، تلك الدول التي فشلت في محاولة التقليل من مواجهة حد الفقر الذي يعاني منه ويعيش في ظله أكثر من ثلث عدد سكانها، لذا فقد أعلن (روبرت ماكنمارا) في حديثه السنوي لمجلس المحافظين عام ١٩٧٢ م (أن المهمة إذاً أمام حكومات البلاد النامية هي أن تعيد توجيه سياسة التنمية لديها من أجل أن توجه هجوماً مباشراً ضد البؤس الشخصي للقطاعات الأكثر حرماناً من سكانها، التي تتجاوز (٤٠٪) وهو ماتستطيع الحكومات أن تفعله دون أن تتخلى عن أهدافها في النمو الاقتصادي الشامل القومي، ولكنها يجب أن تكون على استعداد لأن تخص إقرار أهداف النمو بأولوية أكبر من زاوية الاحتياجات البشرية الجوهرية من زاوية التغذية، والإسكان، والصحة، وتعليم القراءة والكتابة والعمالة حتى لو كان ذلك على حساب بعض الخفض في سرعة التقدم في قطاعات معينة ضيقة ومميزة تعود مزاياها إلى القلة، إن مثل إعادة التوجيه هذه للسياسات الاجتماعية والاقتصادية إنما هي مهمة أساسية في المقام الأول)[٣٩].

ومن هذا الحديث الذي ألقاه (ماكنمارا) في عام ١٩٧٢ وحتى الآن، لاتبدو ثمة نتائج يمكن الاعتماد عليها في تأكيد أن حالة الفقر قد أوشكت على الانتهاء، مما يدعو إلى أن مواجهة الفقر يجب أن تكون بالهجوم المباشر عليه، بدلاً من أن تترك النمو الاقتصادي غير الموجه يتساقط رذاذاً على الجماهير، وهنا يصبح لمدخل إشباع الحاجات الأساسية دوراً فعالاً في الحرب ضد الفقر في البلدان النامية[٤٠]، واتساقاً مع هذا القصور، يعتقد أنصار مدخل إشباع الحاجات الأساسية أن أي سياسة فعالة للقضاء على الفقر لن تأتي إلا من خلال تدخل الدولة في إعادة توجيه النشاط الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل يؤدي إلى إشباع الحاجات الإنسانية لجماهير

الفقراء، والوصول إلى أساليب فعالة لمواجهة الفقر.

وهكذا يتضح تعدد وتنوع مداخل تفسير الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق واضح على المسببات الأساسية له، فالذين يؤكدون أن المجتمع هو السبب يرون أن الخطأ يكمن في التوزيع غير العادل للثروة، وبالتالي يجب أن يستند تفسير الفقر في ظل انساق التبعية القائمة دون إهمال لميكاترمات القهر والاستغلال التي تنطوي عليها الأبنية الاجتماعية القائمة من دور في إيجاد الصورة الحالية لفقراء الدول النامية، وفي مقابل ذلك يرى أصحاب المدخل الثقافي، أن جذور الفقر تكمن في الفقراء أنفسهم أو بمعنى أدق في ثقافتهم، وبناء على ذلك يرى الباحث أن التفسيرات التي تستند إلى مدخل إشباع الحاجات الأساسية ومواجهة الفقر الجماهيري الشامل هي أصلح التفسيرات المطروحة لتفسير الفقر في الريف المصري خاصة في ظل التزايد الصارخ بين الطبقات الاجتماعية وعدم المساواة بين الفقراء وغيرهم، وفي ضوء ذلك سوف نلقي الضوء بصورة موجزة على مدى تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي على أوضاع الفقر في القرية المصرية.

خامساً ـ الانفتاح الاقتصادي وفقراء القرية المصرية:

تبنى النظام السياسي القائم في مصر منذ منتصف السبعينيات سياسة عرفت بسياسة الانفتاح، وقد ساهم تطبيق هذه السياسة في حدوث مجموعة من التحولات البنائية في هيكل الاقتصاد المصري، كان من أهمها ظهور نمط جديد لتوزيع الدخل، انخفض فيه نصيب الفقراء، وزاد فيه نصيب الأغنياء وبالتالي فقد أفضى الانفتاح إلى تزايد عدم المساواة في الدخل لصالح شرائح البرجوازية الريفية على حساب مصالح العمال والفلاحين الفقراء والمعدمين، وهذا يعني أن أبعاد الفقر ومصاحباته الاجتماعية بدأت تتسع وتتعدد حتى وصلت إلى أحجام تبشر بالسوء خلال حقبة الانفتاح، فلقد بلغ معدل الفقر في الريف المصري ككل عام ١٩٨٢ م حوالي (٣٣٪) من السكان الزراعيين وحوالي (٢٣٪) بين سكان الريف وبالمقارنة بتقديرات معدل الفقر في منتصف السبعينيات والتي بلغت (٤٢٪) و(٤٤٪) فإننا نلمس انخفاض معدل الفقر في الريف على مدى هذه السنوات القليلة إلا أن الأعداد المطلقة للفقراء آخذة في التزايد من ثلاثة ملايين عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ م إلى حوالي (٨، ٥) ملايين عام ٨١/ ١٩٨٢ م، وهكذا تضاعفت أعداد الفقراء خلال سبعة عشر عاماً (٤١).

كما أن أقاليم مصر الريفية تتمايز في فقرها، فلقد ثبت أن الفقر الريفي يستوعب

نحو (٧٠٪) من الأسر الريفية في محافظتي سوهاج وأسيوط وأن (٦٠٪ ـ ٧٠٪) من الأسر الريفية في محافظات البحيرة والدقهلية وكفر الشيخ والمنوفية، وبني سويف والفيوم والمنيا وقنا، وأن (٥٠ ـ ٦٠) من الأسر الريفية في محافظات الشرقية والقليوبية يستوعبها الفقر أيضاً [٤٢].

كما تشير نتائج دراسة لسمير رضوان وبنت هانسن إلى أن نحو (٨٧٪) من مساكن الأسر الفقيرة مبنية من الطوب اللبن، وأن (٨ ـ ١٠٪) فقط مبنية من الطوب الأحمر، كذلك تشير الدراسة نفسها إلى أنه بالنسبة لخدمات مياه الشرب والكهرباء فإن (١٢٪)، (٣٠٪) فقط من مساكن الفقراء تتمتع بهذه الخدمات على الترتيب في حين أن هذه النسب بالنسبة لمساكن غير الفقراء تصل إلى (٣٦٪)، (٦٠٪) على الترتيب[٤٣].

فضلاً عما سبق فلقد أثرت سياسة الانفتاح على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري، والتحسن النسبي الذي طرأ على أوضاع بعض الفئات، والتغير الواضح في شكل العلاقات الاجتماعية التي يربط بينها، كل ذلك يشير إلى أن الريف المصري يشهد تمايزاً طبقياً واضحاً وجديداً لاتلعب فيه الملكية أو حجمها أو الحيازة ونمط استغلالها الدور الرئيسي، ولكن رأس المال السائد والمنقول، والسيطرة على مواقع اتخاذ القرار، ومراكز السلطة أصبحت ذات دور بارز في هذا المجال، حيث احتلت فئة الرأسمالية الزراعية مواقع فئة كبار الملاك وشبه الاقطاعيين وأصبحت تمارس دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في القرية[٤٤]، لكن يبدو أن الطبقات التي تعاني أشد المعاناة في مرحلة الانفتاح تتألف من أصحاب الدخول الثابتة وعمال الخدمات في الريف، والأسر التي لم يهاجر أعضاؤها إلى الخارج، وصغار المزارعين والمستأجرين، وأصحاب المشروعات الحرفية والصغيرة خاصة في ظل الارتفاع المتصاعد لتكاليف المعيشة اليومي، فبتحليل أرقام نفقات المعيشة نلاحظ أن الرقم العام لتكلفة المعيشة في الريف قد ارتفع عام ١٩٨٩ م عنه في عام ١٩٨٦ م من (٨، ٩١) إلى (٣، ١٥٥)[٤٥].

الأمر الذي ينعكس على تدهور أوضاع محدودي الدخل وعجزهم عن إشباع احتياجاتهم الأساسية، وحرمانهم من الحد الأدنى اللازم للحياة عند مستوى الكفاف، هذا ولم يؤد تدفق أعداد المهاجرين من القرية للخارج إلى حدوث حراك اجتماعي صاعد لفقراء الريف المصري حيث يميل هؤلاء المهاجرون إلى استخدام مدخراتهم في الاستهلاك التبذيري والترفي بدلاً من توجيهها توجيهاً استثمارياً ومن ثم بدأ ينضم

أصحاب الدخول الدنيا - الذين تحسنت دخولهم بسبب الهجرة - إلى أصحاب الدخول العليا التي تولدت، من مصادر إنتاجية في الغالب إلى تبني نمط للإنفاق ضعيف القدرة على توليد تلك الظاهرة المسماة (بتسرب الدخول) إلى الفقراء ويضعف الأمل بالتالي في استمرار التحسن في مستويات الدخول الدنيا[٤٦].

وهكذا يتبين أن أوضاع فقراء الريف وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لم تتحسن في ظل سياسة الانفتاح بل تزايدت الأعداد التي تعيش تحت خط الفقر، وزيادة الفجوة في الدخل بين فقراء القرية وأغنيائها بصورة مستمرة. وإذا كان هذا وضع فقراء القرية كما تعكسها البيانات والأرقام الإحصائية خلال حقبة الانفتاح، فما هي ظروفهم وأوضاعهم الراهنة وما هي ظروفهم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها اليوم؟

سادساً - الإجراءات المنهجية للدراسة:

١) الإطار الجغرافي وعينة الدراسة:

تم اختيار ثلاث قرى مصرية اختياراً واعياً بالخصائص التي يجب أن تتوافر فيها لتكون حمالة بتضاريس وأبعاد الظاهرة المدروسة وكانت القرية الأولى هي قرية محلة مرحوم مركز طنطا/ محافظة الغربية - ومحلة مرحوم قرية زراعية شبه حضرية، تتمتع بقسط وافر من الخدمات التعليمية، والصحية والترفيهية والثقافية، وتربطها بالمدينة وسائل مواصلات سهلة ومتعددة، ويتميز أهلها بدخل مرتفع نسبياً، كما تتعدد فيها المهن والحرف بجانب الزراعة حيث تأثرت بانتشار بعض الصناعات الحديثة نظراً لقربها من مدينة طنطا (حوالي أربعة ك.م) فبدأ أهلها يتمثلون بعض مظاهر التغير التي تنتشر في المدينة إلى حد كبير.

والأخرى هي قرية شبرا النملة /مركز طنطا/ محافظة الغربية، وهي مجتمع زراعي في المقام الأول، وتشتهر بزراعة المحاصيل الحديثة مثل: الحدائق، والفواكه بالإضافة إلى بعض المحاصيل التقليدية مثل القمح، والبطاطس والأرز، وتتمتع هذه القرية بقسط لابأس به من الخدمات المختلفة، وبها شبكة من المواصلات المتعددة التي تربطها بالقرى المختلفة والمدن المجاورة.

أما القرية الثالثة فهي قرية كفر القصار/ مركز كفر الزيات/ محافظة الغربية، وهي قرية زراعية تعيش على الزراعة التقليدية منذ فترة طويلة، وتعيش هذه القرية في عزلة عن القرى الأخرى ويعمل معظم أفراد هذه القرية في الأرض، وتعاني هذه القرية من

قلة الخدمات وتفتت الملكية الزراعية، حيث أن غالبية حائزيها من أصحاب الملكيات الصغيرة والمعدمة.

وقد احتكم الباحث في اختيار هذه القرى على عدد من المحكات يأتي في مقدمتها:أنها متباينة ايكولوجياً، وجغرافياً، بما يعكس تبايناً في الموارد الطبيعية، وبعض ركائز القاعدة الإنتاجية، كما أنها متباينة من حيث الطرد السكاني الذي يعكس حالة الفرص الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية، وأنها أخيراً متباينة من حيث الأوضاع الاجتماعية والتباينات الطبقية للسكان، فقرية محلة مرحوم كان تعدادها في عام ١٩٩٣ م (٤٤٧، ٢٩) ألف نسمة مقابل (٦٧٦، ١٠) ألف في قرية شبرا النملة، وثلاثة آلاف في كفر القصار[٤٧].

ولقد ترتب على هذه الأحجام السكانية مقارنة بأنماط توزيع الأرض أن كبار الملاك (١٠ أفدنة فأكثر) تراوح نصيبهم من الأرض الزراعية بين (٨٪) في قرية محلة مرحوم، (١٥٪) في قرية شبرا النملة، (٢٪) في كفر القصار.

أما عينة الدراسة فكانت عشوائية بحتة، مع مراعاة أن يكون المبحوثين ممن لهم علاقة بالحياة الدائمة في القرية وبالعمل الزراعي ومن الشرائح الدنيا، والمحدودة الدخل في قرى الدراسة.

وقد بلغ حجم العينة الكلي (٤٥٠) حالة وقد توزعت هذه الحالات على قرى الدراسة على النحو التالي:

م	القرية	عدد الحالات
١	محلة مرحوم	٢٠٠
٢	شبرا النملة	١٥٠
٣	كفر القصار	١٠٠
	المجموع	٤٥٠

٢) أدوات جمع البيانات:

لقد استخدمت الدراسة عدة أدوات لجمع البيانات هي:

أ ـ الملاحظة المباشرة للسلوك الاجتماعي للمبحوثين فضلاً عن أن هذه الأداة كانت

أساسية في الإيحاء بفكرة البحث من ناحية ورصد التحولات الهامة وانعكاساتها على أوضاع الفقراء في القرية، هذا بالإضافة عن دورها في تشكيل خلفية ملائمة لتحليل المعطيات الميدانية.

ب ـ أما الأداة الثانية فقد تمثلت في استمارة المقابلة المقننة والتي تعد مقياساً مباشراً لتحديد الاختلافات والفروق بين القرى المختلفة فضلاً عن التعرف على مظاهر الفقر وأبعاده المختلفة.

وقد اشتملت استمارة المقابلة على العناصر الرئيسية التالية:

١ ـ يحاول الجزء الأول الحصول على البيانات الأولية اللازمة وهي السن وموطن الإقامة، والحالة المهنية، والتعليمية، والزواجية، والأبناء ذكوراً وإناثاً.

٢ ـ أما الجزء الثاني فيحاول قياس الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من حيث حجم المسكن، وأثاثه ومرافقه الأساسية، والدخل، والتغذية، وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية وأنواع المرض، وطرق علاجه.

٣ ـ أما الجزء الثالث فيحاول التعرف على الفرص التعليمية المتاحة للأبناء، ومدى الاهتمام بتعليمهم، وإمكانية توفير مكان مخصص للاستذكار، والتسرب من الدراسة، وأسبابه والغرض من العملية التعليمية ومدى الاستفادة منها.

٤ ـ ويتضمن الجزء الرابع أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسة عن طريق التعرف على التصويت في الانتخابات، ومدى المواظبة على قراءة جريدة معينة، والانتماء الحزبي، والوعي بالأحزاب القائمة، والمشاركة في الندوات العامة والمشروعات التي تخدم القرية.

ج ـ أداة المناقشة الجماعية المركزة (F. G. D):

حيث تعتبر أداة المناقشة الجماعية وسيلة أساسية للبحث والتقصي في العمل الميداني حيث تساعد على تزويد الباحث برؤية ثرية متعمقة عن التفاعل الاجتماعي، والسلوك البشري، وفهم الدوافع والأسباب وراء تبني آراء ومعتقدات بعينها[٤٨].

فضلاً عن مساهمتها في تعميق وإثراء تحليل المعطيات الميدانية الكمية، هذا وقد اعتمدت المقابلات الجماعية المركزة على البنود التالية:

التاريخ الشخصي، وقياس الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء القرية من خلال التعرف على مظاهرالحرمان المادي من ناحية الشكل السائد للمسكن، وطبيعته،

والمرافق الموجودة فيه، وأنواع التغذية، والأمراض التي تصيب الأسرة وكيفية علاجها، وشكل الملبس، والاتجاه نحو تعليم الأبناء، ومدى المساواة بين الجنسين في التعليم، ومدى تخصيص مكان للاستذكار، وأبعاد المشاركة السياسية من خلال التعرف على التصويت في الانتخابات وحضور الندوات واجتماعات الحزب، والانتماء الحزبي، والمشاركة في المشروعات العامة.

٣) بعض الملامح العامة لمجتمع البحث:

١ ـ خصائص التركيب النوعي:

وقد أظهرت البيانات التي حصلنا عليها من قرى الدراسة أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور (٣، ٨٢٪) مقابل (٦، ١٧٪) للإناث، ولانجد في حقيقة الأمر ما نبرر به هذه الخاصية الفارقة بين الجنسين سوى ظروف إجراءات البحث الميداني ومحددات اختيار مفردات العينة التي تقتصر على مجتمعات ريفية مازالت تشهد بعض الرواسب المتعلقة بصعوبة مقابلة المرأة الريفية وإجراء استبيان معها مما جعل نسبة الإناث في العينة منخفض كثيراً عن نسبة الذكور.

٢ ـ خصائص التركيب العمري:

والتركيب العمري هو توزيع مفردات عينة البحث على فئات العمر المختلفة، وفي هذا الصدد كشفت الدراسة الميدانية أن الفئة العمرية (٥٠ ـ ٦٠) تمثل أعلى النسب إذ بلغت (٧، ٣٠٪) ويليها الفئة العمرية من (٣٠ ـ ٤٠) حيث بلغت (٩، ٢٠٪)، ثم تبلغ الفئة العمرية (٤٠ ـ ٥٠) نفس النسبة السابقة تقريباً، ثم فئة (٢٠ ـ) التي حققت (١٤٪)، ثم فئة (٦٠ فأكثر) وحققت (١، ٩٪) أما أقل الفئات حجماً فكان فئة الأقل من عشرين عاماً، وكانت نسبتها (٢، ٦٪) ومفاد ذلك أنه يتوقع أن ينعكس بناء العينة على الاتجاهات المختلفة لأفرادها حيث أن الغالبية العظمى تقع في فئات العمر الأكثر من عشرين عاماً الأمر الذي يشير إلى أن غالبية أفراد العينة تقع في فئة العمر المنتجة.

٣ ـ خصائص التركيب المهني:

يرتبط الفقر والحرمان المادي بنوعية المهن التي يعمل فيها الفقراء، فالفقير هو من يعمل في المهن البسيطة والدنيا والتي تدر أجوراً منخفضة، وعلى هذا فقد أظهرت

البيانات التي حصلنا عليها أن (٤، ٢٨٪) في مجتمع البحث يعملون مزارعين في الأرض، أما نسبة العاملين كعمال زراعيين لدى الغير فقد بلغت (١، ٢١٪) وهؤلاء يحصلون على أجور منخفضة نسبياً، كما ظهر لنا أن ما يقرب من (٨، ١٧٪) يعملون في وظائف تجلب لهم دخولاً منظمة وثابتة، كما يعمل (٦، ١٤٪) كسعاة وحرفيين، وفئة قليلة لا تتجاوز (٧، ٢٪) تعمل تجار، في حين أظهرت لنا البيانات أن هناك فئات أخرى تعمل في أعمال حقيرة غير محددة وهؤلاء هم أقل الناس دخلاً وقد بلغوا (٧، ٦٪) بينما بلغ (٤، ٨٪) بأنهم عاطلين ولايعملون أعمالاً معينة، وعلى أية حال فقد كشف التوزيع المهني عن تنوع قد يفيد كثيراً في تحليل وتفسير معطيات الدراسة كما يشير إلى أن أهم السمات المميزة لفقراء القرية هي العمل في أعمال يدوية بسيطة وتدر عائداً منخفضاً يكاد يكفي القوت الضروري للحياة.

٤ ـ الحالة التعليمية:

أما عن المستوى التعليمي لفقراء القرية فنجد أن حوالي نصف مفردات العينة يعانون من الجهل والأمية وذلك بنسبة (٨، ٥١٪) كما ترتفع نسبة الذين يلمون بمبادىء القراءة والكتابة إلى (٣، ٢٣٪) ونال مايقرب من (٧، ١٢٪) مؤهلاً أقل من المتوسط، هذا وقد انخفضت نسبة من لديهم الشهادة الابتدائية إلى (٥، ٧٪)، وبلغت نسبة من لديهم مؤهل متوسط (٧، ٤٪) من إجمالي حجم العينة، في حين انعدمت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية، وهذا يشير إلى أن أغلب أفراد العينة تعيش في ظلمات الجهل والأمية، تلك الظاهرة التي تقترن دائماً بالفقر، صحيح أنه من الصعب حسم مسألة أيهما السبب وأيهما النتيجة، إلا أنه من الثابت أن الاثنين بينهما علاقة تبادلية تفاعلية، كما أنهما يؤديان معاً إلى نشأة مشكلات مجتمعية عديدة[٤٩].

٥ ـ الحالة الاجتماعية:

كما أظهرت لنا الإجابات أن نسبة المتزوجين في مجتمع البحث هي أعلى النسب حيث بلغت (٩، ٦٨٪) وتلي هذه النسبة فئة غير المتزوجين، وقد بلغت (٣، ١٥٪) في حين بلغت نسبة الأرامل (٦، ٩٪) من إجمالي حجم العينة، بينما انخفضت نسبة المطلقين إلى (٢، ٦٪)، وتكشف هذه البيانات عن انخفاض نسبة الطلاق بين أفراد العينة وربما يرجع ذلك إلى أن العينة بأكملها تنتمي إلى مجتمعات ريفية، لايمثل الطلاق فيها ظاهرة ملفتة للأنظار، ولكن ذلك لايعني سعادة الزوجين وتماسك الأسرة

في مجتمعات البحث فهناك مظاهر عديدة للتفكك الأسري والشجار المستمر بين الزوجين، والانحراف بين الأبناء في قرى الدراسة.

٦ ـ عدد الأبناء:

كما تكشف المعطيات الميدانية عن زيادة عدد الأبناء الإناث عن عدد الأبناء الذكور حيث بلغ نسبة عدد الإناث (٩، ٥٠٪)مقابل (١، ٤٩٪) لنسبة عدد الذكور، كما أظهرت لنا الإجابات التي حصلنا عليها من مجتمعات البحث الثلاثة أن متوسط حجم الأسرة (٨، ٥٪) فرداً من العينة، وهذا مايبين أن الأسرة الزواجية التي تتكون من خمسة إلى ستة أفراد في المتوسط هي الأسرة السائدة، أما الأسرة الممتدة بالمفهوم السوسيولوجي فنظام بدأ يتجه إلى الاختفاء في قرى الدراسة، الأمر الذي يعني انتقال الكثير من خصائص التحضر إلى القرية المصرية.

وبعد عرض إجراءات الدراسة الميدانية ووصف بياناتها الأساسية سوف يتم تخصيص الأجزاء التالية لتناول المعطيات الميدانية بالشرح والتحليل والتفسير، واستخلاص النتائج والقضايا الأساسية.

أولاً ـ الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء القرية المصرية:

وفي هذه النقطة يحاول البحث إلقاء الضوء على الظروف التي يعيش فيها فقراء القرية في المجتمعات الثلاثة التي أجرى فيها البحث هل يعيشون فوق المستوى المطلوب للحياة أم دون ذلك المستوى؟، وماهي مظاهر الحرمان المادي والاجتماعي التي يعيش في ظلها فقراء القرية المصرية في الوقت الراهن؟، وذلك للإسهام في توضيح البعد الاجتماعي لجماعات الفقراء، والعمل على تطوير بيئاتهم وتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم والوصول بهم إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمةواللائقة.

١) طبيعة المسكن الريفي وشكله:

من المعروف أن المسكن الريفي حاجة إنسانية ضرورية ليسكن فيه الإنسان ويأوي إليه بعد طول عناء العمل ومتاعب الحياة اليومية، لذا فقد حاولت التعرف على مدى إقامة فقراء القرية في بيوت ينعمون فيها بالراحة أم يقيمون في بيوت عاجزة ينهكها الحرمان والشقاء، وقد كشفت لنا النتائج أن غالبية الأسر تعيش في مسكن مستقل وذلك بنسبة (٤، ٥٦٪) مقابل (٦، ٤٣٪) يعيشون في مسكن مشترك، والمسكن في مجتمعات البحث صورة معبرة وصادقة لمدى المعاناة التي يعانيها هؤلاء الفقراء،

فبعض المساكن مبنية من الطوب النيء وذلك بنسبة (٤٤٪) ويعلوها سقف من الخشب أو البوص، وتعاني هذه المساكن من رشح المياه التي تهددها بالسقوط، وأرضية هذه المساكن ترابية ومنخفضة عن الشارع مما يعرضها لتجمع مياه الأمطار في فصل الشتاء، بينما بلغت نسبة المساكن المبنية بالطوب الأحمر حوالي (٩، ٢٢٪)، وبالخرسانة المسلحة حوالي (٩، ١٦٪)، أما المساكن المبنية من الصفيح فبلغت (٢، ١٦٪) من إجمالي حجم العينة، أما عن الأثاث الذي لاحظناه في تلك المساكن فهو قديم ومتهالك وغير صالح للحياة الآدمية فيتكون أثاث هذه المسكن من سرير قديم مصنوع من الحديد أو من الخشب أحياناً، ينام عليه الأب والأم، أما الأولاد فيفترشون حصيرة على الأرض يغطيهم غطاء قديم ومستعمل عادة من الأسرة المتيسرة، فضلاً عن أن المسكن بالداخل سيء التهوية ومظلم ويكاد يخلو من النوافذ التي تجدد الهواء أو تسمح بدخول أشعة الشمس لتطهر المسكن حتى يكون صالحاً للحياة.

٢) حجم المسكن والمرافق الموجودة فيه:

ومن حيث عدد حجرات المسكن في مجتمعات البحث، فقد اتضح أن المساكن التي تضم غرفتين هي السمة الغالبة حيث بلغت (١، ٤١٪) تليها المساكن التي تضم غرفة واحدة حيث بلغت (٣٨٪) بينما تبلغ نسبة الأسر التي تقيم في مسكن رحب يتكون من ثلاث أو أربع غرف حوالي (٩، ٢٠٪) بالإضافة إلى ضيق المسكن وازدحامه، فهناك مظهر آخر من مظاهر الفقر يرتبط بالمسكن وهو افتقار المسكن للمرافق الأساسية، فهناك مساكن كثيرة في قرى البحث تخلو تماماً من دورات المياه وذلك بنسبة (٦، ٣٧٪) مقابل (٤، ٦٢٪) توجد فيها دورات للمياه وهذا مايجعل بعض أفراد الأسر يلجأون لقضاء حاجاتهم في الخلاء ومساجد القرية أو بالاشتراك في دورات المياه مع الغير والتي لاتكون عادة صالحة للاستعمال الآدمي الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض والانحرافات الجنسية، وبالرغم من أن مجتمعات البحث تتوفر فيها مواسير للمياه النقية الصالحة للاستعمال والشرب إلا أن البيانات أظهرت أن (٢، ٣٤٪) محرومون من مياه الشرب النقية مقابل (٨، ٦٥٪) تتمتع بمياه الشرب النقية، فإنها محرومة من الكهرباء أيضاً، وتضاء أغلبها بمصابيح الكيروسين، كما أن قرى الدراسة تخلو تماماً من المجاري العامة التي تصرف الفضلات مما يجعل المجاري

تطفح أمام البيوت وفي الشوارع مما يساعد على تكاثر الذباب، والبعوض والحشرات التي تملأ مجتمعات البحث الثلاثة وتطرح هذه المعدلات أنه بالرغم من إدخال مشروعات إضاءة الريف وإدخال مياه الشرب والصرف الصحي إلا أنه لايزال فقراء الريف محرومين من التمتع بهذه الخدمات الأساسية وبخاصة من مياه الشرب النقية، والكهرباء التي تنير بيوتهم من الداخل.

٣) الفقراء وفرصة توفير مكان ملائم للأبناء:

كذلك يرتبط بالفقر والحرمان المادي وضع الأبناء داخل المسكن، ومدى تمتعهم بالراحة فيه، وهنا أوضحت إجابات المبحوثين أن مايقرب من نصف العينة يقيمون في غرفة مشتركة وذلك بنسبة (٤، ٤٨٪)، بينما يضم (٣٢٪) في غرفة واحدة مع الأب والأم، في حين تتدنى نسبة الأولاد الذين يخصص لهم غرفة مستقلة للنوم إلى (٦، ١٩٪) من عدد أفراد العينة، وهكذا تطرح هذه المعدلات التي حصلنا عليها أنه إذا كانت غالبية الأسر تعجز عن تدبير طريقة ملائمة لنوم الأبناء، فإن هناك ظاهرة أخرى كشفت عنها الدراسة الميدانية وهي عدم قدرة الأسر عن تخصيص مكان ملائم للنوم، حيث نجد أن (٣٨,٧٪) فقط يخصصون الأسرة لنوم الأولاد، بينما تكتفي بعض الأسر بأن تفرش لهم حصيرة على الأرض ينامون عليها وذلك بنسبة (٥، ٣٣٪)، أما النسبة الأخيرة والتي تبلغ (٨، ٢٧٪) فتوفر لهم كنبة عند النوم.

وهكذا نستطيع أن نستخلص مما سبق أن ظاهرة اشتراك الأبناء مع والديهم في غرفة واحدة، أو أن ينام الأخ مع أخته في فراش النوم فهذه ظاهرة مرضية لها آثارها النفسية السيئة على سلوك الأبناء الذين هم في سن الشباب، وماتدفعهم لاستثارة الدوافع الجنسية المكبوتة داخلهم وبالتالي تفشي الرذيلة بينهم.

٤) الفقراء والدخل الشهري:

يفيد الوقوف على معدل الدخل الشهري لأفراد العينة في أي بحث اجتماعي وذلك لأن الدخل هو الذي يحدد مستوى الانفاق التقريبي للأسرة، ومستوى معيشتها، ومع ذلك فإن الإفصاح عن الدخل الشهري الحقيقي يعتبر ٢ مصدراً غير دقيق، خاصة في مجتمعات ريفية لاتزال تشهد بعض الرواسب المتعلقة بالإدلاء بحقيقة هذا الدخل، ومع هذا فقد أظهرت لنا الإجابات أن الدخل ينخفض

معدلاته كلما اتجهنا إلى الفئات الأعلى، فأكثر الفئات حجماً (٤٠٪) هي التي تحصل على دخل شهري يتراوح مابين (٥٠ - ١٠٠جنيه)، يليها الفئة الأدنى مباشرة وتضم الذين يحصلون على أقل من (٥٠جنيه)، وقد بلغت (٤، ٢٨٪)، ففئة (١٠٠ - ١٥٠) وقد بلغت نسبتها (٨، ٢٣٪)، وأخيراً أدنى الفئات وهي التي تضم الذين يحصلون على دخل شهري يتراوح من (٢٠٠ - ٢٥٠)جنيهاً حيث بلغت (٥، ٢٪)، بينما تنعدم الفئات التي تحصل على أكثر من (٢٥٠ جنيهاً) شهرياً.

وهكذا يبدو واضحاً انخفاض دخول معظم الأسر في مجتمعات البحث الثلاثة مما يؤثر في حرمانهم من الحصول على السلع والمنتجات والعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية خاصة بعد ارتفاع لهيب الأسعار وتصاعد نسبة التضخم مع الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي مما يجعل الحياة عسيرة بالنسبة لذوي الدخل المحدود، يؤكد ذلك بعض المبحوثين في المقابلات الجماعية بقولهم:(إن الدخل الشهري أصبح لا يكفي لسد احتياجات الأسرة من الغذاء الضروري لبناء الجسم للأولاد)، ويقتصر معظم الطعام على تناول الخبز الجاف والجبنة القريش والمخلل والفول المدمس، ولايتم تناول اللحوم والأسماك والفواكه إلا في الأعياد والمواسم، بل أن هناك بعض الأسر تقضي أغلب يومها على وجبة واحدة أو وجبتين على الأكثر، حتى أن بعض الأبناء ينامون ومعدتهم خاوية من الطعام.

واستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة التعرف على ما إذا كان الدخل يكفي مطالب الأسرة أم لا؟، وهنا أوضحت الإجابات أن الغالبية العظمى من المبحوثين ترى أن الدخل لايكفي احتياجات الأسرة وذلك بنسبة (٨، ٨١٪) مقابل (٢، ١٨٪) فقط يرون أنه يكفي بالكاد مطالب الأسرة الأساسية، لذا فقد حاولنا التعرف على الطريقة التي يتصرف بها محدودي الدخل في حالة عدم كفاية دخل الأسرة، وقد تبين أن (٥، ٤٠٪) يلجأون إلى الاستدانة من الغير، بينما أجاب (٨، ٣٤٪) بأنهم يأخذون بالأجل من البقال، في حين أشار (٧، ٢٤٪) بأنهم يعملون عملاً إضافياً لسد احتياجات الأسرة الأساسية، ومن الواضح أن معطيات هذا البند تؤكد المعطيات التي سبق عرضها من قبل في إطار المسكن الريفي وضيقه وازدحامه وانعدام المرافق الأساسية فيه مما يعكس مدى الحرمان المادي لفقراء القرية والعجز عن توفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة الأساسية.

٥) الفقراء وأنواع الأطعمة الأساسية:

أصبح من البديهي أن الفقر يرتبط ارتباطاً شديداً بأمراض سوء التغذية، وقد أثبتت الدراسات العلمية أن أمراض سوء التغذية من أهم العوامل التي تعوق الإنتاج وتؤدي إلى تكوين أجسام هزيلة عاجزة عن العمل وتدوير عجلة الإنتاج، لذا فقد حاول البحث التعرف على أنواع الأطعمة السائدة في المجتمعات البحث الثلاثة، وتكشف لنا الإجابات التي حصلنا عليها أن (٦، ٣٣٪) يكثرون من تناول المواد النشوية مثل الأرز والمكرونة والبطاطس، في حين أشار (٤، ٣٠٪) بأنهم يكثرون من أكل المواد البقولية مثل الفول والعدس ويقبلون على تناول المواد البروتينية مثل اللحوم والسمك والبيض بصورة متفاوتة، وأخيراً أشارت فئة قليلة لاتتجاوز (١٠٪) إلى تناول أطعمة أخرى مثل الجبن والمربيات والعسل، وفي هذا السياق كشفت نتائج المقابلات الجماعية أن غالبية القرويين وبخاصة الفقراء يعزفون عن أكل الفاكهة برغم أنهم يزرعونها ولايشربون الألبان رغم أنهم يربون الماشية لأنهم يبيعونها ويشترون بأثمانها مايحتاجونه من السلع والمنتجات الأخرى.

وهكذا يتبين أن الأصناف الغذائية التي يتناولها المبحوث تضم مواد بروتينية ضئيلة، ومن ثم تقل المواد المعدنية مثل الكالسيوم والفسفور مما يعرض غالبية الريفيين بالإصابة بأمراض الكساح والأنيميا والهزال والضعف العام الذي يؤثر على قدرتهم على العمل والإنتاج.

٦) المهنة وطريقة الحصول على رغيف العيش:

من القضايا الملفتة للنظر في مجال الدراسة، تلك الآثار التي ترتبت على سياسات الإصلاح الاقتصادي وخطط التنمية في القرية المصرية، ومانجم عنها من الارتفاع المتصاعد لأسعار الحبوب في ظل الأزمة الغذائية العالمية، مما أدى ذلك إلى تخلي القرويين عن صنع الخبز داخل بيوتهم واللجوء إلى السوق لشراء الخبز الجاهز، ومن هنا سعت الدراسة للكشف عن طريقة الحصول على رغيف العيش في علاقته بتغير المهنة وهذا مايوضحه الجدول رقم (١):

جدول رقم (١)

يوضح العلاقة بين الحالة المهنية وطريقة الحصول على رغيف العيش

الحالة المهنية	عامل زراعي	مزارع	حرفي	ساعي	موظف
طريقة الحصول على رغيف العيش					
عن طريق الشراء من السوق	٦٥	٧٤	١٥	١٢	٦٢
من خلال تجهيزه في البيت	١٣	٤٦	٨	٩	١٢
الاثنين معاً	١٧	٨	٥	١٨	٦
المجموع	٩٥	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠

الحالة المهنية	تاجر	لايعمل	مهن غير محددة	العدد	٪
طريقة الحصول على رغيف العيش					
عن طريق الشراء من السوق	٤	٢٢	١٨	٢٧٢	٦٠،٥
من خلال تجهيزه في البيت	٦	٤	٢	١٠٠	٢٢،٢
الاثنين معاً	٢	١٢	١٠	٧٨	١٧،٣
المجموع	١٢	٣٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠

كا$^{(٢)}$ = ٧٩،٦ توجد علاقة ذات دلالة معنوية.

وتكشف المعطيات الميدانية المبينة في هذا الجدول أن (٥، ٦٠٪) تشتري الخبز من السوق في القرية، بينما أشار (٢، ٢٢٪) بأنهم يصنعون الخبز في بيوتهم، ويعتمد الباقون (٣، ١٧٪) على الشراء والخبيز معاً، وربما تطرح هذه المعدلات أفكاراً جديدة حول اتجاهات التغير الاجتماعي في شكلها الظاهر حيث تتضمن مواجهة القرويين لحياة جديدة تتطلب منهم التوافق معها، لكن تدل هذه الظاهرة في معناها الحقيقي على مدى الفقر والفاقة التي يعاني منها محدودي الدخل في مجتمعات البحث وعجزهم عن شراء الحبوب التي تصنع الخبز، ومما يؤكد ذلك أن هناك ارتباطاً طردياً بين المستوى المهني وطريقة الحصول على رغيف العيش حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠١، ٠) أي أن الظاهرتين مترابطتان بمعنى أن المهنة تؤثر على اختيار الطريقة المفضلة للحصول على رغيف العيش.

واستطراداً مع ماسبق أوضحت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة لشراء الخبز من السوق، يأتي في مقدمتها أن عمل الخبز أصبح مكلفاً وذلك بنسبة (٢، ٢٦٪)، بينما أجاب (٧، ٢٢٪) بأن هذه الظاهرة ترجع إلى انتشار المخابز الآلية في القرية، لأن الخبز الجاهز مدعم من الحكومة، وتمثل (٨، ٢١٪)، وأسباب أخرى مثل غلاء أسعار الحبوب وتمثل (٢، ١٨٪)، وأخيراً أشار (١، ١١٪) بعدم توفر الوقت للخبيز، وهي كلها معطيات تطرح مدى الحرمان المادي الذي يعاني منه فقراء القرية في الوقت الراهن، لأن صناعة الخبز داخل البيت كانت تمثل قيمة كبيرة لدى الريفيين باعتبارها تمثل رمزاً للثراء واليسر والقدرة المالية التي تتفاخر بها الأسرة الريفية.

٧) الفقراء والأمراض التي تصيبهم:

يتفق الخبراء على أن الفقر في حد ذاته ليس عاملاً مسبباً للمرض، ولكن مايرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذي يؤدي إلى الإصابة بالأمراض أو إلى تفاقمها وانتشارها فهناك على سبيل المثال مشكلات سوء التغذية التي يتسبب بعضها عن الفقر وهناك الأمراض المعدية التي تنتشر بسبب عدم توفر إمكانيات كافية لتخصيص أدوات معينة يستخدمها المريض دون غيره، كما أن هناك الأمراض التي تنتشر في الأحياء الفقيرة حيث طفح المجاري وتجمعات القمامة وهي كلها تساعد على انتشار الروائح الكريهة وتسبب الأمراض.

وإذا كانت قلة الإمكانيات تؤدي إلى عدم توفر الظروف الصحية الملائمة، لذا فقد حاول البحث أن يتقصى نوع الأمراض التي يتعرض لها فقراء القرية، وهنا تكشف البيانات أن أمراض البلهارسيا هي أكثر الأمراض التي تصيب فقراء القرية وذلك بنسبة (٧، ٣٨٪)، فالنزلات الشعبية بكافة أنواعها وتمثل (٢، ٢٢٪)، كما تزداد أمراض الجهاز التنفسي وقد بلغت نسبتها (٩، ١٦٪)، ثم أمراض ضغط الدم وتمثل (٢، ٨٪)، ثم أمراض القلب وتمثل (٤، ٦٪)، ثم الأمراض الجلدية وتمثل (١، ٥٪)، وأخيراً أمراض العيون وتمثل (٥، ٢٪) من إجمالي حجم العينة.

ونخلص من ذلك أن أمراض البلهارسيا هي أهم الحالات المرضية التي تهدد فقراء الريف في مجتمعات البحث، ولاشك في أن هذا المرض يمثل تهديداً خطيراً لحاضر المجتمع المصري ومستقبله، نظراً لما يترتب عليه من تدهور لصحة الإنسان الذي يعتبر عصب الإنتاج والتنمية في القرية، فضلاً عما يسببه من استهلاك متواصل للإمكانيات العلاجية المتوفرة في الوقت الحاضر.

٨) الحالة التعليمية للفقراء والطريقة المفضلة للعلاج:

وتحاول الدراسة في هذا الجزء التعرف على الطريقة التي يتصرف بها الفقراء في حالة الإصابة بمرض معين في ضوء علاقتها بالحالة التعليمية، هل يذهبون إلى الطبيب في عيادته الخاصة؟ أم يتجهون إلى الوحدة الصحية؟ أم يبحثون عن طريقة أخرى بديلة؟ ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٢).

وتوضح لنا الإجابات المبينة في هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين يلجأون إلى الوحدات الصحية للعلاج بنسبة (٣٣،٨٪) حيث يتوفر الكشف والعلاج المجاني، كما يذهب (٣١،١٪) إلى العيادات الخاصة في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يترددون على المشايخ والأضرحة (١٦،٤٪) طلباً للشفاء، بينما أشار (١٤٪) أنهم يلجأون إلى الوصفات البلدية والطب الشعبي، وأخيراً أجاب (٤،٧٪) بالتواكلية والإهمال.

جدول رقم (٢)
يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية والطريقة المفضلة للعلاج

الحالة التعليمية / الطريقة المفضلة للعلاج	أمي	يقرأ ويكتب	حاصل على الابتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	جامعي	العدد	%
اللجوء إلى عيادة الطبيب	٥٧	٣٢	٢	٣٧	١٢	-	١٤٠	٣١،١
الذهاب إلى الوحدة الصحية	٧٦	٤٣	١١	١٣	٩	-	١٥٢	٣٣،٨
اللجوء إلى الوصفات البلدية	٣٩	٨	١١	٥	-	-	٦٣	١٤
التردد على المشايخ والأضرحة	٥١	١٥	٦	٢	-	-	٧٤	١٦،٤
التواكلية والإهمال	١٠	٧	٤	-	-	-	٢١	٤،٧
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا$^{(2)}$ = ٦٥،٣٧ توجد علاقة معنوية

وتظهر لنا هذه الإجابات أنه على الرغم من إيمان المبحوثين بالتطبيب كوسيلة للعلاج إلا أن هناك فئات أخرى تؤمن بالوصفات البلدية أو التردد على المشايخ، وهذا مايؤكد على ازدواجية السلوك بين الفقراء وتناقضه، كما يتبين أن الفقراء يضطرون إلى اختيار أرخص الطرق والكشف بالمجان، لكن يشير بعض المبحوثين أثناء المقابلات الجماعية إلى مشكلات الرعاية الصحية بالمستشفيات الحكومية بقوله: (أن الأطباء لايلتزمون بآداب المهنة في هذه الوحدات فضلاً عن قصور الخدمات وقلة الدواء بها، بل إن الأطباء يطلبون من المريض شراء الأدوية من خارج الوحدة)، ويدعم هذا ماتوصل إليه (علي المكاوي) في دراسته التي أسفرت نتائجها عن أن المؤسسات الصحية ترهلت دون تجديد أو اهتمام، وبالتالي خلت الساحة أمام القطاع الصحي الخاص، وتزايدت أعباء الرقابة والعلاج على الشرائح والطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، واختل مبدأ الرعاية الصحية المجانية[٥٠].

وفي محاولة الدراسة الكشف عن العلاقة بين التعليم والطريقة المفضلة للعلاج تبين أن الأميين يلجأون إلى الوحدة الصحية بنسبة (٣٢،٦٪)، ثم العيادة الخاصة بنسبة (٥، ٢٤٪)، ثم اللجوء إلى الأضرحة والمشايخ بنسبة (٩، ٢١٪)، ثم الوصفات البلدية بنسبة (١٦،٧٪)، وأخيراً اتخاذ موقف السلبية والتواكلية.

وفي فئة الذين يقرأون ويكتبون كانت المعدلات (٤٠،٩٪) للوحدة الصحية، (٣٠،٥٪) للعيادة الخاصة، (١٤،٣٪) للمشايخ، (٧،٦٪) للوصفات البلدية، وأخيراً التواكلية.

وفي فئة الحاصل على الابتدائية حققت الوحدات الصحية (٣٢،٤٪) كوسيلة ملائمة للعلاج، والنسبة نفسها للوصفات البلدية والمشايخ والأضرحة (٦، ١١٧٪)، ثم (٧، ١١٪) للتواكلية، وأخيراً (٥،٩٪) للعيادة الخاصة.

وبين المؤهلات الأقل من المتوسطة حققت العيادة الخاصة (٦٤،٩٪) كوسيلة للعلاج، ثم الوحدة الصحية (٢٢،٨٪)، والوصفات البلدية (٨،٨٪)، وأخيراً (٣،٥٪) للمشايخ والأضرحة.

وبين المؤهلات المتوسطة كانت المعدلات (٥٧،١٪) للعيادة الخاصة، في مقابل (٤٢،٩٪) للوحدات الصحية.

وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة عند مستوى (٠،٠١) وهو أمر يشير إلى وجود ارتباط عال بين الظاهرتين إلى درجة كبيرة.

وهكذا تشير النتائج المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في ظلها أفراد العينة، أن غالبيتهم في مجتمعات البحث الثلاثة يعيشون دون المستوى الملائم للحياة، ويعانون من الفاقة والحرمان المادي، فإذا كانت تلك هي صورة الحياة الاجتماعية للفقراء في القرية المصرية، فما مدى اهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء.

ثانياً ـ الفقراء وفرصة تعليم الأبناء:

لاشك أن التعليم أصبح أحد الأسباب الهامة والعملية لإعادة بناء الإنسان والمجتمع، لذا يحاول البحث في هذا الجزء من الدراسة الميدانية أن يوضح مدى اهتمام فقراء الريف بالتعليم، وما مدى حرصهم على تعليم الأبناء؟ خاصة وأن مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم بدأ يتقلص ويكاد يكون معدوماً، لأن الفرص التعليمية المتوافرة لأبناء الطبقات الغنية والثرية تجعله متفوقاً على أبناء الطبقات الفقيرة والدنيا أو على الأقل أكثر حظاً في نوعية التعليم، كما أن المدارس أصبحت سبباً في زيادة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل عند الفقراء الذين لايستطيعون الوصول إلى التعليم أو الاستمرار فيه وفق شروطه القاسية، وعاملاً مساعداً على زيادة حدة التمايز الاجتماعي، حيث استقطبت مدارس اللغات أبناء الطبقة الجديدة من أغنياء الانفتاح، بينما لجأ أبناء الطبقة الوسطى إلى التعليم الخاص نظراً لارتفاع تكاليف النوع الأول بشكل لايقدرون على مجاراته، هذا ولم يبق أمام أبناء الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال وصغار الموظفين إلا التعليم الرسمي العام الذي تفاقمت مشاكله وتدهور وضعه بشكل ملحوظ في ظل المنافسة غير المتكافئة مع التعليم الأجنبي والخاص[٥١].

١) الحالة التعليمية للفقراء ومدى الموافقة على تعليم الأبناء:

وتحاول الدراسة في هذه النقطة التعرف على مدى موافقة الآباء على التحاق أبنائهم بالتعليم في ضوء متغير التعليم باعتبار أن التعليم مازال يمثل أحد المحاور الرئيسية لقياس الآثار الترابطية بينه وبين غيره من المتغيرات الأخرى إما سلباً وإما ايجاباً، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية وتعليم الأبناء

الحالة التعليمية / هل توافق على تعليم جمع الأبناء	أمي	يقرأ ويكتب	حاصل على الابتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	جامعي	العدد	%
نعم	١٢٧	٥٨	٢١	٤	٢١	-	٢٦٧	٥٩،٣
لا	١٠٦	٤٧	١٣	١٧	-	-	١٨٣	٤٠،٧
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا$^{(٢)}$ = ١١،٦٢ لاتوجد علاقة معنوية

وتوضح المعطيات الميدانية في هذا الجدول أن نسبة الموافقين على تعليم جميع الأبناء (٥٩،٣٪)، مقابل (٤٠،٧٪) لايوافقون على التحاق جميع أبنائهم في التعليم، وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين في المقابلات الجماعية: (إن الواحد لازم يخلي بعض الأبناء في التعليم والبعض الآخر يتعلم حرفة معينة يساعد والده في مصاريف الأسرة، لأن التعليم أصبحت تكاليفه عالية واحنا ما نقدرش عليها ولا على إعطاء الأبناء دروس خصوصية)، ولكن هل يؤدي زيادة معدلات التعليم عند الوالدين إلى زيادة معدل الموافقة على تعليم الأبناء؟، وهنا توضح البيانات أن (٥، ٥٤٪) يوافقون على تعليم الأبناء، مقابل (٤٥،٥٪) لايوافقون على تعليم جميع الأبناء، وكذلك رأى (٥٥،٢٪) ممن يقرأون ويكتبون، مقابل (٤٤،٨٪) لايوفقون، وفي فئة الابتدائي يوافق (٦١،٨٪) على تعليم الأبناء، مقابل (٣٨،٢٪) لايوافقون، وكذلك في فئة المؤهل دون المتوسط (٧٠،٢٪)، مقابل (٢٩،٨٪) لايوافقون، أما فئة المؤهل المتوسط فتوافق بالكامل على تعليم جميع الأبناء، وقد تبين أنه ليست هناك فروق ذات دالة معنوية عند مستوى (٠،٠١٪).

ونستخلص مما سبق أن العلاقة بين مستوى التعليم ومعدلات الموافقة على تعليم الأبناء ليست واضحة، بمعنى أن هناك إدراكاً شبه عام على أهمية تعليم الأبناء بصرف النظر عن المستوى التعليمي للمبحوثين، ومما يؤكد ذلك ماكشفت عنه نتائج المقابلات الجماعية من أن التعليم ضروري للأولاد لما له من فائدة على مستقبلهم وأنه يوفر لهم حياة كريمة والواحد لازم يعلم أولاده مهما كلفه كل مايملك، طالما أن الأولاد قادرون على مواصلة الدراسة، ويستطيعون تحصيل المعلومات حتى لو وصلوا كلهم للجامعة.

٢) متغير السن وأهمية التعليم للجنسين:

لعل تدرج السن في اتجاه الكبر يساعد على تنمية الوعي بأهمية التعليم بالنسبة للأبناء، خاصة وأن الدولة كفلت مجانية التعليم لكافة أبناء الشعب، لذا فقد حاولنا أن نعرف مدى العلاقة بين متغير السن وأهمية التعليم للجنسين (الذكور والإناث) ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

يوضح العلاقة بين فئات السن وأهمية التعليم للجنسين

الحالة التعليمية	أقل - ٢٠	٢٠ - ٣٠	٣٠ - ٤٠	٤٠ - ٥٠
أهمية التعليم بالنسبة للجنسين				
أهم للذكور	١٣	٣١	٤٨	٣٥
أهم للإناث	٦	٧	٥	١٤
مهم للاثنين معاً	٧	٢٢	٤١	٣٧
غير مهم بالمرة	٢	٣	-	-
المجموع	٢٨	٦٣	٩٤	١٣٨

الحالة التعليمية	٥٠ - ٦٠	٦٠ فما فوق	العدد	٪
أهمية التعليم بالنسبة للجنسين				
أهم للذكور	٨٢	٨	٢١٧	٤٨،٢
أهم للإناث	١٨	٩	٥٩	١٣،١
مهم للاثنين معاً	٣٨	٢٤	١٦٩	٣٤،٦
غير مهم بالمرة	-	-	٥	١،١
المجموع	١٣٨	٤١	٤٥٠	١٠٠

كا(٢) = ٤٩،٢٦ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أشارت النتائج المبنية في هذا الجدول إلى أن (٤٨،٢٪) يؤكدون أهمية التعليم بالنسبة للذكور، في حين أجاب (٣٧،٦٪) بأهمية التعليم لكلا الجنسين، في حين أشار (١٣،١٪) بأهمية التعليم بالنسبة للإناث، بينما أجابت نسبة ضئيلة لاتتجاوز (١،١٪) بعدم أهمية التعليم بالمرة، هذا وقد توزعت المعدلات الداخلية للبيانات على فئات السن على النحو التالي:

* فقد أشار (٤٦،٤٪) من الفئة العمرية الأولى (أقل من عشرين عاماً) إلى أهمية التعليم للذكور، فأهميته للاثنين معاً (٢٥٪)، فأهميته للإناث (٢١،٤٪)، بينما أجاب (٧،٢٪) بأنه غير مهم بالمرة.

* أما الفئة الثانية (٢٠ - ٣٠) فقد أكد (٤٩،٢٪) أهمية التعليم للذكور، (٣٤،٩٪) للاثنين معاً، (١١،١٪) للإناث، (٤،٨٪) بغير مهم بالمرة.

* وفي الفئة العمرية الثالثة (٣٠ - ٤٠) فقد أجاب (٥١،١٪) للذكور، (٤٣،٦٪) للاثنين معاً، (٥،٣٪) للإناث.

* وفي الفئة العمرية الرابعة (٤٠ - ٥٠) أكد (٤٣٪) أهمية التعليم للاثنين معاً، (٤٠،٧٪) للذكور، (١٦،٣٪) للإناث.

* أما الفئة العمرية الخامسة (٥٠ - ٦٠) فقد أشار (٥٩،٤٪) للذكور (٢٧،٥٪) للاثنين معاً، (١٣،١٪) للإناث.

* وفي الفئة العمرية الأخيرة (٦٠ - فما فوق) أشار (٥٨،٥٪) بأهمية التعليم للاثنين معاً، (٢٢٪) للإناث، (١٩،٥٪) للذكور.

وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠،٠١٪) ومعنى ذلك أنه كلما تزايد المستوى العمري تزايد معه الوعي بأهمية التعليم للأبناء جميعاً.

٣) الفقراء والغرض من العملية التعليمية:

من المعروف أن التعليم يمثل هدف أساسي من أهداف أي برنامج تنموي، كما أنه أداة رئيسية لتحقيق الأهداف التنموية الطموحة، لذا فإن الدراسة حاولت الكشف عن الغرض من العملية التعليمية عند فقراء القرية، هل هو تزويد الأبناء بالمعرفة وتنمية قدراتهم ومواهبه؟ أم هو مجرد شهادة للحصول على وظيفة معينة؟ أم وسيلة للمساعدة على تحسين الوضع الاجتماعي بشكل عام؟. وهنا توضح إجابات المبحوثين أن حوالي (٢٩،٨٪) يؤكدون على أن التعليم أصبح وسيلة أساسية

لمساعدة الأبناء على الزواج الأفضل، في حين رأى (٢٧،٥٪) بأن الهدف من التعليم عندهم هو الحصول على وظيفة معينة تدر دخلاً ثابتاً، كما أشار (١٥،٦٪) بأن التعليم يساعدهم في الحصول على المال، بينما أجاب (١٤،٧٪) بأن التعليم يساعدهم في تحقيق مركز اجتماعي أفضل، وأخيراً رأى (١٢،٤٪) بأن التعليم ينمي قدرات الأولاد ومواهبهم.

ومن خلال ذلك يتضح أن التعليم هو أمل الأغلبية في تغيير المكانة الاجتماعية والترقي في السلم الاجتماعي والحصول على الوظيفة ذات العائد الثابت والمناسب، وهذه النظرة إلى التعليم تعبر عن ميكانزم الحراك الاجتماعي والمهني في المجتمع، بحيث تحول التعليم إلى مجرد أداة لتحصيل المعلومات بشكل برجماتي يمكن أن يخدم مباشرة أغراض الانتفاع العملي[٥٢].

٤) الفقراء وفرصة توفير مكان ملائم لاستذكار دروس الأبناء:

وتحاول الدراسة في هذه الفقرة التعرف على مدى توفير الأسرة لمكان ملائم لاستذكار دروس الأبناء، وكان هدفنا لقياس ذلك الكشف عن إمكانية الأسرة الريفية لتهيئة المناخ الملائم لاستذكار دروس الأبناء، وهنا توضح إجابات المبحوثين أن معظم الأسر تعجز عن توفير مكان مخصص للأبناء بشكل عام، حيث يندر أن يتوفر للأبناء في مراحل التعليم المختلفة حجرة مخصصة للاستذكار ومتابعة دروسهم نتيجة لازدحام المسكن بالأفراد وضيقه، وكثرة الضوضاء فيه، لذا يفضل الأبناء مراجعة دروسهم خارج البيت سواء عند الأصدقاء أو في الغيط، وقد يرجع ذلك إلى عجز الأسرة الريفية الفقيرة عن العيش في مسكن رحب ملائم يساعد على توفير المناخ الملائم ولاستذكار دروس الأبناء، بل أن هناك بعض الأسر تعجز عن تدبير النفقات الأساسية لتعليم أبنائهم الصغار مثل توفير ملابس المدرسة، وثمن بعض الأدوات الكتابية، ومصاريف الدراسة، وبالتالي لايستطيعون متابعة دروس الأبناء أو إعطائهم دروساً خصوصية، وهذا مايكشف عن مدى الحرمان المادي والفقر الذي تعاني منه الأسرة الريفية التي تعجز عن العيش في مسكن ملائم أو توفير الحد الأدنى للمعيشة أو حتى توفير المناخ الملائم لتعليم الأبناء.

٥) الوضع المهني للفقراء وظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة:

في هذه الفقرة تحاول الدراسة الوقوف على ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة،

تلك الظاهرة التي تلحظ دائماً في الأسر الأشد فقراً، للدرجة التي صارت معها سمة تدرج ضمن سمات الأسر الفقيرة، بل إن كثيراً من الباحثين يربط بين حجم هذه الظاهرة، ودرجة الفقر في المجتمع، وينظر إلى التصدي لها كشرط ضروري ولازم لخروج المجتمع - الذي يعاني - من دائرة التخلف والفقر المدقع، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٥):

بشكل عام أظهرت إجابات المبحوثين المبينة في هذا الجدول إلى أن (٤٩،٣٪) عندهم أولاد تسربوا من المدرسة، مقابل (٥٠،٧٪) لم تحدث هذه الظاهرة بين أبنائهم، وهذا مايوضح تفاوت حظ أبناء الأسرة الواحدة من التعليم، وهذا التفاوت في التعليم، سيؤدي إلى تفاوت المكانات الاجتماعية بين أفراد هذه الأسرة، ومن ثم تغير البناء الاجتماعي لمجتمع القرية، هذا وقد توزعت ظاهرة التسرب الأولاد من المدرسة على الفئات المهنية كما يلي:

• ففي فئة العمال الزراعيين أجاب (٦٧،٤٪) بأن عندهم أولاد تسربوا من المدرسة، مقابل (٣٢،٦٪) أشاروا بعدم وجود هذه الظاهرة.

• وكذلك في فئة المزارعين أجاب ثلثاها بتسرب الأولاد مقابل الثلث لم يتسرب أحد من أبنائهم من المدرسة.

• أما في فئة الحرفيين فقد أكد (٤٢،٩٪) بوجود هذه الظاهرة مقابل (٥٣،٨٪) نفوا وجودها.

• أما فئة الموظفين فقد أكد وجودها (٨،٨٪) مقابل (٩١،٢٪) أشاروا بعدم وجودها.

• وفي فئة التجار فقد أجاب نصفهم بوجودها ونفى النصف الآخر وجودها.

• وفي فئة الذين لايعملون فقد أجاب (٥٥،٣٪) بوجود هذه الظاهرة (تسرب الأولاد) مقابل (٤٤،٧٪) بعدم وجودها.

• أما في فئة الذين يعملون في مهن هامشية أجاب (٣٠٪) بوجود هذه الظاهرة بين الأبناء مقابل (٧٠٪) نفوا وجودها.

جدول رقم (٥)

يوضح الحالة المهنية وظاهرة التسرب من المدرسة

الحالة التعليمية هل عندك أولاد في المدرسة ثم خرجوا منها؟	عامل زراعي	مزارع	حرفي	ساعي	موظف
نعم	٦٤	٨٥	١٢	١٨	٧
لا	٣١	٤٣	١٦	٢١	٧٣
المجموع	٩٥٨	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠

الحالة التعليمية هل عندك أولاد في المدرسة ثم خرجوا منها؟	تاجر	لايعمل	مهن غير محددة	العدد	٪
نعم	٦	٢١	٩	٢٢٢	٤٩،٣
لا	٦	١٧	٢١	٢٢٨	٥٠،٧
المجموع	١٢	٣٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠

كا(٢) = ٨٥،٥٨ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وقد أوضحت المعالجات الإحصائية بوجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠،٠١٪) وهذا يدل على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الظاهرتين، أي أن للمهنة أثراً كبيراً على وجود ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة أو عدم تسربهم واستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة الميدانية الكشف عن أسباب ظاهرة التسرب بين الأبناء من وجهة نظر المبحوثين، وهنا تبين أن الغالبية (٣٣،٨٪) يرجعون هذه الظاهرة إلى تشغيل الصبية لمساعدة الأسرة، ثم يلي ذلك مباشرة الذين ذكروا (٢٩،٧٪) بأنها ترجع إلى قلة دخل الأسرة، ثم أكد (١٨،٩٪) بأن خروج البنات من أجل الزواج هو الذي يساعد على زيادة التسرب من المدرسة، في حين رأى (١٠،٤٪) انتشار هذه الظاهرة بسبب أن الأولاد ليس لديهم ميل للتعليم، وأخيراً أجاب (٧،٢٪) بأنها ترجع إلى بعد مكان المدرسة عن البيت.

ومن خلال ذلك يتضح أنه ليس هناك تكافؤ في الفرص التعليمية من أبناء الأسر الفقيرة، حيث أن الفقير لايدخر وسعاً في إسال أبنائه إلى المدرسة والاهتمام بتعليمهم إلا أنه إذا وجد أحد أبنائه يتعثر في الدراسة لايلبث أن يخرجه من المدرسة لإدخاله في ميدان العمل أو تعليمه حرفة أو صنعة معينة يعمل فيها، ومن ثم يكون التسرب بعد المرحلة الإلزامية واقتحام سوق العمل في سن مبكرة.

رابعاً ـ الفقراء والمشاركة الاجتماعية والسياسية:

ليس هناك خلاف على أن المشاركة تشكل أداة هامة من أدوات التنمية الاجتماعية ووسيلة لتحقيق أهداف التنمية اللاحقة، لذا لايتصور إمكانية نجاح أي عمل جماهيري دون وجود قدر كاف من المشاركة، لهذا فقد أشار أحد الباحثين بأن مطلب المشاركة الشعبية أصبح مبدأ أساسياً للحياة الاجتماعية والتخطيط الديموقراطي[٥٣].

والحديث هنا عن المشاركة يعني المشاركة سواء في النواحي السياسية أم الاجتماعية لأن الفصل بينهما قد يكون لأغراض التحليل فقط، طالما أن الواقع الاجتماعي كل لايتجزأ، بل أن جوانبه تتداخل وتتبادل التأثر والتأثير بشكل توافقي. والمشاركة في اعتقادي هدف ووسيلة، فهي هدف لأن الحياة الديموقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها، وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم[٥٤]ومن هذا المنطلق يصبح البحث في دور فقراء القرية في حجم وأنماط المشاركة التي يمارسونها ذات

أهمية خاصة في الكشف عن البعد الاجتماعي الآخر الذي يعاني منه الفقراء، وإبراز العوامل التي تسهم في تحديد ملامح ومظاهر الحرمان الذي يعاني منه فقراء القرية المصرية.

١) الحالة التعليمية ومدى وجود بطاقة انتخابية:

يتفق العلماء على أن التعليم إذا ماأحسنت صياغة أهدافه بوضوح، وأجيد اختيار توجهاته فإنه يعمل على دعم مجموعة من القيم الأساسية المؤثرة في تشكيل المبادرات الفردية، والجهود المشاركة، لذا فقد سعت الدراسة في البداية إلى التعرف على حجم من لديهم بطاقات انتخابية في ضوء الحالة التعليمية. ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٦):

وتوضح البيانات بشكل عام أن (٦٠،٩٪) لديهم بطاقات انتخابية والنسبة الباقية وهي التي تزيد عن ثلث العينة (٣٩،١٪) ليس لديها بطاقة انتخابية ومعنى ذلك أن الذين يحرصون على الحصول على بطاقة الانتخاب كمقدمة ضرورية لاستخدام حق الانتخاب قد تفوقوا على غيرهم بينما توزعت هذه المعدلات على متغير التعليم على النحو التالي:

* ففي فئة الأمية بلغت نسبة الذين ليس لديهم بطاقة انتخابية (٦١،٤٪) مقابل (٣٨،٦٪) لديهم بطاقة انتخابية.

* وكذلك بلغ (١، ٥٨٪) بأنه ليس لهم بطاقة انتخابية مقابل (٤١،٩٪) لديهم بطاقة في فئة من يقرأ ويكتب.

* أما في فئة الحاصلين على الابتدائية فقد بلغت نسبتهم (٩، ٥٥٪) مقابل (٤٤،١٪) لديهم بطاقة انتخابية.

* وفي فئة المؤهل دون المتوسط أجاب (٦١،٤٪) بعدم وجودها مقابل (٣٨،٦٪) بوجودها.

* وأخيراً فئة المؤهل المتوسط فكانت الغالبية ليس لديها بطاقة انتخابية وذلك بنسبة (٧٦،٢٪) مقابل (٢٣،٨٪) بوجودها.

جدول رقم (٦)

يوضح العلاقة بين التعليم ومدى وجود بطاقة انتخابية

الحالة التعليمية / هل لديك بطاقة انتخابية	أمي	يقرأ ويكتب	حاصل على الابتدائية	مؤهل أقل من المتوسط
نعم	١٤٣	٦١	١٩	٣٥
لا	٩٠	٤٤	١٥	٢٢
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧

الحالة التعليمية / هل لديك بطاقة انتخابية	مؤهل متوسط	جامعي	العدد	٪
نعم	١٦	-	٢٧٤	٦٠،٩
لا	٥	-	١٧٦	٣٩،١
المجموع	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا(٢) = ٢،٧٣ لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية

وقد تبين أنه ليس هناك فروق ذات دلالة معنوية، ومعنى ذلك أن التعليم -رغم أهميته ليس له تأثير إيجابي في جذب اهتمام الفقراء لممارسة حقهم الانتخابي من خلال الحصول على بطاقة انتخابية ولا فرق بين المستويات التعليمية المختلفة، لذا فقد تصاعدت في الآونة الأخيرة أصوات تنادي بضرورة إصلاح الهيكل التعليمي ومحتواه، وضرورة ربطه بقضايا المجتمع وتوجهاته التنموية الأساسية.

وفي إطار ذلك سئل الذين لديهم بطاقة انتخابية عما إذا كانوا يذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم في صناديق الانتخاب أم لا؟وهنا توضح إجابات المبحوثين أن (٣٩،١٪) أجابوا بأنهم يذهبون إلى صناديق الانتخاب بصورة دائمة، وكذلك أكد (٢٢،٣٪) بأنهم يذهبون إلى الانتخابات بصورة متفاوتة مقابل (٣٨،٦٪) بعدم الذهاب على الإطلاق.

وهذا مايوضح أن هناك عزوفاً واضحاً من جانب جمهور البحث عن التصويت في الانتخابات خاصة لو أضفنا نسبة الذين ليس لديهم بطاقة انتخابية إلى نسبة الذين لايذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم إلى الانتخابات رغم أن لديهم بطاقة انتخابية، وربما يرجع ذلك إلى أن الفقراء لايبالون بالتصويت في الانتخابات العامة لأنها بعيدة عن دائرة اهتماماتهم المباشرة وإحساسهم بعدم فعاليته السياسية، وعدم تحقيق مطالبهم الأساسية فضلاً عن انشغالهم بأمور حياتهم المعيشية الخاصة ومما يؤكد ذلك ما أسفرت عنه نتائج المقابلات الجماعية في هذا الصدد: (إن الذهاب إلى صناديق الانتخاب أو عدم الذهاب إليها لا يغير من الوضع اللي إحنا عايشين فيه، ولا من نتيجة الانتخابات، فالحكومة عايزة تنجّح المرشحين اللي تبعها وبس، وبعد ماينجحوا كل واحد بيروح لحاله ولا شيء يحدث من أجل تحسين ظروفنا وأحوالنا الصعبة).

٢) موطن الإقامة ومدى الاهتمام بقراءة جريدة معينة:

المسألة الثانية التي حاولنا أن نعرفها هي مدى اهتمام الفقراء بقراءة جريدة معينة على اعتبار أن الإفصاح عن قراءة جريدة حزبية يشير إلى درجة من درجات المشاركة السياسية، وهنا تظهر إجابات المبحوثين أن (٢٤،٤٪) يحاولون قراءة جريدة معينة مقابل (٢٣،٨٪) لايقرأون أي جريدة حزبية على الإطلاق، والنسبة الباقية وهي التي تزيد عن نصف أفراد العينة غير ملمين بمبادىء القراءة والكتابة وبالتالي فهم غير قادرين على قراءة جريدة معينة، ونستخلص من هذا أنه إذا أخذنا قراءة جريدة معينة باعتبارها إحدى القرائن على المشاركة في الاهتمامات العامة، فإنه يتضح ضآلة نسبة الذين

يهتمون بقراءة جريدة معينة مما يعني أن من السمات المميزة للفقراء سيادة الفتور السياسي في مجتمعات البحث الثلاثة، وقد ظهر لنا فروق ذات دلالة مهمة بين موطن الإقامة والحرص على قراءة جريدة معينة، مما يؤكد لنا أن الإلمام بالمعرفة السياسية من خلال متابعة قراءة جريدة حزبية له دلالة اجتماعية وسياسية ترتبط بمتغير مكان الإقامة الذي يساهم في زيادة تمسك الفرد وحرصه على قراءة جريدة معينة.

٣) الحالة التعليمية والعضوية في الأحزاب السياسية:

وفي هذه الفقرة تحاول الدراسة الميدانية ربط متغير التعليم بالانتماء لأحد الأحزاب السياسية لدى فقراء القرية باعتباره إحدى صور المشاركة السياسية المهمة ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٧):

بشكل عام أظهرت الإجابات أن (٥، ٢١٪) فقط هم أعضاء في أحد الأحزاب السياسية مقابل (٧٨،٥٪) غير منتمين لأي من الأحزاب القائمة الآن، لكن توزعت معدلات الأعضاء على الفئات التعليمية، بحيث شكل الأميون الأعضاء (١٨،٥٪)، وفي فئة من يقرأ ويكتب (٢٩،٩٪)، وفي فئة الحاصلين على الابتدائية بلغت نسبة الأعضاء (١٥،٥٪) بينما في فئة المؤهل دون المتوسط كانت نسبة الأعضاء (٢٢،٧٪)، أما في فئة حملة المؤهلات المتوسطة فقد تبين أن أعضاء الأحزاب في هذه الفئة يمثلون (١٣،٤٪)، ومن الواضح أن هناك علاقة بين ارتفاع مستوى التعليم وزيادة الانتماء الحزبي بين جمهور البحث، وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠،٠٠١٪) ومعنى ذلك أنه كلما تزايدت معدلات التعليم حدثت معها زيادة طردية في حجم العضوية في الأحزاب السياسية باعتبارها إحدى صور المشاركة السياسية المهمة، وهنا نلاحظ أن العلاقة الواضحة بين التعليم وممارسة المشاركة السياسية بين فقراء القرية، كانت ذات طبيعة مغايرة حيث كانت هناك علاقة عكسية بين التعليم والبطاقة الانتخابية والإدلاء بالصوت في الانتخابات، بينما كانت هناك علاقة إيجابية بين التعليم وصور المشاركة الأخرى مثل عضوية الأحزاب السياسية، وهذا مايؤكد ماسبق أن ذكرناه سالفاً أن للتعليم في مصر دوراً محدوداً في تنمية قدرات المشاركة السياسية ويحتاج هذا الدور إلى تدعيم بشكل أو بآخر.

جدول رقم (٧)

الحالة التعليمية والعضوية في الأحزاب

الحالة التعليمية هل لديك بطاقة انتخابية	أمي	يقرأ ويكتب	حاصل على الابتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	جامعي	العدد	٪
نعم	١٨	٧٩	١٥	٢٢	١٣	-	٩٧	٢١،٥
لا	٢١٥	٧٦	١٩	٣٥	٨	-	٣٥٢	٧٨،٥
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا$^{(٢)}$ = ٦٨،٩٨ توجد علاقة ذات دلالة معينة

وفي إطار ذلك حاولت الدراسة الكشف عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عزوف فقراء القرية عن الانضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية، وهنا تبين أن هناك أسباباً عديدة لعدم الانتماء الحزبي يأتي في مقدمتها الانشغال بأمور المعيشة بنسبة (٤١،٩٪)، يلي ذلك مباشرة عدم معرفة المبحوثين بالأحزاب الموجودة بنسبة (٢١،٣٪)، ثم أجاب (١٩٪) بأن هذه الظاهرة ترجع إلى أن الأحزاب لاتعمل شيئاً في حين أجاب (١٠،٢٪) بأنهم لايحبون العمل بالسياسة، ومن هذا يتضح أن عزوف الفقراء عن العضوية لأحد الأحزاب يرجع إلى انشغالهم بأعباء المعيشة اليومية الصعبة، فضلاً عن أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة ولا طائل من ورائها، وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع وذلك يدفع إلى الابتعاد عن المشاركة.

٤) النوع وفرصة المشاركة في الندوات العامة:

حاولت الدراسة في هذه الفقرة الكشف عن دور المبحوثين في الندوات أو الاجتماعات التي تعقد بالقرية التي يسكنها، كنوع من أنواع الاهتمام العام بقضايا المجتمع، فضلاً عما إذا كان النوع عاملاً مؤثراً في المشاركة في هذه الندوات العامة أم ولتوضيح ذلك لقد جاء موضوع الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

جدول يوضح النوع والمشاركة في الندوات العامة

النوع هل تذهب إلى الندوات العامة في القرية	ذكور	الإناث	العدد	٪
نعم	١٠٣	٢٣	١٢٦	٢٨
لا	٢٦٨	٥٦	٣٢٤	٧٢
المجموع	٣٧١	٧٩	٤٥٠	١٠٠

كا$^{(٢)}$ = ٠،٠٤ لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية

وبشكل عام تكشف المعطيات الميدانية المبينة في هذا الجدول أن نسبة المشاركين في الندوات العامة بلغت (٢٨٪) مقابل (٧٢٪) من غير المشتركين في هذه الندوات

العامة. ويمكن إضافة هذه النتيجة إلى النتائج السابقة لتثري وتعمق فهمنا لمظاهر اللامبالاة والشك السياسي والاغتراب التي كشفنا عن انتشارها بين فقراء الريف المصري، كما تبين أن معدلات المشاركة في ذلك محدودة إلى درجة كبيرة وفقاً لمتغير النوع، فجملة الذين يشاركون من الذكور بلغت (٢٧،٨٪) ومن جملة الإناث بلغت (٢٩،١٪)، لذا فقد تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين النوع والمشاركة في هذه الندوات.

ونستخلص مما سبق أن معدل المشاركة ضئيل بصورة عامة في مجتمعات البحث الثلاثة، وكذلك بين الذكور والإناث مع فارق محدود لمشاركة الإناث، ويمكن أن يفسر ذلك في ضوء انخفاض عدد الإناث في العينة من ناحية، وكون هذه الندوات محدودة في الريف عامة.

٥) السن والمساهمة في المشروعات العامة:

وتحاول الدراسة في هذه الفقرة الكشف عما إذا كان متغير السن ذا تأثير في مجال الموافقة على المساهمة في المشروعات العامة أم لا؟، باعتبارها أعلى صور المشاركة الاجتماعية والسياسية الأكثر فعالية، طالما أننا انطلقنا من إطار تصوري شامل في فهم ومعالجة قضية المشاركة الاجتماعية ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٩):

وتوضح المعطيات الميدانية إلى أن (٣٩،٥٪) من جملة أفراد العينة يوافقون على المساهمة في المشروعات العامة مقابل (٦٠،٥٪) يرفضونها لظروف المعيشة الصعبة، لذلك يرى بعض الباحثين (أنه في مراحل معينة من التنمية القومية تمر بها الدولة يكون الناس فيها أكثر نشاطاً وأكثر اشتراكاً وأنه يزداد حجم وعدد المشاركين، كلما زادت درجة نمو الدولة اقتصادياً، وكلما زاد دخلهم وتحسن مستواهم المادي)[٥٥].

هذا وقد توزعت المعدلات على فئات السن المختلفة على النحو التالي:

* ففي الفئة العمرية الأولى (أقل من عشرين) أيد (٢٥٪) المبحوثين مبدأ المساهمة في المشروعات العامة مقابل (٧٥٪) يرفضون ذلك.

جدول رقم (٩)

السن والمساهمة في المشروعات العامة

الحالة التعليمية / هل تساهم في المشروعات العامة	أقل - ٢٠	٢٠ - ٣٠	٣٠ - ٤٠	٤٠ - ٥٠	٥٠ - ٦٠	٦٠ فما فوق	العدد	٪
نعم	٧	١٨	٤٣	٢٦	٦١	٢٣	١٧٨	٣٩،٥
لا	٢١	٤٥	٥١	٦٠	٧٧	١٨	٢٧٢	٦٠،٥
المجموع	٢٨	٦٣	٩٤	٨٦	١٣٨	٤١	٤٥٠	١٠٠

كا(٢) = ١٦،١٧ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

* وكذلك في الفئة العمرية (٢٠ - ٣٠) أيد (٢٨،٦٪) هذا المبدأ مقابل (٧١،٤٪) لايوافقون عليه.

* وفي الفئة العمرية الثالثة (٣٠ - ٤٠) فقد وافق (٤٥،٧٪) على المساهمة في المشروعات العامة مقابل (٥٤،٣٪) يرفضونها.

* وفي الفئة العمرية الرابعة (٤٠ - ٥٠) أجاب (٣٠،٢٪) بقبول مبدأالمساهمة مقابل (٦٩،٨٪) يرفضونه تماماً.

* وفي الفئة العمرية الخامسة (٥٠ - ٦٠) فقد أكد (٤٤،٢٪) المساهمة ، ابل (٥٥،٨٪) يرفضونها، وفي الفئة العمرية الأخيرة (٦٠ فما فوق) أجاب (٥٦،١٪) بالموافقة على المساهمة مقابل (٤٣،٩٪) يرفضونها.

وقد تبين وجود علاقة دالة عند مستوى معنوي (٠،٠١٪) ومعنى ذلك أنه كلما تقدم السن في اتجاه الكبر ازداد معدل الموافقة على المساهمة في المشروعات العامة التي تهم القرية.

وهكذا يمدنا التحليل السابق الذي أدرناه حول العلاقة بين متغير السن والمساهمة في المشروعات العامة إلى أن تقدم السن نحو الكبر ينمي الإحساس بالواجب والمسؤولية والاهتمام والكفاءة والثقة بالنفس والتميز باعتبارها قدرات ضرورية لابد منها لعملية المشاركة بكافة صورها المختلفة.

الخاتمة والنتائج العامة:

في ضوء ماتقدم من تحليل ومناقشة، سواء على المستوى السوسيولوجي أم على المستوى الميداني لمظاهر الفقر والحرمان المادي الذي يعاني منه فقراء القرية المصرية، نجد أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن أي محاولة للإصلاح الجزئي لأوضاع الفقراء في الريف المصري، والسياسات التنموية الموجهة له، سيكون محكوماً عليها بالفشل، ووفقاً لذلك فإن التصدي لظاهرة الفقر الريفي تقتضي بالضرورة وضع استراتيجية لتطوير الريف المصري تكون جزءاً من استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تكون قادرة على الارتقاء بالإنسان المصري مادياً ومعنوياً وثقافياً ليباشر دوره الفعال في مسيرة التنمية وذلك لايتأتى إلا من خلال ربط العلم الاجتماعي بقضايا المجتمع وهمومه، والكشف عن مشكلاته وظواهره التي يعاني منها والتصدي الفعال في مواجهتها.

هذا ولقد استهدفت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١) ماهي الظروف الاجتماعية والاقتصادية لفقراء القرية المصرية؟

٢) مامدى اهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء؟

٣) ماهي أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسية لدى فقراء القرية؟

وفي هذا الإطار سوف نحاول التوقف عند بعض النتائج العامة التي خلصت إليها الدراسة التي تساعدنا في الإجابة عن التساؤلات السابقة:

(١) وعن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لفقراء القرية المصرية كشفت الدراسة أن فقراء القرية يعيشون في مساكن غير صحية، سيئة التهوية، ومظلمة، ومكتظة بالسكان، وتعاني من قلة المرافق العامة الأساسية كالمياه النقية والكهرباء والمجاري، وتنعدم فيها ضروريات الحياة اللازمة، كما أنهم ينتمون إلى أسر تعاني من مظاهر الحرمان المادي وضآلة الدخل، وسوء التغذية، حيث يعاني أفراد المجتمع من نقص حاد في المواد البروتينية الأساسية التي تساعد على تكوين الأجسام السليمة، كما أنهم يعجزون عن صناعة الخبز داخل البيت، كما كشف لنا البحث أن فقراء القرية يعانون من نقص الخدمات الصحية، وتنتشر بينهم الإصابة بأمراض البلهارسيا، والنزلات الشعبية، وأمراض الجهاز التنفسي، وفي إطار ذلك أوضحت البيانات أن الفقراء يضطرون إلى اختيار أرخص الطرق للعلاج كالطب الشعبي والمستشفيات الحكومية نظراً لتقديم الكشف والعلاج بالمجان والإقامة المجانية.

(٢) وعن اهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء، كشفت الدراسة عن إيمان الفقراء بأهمية التعليم للأبناء مما يعبر عن القيم النامية والمتغيرة في المجتمع الريفي، إلا أن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم بين الأبناء يكاد يكون معدوماً، حيث أن هناك تفاوتاً صارخاً بين الأخوة في التعليم، حيث أوضحت النتائج عن ارتفاع نسبة التسرب من المدرسة بسبب عوامل عديدة يأتي في مقدمتها تشغيل الصبية لمساعدة الأسرة، وقلة دخل الأسرة، وأن البنات خرجت من المدرسة للزواج، وقلة ميول الأولاد للتعليم، ولاشك أن التفاوت في تعليم الأبناء يؤدي إلى تباين المكانات الاجتماعية داخل الأسرة الواحدة، كما كشف لنا البحث أن الغرض من العملية التعليمية يتمثل في تغيير المكانة الاجتماعية والترقي في السلم الاجتماعي، والحصول على الوظيفة ذات العائد المناسب والثابت، وهذه النظرة إلى التعليم تعبر عن ميكانزم الحراك

الاجتماعي، والمهني، وتنظر إلى التعليم باعتباره وسيلة لتحصيل المعلومات والمعرفة بشكل برجماتي.

(٣) وعن أبعاد المشاركة الاجتماعية والسياسية لفقراء القرية، فقد أبانت لنا البيانات عن ارتفاع ملحوظ للذين لديهم بطاقات انتخابية باعتبارها مقدمة ضرورية لممارسة حقوقهم الانتخابية، لكن تبين أن هناك عزوفاً واضحاً بين فقراء الريف عن المشاركة في الانتخابات العامة نظراً لأن هذه الأمور تخرج عن دائرة اهتماماتهم المباشرة، فضلاً عن انشغالهم بأمور معيشتهم الحياتية الصعبة، كما أوضحت الدراسة أن هناك ارتباطاً عالياً بين الحالة التعليمية والعضوية في الأحزاب السياسية، لكن تدنت معدلات العضوية في الأحزاب القائمة، ولعل هذا ينطوي على دلالة هامة تتمثل في أن الأحزاب القائمة لم تتمكن بعد من جذب قطاع عريض من المجتمع وهم فقراء الريف وهو أمر يرتبط بعدم وضوح الممارسة الديموقراطية في المجتمع المصري بالإضافة إلى انخفاض المستوى المادي للمبحوثين وعزوفهم عن العمل بالسياسة. كما كشفت الدراسة عن أن النتائج الخاصة بالنوع والمشاركة في الندوات العامة، أن معدلات المشاركة في ذلك محدودة إلى درجة كبيرة سواء بين الذكور أو الإناث، وهذا يدل على ضعف المشاركة الاجتماعية وتفشي السلبية واللامبالاة بين أفراد العينة، كما تبين تدني معدلات الموافقة للمساهمة في المشروعات العامة، وتنم كل النتائج التي حصلنا عليها فيما يتعلق بأبعاد المشاركة السياسية والاجتماعية للفقراء في الريف عن تفشي السلبية واللامبالاة والعزوف عن المشاركة الاجتماعية بشكل عام والسياسة بصفة خاصة.

وهكذا يتضح أن هذه الدراسة قد ألقت الضوء على عدد من القضايا المرتبطة بالفقر في الريف المصري سواء من حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، أو الجوانب التعليمية أو النواحي السياسية، والواقع أن الطابع الاستطلاعي الوصفي الذي غلب على الدراسة الحالية يفتح الطريق أمام دراسات أخرى في المستقبل يمكن أن يضطلع بها المتخصصون في هذا المجال، لتعميق فهمنا لهذه الظاهرة، والوقوف على العوامل ذات الفعالية في وجودها أو اختفائها، حتى نستطيع أن ننمي قدراتنا على وضع استراتيجية أفضل لمواجهة الفقر الجماهيري والتقليل من حدته في الريف المصري.

الهوامش:

١- سمير محمد حسن، بحوث الإعلام، الأسس والمبادىء، القاهرة، مطابع مؤسسة دار الشعب ١٩٧٦ م، ص ٣٧

٢ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (الفقر) واشنطن ١٩٩٠ م، ص ٤٠ - ٤١

٣ - محمد عاطف غيث (تحرير) قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥ م، ص ٢٤١ - ٢٤٢

٤ - Fairchild H., (d) Dictionary of Sociology, N. Y. 1968, p.p.227

٥ - فيليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١١٦، ١٩٩٢ م.

٦ - الن ب درننج، الفقر والبيئة (الحد من دوامة الفقر)، ترجمة محمد صابر، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١ م، ص ١٠

٧ - انظر:

Weddenburn, D., Poverty Equality and class structure, combridge uni-press, London 1976, p. 2-3

٨ - انظر:

Allen V. L., Theortical issues in poverty research journal of social issues, v.26, N.2, 1970, p. 153

٩ - انظر:

Cullinvworth J. B., problems of an Urban society no. 5, v.2, George Allen and Unwin 1972, p.p 33-34

١٠ - لويس كوزر، علم اجتماع الفقر (في كتاب) الأشباح الأربعة، الجزء الأول، ترجمة: فاروق بريك، دمشق، منشورات وزارة الثقافة بسوريا، ١٩٨٥ م، ص ٢٣٠ - ٢٣١

١١ - زكريا فودة، ثقافة الفقر عند أوسكار لويس وتطور الانثروبولوجيا، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، العدد العاشر ١٩٩٢، ص ١٥ - ١٦

١٢ - انظر:

Worsley p., (Ed) Problems of modern society. penguin education, 1973, p.132

١٣ - محمد سعيد فرح، دراسات في المجتمع المصري، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٢٠٣

١٤ - انظر:

Thomas Gladwin, poverty, boston, Little Brown 1967

نقلاً عن محمد الجوهري، الانثروبولوجيا: أسس النظرية وتطبيقات عملية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠ م، ص ٣٠١

١٥ - عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٩ م، ص ٢٠

١٦ - انظر:

Spates J. L., and Macionis J., The Sociology of cities, st. Martin's press, 1982, p.409

١٧ - انظر:

Valentine C. A., Poverty and Culture in Book: Worsley P., Problems of modern so ciety, penquin education, 1973, p. 150-151

Oscar lews. five families, mixican study basic book 1959

١٨ - انظر:

Rainwater L., the problem of lower class culture, the journal of social issues, journal of social issues, v.26, N.2, 1970, p.135

١٩ - زكريا فودة، ثقافة الفقر عند أسكار لويس وتطور الانثروبولوجيا، مرجع سابق، ص ٢٤٠

٢٠ - Allen V. L., Op cit, p.161

٢١ - اسماعيل قيره، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن في كتاب هامشيون في المدن العربية، إشراف: عصام الخفاجي، سلسلة جدل دار كنعان للدراسات والنشر، سوريا، ١٩٩٣ م، ص ١٥ - ١٦

٢٢ - انظر في هذا الصدد: Kan Awati M., Economy and Beliefs Among the of Cairo Poor. P. HD. Dissertation. the uni of hull, 1983, p. 400 ومابعدها.

٢٣ - محمد الجوهري، دراسة الفقر، في كتاب (دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١ م، ص ٣٦٥ - ٣٦٦

٢٤ - ٢٥ - انظر:

Hardiman M. and Midgley J. the social dimension of development (social policy planning in the third world, jo hn willey and sons limited, N. Y.1982, p.54

٢٦ - انظر:

Goldthrope J. E, the sociology of the third world (Disparity and Involvement). combridge uni- press, London 1975, p. 152-153

٢٧ - سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف) ترجمة: حسن قبيس، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الثالثة، ١٩٨١ م، ص ٢٤ - ٢٥

٢٨ - سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٥ م، ص ١٤

٢٩ - سمير أمين في حوار أجراه معه مصطفى نور الدين عطية في كتاب: المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، القاهرة، مركز البحوث العربية، ابريل، ١٩٨٩ م، ص ٢٩

٣٠ - انظر:

Hardiman M. and Midgely J., op cit, p. 52

٣١ - أحمد مجد حجازي، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي (دراسة في أزمة المجتمع العربي)، سلسلة المستقبل العربي، العدد ١١، ١٩٨٦ م، ص ١٣

٣٢ - انظر:

Hardiman M. and Midgely J., op cit, p. 57-60

٣٣ - محمد دويدار وآخرون استراتيجية الاعتماد على الذات (نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية)، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٠ م، ص ١٠٧

٣٤ - إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦ م، ص ٢٢٠

٣٥ - انظر:

Mchele J., Basic Human Needs transaction books, N. Jerse Y. 1978, p. 15-16

٣٦ - انظر:

Freedman M., Poorpoeple and the distribution of job opportunities, journal of social issues, V. N.3, 1970, p.36

٣٧ - الن ب درننج، الفقر والبيئة، الحد من دوامة الفقر، مرجع سابق، ص ٢٠

٣٨ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (الفقر)، ١٩٩٠ م، ص ٤٣

٣٩ - روبرت ماكنمارا في حديثه السنوي لمجلس محافظي البنك الدولي، نقلاً عن محبوب الحق، ستار

الفقر (خيارات أمام العالم الثالث)، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ م، ص ٣٤

٤٠ - محروس خليفة، صناعة الفقر (رؤية نقدية لأيديولوجية الرعاية الاجتماعية)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨ م، ص ١٩١

٤١ - مصطفى خلف، الفقر في الريف المصري، بحث في كتاب: دراسة المشكلات الاجتماعية، إشراف محمد الجوهري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣ م، ص ٩٠ - ٩١

٤٢ - عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩ م، ص ٥٠

٤٣ - بنت هانس وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي، مصر في الثمانينات نقلاً عن عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، الدولة والقرية المصرية دراسة في إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الأول، ١٩٨٥ م، ص ١١٠

٤٤ - محمد عبد النبي، البناء الطبقي في الريف المصري: ملاحظات نقدية ورؤية واقعية، في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول، إشراف: محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠ م، ص ١٥٥

٤٥ - محروس خليفة، النظام الاقتصادي ونوعية الحياة في العالم الثالث. بحث منشور في ندوة:عاطف غيث الرابعة من ١٥ - ١٧ فبراير ١٩٩٣ م، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣ م، ص ٩٩

٤٦ - جلال أمين، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩ م، ص ١٠٤

٤٧ - الدليل الإحصائي لمحافظة الغربية (القرى والشياخات) ٩٢/ ١٩٩٣ م، ص ٣، ٦

٤٨ - انظر:

Dietz S. K., Quantitatve estimation using focus groups, the annual meeting of the American Association of Public Opinion research, may. 18, 1981, P. L.

٤٩ - محمود فهمي الكردي، التحضر (دراسة اجتماعية/ الكتاب الثاني) الأنماط والمشكلات، دار المتنبي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦ م، ص ٢٣٩

٥٠ - انظر في هذا الصدد: علي المكاوي، الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الطبي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨ م، ص ٢١٢

٥١ - ليلى عبد الوهاب، مشكلات الشباب والتعليم الجامعي (دراسة ميدانية نقدية)، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣ م، ص ٢٩

٥٢ - محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥ م، ص ٢٦٧

٥٣ - انظر:

Myrdal G., Asian Drama, an enquiry into the poverty of nations, penguin books, 1968, p. 851-852

٥٤ - عبد الهادي الجوهري، المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الخامس عشر، يناير ١٩٧٨ م، ص ٨٥

٥٥ - نفس المرجع السابق، ص ٩٠

الفصل العاشر

الدراسة الثانية

الأصول الاجتماعية للرأسمالية الحضرية الجديدة في مصر دراسة وصفية في مدينتي طنطا والمحلة الكبرى

المقدمة:

أصبحت قضية الأصول الاجتماعية للرأسمالية من أهم القضايا المعاصرة المطروحة على بساط البحث الآن، وخاصة وأن العالم الآن أخذ يتجه بشكل واضح نحو الخصخصة والاتجاه إلى زيادة دور القطاع الخاص في عمليات التنمية، وتنشيط وتوسيع نطاق المنافسة في انتاج وتسويق كافة السلع والخدمات والاعتماد على آليات السوق الحرة[1].

والعصر الذي نعيش فيه الآن هو عصر بروز الرأسمالية بكل ماتحمله هذه العبارة من معان، لذا فقد أصبح الاهتمام يتزايد بدراسة أصول هذه الرأسمالية وتحليل بدايتها وتطور أشكالها وأنماطها وروافدها عبر المراحل التاريخية المختلفة، وينعكس ذلك في النظريات الحديثة التي تعالج ذلك الموضوع من أبعاد متعددة، وبالتطبيق على مستثمرين ينتمون إلى مدينتين مصريتين (طنطا والمحلة الكبرى) ويهدف هذا البحث إلى تحقيق فهم متكامل لأصول هذه الرأسمالية في هذين المجتمعين من خلال الدراسة الاجتماعية الوصفية والمحور الأساسي الذي ترتكز عليه هذه الدراسة يدور حول فهم تشكيل الطبقة الرأسمالية الحضرية في مصر، أثناء حقبة الانفتاح الاقتصادي من خلال التعرف على نشأة هذه الرأسمالية بروافدها الاجتماعية المختلفة، وما هي معالم هذه الطبقة وخصائصها البنائية، وما هي أوجه نشاطها وصور استثماراتها الأساسية، وما هي آرائهم حول قضايا التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية؟ على أساس أن التحليل المتأنى لتراث العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع الاقتصادي بشكل خاص يؤكد التفاعل والتأثير المتبادل بين الجوانب

الاجتماعية والاقتصادية، ومدى الارتباط الوثيق بينهما، ولقد أوضح هذا الارتباط رواد مدرسة الاقتصاد الاجتماعي باعتبار أن الحياة الاجتماعية كما يقول ـ روشر ـ تكون كلاً تتصل أجزاؤه اتصالاً وثيقاً فيما بينها، فلكي نفهم جزءاً من هذه الأجزاء فهماً علمياً يجب أن نعرض الاطار الاجتماعي الشامل[٢].

أولاً ـ الاطار التصوري للبحث:

من الملائم ونحن نتناول موضوع الطبقة الرأسمالية الحضرية الجديدة في مصر أن نتناوله في سياقه الأكثر اتساعاً ودون انتزاعه من الاطار الاجتماعي الشامل لها، ووفقاً لهذه الرؤية يقتضي التناول التعرض للسياق التاريخي الذي تشكلت فيه الرأسمالية كظاهرة اجتماعية عالمية بشكل عام، والرأسمالية المصرية بشكل خاص، وما هي الجوانب البنائية التي تتسم بها هذه الرأسمالية في الوقت الراهن، وما طبيعة مجالاتها الاستثمارية، وتقضي الدراسة هنا الوعي بالجوانب المختلفة التي تشكلت في اطارها نشأة الرأسمالية الحضرية، كما يقتضي البحث التنقيب داخل روافدها الاجتماعية المختلفة لرصد ملامحها وأشكالها الجديدة والتي تتشكل دائماً في ضوء المؤثرات سواء عبر مراحل التاريخ المختلفة أو في الوقت الحالي.

١ ـ ملامح الرأسمالية كظاهرة اجتماعية عالمية:

إن ظاهرة الرأسمالية كنظام اجتماعي ظاهرة قديمة في المجتمعات الأوروبية ومما يدعم ذلك مايقوله «هنري بايرن» بأن أغلب الصفات الأساسية للرأسمالية كوجود المشاريع الفردية، المنافسة الحرة، والأرباح الاقتصادية، ورؤوس الأموال الاقتصادية كانت متوفرة وشائعة منذ القرن الثاني عشر، ثم أكد على ذلك أيضاً العالم الألماني «ماكس فيبر وسمبارت» حينما رأوا أن العناصر والصفات الرأسمالية كانت موجودة في معظم المجتمعات التاريخية لكنها في أوروبا الغربية خصوصاً بعد الثورة الصناعية تعمقت المزايا المعقدة للرأسمالية وأصبحت ايديولوجية حياتية لهذه المجتمعات[٣] لكن في الواقع ظهر النظام الرأسمالي واستمر في النمو في رحم الأنظمة السابقة على الرأسمالية خاصة في أحشاء النظام الاقطاعي في أوروبا الغربية خصوصاً عندما حدثت الأزمة الكبرى للنظام الاقطاعي خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وهذا ماساعد على مولد عصر الرأسمالية على حد تعبير كارل ماركس[٤] ثم انتشر هذا النظام نتيجة لتوافر عدد من الظروف التاريخية كان أهمها تطور أدوات الانتاج، وتطور الآلات الحديثة وانتشارها، وماترتبت على ذلك من انفصال بين العمل وملكية أدوات

الانتاج وتحول قوة العمل إلى سلعة تباع وتشترى، واتساع الأسواق، وإمكان تحقيق تراكم أولي ضخم نتيجة لنهب المستعمرات وقد أدت دينامية نمط الانتاج الجيد إلى سرعة انتشاره وهيمنته في عدد من الدول تدريجياً وقيام الثورات البرجوازية التي كانت ضرورية لاقتلاع العقبات التي كانت تواجه استمرار نمط الانتاج الجديد، وذلك للانتقال من التشكيلة الاقطاعية إلى التشكيلة الرأسمالية، ولاتمام هيمنة النظام الرأسمالي على أساليب الانتاج الأخرى، هذا ولقد مرت الرأسمالية بمراحل تطورية مختلفة اعتمدت في كل مرحلة على التوسع الاستعماري الذي ساعدها على النمو والازدهار ففي مرحلة الرأسمالية التجارية شكلت المستعمرات المصدر الأساسي للتراكم البدائي للرأسمالية، واصطحب ذلك بعمليات نهب وسلب للبلدان التي تم اكتشافها، أما في المرحلة الرأسمالية الصناعية حينما سيطر رأس المال الصناعي، قامت مستعمرات استيطانية وارتبطت الرأسمالية الظافرة بالبحث عن مصادر الخامات اللازمة لصناعاتها بالإضافة إلى البحث عن منافذ التسويق أما في مرحلة الرأسمالية المالية اتجهت الرأسمالية نحو الاستثمارات الخارجية الخاصة وظهور مايسمى بالشركات متعددة الجنسية(٥).

ولقد حدد ماركس بصورة واضحة الطبيعة الاستغلالية لهذا النسق الاقتصادي كما ظهر في بداية العالم الحديث وذلك من خلال نظريته عن نمط الانتاج Mode of production الرأسمالي، لذا فقد كان اهتمام علماء الاجتماع ينصب حول أصول الرأسمالية وصلاتها بالامبريالية وحالة الطبقات المختلفة داخل المجتمعات الرأسمالية، وإمكانية تحول الرأسمالية إلى شيء أفضل(٦).

ولعل هذا يوضح أن النظام الرأسمالي قد تأسس بفعل عوامل تطور داخلي خاص به، هذا إلى جانب مساعدة عوامل خارجية أخرى من خلال الهيمنة الخارجية على العوامل الأخرى أن إغراءاً واستقطاباً أو تهديداً وقسراً، بحيث أسهمت في مجموعها في إكساب هذا النظام ملامحه المميزةوأيضاً في امتلاكه لأسباب القوة والتفوق(٧).

غير أن الملاحظة التاريخية الهامة تؤكد أنه بعد استكمال هذا النظام الرأسمالي لملامحه المميزة، فإنه اندفع في علاقته بالعالم المتخلف في اتجاهين متقابلين حيث حاول من خلال الاتجاه الأول الاستمرار في سلب ونقل خامات وفوائض العالم الثالث إليه، وفي الاتجاه المقابل حاول نقل نماذج النظام الرأسمالي إلى خريطة العالم الثالث أملاً في رسملة العالم النامي وفق تصور خاص(٨).

ولقد قام هاري ماجدوف H. Magdoff اعطاء صورة واضحة لهذه العملية حينما قال أن تخلف البلدان النامية وانتكاس التجارب التنموية فيها يرجع في الأساس إلى التجربة الرأسمالية العالمية وممارساتها المختلفة[٩] وأيضاً أوضح ذلك كل من والرشتين في كتابه «النسق العالمي الحديث عام ١٩٧٤ م»، وجون آندر فرانك في كتابه «الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ م».

بيد أن الرأسمالية لم تكن أول نظام اجتماعي سعى للتوسع الخارجي، ففي كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية كان النظام السائد اجتماعياً يحاول أن يمد وجوده إلى خارجه ولذلك فقد كان لكل نظام اجتماعي عرفته البشرية مستعمراته الخارجية وإنما تغيرت طبيعة وأساليب التوسع الاستعماري بحسب النظم الاجتماعية المختلفة، وبالرغم من ذلك فإن الذي يحدد الشخصية المميزة تاريخياً للرأسمالية كما يقول ايمانويل والرشتين هو سعيها الدائم لفرض تقسيم اجتماعي واحد للعمل على النطاق العالمي والازالة التدريجية لكل الأنظمة الاجتماعية الأخرى التي عرفتها البشرية[١٠].

وبناء على ذلك تسعى الرأسمالية العالمية باستمرار إلى نقل أسلوبها الانتاجي خارج حدودها، في الوقت الذي كانت تسعى إلى الحصول على مصادر الخامات والموارد وأسواق التصريف والاستثمار في الخارج هذه الرأسمالية التي أحدثت عند قيامها ثورة هائلة - في تنمية قوى الانتاج تمثلت في الثورة الصناعية - تسعى بصورة دائبة لادماج العالم كله في سوق رأسمالية واحدة من أجل التحول التدريجي لجعل الرأسمالية كنظام كوني شامل[١١].

وها نحن اليوم نشهد نمو الرأسمالية وقد أصبحت نظاماً اجتماعياً عالمياً مهيمناً بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى تدويل الاقتصاد العالمي وتنميط العالم وهيكلته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وقيمياً واستهلاكياً وتكنولوجياً، تحت سيطرة شركائها المتعددة الجنسية ووفقاً لمصالحها الاستغلالية القهرية، حتى تتمكن من فرض نظامها وتجاوز أزماتها المزمنة أو تصدرها للدول النامية.

وثمة تساؤل يطرح نفسه في هذا السياق، ما هي السمات الأساسية لنمط الانتاج الرأسمالي العالمي، حيث أن الإجابة على هذا التساؤل تساعدنا في الكشف عن طبيعة هذا النظام، والتعرف على التطورات التي لحقت به وجعلته نظاماً عالمياً، وفي اطار ذلك يمكن حصر أهم السمات المميزة لنمط الانتاج الرأسمالي على النحو التالي:

(١) الانتاج الرأسمالي، انتاج سلعي بمعنى أنه انتاج من أجل البيع وليس من أجل إشباع الحاجات المباشرة للمنتجين.

(٢) تحدد المشروعات الرأسمالية ماتنتجه من سلع استجابة لما تتوقعه من تغيرات في الأسواق واستجابة لتغيرات الأثمان، ويحدد كل مشروع انتاجه في استقلال عما تفعله المشروعات الأخرى، رغم أنه قد يأخذ في الحسبان توقعاته عن انتاج المشروعات الأخرى.

(٣) تعتبر قوة العمل في النظام الرأسمالي سلعة تباع وتشترى في الأسواق كأي سلعة أخرى، ويحدد ثمنها على ضوء العرض والطلب والقدرة على المساومة بين العاملين من جانب، وبين أصحاب رؤوس الأموال من جانب آخر.

(٤) يسود في النظام الرأسمالي النشاط الصناعي المتقدم، وأن الصناعة هي القطاع الانتاجي الرائد بما تتيحه من تقدم تكنولوجي وامكانية لارتفاع الكفاية الانتاجية عن طريق زيادة درجة تقسيم العمل الاجتماعي والتخصص.

(٥) أن النظام الرأسمالي يتميز بوجود أسواق خارجية لذا فإنه لايتصور الوصول إلى مرحلة معينة من تطور الانتاج الرأسمالي، كما أنه لايمكن تصور أسواق خارجية دون سيطرة سياسية واقتصادية لدول الرأسمالية على هذه الأسوق وحمايتها(١٢) وهكذا يتبين أن النظام الرأسمالي نظام دينامي قادر على اخضاع البلاد النامية لمتطلبات التطور الرأسمالي في بلاد المركز، لأن الرأسمالية كما يقول سمير أمين ـ تمثل نظاماً عالمياً منذ أوائل صدوره، ومعنى ذلك أن هذا النظام ولو أنه لم يشمل في الواقع العالم كله منذ بدئه بل ضم تدريجياً مختلف أنحاء الكرة الأرضية، لذا فإن هذا النظام لايفهم إلا إذا اعتبرت التغيرات التي حدثت في مراكزه مرتبطة أشد الارتباط بالتغيرات التي لازمتها في مناطق الأطراف التابعة لها(١٣).

لأن أهم مايميز نمو الرأسمالية في كل مكان وزمان هو النمو المتفاوت أو غير المتكافىء، فالنظام الرأسمالي ظهر باعتباره نسقاً مركزياً يستغل نسقاً أدنى من التوابع، وهذه التوابع هي الأخرى تستغل نسقاً أدنى، وعلى المستوى الداخلي أيضاً هناك نسق يعبر عن الاستغلال الداخلي ـ مثل المدينة والقرية ـ ورغم أنه نسق داخلي إلا أنه يرتبط بنسق الاستغلال الخارجي(١٤) ولعل هذا يوضح بجلاء أن الرأسمالية كظاهرة اجتماعية عالمية تقوم على ادماج العالم كله في سوق رأسمالية واحدة.

وأن عملية الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي تتطلب تكوين طبقة برجوازية

داخلية تتولى انجاز عملية التغير الداخلي وتساعد في عملية نقل الفوائض من الداخل إلى الخارج، وأن هذه الطبقة تؤمن بتحقيق الربح المادي بأي وسيلة كانت، ولذلك فإن قيمة النجاح المادي لديها لا يرتبط بمشروعات تنموية حقيقية وإنما يرتبط بمشروعات طفيلية غير انتاجية سريعة العائد، بينما تعاني الجماهير العريضة في التوابع من عمليات إفقار مستمر وهي أشد الناس تأثراً بنتائج التبعية وتتكون هذه الجماهير في جانب كبير منها من فلاحين صغار، وعمال زراعيين وفقراء حضريين وحرفيين انقرضت حرفهم أو خضعت لمتطلبات السوق العالمية، ويعاني هؤلاء أشد المعاناة من بؤس ظاهر، وبجانب البؤس يعاني هؤلاء من أزمة نفسية ناتجة عن تفكك الروابط التقليدية التي كانوا يعيشون في اطارها، وكانت تحقق لهم قدراً من الحماية والأمن(١٥).

وهكذا يتضح أن النظام الرأسمالي العالمي قد أثر بشكل كبير على البناء الطبقي للشعوب النامية، والمجتمع المصري شأنه شأن كل المجتمعات النامية قد تعرض بنائه الطبقي لتأثير الرأسمالية العالمية ولكن تزايد هذا التأثير منذ الأخذ بفلسفة الانفتاح الاقتصادي وتدعيم سياسة الخصخصة مما جعل روافد هذا التأثير الرأسمالي تتسلل إلى كافة أرجاء المجتمع المصري بقطاعاته الانتاجية المختلفة ـ وإن تفاوتت هذه الاستجابة في درجاتها ـ مما انعكس ذلك على ملامح التغيير في الأنشطة الاقتصادية، وفي نمط الحياة، وفي هيكل البناء الطبقي للمجتمع المصري بشكل عام، والطبقة الرأسمالية الحضرية الجديدة بشكل خاص.

وعلى هذا سوف نحاول في النقطة القادمة توضيح الأصول الاجتماعية للطبقة الرأسمالية الجديدة وتحديد الخصائص البنائية لها والتعرف على صور الاستثمار التي تفضلها.

٢ ـ الأصول الاجتماعية للطبقة الرأسمالية الحضرية الجديدة:

في معرض توضيح الأصول الاجتماعية للرأسمالية الحضرية الجديدة يعن لنا في البداية أن نطرح تساؤلاً هاماً وهو: هل تمثل هذه الرأسمالية الجديدة امتداد للماضي أم هي وليدة الحاضر أو بمعنى آخر هل تتشكل هذه الرأسمالية من أصل اجتماعي واحد أم من أصول وروافد اجتماعية متنوعة؟

في الحقيقة أن التحليل العلمي لنشأة هذه الرأسمالية وتطورها، يؤكد أنها تنحدر من روافد وأصول اجتماعية متعددة(١٦).

فبعضها يعود إلى حقبة ماقبل الثورة وهي ماتسمى بالرأسمالية التقليدية والبعض

الثاني تمخض خلال فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بعد الثورة وبخاصة منذ بداية الستينات وهي ماتسمى بالبرجوازية البيروقراطية، والبعض الآخر أنبثق من رحم حقبة السبعينات وهو الرافد الحديث الثراء ذو الطابع الطفيلي غير المنتج الذي يتجه بمعظم رأسماله نحو ميدان التجارة والسمسرة.

ولتوضيح هذه التشكيلة الاجتماعية لرأسمالية الانفتاح نعرض لهذه الروافد المكونة لها بشيء من التفصيل:

أولاً ـ الرافد التقليدي:

ويتكون هذا الرافد التقليدي من بقايا الرأسمالية الكبيرة الذي نشأ قبل الثورة، والذي استطاع جمع أرباحاً طائلة، نتيجة الاستثمار في سوق الصناعات الخفيفة للاستهلاك، ونتيجة البيع بأعلى الأسعار في السوق المحلية، كما اشتغلت بالمضاربات وبشراء الأراضي الزراعية وبناء العقارات، وباقتناء الأوراق المالية، وكل هذا يكشف عن استشراء الطابع الطفيلي في بعض عناصرها(١٧).

تلك العناصر التي لم تأت من أصل اجتماعي واحد بل هي مركب من عدة أصول تجمعها سوياً مصالحها الخاصة، وتتمثل هذه المركبات في بقايا الرأسمالية الوطنية التي كانت قائمة عشية ثورة ١٩٥٢ م، والتي أتيحت لها فرص البقاء المشروط بعدها، وبقايا الطبقة الاقطاعية التي حاصرتها قوانين الاصلاح الزراعي وعوضها بأصول مالية نقدية أو في شكل سندات وأسهم، والتي استمرت أثناء حقبة الثورة واستمرت بعض مدخراتها في بعض المجالات التي تركت للقطاع الخاص كالمقاولات، والانشاءات وقطاع تجارة الجملة والتي أخذت في النمو سريعاً في أعقاب نكسة يونيه ١٩٦٧ م(١٨).

وبطبيعة الحال كانت سياسة الانفتاح الاقتصادي تمثل فرصة حقيقية لها باعتبارها محاولة لاسترداد كافة أشكال نفوذها من جهة ولاسترداد ماسلبته منه حكومة الثورة من جهة أخرى، وذلك لأن عناصر هذه الرأسمالية كانت ومازالت تئن من جراح الماضي وشبح التأميم ومن ثم فإن استدعاء هذه العناصر ومنحها كافة الضمانات وتعويضها عما أصابها من أضرار التأميم والتمصير كان من شأنه أن يحفذها لأن تستأنف دورها مرة ثانية على المسرح الاقتصادي المصري خاصة بعد أن تم اتاحة الفرصة لها مرة أخرى لمشاركة رأس المال الاجنبي(١٩).

فالمحقق يجد أن عناصر الرأسمالية التقليدية قد ساهمت في تأسيس الشركات

المساهمة التي تكونت في بداية سنوات الانفتاح، فمن بين (٢٢) شركة مساهمة تأسست عام ١٩٧٥ م، تأسست (٦) شركات تضم عناصر رأسمالية قديمة هذا فضلاً على أن الرأسمالية التقليدية رجعت نفس تحالفاتها وتشابكاتها القديمة لتزاول نشاطها من جديد، فهي أحياناً تشكل تمركزاً وتمحوراً لعناصرها وخاصة في البنوك، وأحياناً أخرى تميل إلى توزيع شراكتها بين رأس المال المحلي العام والخاص تارة، ورأس المال العربي والأجنبي تارة أخرى(٢٠).

وبهذا فقد أخذت الرأسمالية التقليدية تشكل بالفعل عنصراً هاماً وفاعلاً في اطار النسيج الاجتماعي للرأسمالية الجديدة بل وتشكل أهم العناصر المكونة لها باعتبارها كانت بمثابة الجبهة الاجتماعية الحقيقية للأخذ بسياسة الانفتاح ووضعها موضع التنفيذ.

ثانياً ـ الرافد البيروقراطي:

لم تأت هذه الجماعة الطبقية من أصل واحد بل هي مركب من عدة أصول تجمعها سوياً مصالحها، فمنها أبناء البرجوازية، ومنها أبناء طبقات دنيا نتيجة لما أحدثه التعليم خلال سنوات الثورة، هذا من حيث نشأتها الطبقية أما من حيث نشأتها المهنية فهي تضم على الأقل في الحكومة والقطاع العام عدداً من ضباط الجيش، والبوليس السابقين وبعض أساتذة الجامعات بجانب من ترقوا في السلم الوظيفي حتى وصلوا إلى موقع الادارة العليا(٢١).

هذا وقد تكونت هذه الطبقة داخل المجال المباشر لنظام الدولة State system ومما يؤكد ذلك ماقاله أحد الباحثين من أن رأسمالية الدولة تمثل الصوبة الزجاجية التي نبتت وترعرعت داخلها هذه الطبقة الجديدة، ويستنتج من ذلك أن هذه الطبقة لاتستطيع أن تعيش وجوداً مستقلاً دون صورة أو أخرى من النفوذ المستديم على جهاز الدولة والسيطرة على وسائل الانتاج التي تمت تحت إشراف الدولة(٢٢).

وقد شهدت هذه الطبقة من حيث نموها زيادة كمية واضحة خلال حقبة الثورة نتيجة التوسع في هيكل الدولة في الستينات إلى توسع حجم العاملين من ذوي الكادرات الخاصة بها، ففي غضون عشر سنوات تمت مضاعفة اعداد موظفي الدولة المشمولين بمزايا خاصة، وهم الذين يمثلون النخبة في مجال الوظائف العامة إلى حوالي أربع مرات تقريباً (٢٣).

ويدلل على هذا النمو أن فئة المديرين في تعداد ١٩٦٠ م، كانوا ٩٣٩، ٥٦

وصلت في تعداد ١٩٧٦ م إلى ٨٩٩، ١٣١ هذا فضلاً عن الزيادات الكمية في مجال الادارة الوسطى واعداد الموظفين الحكوميين بصفة عامة والذين زادوا من ٢٠٨، ٨٨٢ عام ١٩٦٠ ليصلوا إلى ٩٧٩، ٤٦٨ عام ١٩٧٦ م(٢٤).

وبذا يمكن القول أن فترة الثروة كانت بمثابة عهد النمو السرطاني البيروقراطي لكن هذه العناصر البرجوازية بدأت تضغط على النظام الجديد من أجل تغيير النظام الاقتصادي السائد وفتح المجال للاستثمار الخاص المباشر وتحجيم دور القطاع العام وتقليم أظافره بدعوى ترشد القطاع العام إلا أن هذه الدعوة كما يقول - جمال حمدان كانت دعوة مدفوعة بالاعتبارات المصلحية والنظرة الآنية الضيقة، تسعى من وراء ذلك إلى حرية أوسع وزيادة نصيبها الاجتماعي للتطلع إلى تضخيم ثرواتها الخاصة(٢٥).

بما أفضى ذلك إلى تشكيل الرافد الثاني للرأسمالية الجديدة.

ثالثاً - الرافد الرأسمالي الطفيلي (الريعي):

لقد تزايد الحديث عن مايسمى بالرأسمالية الطفيلية (الريعية) في الآونة الأخيرة منذ تزامن التطبيق الفعلي لسياسة الانفتاح الاقتصادي على لسان الجميع، ثم انتشر هذا الاصطلاح على الساحة الاقتصادية والاجتماعية وكأنه وليد تلك الحقبة الراهنة لكن في الواقع أن هذا المفهوم مطروح منذ القدم في التراث الاقتصادي الكلاسيكي والحديث، فلقد تحدث ماركس عن هذا المفهوم في كتابه «رأس المال»حينما وصف رأس المال المرابي في نهاية عصر الاقطاع على أن له سمات طفيلية بارزة إذ أنه يلتصق بنمط الانتاج كطفيلي، يمتص دمه، ويحطم أعصابه، كما أنه يشكل القوى المنتجة.

بدلاً من أن يطورها ويجددها(٢٦)، وهذا مايبين أن النشاط الطفيلي للرأسمالية ليس بدعة من ابتداع مفكري اليسار المصري بل هو اصطلاح اقتصادي يحمل في طياته خصائص علمية ومنهجية، ولكن إزاء هلامية هذا اللفظ وشيوعه تعددت الآراء حول تحديد معناه، فثمة رأى يرى أن الرأسمالية الطفيلية هي تلك التي تمارس أنشطة غير انتاجية لاتساهم في تدعيم الهيكل الانتاجي، ورأي آخر يرى أن الأنشطة الطفيلية هي التي تقوم على أساس استغلال الغير وحرمانه من فرص الترقي والنمو، ورأي ثالث يرى أن الأنشطة الطفيلية هي التي تقوم بنقل وتراكم الثروة لدى بعض العناصر بشكل لايتناسب وطبيعة العملية الانتاجية السائدة ودون اسهام حقيقي في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي(٢٧).

واستخلاصاً مما سبق فإن الرأسمالية الطفيلية هي تلك الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي والريعي والتي تهرب من النشاط الانتاجي السلعي إلى نشاطات الربا، والمضاربة والسمسرة والتهريب، والوساطة ونشاط السوق السوداء حيث دورة رأس المال أسرع والأرباح ذات الطبيعة الريعية أعلى. ويجدر بالمحلل العلمي هنا أن يطرح سؤالاً هاماً مفاده، هل أفضت اجراءات حقبة الانفتاح إلى زيادة هذا النمط من الرأسمالية؟

ولكي نتهيأ للإجابة على هذا التساؤل فلابد من توضيح أصول هذه الطبقة في البداية.

في الواقع تكاد تتفق معظم التحليلات التي شغلت نفسها بأمر البناء الطبقي في مصر على أن عناصر هذه الطبقة تنحدر من عدة طبقات اجتماعية فمنها أبناء الطبقة الاقطاعية التي كانت قائمة عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ م، ومنها أبناء البرجوازية التي ظلت قائمة في مرحلة الثورة أو ماتسمى بالطبقة الجديدة التي نمت من خلال ماأتيح لها فرص في القطاع العام، فضلاً عن بعض جماعات البرجوازية الزراعية وفي طليعتها الملاك الغائبون الذين يحولون الفائض الزراعي من الريف للمدن لتوظيفها في التجارة والمقاولات ومايرتبط بها من نشاطات مساعدة، هذا بالإضافة إلى تجار الشنطة الذين واصلوا تحركاتهم من خلال تهريب البضائع المستوردة وزيادة عدد البوتيكات[٢٨].

هذا ولقد ساعد الايقاع العام لمناخ الانفتاح على نمو وتضخم عناصر هذا الرافد الطفيلي، فنتيجة سيادة مناخ انفتاحي مشوه لاضابط له ولا قيود نشأت عناصر اجتماعية بطريقة غير شرعية وغير معروفة ارتبطت أنشطته في كثير من الأحيان بالتهريب وتجارة العملة والمخدرات والاتجاه نحو ممارسة أنشطة السمسرة والوساطة والأنشطة الخدمية سريعة الربح، فضلاً عن ممارسة عمليات السلب والنهب التي أفضت ليس فقط إلى تراجع الأنشطة بل تجريف الهيكل الانتاجي الذي يمثل الركيزة الأساسية لأية انطلاقة تنموية حقيقية[٢٩].

بل واستطاعت عناصر هذا الرافد من خلال أساليبها الملتوية وعلاقتها غير الشرعية بجهاز الدولة وكبار العاملين به من تسخير هذا الجهاز لخدمتها وتحقيق مصالحها الخاصة وهذا ما أشار إليه محمد حسنين هيكل - في مؤلفه «خريف الغضب» من سيادة قضايا النهب والاغتصاب والتهليب التي حدثت خلال تلك الفترة تحت علم ومعرفة قمة السلطة آنذاك، مثل قضية البوينج وصفقة الاتوبيسات الإيراني التي أثير

فيها اتهام بعض المسؤولين بتقاضي عمولات وسمسرة[٣٠].

وهذا مايبين أن هذا النوع من الرأسمالية (الطفيلية) لايقوم على تطوير الانتاج المادي بقدر مايقوم على الأنشطة غير المشروعة وغير الانتاجية، وإنها غير معنية في الأساس بتطوير الاقتصاد القومي وتأمين التحولات الاجتماعية الضرورية فضلاً على أنها ضعيفة الجذور القومية، قوية الوشائج الخارجية بالاضافة إلى ذلك فإن تلك العناصر لعبت دوراً لايستهان به في إحداث وتأصيل ميكانزمات الانحراف الاجتماعي.

وهذا ماانعكس على تهتك النسيج الاجتماعي - على حد تعبير أميل دوركايم - في المجتمع المصري، بل وساعدت على نشر قيم استهلاكية ترفيهية انتهازية تهتم بتغليب المصالح الذاتية على المصالح الجمعية، قيم تمجد الثراء السريع على حساب العمل المنتج الشريف.

وهذا ما أكدته دراسة اجتماعية حديثة استطاعت أن تحدد أهم القيم التي تؤمن بها تلك الطبقة على النحو التالي:

١ ـ أن قيم الكسب السريع تفوق عندها العمل المنتج وبذل الجهد.

٢ ـ الاهتمام باللحظة الراهنة وليس الاهتمام بالمستقبل والتخطيط له.

٣ ـ الاهتمام بالمنتجات الأجنبية المستوردة.

٤ ـ اعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

٥ ـ الأخذ لا العطاء.

٦ ـ الامبالاة والسلبية وليس لها قدرة على الابتكار.

٧ ـ اقتناء الأشياء، وعدم الاهتمام بتنمية المواهب والقدرات.

٨ ـ الفهلوة والنفاق ومجاراة المواقف.

٩ ـ الخوف الشديد والجبن اللذان يتضحان من خلال مجالات استثمارية غير انتاجية.

١٠ ـ تحث على الفساد الخلقي بجميع صوره فالغاية تبرر الوسيلة[٣١].

تلك القيم السلبية التي ساعدت على احلال القيم الفردية محل القيم الجمعية وأصبحت تدعم قيم الثراء السريع والسهل على حساب العمل المنتج الخلاق حتى أصبح استغلال الآخرين هو القيم المثلى، بل ولعل أخطر ما في التوجهات القيمية لهذه العناصر هو سيطرة القيم النفعية واحتقارها للعمل المتقن الشريف.

وهكذا يتضح أن الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها حقبة الانفتاح هي رأسمالية مهجنة-إن صح هذا التعبير -لأنها تنحدر من روافد وأصول اجتماعية متباينة ولم تأت من أصل اجتماعي واحد، بل هي مركب من عدة أصول اجتماعية تجمعها سوياً مصالحها الخاصة، وفي سبيل تحقيق هذه المصالح استخدمت هذه الطبقة كل قوتها، والفرص المتاحة لها كي تحسم الصراع الاجتماعي لصالحها، لذا فقد انتهجت هذه الطبقة أساليب جديدة تتراوح بين المشروع وغير المشروع وبين الوطني وضده، ولجأت إلى التحالفات والتكتلات بل وأحياناً افتعلت الأزمات لتحقيق مآربها الشخصية.

فضلاً عن أنها تنتمي إلى أحقاب تاريخية مختلفة فهي تضم عناصر رأسمالية قديمة نشأت قبل الثورة وعناصر بيروقراطية تمخضت عن حقبة الستينات، وعناصر طفيلية ريعية أفرزتها مرحلة السبعينات، حتى شكلت فيما بينها تشكيلة اجتماعية واحدة تسمى بالرأسمالية الجديدة، هذا عن أصول هذه الطبقة لكن ماهي أهم السمات المميزة لها.

ثانياً ـ الخصائص العامة للطبقة الرأسمالية الجديدة:

لقد أوضح التحليل السالف لأصول الرأسمالية المصرية الجديدة، على أنها رأسمالية ذات طبيعة طفيلية أو ريعية، أو كما وصفها جون آندر فرانك بالرأسمالية الرثة(٣٢) ووصفها سمير أمين بأنها برجوازية كمبرادورية(٣٣) تلك الرأسمالية التي تعمل على نشر أنماطاً خاصة من القيم تسير في الاتجاه المعاكس لعملية التنمية، وبالتالي تعمق من مظاهر التخلف في المجتمع وذلك من خلال توجيهها إلى الخارج لمشاركة البرجوازية العالمية في استغلال محليتها، وعلى هذا النحو تفتح الشركات متعددة الجنسيات الباب مواربا لمشاركة بعض أقطاب الرأسمالية المحلية كي يكونوا شركاء أقزام في بعض المجالات الاستثمارية بهذه الشركات العملاقة، وترتيباً على ذلك تندمج العناصر العليا من البرجوازية المحلية مع الرأسمالية العالمية وتنفصل عن الاقتصاد القومي، وهذا ماأسماه «سونكل» الاندماج الرأسمالي عبر الشركات متعددة الجنسيات، وانفصام الاقتصاد القومي(٣٤).

ومع ذلك لاينبغي الاعتقاد بأن هذه الشركات العالمية هي العامل الوحيد لربط اندماج اقتصاديات ومجتمعات البلدان النامية بالسوق الرأسمالية العالمية، وإن كانت في الواقع هي أكثر العوامل فاعلية وديناميه في تحقيق هذا الاندماج وتعميق أواصر التبعية(٣٥).

كما تؤكد بعض الدراسات أن معظم عناصر هذه الرأسمالية تحاول التشبه دائماً بالطبقات الغربية الثرية، حيث تجد لديها نزعة استهلاكية بذخية تسرف في اطارها وتشيع البذخ في المجتمع كله، وهذا الوضع ساعد على تبديد الموارد، وزيادة معدلات التضخم، مما أدى ذلك ليس فقط إلى تخلي هذه الطبقة عن كل دور انتاجي، بل عملت على تفريغ الاقتصاد المصري من القوى الانتاجية فيه، ومن العناصر الدينامية في قوته العاملة، واكتفت بالوساطة لرأس المال الاجنبي، وتركيز اهتمامها حول الحصول على الفائض الاقتصادي من دخول تعتمد على رأس المال الدولي(٣٦) متجاهلة أن التقشف كان سمة المجتمعات الرأسمالية في مراحل التنمية الأولى بما في ذلك الرأسماليين أنفسهم، بل كان استهلاك الطبقة الرأسمالية الغربية يتجه نحو تنمية الانتاج المحلي، بينما نجد الرأسمالية المحلية في مصر كانت تتجه إلى تبديد الموارد وتحويل جزءاً أساسياً من الفائض الاقتصادي المحلي إلى الخارج لاستيراد السلع والخدمات الاستهلاكية(٣٧) ولاشك أن توسيع نمط الاستهلاك البذخي بهذه الصورة يقوي من ريعية القطاع الانتاجي ويؤكد الاندماج الاجتماعي والثقافي والايديولوجي والسياسي للطبقات الرأسمالية فيما بينهما(٣٨).

ومايهمنا في هذا السياق العام هو الوقوف على أهم الخصائص البنيوية التي تتسم بها الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة والتي تؤثر في نموها، وحركتها التوسعية حالياً ومستقبلاً والتي منها إجمالاً لاحصراً مايلي:

(١) العمل في مجال الأنشطة الهامشية والطفيلية.

يتميز النشاط الأساسي لهذه العناصر ليس فقط بالعمل في مجال الأنشطة الطفيلية كالوساطة والسمسرة، والمضاربة والمغامرة واستغلال التوكيلات والترويج لسلع أو خدمات مقابل مكافآت سخية بل تمارس أنشطة غير مشروعة مثل الاستيلاء على أرض الدولة والمغامرة في أسواق المال والمتاجرة في السوق السوداء سواء في النقد الاجنبي أو السلع النادرة أو المشروعات الوهمية واحتكار بعض السلع، وافتعال الأزمات فيها، ولاشك أن تشكيل الملامح العامة للاقتصاد القومي بالصبغة الطفيلية والهامشية لاتقف عند مستوى الظواهر الكلية التي تؤثر على حركة الانتاج والتصدير والاستيراد السلعي وأنماط الاستهلاك وتخصيص الموارد ـ ولكنه يمتد وهذا هو الأدهى إلى طبع سلوك ومفاهيم وقيم الأفراد بقيم جديدة قائمة على الكسب السريع والحصول على أجر دون عمل، وعلى أرباح دون انتاج حقيقي، والسعي نحو نمط الاستهلاك والانفاق لايسانده أساس راسخ للانتاج والكسب الحلال(٣٩) ولعل ماتعلن عنه من سلع عبر أجهزة

الإعلام خاصة التلفزيون لمستحضرات التجميل والعطور والأثاث الفاخر والمشروبات الغازية والعصائر والجبن المستوردة والمبيدات الحشرية والسلع المعمرة وغير المعمرة، المستوردة وغير المستوردة ـ لتبين لنا مدى التوجهات الاستهلاكية والهامشية لهذه الطبقة(٤٠).

(٢) الثراء السريع وتراكم الثروات.

تتسم غالبية عناصر الرأسمالية الجديدة بالاتجاه نحو الربح والثراء السريع بغض النظر عن وسائله ومشروعيتها أو عدم مشروعيتها في عدد محدود من السنوات وبشكل غير مألوف نتيجة عمليات النهب والابتزاك والتهريب وفرض العمولات والاتاوات واحتكار منافذ التوزيع والاتجار في السوق السوداء، ومما يؤكد ذلك ماجاء في حكم محكمة القيم العليا «أن ثروة أحد الموظفين حتى عام ١٩٧٦ م، كانت نصف مليون جنيه ثم قفزت إلى نحو ٦٨ مليون جنيه حسب المركز المالي في عام ١٩٨٢ م، أي زادت ثروته بمقدار ٦٧،٥ مليون جنيه على مدى ست سنوات» كذلك فإن البيانات الأولية للجان الجرد التي شكلها جهاز المدعي الاشتراكي تشير إلى أن ممتلكات عصمت السادات وزوجاته وأبنائه لاتقل قيمتها عن (١٨٠) مليون جنيه(٤١).

وهذا مايبين أن الرأسمالية الجديدة تتجه نحو الربح السريع والكسب غير المشروع، لذا فإن هذه الرأسمالية ـ كما يقول أحد الباحثين ـ تجمع بين نمط السلوك الفهلوي والسلوك البدوي، باعتبار أن الفهلوي يبحث عن أقصر الطرق، وأقل الجهد وأقصى المغانم والبدوي ـ في أحد جوانبه على الأقل ـ هو أسلوب الإغارة والاقتناص والسلب، فقد جمعت الرأسمالية المعاصرة بين النمطين معاً (٤٢).

(٣) السمة العائلية الضيقة لمشروعات الرأسمالية الجديدة.

يغلب على معظم شركات هذا النوع من الرأسمالية شركات ذات طبيعة عالية بحتة، إذ تدار عن طريق أفراد العائلة وتقوم على العصبية وعلاقات الدم والمصاهرة، فشركات «رشاد عثمان» أسسها ويديرها رشاد عثمان وزوجته وأبنائه الستة، وشركات «توفيق عبد الحي» يديرها توفيق عبد الحي وزوجته وشقيقه وصهره وشركات «عصمت السادات» يقوم على إدارتها وتسيير شؤونها هو وزوجته وأبنائه الخمس عشر(٤٢).

هذا ولقد لازمت هذه الصبغة العائلية أصحاب شركات توظيف الأموال الذين نشأوا من بين أعطاف حقبة الانفتاح في السبعينات من خلال الأعمال في أنشطة

طفيلية مشروعة وغير مشروعة، شركات الريان لتوظيف الأموال أسسها ويديرها عبد الفتاح الريان وأخواته كذلك شركات الهدى مصر للاستثمار وتوظيف الأموال أسسها طارق أبو حسين عام ١٩٨٤ م، بالاشتراك مع أخواته وزوجته[٤٤].

وهذا يؤكد أن الوشائج والتداخلات العائلية في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وإدارة الأعمال أحد الوسائل العامة لتقوية الصلة بين العناصر الرأسمالية بعضها وبعض حتى لاتأخذ قضاياها بعداً اقتصادياً فقط بل بعداً اجتماعياً وعائلياً، بالإضافة إلى أن ذلك يؤكد تأصيل هذه الطبيعة في كل مراحل الرأسمالية المصرية.

(٤) الاحتماء بفساد أداة الحكم والسلطة.

من الملاحظ كذلك أن عناصر هذه الرأسمالية الجديدة تتسم بالالتجاء إلى أساليب ملتوية للتغلغل في جهاز الدولة من أجل تسهيل أنشطتهم وأعمالهم بطرق غير مشروعة؟ بل أن تواطؤ جهاز الادارة شكل الركن الأساسي لنمو نجوم هذه الرأسمالية على ساحة المجتمع المصري، ويكفي أن ندلل على ذلك من خلال ماجاء في حيثيات محكمة القيم العليا حول ثروة أحد رجال الأعمال، إذا جاء فيها أن تدرج ثروته ليس طبيعياً ولا مشروعاً، ولكنه كان وليد تصرفات غير مشروعة واستغلال علاقته، مع بعض الوزراء والتي لم يقتصر استغلالها على تحقيق مكاسب مالية بل استخدمها في التنكيل بخصوصة وأبعاد من يتصدى له من الموظفين العمومية[٤٥].

وكذلك كشفت محاكمة تاجر عملة شهير أنه استطاع أن يسيطر على ثلثي عائدات المصريين العاملين في الكويت، وكان يتعامل يومياً في تسعة ملايين دولار، وأنه كان يحصل على تسهيلات ائتمانية كبيرة في بعض البنوك ليستخدمها في تمويل تجارة العملة وذلك في مقابل رشاوي لكبار المسؤولين في البنوك والدولة[٤٦].

وهذا مايبين أن هذه العناصر من الطفيلية نمت وتضخمت ثرواتها عن طريق استغلالها لغياب أي نوع من الرقابة الشعبية، وحرية العمل السياسي فأصبحت مواتية لها لشراء الذمم ودفع الرشاوي وتوظيف بعض المسؤولين واستخدامهم لتحقيق مصالحهم على حساب حقوق الجماهير العريضة حتى تحول جهاز الدولة إلى أداة لتسهيل عمل هذه القوى الاجتماعية الصاعدة، ونهب ثروات الشعب والقفز فوق كل القوانين لتحقيق مصالحها الخاصة[٤٧] مما انعكس ذلك على شيوع مناخ الاستسهال والنهب محل العمل الجاد، وانتشار هذا المناخ كمظهر سلوكي وقيمي يؤدي إلى القناعة بالآنية وغياب النظرة المستقبلية، وقبول الحلول السهلة المطروحة مما يصاحب

ذلك آثار اجتماعية بالغة تتمثل في إشاعة السلبية وإصابة الأشخاص بالعجز وفقدان الثقة لا في الإنسان وقدراته فقط، وإنما في المجتمع ونظمه ومعاييره وقيمه[٤٨] نخلص من ذلك أن الرأسمالية الطفيلية التي أفرزتها حقبة الانفتاح تتشابه من حيث طبيعة النشأة ومن حيث أساليب الصعود والارتقاء في دنيا الثراء والعمل وتتجانس من حيث شكل السلوك والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والقيمية، لكن هل تتشابه من حيث سلوكها الاستثماري هذا ماسوف توضحه في النقطة القادمة.

ثالثاً ـ أهم مجالات الاستثمار للطبقة الرأسمالية الجديدة:

لقد اتجهت استثمارات الطبقة الرأسمالية الجديدة ـ كما تشير الدراسات العلمية ـ إلى المجالات والأنشطة التجارية الهامشية التي تدر عليها عائداً كبيراً وربحاً سريعاً من خلال إتباع أسلوب تعدد وتنوع الأنشطة والمجالات الاستثمارية على أساس أن هذا التنوع يساعدها على تحقيق مزيد من التراكم الرأسمالي السريع ومواجهة الأزمات التي يمكن أن تقابلها حينما تحدث خسارة في أحد الجوانب الاستثمارية الأخرى، ففي دراسة علمية حديثة أوضحت أن عدد الشركات المساهمة التي نشأت فيما بين عامي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) بلغت (٥٣٤) مشروعاً استثمارياً لكن غالبية نشاطات هذه الشركات تعمل في القطاع الهامشي ويرتكز غالبية استثماراتها في الأنشطة الاستهلاكية السريعة العائد ومن النوع الذي لايستغرق في إعداده أو البدء في انتاجه فترة كبيرة، فعلى سبيل المثال أن عدد الشركات التي نشأت في قطاع الخدمات تفوق عدد الشركات المستثمرة في قطاع الانتاج الأساسي وهما قطاعي الزراعة والصناعة معاً[٤٩].

فلقد بلغت المشروعات المستثمرة في الأنشطة التجارية والخدمية حوالي (٢٠٦) مشروعاً بنسبة (٣٨،٥٪) من إجمالي الاستثمارات في تلك الفترة بينما احتلت الاستثمارات في قطاعي الانتاج السلعي (الصناعة والزراعة حوالي (٣٤،٥٪)[٥٠].

ولعل ذلك يعكس تحيز استثمارات هذه الطبقة الجديدة لصالح الأنشطة الخدمية وغير الانتاجية وحتى ما اتجه منها نحو مجال الأنشطة الزراعية والصناعية كان لايتعلق بصميم العملية الانتاجية، ففي مجال الصناعة إما صناعة استهلاكية وإما صناعة وسيطة تخدم الصناعات الاستهلاكية، وفي مجال الزراعة تتركز استثماراتها نحو الزراعات الرأسمالية، وشركات الأمن الغذائي، هذا بالإضافة إلى أن قطاع عريض من هذه الطبقة الرأسمالية الجديدة ذهب يستثمر أمواله ومدخراته في ظل نظام الاستيراد

بدون تحويل عمله ذي التيسيرات العديدة في قطاعات هامشية ومرتبطة أشد الارتباط برأس المال الاجنبي، ففي عينه مختارة من خمسة وخمسين شركة لأعمال الوكالة التجارية تبين أن الأغلبية تستثمر أموالها في المجالات المرتبطة برأس المال الاجنبي أو بالقطاع المستحدث من الاقتصاد المصري الذي يرتبط بأشكال مباشرة وغير مباشرة برأس المال الأجنبي فهي تعمل في المشروعات الاقتصادية الآتية حسب أهميتها:

١) التصدير والاستيراد.

٢) الصناعات الخفيفة بالاشتراك مع رأس المال الأجنبي.

٣) المقاولات والانشاءات.

٤) مراكز الصيانة واصلاح الأجهزة المصنعة من الخارج.

٥) المكاتب الاستشارية.

٦) مشروعات زراعية رأسمالية مثل زراعة نبات العطور والخضروات للتصدير وتربية الدواجن.

٧) مشروعات سياحية مثل ادارة وملكية شركات سياحية وفنادق.

٨) أعمال الوكالة والتجارة الداخلية[٥١].

من خلال ذلك يتضح أن هذه المشروعات استهلاكية وتجارية وغير انتاجية ومرتبطة بشكل أو بآخر بالرأسمالية العالمية والاستثمار الاجنبي ومعتمدة على هيمنة التكنولوجيا الغربية، وتبعد عن كل نمط انتاجي وطني محلي.

رابعاً ـ قضايا ختامية:

لعلنا نستطيع بعد هذا التحليل النظري أن نطور بعض القضايا النظرية التي ينطلق منها بحثنا عن الأصول الاجتماعية للرأسمالية الحضرية الجديدة في المجتمع المصري، التي تساهم في الكشف عن طبيعة الظروف الخاصة بالرأسمالية العالمية بشكل عام والرأسمالية المصرية بشكل خاص ومايمكن أن يرتبط بهذه الظروف من دلالات فيما يتصل بتحول البناء الاجتماعي، وأنماط القيم داخلة، فبالرغم من عمومية أشكال التحول العالمي نحو النظام الرأسمالي بعد انهيار الكتلة الشرقية إلا أن التجسيد الفعلي لهذا التحول يكشف عن خصوصيات ترتبط بظروف كل مجتمع أو بظروف مجموعة معينة من المجتمعات، ومهمة هذه المجموعة من القضايا النظرية أن نميط اللثام عن طبيعة الرأسمالية المصرية وتطور أشكالها المختلفة في المجتمع المصري،

ووفقاً لذلك يمكن الإشارة إلى أهم هذه القضايا التي تحتاج إلى اختبار على النحو التالي:

(١) أن ثمة اجماع على أن المجتمع المصري شهد مرحلة تغير أو تحول مفاجىء منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي والاتجاه إلى تدعيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وقد تجلت آثار هذا التحول في ظهور طبقة رأسمالية جديدة، وفي تقلص دور الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وبالرغم من أن هناك اجماع على أن الانفتاح الاقتصادي هو المحرك الأساسي لهذا التحول إلا أنه في الواقع ليس إلا عامل من عوامل التحول، فقد كانت رياح التغير التي أصابت معظم أنحاء العالم ستصيب المجتمع المصري حتى وإن لم يتبن المجتمع المصري هذه السياسة ولذلك جاء الانفتاح ليعجل بالتغيرات لا ليخلقها.

(٢) أن الرأسمالية المصرية، رأسمالية مهجنة، لأنها تنحدر من روافد وأصول اجتماعية متباينة، ولم تأت من أصل اجتماعي واحد، بل هي مركب من عدة أصول اجتماعية، فبعضها ينحدر من عناصر رأسمالية نشأت قبل الثورة وهي الرأسمالية التقليدية، والبعض الآخر جاء من بين أعطاف حقبة الستينات وهو الرافد البيروقراطي، والبعض الثالث جاء من بين رحم حقبة السبعينات وهي الرأسمالية الطفيلية الجديدة، حتى شكلت فيما بينها تشكيلة اجتماعية واحدة هي الرأسمالية الجديدة.

(٣) أن الرأسمالية الحضرية الجديدة التي أفرزتها حقبة الانفتاح تتشابه من حيث النشأة، ومن حيث أساليب الصعود والارتقاء في دنيا الثراء والأعمال، وتتجانس من حيث شكل السلوك والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والقيمية، لذلك فقد انتهجت هذه الطبقة أساليب وطرق تتراوح بين المشروع وغير المشروع، أو بين الوطني وضده، ولجأت إلى التحالف والتكتلات وأحياناً افتعلت الأزمات من أجل تحقيق مآربها الشخصية.

(٤) وفي ظل التغيرات المتلاحقة يميل نسق القيم إلى أن يصبح نسقاً مفتوحاً أمام تيارات عديدة قد لاتكون متناغمة في الكثير من الأحيان، ومن ثم فإنه يميل إلى أن يصبح نسقاً مرناً يجمع خصائص مختلفة ومتناقضة، وبل أنه أصبح يعاني ضروباً من الخلل نتيجة انتشار بعض القيم المضادة لقيم الإنجاز والالتزام، وتفشي قيم الاستهلاك الترفي، وانتشار القيم الذاتية والمادية وإلى تراجع القيم المعنوية والجمعية وتدهور اخلاقيات العمل وضعف الشعور بالانتماء.

(٥) أن القضية الاقتصادية لايمكن النظر إليها بمعزل عن الجوانب الاجتماعية بصفة عامة، والقضية الوطنية بصفة خاصة، حيث أن المسألة الاقتصادية جزء لايتجزأ من مسألة أعم وأشمل هي المسألة المجتمعية.

الاجراءات المنهجية للدراسة:

(١) مشكلة البحث:

أضحت نقطة الانطلاق الأساسية لفهم أصول الرأسمالية المصرية وتطورها بعامة والرأسمالية الحضرية خاصة تبدأمن فهم حقيقة تاريخية لابد من الوعي بها وهي تلك المرتبطة بعلاقتها بالرأسمالية العالمية، تلك العلاقة التي صارت منها عملية التراكم الرأسمالي تتوجه مباشرة نحو الخارج وفي أنشطة استهلاكية سريعة العائد، بدءاً من المرحلة الجنينية للرأسمالية المصرية في عهد محمد علي ووصولاً إلى مرحلة فتوتها وشبابها في منتصف السبعينيات وفي هذا السياق تنطلق مشكلة البحث من قضية أساسية:

(إن حقبة الانفتاح الاقتصادي قد شهدت ظهور نمط جديد وحديث الثراء من الرأسمالية المصرية ويتكون من روافد اجتماعية متباينة وينتمي إلى أصول طبقية عديدة ويتميز بأنماط استثمارية خاصة).

وفي ضوء هذه القضية العامة تمت صياغة التساؤلات النوعية التي تغطي الموضوعات الرئيسية التي تشتمل عليها الدراسة:

(١) ما هي الأصول الاجتماعية والطبقية التي ينتمي إليها المستثمرون من المجتمع الحضري.

(٢) ما هي أهم الروافد الاجتماعية التي تشكل الرأسمالية الحضرية الجديدة؟

(٣) ماهي صور الاستثمار ومجالاته لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية من القطاع الحضري؟

(٤) ما هي اتجاهات المستثمرين حول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في حقبة الانفتاح الاقتصادي؟

(٢) المنهج والأدوات:

هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي من أجل التعرف على طبيعة التركيبة

الاجتماعية للرأسمالية المصرية الجديدة التي ظهرت خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي وتوضيح روافدها الاجتماعية المختلفة وذلك من خلال استخدام دليل المقابلة المتعمقة في جمع البيانات والآراء المختلفة حول تساؤلات البحث وقضاياه الأساسية ويشتمل الدليل على الأقسام الأربع التالية:

أ ـ الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستثمرين في المجتمع الحضري.

ب ـ بيانات خاصة بالمشروع الاستثماري.

ج ـ اتجاهات المستثمرين نحو قضايا مرتبطة بتنمية الاقتصاد والمجتمع في مصر.

د ـ موضوعات أخرى متنوعة.

وأيضاً اشتمل الدليل على بيانات أولية عن المستثمر، مع إرفاق الدليل ببعض التعليمات المدونة التي يجب أن يراعيها الباحث أثناء تطبيق المقابلة، ولقد روعي في صياغة أسئلة الدليل وموضوعاته أن تتصف بقدر من المرونة والحرية التي تتيح للباحث حذف أو إضافة مايجده ضرورياً لاستكمال المقابلة.

(٣) عينة الدراسة:

على ضوء الخصائص العامة لأصحاب المشروعات الاستثمارية، وعلى ضوء المواصفات المطلوب توافرها من مفردات البحث، وهي أن يكون المستثمر من بين أفراد المجتمع الحضري، ويملك مشروعاً استثمارياً أو شريك في مشروع استثماري، جرى اختيار (٥٠) حالة من الكشوف المسجل بها أصحاب المشروعات الاستثمارية في الغرفة التجارية بمحافظة الغربية البالغ عددهم (٨٦٠) مستثمراً بواقع ٦٪ من مجتمع البحث. وقد تم سحب عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة من قوائم الكشوف المسجل بها أسماء المستثمرين وفقاً لمؤشرين أساسيين هما:

١ ـ أن تكون الحالات المختارة ممثلة لأصحاب المشروعات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة.

٢ ـ أن تكون الحالات المختارة موزعة بالتساوي بين مدينتي طنطا والمحلة الكبرى.

هذا ولقد قوبلت عملية الحصول على بيانات تتوافر فيها الخصائص المطلوبة للدراسة بصعوبات بالغة، وكانت هذه العملية أكبر تحد واجهته تلك الدراسة حيث أن الإفصاح عن بيانات تتعلق بنشأة المستثمر وخلفيته الاجتماعية أو بيانات خاصة عن مشروعاته ورأسماله ومدخراته ليست بالأمر الهين والسهل.

ووفقاً لذلك جاءت العينة المختارة في خصائصها من حيث السن ومحل الميلاد، والحالة التعليمية، والمهنية الحالية والسابقة على النحو التالي:

(١) السن:

يمثل متغير السن أهمية خاصة في هذا البحث لما له من دلالة اجتماعية هامة تتمثل في معرفة الفروق الأساسية التي تحدث بين الأجيال المختلفة في نطاق النشاط الاستثماري، فضلاً عما يكشف عنه تقدم العمر من تغير في الآراء والاتجاهات وتعميق للخبرة الإنسانية، وفي ضوء ذلك كشفت النتائج عن أن الفئة العمرية (٤٠ -) قد حققت أعلى المعدلات، حيث بلغت نسبتها (٥٠٪) يليها فئة (٥٠ -) التي حققت (٣٤٪) ثم فئة ٦٠ فما فوق وقد حققت (١٢٪) أما أقل الفئات حجماً فكانت فئة (٣٠-) وكانت نسبتها (٤٪) فقط، ومعنى هذا أن الغالبية العظمى تقع في فئات العمر الأكثر من أربعين عاماً (٩٦٪) وهي الفئات التي تعكس درجة عالية من الخبرة الإنسانية والنضج الفكري والوعي بعالم الاستثمار والمال والتجارة.

(٢) محل الميلاد:

يفيد الوقوف على محل الميلاد الأصلي لأفراد العينة من استخلاص بعض المؤشرات الاجتماعية الخاصة بأصول المستثمر المقيم في المدينة وخلفيته الثقافية، وقد تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين ينحدرون من أصول حضرية وذلك بنسبة (٧٦٪) في مقابل (٢٤٪) ينحدرون من جذور ريفية وربما يرجع ذلك إلى أن غالبية حالات العينة مأخوذة بأكملها من المدينة فضلاً عن أن المدينة تمثل منطقة جذب لكل مستثمر نظراً لما تتمتع به من مميزات جغرافية، واقتصادية، وخدمية بالمقارنة بالمجتمعات الريفية.

(٣) الحالة التعليمية:

كذلك يحتل متغير التعليم أهمية بالغة في مجال البحوث الاجتماعية بصفة عامة ويحتل في هذا البحث أهمية خاصة نظراً لأن الوقوف على معدلات التعليم يساعد على توضيح مدى وعي المتعلمين بقضايا التنمية والاستثمار وقضايا مجتمعهم ووجهات نظرهم في مواجهتها.

ولتوضيح الحالة التعليمية للمستثمرين فقد جاء موضوع الجدول رقم (١):

الحالة التعليمية	التكرارات	النسبة
أمي	١	٢
يجيد القراءة والكتابة	٥	١٠
مؤهل اقل من المتوسط	٨	١٦
مؤهل متوسط	١٥	٣٠
مؤهل فوق المتوسط	٥	١٠
مؤهل جامعي	١٦	٣٢
المجموع	٥٠	١٠٠

وتوضح البيانات المبينة بهذا الجدول أن الغالبية من أفراد العينة من المتعلمين ومن ذوي المؤهلات العليا، والمتوسطة حيث بلغت (٧٢٪) في حين حققت فئة المؤهلات الأقل من المتوسطة حوالي (١٦٪) تليها فئة من يقرأون ويكتبون وتمثل (١٠٪) وأخيراً فئة الأميين وقد مثلت (٢٪) بواقع حالة واحدة فقط، وهذا مايبين ارتفاع نسبة المتعلمين في مجتمع البحث وربما يرجع ذلك إلى أن فئة المستثمرين يمثلون نوعية خاصة من الناس وتتميز بسمات معينة. فضلاً عن انتماء العينة إلى المجتمع الحضري.

(٤) الحالة المهنية الحالية:

كما تأتي الحالة المهنية كمتغير أساسي في هذه الدراسة تمثل هي الأخرى أهمية بالغة، وذلك لمساعدتنا في توضيح مدى وجود علاقة بين المهنة وممارسة النشاط الاستثماري، وقد تبين أن غالبية أفراد العينة من أصحاب الشركات بنسبة (٦٤٪) تليها فئة أصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير وتبلغ (١٦٪) وقد توزعت الحالات الباقية على الفئات المهنية الأخرى وذلك بنسبة (٨٪) لفئة أصحاب المحلات، (٦٪) للتجارة، (٤٪) للمقاولين، (٢٪) لرجال الأعمال من إجمالي أفراد العينة ككل.

(٥) الحالة المهنية السابقة:

وقد كشفت الدراسة أن مهنة «الوظيفة» مثلت أعلى النسب حيث بلغت (٤٦٪) في حين بلغت مهنة «التجارة (١٨٪) وتأتي مهنة الحرفيين في الترتيب الثالث بنسبة (٨٪) ثم فئة العمال (٦٪) والمحاسب الحر نفس النسبة السابقة، ثم المهندس (٤٪) ثم أصحاب الشركة، ورجال الأعمال والمزارعين بنفس المعدلات السابقة، ومعنى ذلك أن غالبية المبحوثين من فئة الموظفين وأصحاب العمل الحر.

(٦) المستثمرون وعضوية مؤسسات المجتمع المدني:

كشفت الدراسة أن الغالبية من أفراد العينة تحرص على أن تنتسب إلى عضوية الاتحادات والغرف التجارية والصناعية، حيث مثلت نسبة هؤلاء (٥٨٪) ثم يليها بفارق نسبي كبير عضوية النقابات وذلك بنسبة (١٧٪) ثم عضوية الجمعيات وذلك بنسبة (١٥٪) بينما ذكر (١٠٪) بأنهم لاينضمون إلى أي جهة من جهات المجتمع المدني، ولعل النسبة ذات الدلالة هنا هي الخاصة بعضوية الاتحادات والغرف التجارية وهي بدورها تفسر الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات القطاع المدني في عالم الاستثمار والتجارة والمال.

هذه هي الخصائص الأساسية لعينة الدراسة من حيث السن، ومحل الميلاد، والحالة التعليمية، والمهنية الحالية والسابقة، وعضوية مؤسسات المجتمع المدني، وفيما يلي عرض ومناقشة للنتائج التي تم التوصل إليها للإجابة على التساؤلات البحث:

أولاً ـ الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستثمرين:

رغم أن محاولة التعرف على الجذور الطبقية للمستثمرين تكون دائماً محفوفة بالمخاطر النظرية والمنهجية لصعوبة تحديد الانتماء الطبقي في الواقع وتداخل مؤشرات التقسيم الطبقي في المجتمع المصري وحدوث ما يسمى بالسيولة الطبقية بين فئات المجتمع ومع ذلك فقد حاولنا أن نتلمس بعض المؤشرات الدالة على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستثمرين من خلال متغير الحالة التعليمية والمهنية لآباء المستثمرين، والحالة التعليمية والمهنية لأمهاتهم، وأسلوب الحياة كما يعبر عنه ممتلكات الأسرة وقت النشأة ونحاول فيما يلي عرض هذه المؤشرات على النحو التالي:

(١) بالنسبة للتعليم اتضح أن آباء المستثمرين يتوزعون توزعاً متفاوتاً على فئات

التعليم المختلفة، فنستطيع أن نميز بين أربعة فئات اجتماعية رئيسية:

أ ـ الحاصلون على المؤهلات العليا والمتوسطة وقد بلغ عددهم (٨) فرداً بنسبة (١٦٪) من اجمالي العينة.

ب ـ والحاصلون على مؤهلات أقل من المتوسطة وبلغت نسبتهم (١٦٪).

ج ـ ثم الذين يجيدون مبادىء القراءة والكتابة وقد بلغت نسبتهم حوالي (٤٦٪) من اجمالي أفراد العينة.

د ـ في حين حققت فئة الأميين (٢٢٪) من اجمالي المستثمرين ككل.

ومن خلال هذا التوزيع على مؤشر التعليم يتضح أن هناك فارق من الناحية الاجتماعية والدلالة على أن عينة البحث تنحدر منأصول اجتماعية متباينة.

(٢) بالنسبة لمهنة الآباء اتضح أن أفراد العينة يتوزعون توزعاً شبه اعتدالي على فئات المهن المختلفة، فنستطيع أن نميز بين أربعة فئات اجتماعية على النحو التالي:

أ ـ فئة أصحاب المهن التجارية والحرة والمقاولين وقد بلغ عددهم في العينة (٢٣) فرداً بنسبة (٤٦٪) من اجمالي أفراد العينة.

ب ـ فئة أصحاب المهن الزراعية ويمثلون (٢٤٪) من العينة ككل.

ج ـ فئة أصحاب الوظائف الحكومية والقطاع العام وبلغت نسبتهم (١٨٪).

د ـ في حين بلغت نسبة أصحاب المهن الحرفية والعمال (١٢٪) فقط.

وهذا التوزيع المهني لآباء المستثمرين يدل على التباين الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد العينة الأمر الذي يكشف عن تباين الأصول الاجتماعية للمستثمرين في المجتمع الحضري.

(٣) أما الحالة التعليمية للأم فقد انقسمت العينة إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

أ ـ فئة الأمهات الأميات والذين يعرفون بعض مبادىء القراءة والكتابة وتبلغ نسبتهم (٥٨٪) من اجمالي أفراد العينة.

ب ـ فئة الأمهات الحاصلات على شهادات متوسطة وجامعية وبلغ عددهم (١٣) بنسبة (٢٦٪).

ج ـ فئة الأمهات الحاصلات على مؤهلات أقل من متوسطة وتبلغ نسبتهم (١٦٪) من اجمالي العينة ككل.

ولاشك أن هذا التوزيع على متغير التعليم لجيل الأمهات يؤكد التباين والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي لعينة البحث.

(٤) أما الحالة المهنية لجيل الأمهات فقد انقسمت أيضاً إلى ثلاثة فئات اجتماعية أساسية هي:

أ ـ فئة الأمهات غير العاملات (من أرباب الأسر) وبلغت نسبتهم (٥٦٪) من اجمالي أفراد العينة ككل.

ب ـ فئة الأمهات العاملات في الوظائف الحكومية والقطاع العام وبلغت نسبتهم (٣٠٪) من اجمالي العينة.

ج ـ فئة الأمهات العاملات في مهن حرة كالتجارة وقد بلغت نسبتهم (١٤٪) من اجمالي العينة.

رغم أن هذا التوزيع يبدو وكأنه فارق من الناحية الاقتصادية إلا أننا لانميل إلى استخدام هذا المؤشر للدلالة على المستوى الاجتماعي لأن فرص عمل جيل الأمهات العاملات في ذلك الوقت كانت محدودة للغاية، كما أن الفروق بين الأمهات العاملات وغير العاملات لاتكشف عن التباينات في المستوى الاقتصادي بشكل كبير.

(٥) أما عن ممتلكات الأسرة وقت النشأة، فقد اتضح أن أفراد العينة يتفاوتون من حيث أسلوب الحياة على النحو التالي:

الفئة الاجتماعية الأولى: وهم أصحاب العقارات والأراضي الزراعية والذين ينحدرون من جذور اجتماعية موسرة وهؤلاء يمثلون (٤٠٪) من اجمالي المستثرون ككل.

الفئة الاجتماعية الثانية: وهم من أصحاب المحلات التجارية الصغيرة ويمثلون (٢٨٪) من اجمالي عدد المستثمرين.

الفئة الاجتماعية الثالثة: وهؤلاء كانوا يمتلكون بعض الآلات كالجرار الزراعي، وعربة نقل ويمثلون (٢٨٪).

وأخيراً الفئة الاجتماعية الرابعة: وهؤلاء من المعدمين الذين كانوا لايمتلكون أي شيء ويمثلون (٨٪) من أفراد العينة.

وهكذا يتضح أن متغير الملكية كمؤشر يعبر عن أسلوب الحياة وقت نشأة

المستثمرين يبرز التباين الاجتماعي والاقتصادي بين المستثمرين دون أن نجزم بأهميته فقط في تباين الأصول الاجتماعية لهم. ويمكن أن نفترض بناء على ماسبق أن العينة التي تتكون من المستثمرين في المجتمع الحضري تنحدر من أصول اجتماعية متباينة حيث أوضحت البيانات الميدانية في أن هناك تباين واضح في المستوى التعلمي والمهني، والاقتصادي، مما يوضح أن هناك تباين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي بين المستثمرين يتراوح بين الفئات الاجتماعية الموسرة التي تمثل الرافد الرأسمالي التقليدي وهم أصحاب العقارات والأراضي والذين ترتفع معدلات التعليم فيما بينهم. ثم المستثمرون الذين ينحدرون من أصول اجتماعية متوسطة وهؤلاء من أصحاب المهن الحرة والموظفين وأصحاب المحلات التجارية الصغيرة ويمثلون الرافد البيروقراطي وأخيراً المستثمرون الذين ينحدرون منأصول اجتماعية شعبية حيث ترتفع بينهم معدلات الأمية وتنعدم لديهم الممتلكات وقت نشأتهم وهذا الرافد يمثل الرأسمالية الجديدة التي ظهرت في حقبة السبعينيات.

ثانياً ـ أهم مجالات الاستثمار وصوره:

واستكمالاً لما سبق سوف نتقدم خطوة أخرى للتعرف على أهم اتجاهات المبحوثين حول قضايا الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار فردياً أو اجتماعياً، داخلياً أو خارجياً، مقصوداً أو تلقائياً، باعتبار أن مصطلح الاستثمار في التحليل الاقتصادي يشير إلى استخدام الأموال في الانتاج كما يحدث في شراء الانتاج أو اقتناء الأسهم والسندات أو المصروفات المنفقة على السلع الرأسمالية والوسيطة ومجموع ماينتج عن ذلك يسمى مجمل الاستثمار[٥٢].

ولاشك أن هذه القضية تمثل دلالة هامة للمجتمع المصري بعد أن أصبح الاستثمار أهم عناصر التنمية والتحدي الأساسي لها بكل معاني الكلمة، من هنا حاولت الدراسة تسليط الضوء على طبيعة المشروع الاستثماري، ونوع ملكيته، وطبيعة النشاط الانتاجي، وتاريخ بدء الانتاج، وحجم الانتاج، وعدد العاملين في المشروع، ونسبة الانتاج الموجة للسوق المحلي والعالمي. وفيما يلي عرض هذه النقاط على النحو التالي:

(١) حجم رأس المال المشروع وقت النشأة:

فقد أوضحت البيانات الميدانية أن المشروعات الاستثمارية تتوزع بشكل متفاوت

من حيث الحجم وهذا مايوضحه الجدول رقم (٢)

حجم رأس مال المشروع	التكرارات	النسبة	فئات الحجم
أقل من ٥ آلاف جنيه	٢	٤	الحجم الصغير ١٠
من ٥ آلاف إلى ٥٠ ألف جنيه	٨	١٦	
٥٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف	٢٥	٥٠	الحجم المتوسط ٢٥
٢٥٠ ألف فأكثر	١٥	٣٠	الحجم الكبير ١٥
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠	٥٠

ونستطيع أن نميز بين ثلاث أحجام المشروعات الاستثمارية كما هي موضحة في الجدول السابق:

أ ـ أصحاب المشروعات الصغيرة التي يبلغ حجم رأسمالها أقل من ٥٠ ألف جنيه وتمثل (٢٠٪) من اجمالي هذه المشروعات.

ب ـ أصحاب المشروعات المتوسطة والتي يبلغ حجم رأسمالها (٥٠ الفاً إلى ٢٥٠ ألف) وتمثل (٥٠٪) من اجمالي المشروعات الاستثمارية.

ج ـ أصحاب المشروعات الكبيرة وهي التي يبلغ رأسمالها (٢٥٠ ألف) فأكثر وتمثل (٣٠٪) من حجم أفراد العينة مع وجود حالتين منهما أكثر من مليون جنيه.

وتطرح هذه المعدلات السابقة تنوع أحجام المشاريع الاستثمارية في مجتمع البحث، وإن كانت المشروعات ذات الحجم المتوسط تمثل السمة الغالبة.

(٢) نوع الملكية:

وفي هذه الفقرة تحاول الدراسة التعرف على نمط الملكية السائدة للمشروعات الاستثمارية، فتبين أن نمط الملكية الغالب هو الملكية الخاصة المشتركة بين الأقارب ومثلت (٣٦٪) من اجمالي المشروعات، يليها نمط الملكية الخاصة الفردية وقد بلغت (٢٦٪) ثم الشركات ذات الملكية التضامنية وذلك بنسبة (١٨٪) ثم الشركات ذات التوصية البسيطة ومثلت (٤٪)، ولعل هذا مايوضح أن النسبة الغالبة هي المشروعات الرأسمالية ذات الطبيعة المشتركة بين

الأقارب وهذا مايؤكد صدق التحليل النظري للبحث من غلبة الطابع العائلي على نشأة الرأسمالية المصرية الجديدة وعمق الروابط والوشائج الاجتماعية بينهم.

(٣) طبيعة النشاط الانتاجي:

ونظراً لأهمية النشاط الانتاجي وارتباطه بحركة التنمية ومسيرتها في زيادة الانتاج الوطني لما لذلك من عائد ايجابي على الفرد والمجتمع ويمثل الاهتمام بالنشاط الاستثماري ذو الطبيعة الانتاجية أحد الوسائل الهامة لتطوير وتحديث ورفع كفاءة العملية الاستثمارية ومضاعفة الفائدة المرجوة منها. لذا فقد حاولت الدراسة التعرف على طبيعة هذا النشاط الاستثماري وما إذا كان انتاجي أم استهلاكي طفيلي. وكشفت الدراسة أن النمط الغالب هو النشاط التجاري غير الانتاجي حيث برزت أنشطة الاستيراد والتصدير والأعمال التجارية بنسبة (٣٤٪) يلي ذلك بفارق نسبي صناعة الغزل والنسيج والتي بلغت (١٨٪) وربما يرجع ذلك إلى وقوع أكثر من نصف عينة البحث في احدى قلاع هذه الصناعة في مصر وهي مدينة المحلة الكبرى، ثم تأتي صناعة وتجارة الآلات الزراعية وقطع غيارها في الترتيب الثالث بنسبة (١٦٪) ونفس النسبة لصناعة المواد الغذائية ثم مجال المقاولات والانشاءات بنسبة (٨٪) وأخيراً الأنشطة السياحية والتي مثلت (٤٪) ونفس النسبة لصناعة الأثاث، ولعل الأرقام ذات الدلالة هنا هي الخاصة بغلبة الأنشطة التجارية غير الانتاجية وهي بدورها تفسر الاتجاه العام للرأسمالية المصرية نحو العمل في الأنشطة الاستهلاكية والهامشية التي تدر عائداً سريعاً ومرتفعاً.

(٤) تاريخ بدء النشاط الاستثماري:

وفي هذه النقطة حاولنا وبشكل مباشر التعرف على بدايات مزاولة النشاط الاستثماري في مجتمع البحث وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين ممارسة النشاط الاستثماري وبداية حقبة الانفتاح الاقتصادي ولمعرفة ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٣)

تاريخ بدء نشاط المشروع	التكرارات	النسبة
فيما قبل ثورة ١٩٥٢	٣	٦
٥٢ - ١٩٧٣	٦	١٢
٧٤ - حتى الآن	٤١	٨٢
المجموع	٥٠	١٠٠

وتوضح الاجابات المبينة في هذا الجدول أن غالبية المشروعات بدأت منذ السبعينيات وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٧٤ م وتطور الأخذ بسياسة الاقتصاد الحر وفتح المجالات الاستثمارية للقطاعين الخاص والأجنبي وذلك بنسبة (٨٢٪) ثم يلي ذلك ولكن بفارق نسبي كبير المشروعات التي انشئت خلال حقبة الثورة (٥٢ - ١٩٧٣) والتي بلغت نسبتها (١٢٪) ثم تأتي المشروعات التي انشئت في فترة ماقبل الثورة في الترتيب الثالث بنسبة (٦٪) فقط وهذا مايوضح أن سياسة الانفتاح ساهمت بشكل أو بآخر في جذب الاستثمارات المحلية للعمل في قطاعات الاستثمار المختلفة لما اتاحته من فرصة خلق جو من الاطمئنان والثقة لتشجيع هذه الاستثمارات على مزاولة أنشطتها الاستثمارية.

(٥) حجم الانتاج:

في هذه الفترة تحاول الدراسة الراهنة الوقوف على حجم الانتاج بالنسبة للمشروعات الاستثمارية، لكن الذي تجدر الإشارة إليه أن الإفصاح عن حجم الانتاج السنوي أو الشهري الحقيقي يعتبر مصدراً غير دقيق خاصة في مجتمعات مازالت تشهد بعض الرواسب الثقافية المتعلقة بحقيقة الإدلاء بهذا الحجم فضلاً عن خوف المستثمر من الضرائب أو التأميم أو شبح المصادرة، لذلك فقد واجه الباحث صعوبة كبيرة في الحصول على بيانات تتعلق بحجم المنتج الحقيقي. ومع ذلك فقد اتضح أن أكثر الفئات حجماً (٣٦٪) وهي التي يصل حجم المنتج لها أكثر من المليون وهناك بعض الحالات التي يبلغ انتاجها أكثر من ثلاثة ملايين جنيه، يليها الفئة الأدنى مباشرة وهم أصحاب الانتاج المتوسط (من ١\٤ مليون إلى مليون) ويمثلون حوالي (٣٤٪) وأخيراً أدنى الفئات وهي أقل من ٢٥٠ ألف جنيه وقد بلغت (٣٠٪) من اجمالي العينة، هذا ونميل إلى الاعتقاد بأن حجم الانتاج الحقيقي أعلى بكثير مما اتضح من استجابات المستثمرين، ومع ذلك فإن الفروق النسبية بين الفئات تظل ملائمة للقياس والمقارنة.

(٦) عدد العاملين في المشروع الاستثماري:

ومن حيث عدد العاملين في المشروع الاستثماري فقد تبين أن المشروعات التي تضم (من ١٠ عمال إلى أقل من ٥٠ عامل) هو النمط الغالب حيث مثلت (٤٦٪) من اجمالي عدد المشروعات.

يليها المشروعات التي تضم (٥٠ - ١٠٠ عامل) ومثلت حوالي (١٠٪) وأخيراً المشروعات التي تضم (١٠٠ - ٣٠٠) عامل ومثلت (٨٪) وهؤلاء يوجدون في المشروعات الخاصة بالغزل والنسيج، ومن ثم نستطيع أن نستخلص أن زيادة عدد العمال يرتبط بحجم المشروعات ونوعه، لكن الذي تجدر الإشارة إليه أن تشجيع المناخ لحرية الاستثمار يساهم بشكل كبير في حل مشكلة البطالة بين الشباب ومساعدتهم على ايجاد فرصعمل مناسبة.

(٧) نسبة الانتاج الموجه للسوق المحلي والعالمي:

أصبح الاتجاه نحو تصدير المنتج المحلي في مختلف فروع الانتاج إلى السوق العالمي هو سمة التقدم الحديث، وأحد المقاييس الهامة لدرجة التقدم أو التخلف إن لم يكن أهمها على الاطلاق، من هذا المنطلق أصبحت قضية التصدير من أهم القضايا التي تحظي باهتمام بالغ من جانب كافة دول العالم سواء المتقدم منها أو النامي نظراً لما تمثله من زيادة نسبة العملة الصعبة من حصيلة هذه الصادرات والعمل على توظيفها في خلق مجالات انتاجية جديدة، أو الوسع في المشروع الاستثماري، وبناء على ذلك نحاول التعرف على نسبة الانتاج الموجه للسوق المحلي والسوق العالمي وهذا مايوضحه الجدول رقم (٤):

نسبة الانتاج الموجه للسوق المحلي العالمي	التكرارات	النسبة
السوق المحلي	٢٥	٥٠
السوق العالمي	١٠	٢٠
الاثنين معاً	١٤	٢٨
المجموع	٥٠	١٠٠

وتوضح البيانات المبينة في هذا الجدول أن نصف المشروعات الاستثمارية توجه انتاجها للسوق المحلي فقط، في حين ذكر (٢٨٪) بأن انتاجها يوجه السوق المحلي والعالمي معاً بينما أشار (٢٠٪) بأن جميع منتجاتهم توجه للسوق العالمي بينما لم يوضح (٢٪) موقفهم على وجه التحديد. ومن خلال ذلك يتضح أن هناك اتجاهاً

ايجابياً نحو التصدير في السوق العالمي من جانب الرأسمالية الخاصة وبخاصة السوق العربية ودول غرب أوروبا، لكن يوجد انحياز واضح من جانب الرأسمالية الجديدة نحو السوق الرأسمالي دون السوق الاشتراكي، وهذا مايفرض ضرورة التعامل مع السوق العالمي بشكل أكثر وعياً ومن مظاهر هذا الوعي ضرورة تنويع مصادر التصدير للتفاوض من أجل أسعار أفضل.

ثالثاً ـ المستثمرون والوعي بالقضايا المرتبطة بتنمية الاقتصاد والمجتمع في مصر:

ونحاول في هذا الجزء من الدراسة الميدانية التعرف على اتجاهات المستثمرين حول بعض القضايا الاقتصادية والتنموية ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية، خاصة وأن الدراسات التنموية سواء على المستوى النظري أو التطبيقي قد أكدت على أن التنمية ليست مسألة موارد اقتصادية ورأس مال فحسب، ولكنها مسألة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى فهي ترتبط بنوع التراث الثقافي، وتاريخ المجتمع، ونوعية القيم والاتجاهات ونموذج الشخصية، وحجم ونوعية التعليم، وطبيعة القيادات العامة والمتخصصة السائدة في المجتمع، وطبيعة التنظيم الاجتماعي القائم[٥٣].

من هذا المنطلق سوف نتعرف على آراء المستثمرين واتجاهاتهم نحو قضايا الانفتاح، والتعليم، وسوق العمل والشباب، والمرأة، ومتطلبات التنمية ومستقبلها، ودور الأحزاب السياسية وغيرها من القضايا الأخرى.

(١) الانفتاح الاقتصادي (سياسة وتطبيقاً):

إذا تأملنا المعاني التي طرحتها عينة البحث للانفتاح كسياسة نجد أن المعنى الاستثماري هو المعنى الأساسي باعتبار أن سياسة الانفتاح هي زيادة دور القطاع الخاص في الانتاج والاستثمار وذلك بنسبة (٥٠٪) يلي ذلك التأكيد على معنى الانفتاح بأنه هو حرية دخول رأس المال الأجنبي وزيادة نسبة التصدير والاستيراد ويمثلون (٣٠٪) في حين رأى (٢٠٪) أن الانفتاح هو العمل في التجارة والسمسرة، وأكد جميع أفراد العينة على ضرورة هذه السياسة للاقتصاد الوطني لزيادة الانتاج وفتح مجالات جديدة للانتاج والتصدير هذا عن وجهة نظر المستثمرين في الانفتاح كسياسة، أما عن آرائهم في الانفتاح كواقع تطبيقي فيمكن حصره في فريقين أساسيين:

الفريق الأول: وهو الأغلبية يرى أن الانفتاح كواقع ساعد على جذب رؤوس الأموال المهربة من الخارج وساهم في دعم دور القطاع الخاص في عملية التنمية وزيادة المشروعات الاستثمارية الخاصة.

والفريق الآخر: وهو الأقلية فيرى أن الانفتاح الذي حدث هو انفتاح استهلاكي وغير انتاجي اهتم بالتجارة والمقاولات والسمسرة وزيادة المشروعات الكمالية والوهمية.

(٢) التعليم:

نظراً لأن الدراسات الحديثة تتخذ من مخرجات التعليم ونوعيته، والأموال التي توظف في ميادين البحث العلمي إلى جانب درجة الاستثمار في الموارد الطبيعية كمؤشرات على التغير الاجتماعي والتقدم، لذا يعد التعليم محدداً أساسي للتنمية البشرية، وهو أمر أكدته التجارب التنموية الحديثة، وساعد على هذا نمو نسق القيم المرتبطة بالعمل، كمكون حضاري أساسي، يقدس العمل المتقن ويعتبر العمل وسيلة لتحقيق الذات وهو أمر يتطلب اكتساب معارف ومهارات لازمة تتوافر عن طريق التعليم ومايسهم بدورة في زيادة الانتاج في ضوء ذلك فقد حاولت الدراسة التعرف على واقع التعليم الحالي من وجهة نظر المستثمرين، فقد أوضحت نتائج المقابلات أن أفراد العينة يتوزعون كالتالي:

حيث أجمع (٤٠٪) على أن التعليم الحالي يواجه تحديات كثيرة أهمها عدم ربط سياسات التعليم بسوق العمل، وتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية والاختلال الواضح بين التعليم النظري والتعليم التطبيقي.

في حين رأى (٢٥٪) أن القضية التي تواجه التعليم هو عزوف الشباب عن التعليم الفني والمهني ثم أشار (٢٠٪) أن أخطر العقبات التي تواجه التعليم في مصر هو انتشار التعليم الاجنبي القائم على مدارس اللغات والذي يحتاج إلى مبالغ ومصاريف مرتفعة لكن يرى (١٥٪) أن مشاكل التعليم في المرحلة الجامعية ترجع إلى عدم افساح المجال للتعليم الخاص في هذه المرحلة.

ولاشك أن هذه القضايا التي طرحتها عينة البحث تكشف عن أن التعليم الحالي يواجه خللاً واضحاً سواء فيما يتعلق بمحتوى التعليم وبرامجه أو فيما يتعلق بمخرجات التعليم وكفائته الخارجية.

(٣) سوق العمل:

لقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتنمية القوى العاملة الماهرة وبخاصة في المجالات التقنية والفنية التي تتطلبها سوق العمل الحالي، فالقدرة الإنسانية وليس رأس المال هو العنصر الأساسي لتحقيق أهداف التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وعلى هذا فإن سوق العمل تحتاج بصورة مستمرة تحسين أداء القوى العاملة وزيادة انتاجاتها، والاهتمام بتطويرها المستقبلي والعمل على تصحيح مسيرتها والتنسيق بينها وبين برامج التنمية الشاملة، وفي ضوء ذلك فقد حاولت الدراسة التعرف على واقع سوق العمل ومشاكلة من وجهة نظر المستثمرين، وهنا توضح النتائج الميدانية أن الغالبية ترى أن سوق العمل يعاني من مشاكل عديدة أهمها أن مخرجات النظام التعليمي لم توفق في تلبية احتياجات سوق العمل، وخاصة من حيث النوعية والكفاءة العلمية التي تتطلبها معظم مشروعات القطاع الخاص بالإضافة إلى عزوف الشباب عن ممارسة العمل المهني والحرفي ثم أضاف البعض أن سوق العمل يعاني من بعض القيود التي تفرضها قوانين العمل على أصحاب المشروعات الاستثمارية فيما يتعلق بالتأمينات، وساعات التشغيل، وتحديد الأجور ثم حظر القانون أن يجمع الفرد بين وظيفتين في آن واحد وهذا مايوضح أن مستقبل سوق العمل في مصر مرهون بتركه لآليات العرض والطلب، والاهتمام بتنمية كفاءة القوى العاملة الماهرة التي تتطلبها سوق العمل وهذا مايتطلب ضرورة تغيير محتوى سياسات التعليم ومؤسساته وتوجهاته وفقاً لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل الحالية.

(٤) الشباب:

يمثل الشباب في أي مجتمع قطاعاً حيوياً وهاماً باعتبارهم أكثر الفئات العمرية دينامية، وقدرة على العمل والنشاط، فضلاً عن مايتسم به الشباب من طموح وإقبال على الحياة، واستعداد للعطاء والانتاج من هنا حاولت الدراسة تسليط الضوء على الشباب من خلال التعرف على آراء المستثمرين تجاه تلك الشريحة الهامة في المجتمع وهم الشباب ووضعهم داخل المجتمع، وهنا أوضحت نتائج المقابلات الفردية، أن النظر إلى الشباب تنقسم إلى فريقين أساسيين:

الفريق الأول: وهم المتفائلون الذين ينظرون إلى الشباب المصري بأنهم بخير وهم أداة البناء الأساسية للمجتمع إذا ماأحسن استثمارها وتوجيهها بصورة أفضل ولذلك

يرون أنه لابد من الاهتمام بتنمية الدور الاجتماعي للشباب وزيادة مشاركته في عملية التنمية واعطاء الثقة له.

في حين يرى الفريق الثاني: وهم المتشائمون أن الشباب المصري يعاني من أزمة حقيقية ومن مشاكل عديدة أهمها عدم توفر فرص العمل وبالتالي الخوف من شبح البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم القدرة على الزواج وتكوين أسرة لفقدان الأمل في الحصول على مسكن ملائم، ولاشك أن محصلة هذه المشكلة وفقدان الأمل في حلها جعل الشباب يلجأون إلى الإنحراف والعنف والتطرف.

(٥) المرأة:

من المعروف أن المرأة نصف المجتمع نوعاً إذ بدونها لايوجد النوع الآخر، وهي بدون النوع الآخر كذلك لا يكون لها وجود، لذا فبالنوعين معاً تستمر الحياة وتتقدم، ولذا فقد أكدت الدراسات والبحوث التنموية المهتمة بالمرأة على ضرورة دمج المرأة في عملية التنمية الشاملة وتعزيز مكانتها وقدراتها بما يتيح لها أن تسهم اسهاماً فعالاً في عملية التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمع، وعلى هذا فقد حرصت الدراسة أن تتعرف على اتجاهات المستثمرين نحو المرأة ودورها في المجتمع، فهناك من يرى أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت لرعاية الأولاد والزوج وإفساح مجال العمل للرجال، في حين يرى آخرون ضرورة مشاركة المرأة في العمل وادماجها في التنمية لتحقيق تنمية ذاتية قائمة على تعبئة كافة الجهود البشرية وهؤلاء يمثلون ثلث أفراد العينة لكن يرى البعض الآخر أن اعطاء المرأة الحق في التعليم لايعطيها الحق في مزاحمة الرجل في ميدان العمل، لأن العمل خاص بطبيعة الرجل وليس بالمرأة، وأخيراً يرى فريق رابع اعطاء الحرية لتعليم المرأة واتاحة الفرصة للعمل في بعض القطاعات التي تتناسب مع طبيعة المرأة دون القطاعات الأخرى، ولعل ذلك التباين في النظر إلى المرأة ودورها في المجتمع يرجع إلى الثنائية المزدوجة لوضع كل من المرأة والرجل في ثقافتنا العربية حيث يحظى الرجل بالمضامين الايجابية بينما تحظى المرأة بالمضامين السلبية أو في أحسن الأحوال تلك الأقل أهمية وتقديراً من وجهة نظر الرجل[٥٤].

(٦) التنمية (متطلباتها ومستقبلها) في مصر:

نحاول في هذا الجزء من الدراسة الميدانية أن نعرض لأهم متطلبات التنمية من وجهة نظر المستثمرين أنفسهم باعتبار أن استثارة الوعي بإدراك الشروط المطلوبة لعملية

التنمية على المستوى الواقعي والوعي بمجالات اهتماماتهم تمثل الخطوة الأساسية في تكوين الاتجاه الايجابي نحو المشاركة في إقامة المشروعات الانتاجية والعمل على زيادة الانتاج القومي، وهنا أوضحت نتائج المقابلات الفردية أن هناك اتجاه قوى بين أفراد العينة بضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة وتقديم منح وقروض لصغار المستثمرين وقد أيد هذا مايقرب من ربع عدد المستثمرين، وقد احتل عامل الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال إعادة النظر في برامج التعليم ومحتواها أهم خطوة على طريق التنمية الصحيح وأكد على ذلك مايقرب (٢٠٪) كما أجاب (١٨٪) بأن أهم عامل هو عدم تدخل الدولة في الانتاج وفتح منافذ التصدير الخارجي في حين رأى (١٥٪) أهمية تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة ونفس النسبة لالغاء القوانين المعوقة للانتاج، والاهتمام بالكادرات الادارية ذات الكفاءة العالية وتعطينا هذه النتائج مؤشراً هاماً يتمثل في أن المستثمر الحضري أصبح يريد اقتصاداً حراً مفتوحاً يرفض أسلوب تدخل الدولة في التنمية ورفض الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجامد القائم على تدخل الدولة في كل شيء.

أما عن مستقبل التنمية في المجتمع المصري فقد انقسم أفراد العينة إلى فريقين أساسيين:

الفريق الأول: يرى أن سير الاقتصاد المصري في اتجاه المشروعات الخاصة والاصلاح الاقتصادي سوف ينقل المجتمع المصري إلى مرحلة التقدم الاقتصادي وتطوير قوى الانتاج.

بينما يرى الفريق الآخر أن مستقبل التنمية في مصر مازال يسير بخطوات وئيدة ومعدلات نمو متدني بالمقارنة بالمعدلات العالمية، لكثرة القرارات وتضارب القوانين وانتشار الروتين وفساد الادارة وبالتالي قتل روح المستثمر في اقتحام مجالات انتاجية جديدة.

(٧) التجارب التنموية الممكن الاستفادة منها:

أصبحت مسألة التجارب التنموية الناجحة التي حققتها بعض المجتمعات دون الأخرى من أهم المسائل التي لفتت أنظار كثير من العلماء والدارسين بل وحظيت أيضاً باهتمام بالغ من جانب كافة دول العالم على اعتبار أن الاستفادة من هذه التجارب تمثل أحد الوسائل المطروحة والممكنة أمام الدول النامية لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لصعوبة إعادة تجربة الثورة الصناعية التي تحققت في

الدول المتقدمة وفي الدول النامية في الوقت الحالي، وعلى هذا فقد حاولنا أن نعرف اتجاهات المبحوثين نحو أهم التجارب التنموية التي يمكن الاستفادة منها، وهنا أوضحت نتائج المقابلات الفردية أن دول جنوب شرق آسيا تأتي في المقدمة بنسبة (٣٥٪) ثم اليابان (٢٥٪) ثم أمريكا (٢٠٪) وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية (١٢٪) ثم الصين (٨٪) ومن هذا يتبين أن تجارب دول النمور الخمس واليابان هي التي احتلت مكان الصدارة، وربما يرجع ذلك لحداثة هذه التجارب وتشابه الظروف الجغرافية والاقتصادية فضلاً عن أنها استطاعت أن تحقق نهضتها بالاعتماد على القدرات الذاتية مع الاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتقدمة.

(٨) المثل الأعلى للمستثمرين في عالم المال والتجارة والاقتصاد:

ومن حيث المثل الأعلى للمستثمرين في عالم المال والتجارة والاقتصاد أوضحت المعدلات الإحصائية أن رائد الرأسمالية الوطنية (طلعت حرب) يحتل المقام الأول بنسبة (٣٦٪) ثم يأتي (المهندس عثمان أحمد عثمان) صاحب شركات المقاولات في المرتبة الثانية بنسبة (٢٨٪) ثم يأتي الدكتور (عبد العزيز حجازي) رئيس الوزراء الأسبق في الترتيب الثالث بنسبة (١٠٪) ثم تأتي أسماء أخرى (كعبود باشا)، (وفرغلي باشا)، (وسيد مرعي)، (وسامي علي حسن)، (وسيدنا عثمان بن عفان)، لكن بنسب ضئيلة في عينة البحث، ولعل الأرقام ذات الدلالة هنا هي الخاصة برائد الرأسمالية الوطنية (طلعت حرب) الذي نشأ في القاهرة بقصر الشوق بحي الجمالية، وكان أبواه من الشرقية ووالده موظف صغير في مصلحة السكة الحديد، وقد حصل (طلعت حرب) على ليسانس حقوق ١٨٨٩م، وعين مترجماً في قلم الدائرة السنية قبل أن يصبح مديراً لها وهو أول من دعا لإنشاء بنك مصر، واستطاع أن يؤسس بنك مصر ويستثمر مدخراته في مجالات انتاجية رائدة ولعل هذه الخلفية الاجتماعية جعلت من هذا الرجل مثلاً يحتذى به مما يؤكد أن المسألة الاقتصادية لايمكن النظر إليها بمعزل عن الجوانب الاجتماعية بصفة عامة، والقضية الوطنية بصفة خاصة.

(٩) الانتماء الحزبي للمستثمرين:

أما من حيث الانتماء الحزبي للمستثمرين فقد أوضحت الدراسة أن (٤٨٪) من المستثمرين غير منتمين إلى أي حزب سياسي معين في حين أشار (٣٢٪) بأنهم ينتمون إلى الحزب الوطني الديموقراطي ثم حزب الوفد (١٢٪) ثم حزب العمل (٢٪) وأجاب (٦٪) بأنهم مستقلين وهذه النتائج توضح مدى الضعف الحاد في المشاركة السياسية

للمستثمرين والإنصراف الواضح عن الأحزاب السياسية وهي في نفس الوقت تعكس لنا إهمال مختلف الأحزاب السياسية لشريحة هامة وحيوية هي شريحة الصفوة الاقتصادية في المجتمع الحضري وربما يرجع ذلك إلى اعتقاد المستثمرين أن السياسة مضيعة للوقت وغير مجدية لرجال الأعمال.

خاتمة البحث:

يمكن تصنيف البحث الراهن ضمن ثلة البحوث التي تهتم بالقضايا الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافة، وتبدو أهمية هذا البحث في تعرضه بالدراسة والتحليل لأصول الرأسمالية المصرية وتطورها خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي بروافدها الاجتماعية المختلفة.

والموضوع كما يبدو شائك يثار حوله جدل علمي واسع، وتهتم به تخصصات علمية متنوعة كعلم الاجتماع، والاقتصاد والسياسة ومن ثم يمثل البحث الراهن خطوة على طريق طويل نرى ضرورة بلوغ منتهاه من جانب الباحثين المهتمين بدراسة قضايا الاستثمار والتنمية، ولذلك فقد طرح عدد من التساؤلات التي يسعى البحث الإجابة عليها على النحو التالي:

التساؤل الأول:

ماهي الأصول الاجتماعية التي ينتمي إليها المستثمرون في المجتمع الحضري وماهي روافدهم الاجتماعية؟

من خلال الاستعانة بدليل المقابلة المتعمقة لعينة عشوائية مؤلفة من (٥٠) مستثمراً خلصت الدراسة الراهنة إلى أن الرأسمالية الحضرية تنحدر من أصول اجتماعية متباينة حيث تبين أن هناك تباين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد العينة يتراوح بين الفئات الاجتماعية التي تنحدر من مرحلة رأسمالية ماقبل الثورة وهي التي تمثل الشرائح الاجتماعية العليا وهي الروافد التي بدأت نشاطها الاستثماري قبل الثورة وتمارس نشاطها الاستثماري في صناعة الغزل والنسيج، ثم الرأسمالية البيروقراطية التي تنحدر من بين أعطاف حقبة الستينيات وهي التي تمثل الشرائح الاجتماعية المتوسطة ثم الرأسمالية الجديدة التي ظهرت بذورها في حقبة الانفتاح وهي خليط من الشرائح الاجتماعية المتوسطة والدنيا، وهذا مايؤكد أن رأسمالية السبعينيات رأسمالية مهجنة ذات جذور وروافد اجتماعية متباينة على مانحو ماذهب إلى ذلك الاطار النظري للدراسة.

التساؤل الثاني:

ماهي مجالات الاستثمار وصوره لدى المستثمرين في المجتمع الحضري؟

فقد أوضحت البيانات المتعلقة بالمشروعات التي أقامها المستثمرون في مجتمع البحث أن النمط الغالب هو إقامة المشروعات التجارية والاستيراد والتصدير ثم صناعة الغزل والنسيج، ثم صناعة المواد الغذائية ثم مجال المقاولات والانشاءات وأخيراً الأنشطة السياحية وصناعة الأثاث ولعل اتجاه عينة البحث نحو إقامة المشروعات التجارية وغير الانتاجية ربما يرجع ذلك إلى سرعة دوران رأس المال بهذه المجالات فضلاً عما تدره من عائد مادي سريع ومرتفع في حين أن الاتجاه الذي ظهر نحو صناعة الغزل والنسيج ربما يرجع ذلك إلى وقوع نصف عينة البحث في أحد قلاع هذه الصناعة وهي مدينة المحلة الكبرى.

التساؤل الثالث:

ماهي اتجاهات المستثمرين نحو القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

وهنا نستطيع أن نستخلص بإيجاز من التحليل السابق للنتائج التالية:

أ) أن ثمة فروق واضحة بين المستثمرين في مايتصل بالانفتاح كمدلول نظري وإن كان المعنى الأساسي له هو حرية الاستثمار لكل من القطاعين الخاص والمحلي والاجنبي.

كما انقسم المستثمرون نحو الانفتاح كواقع تطبيقي إلى فريقين، الفريق الأول الذي يرى أن الانفتاح ساعد على جذب رؤوس الأموال من الخارج والمدخرات المحلية وساهم في المشروعات الاستثمارية بينما يرى الفريق الثاني أن الانفتاح الذي حدث انفتاح استهلاكي وغير انتاجي.

ب) أن هذا التباين تجلى أيضاً في عدد من القضايا الاجتماعي والاقتصادية الأخرى، كالتعليم، وسوق العمل والشباب ووضعهم في المجتمع ودور المرأة في المجتمع ومتطلبات التنمية، والتجارب الممكن الاستفادة منها والمثل الأعلى للمستثمرين والانتماء الحزبي، وربما يرجع هذا التباين إلى تباين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمستثمرين فضلاً عن تباين الرؤى الفكرية والثقافية لانحدارهم من روافد اجتماعية متباينة.

الهوامش:

١ - صديق محمد عفيفي التخصصية لماذا - وكيف؟ كتاب الاهرام الاقتصادي القاهرة، العدد (٦٠) فبراير ١٩٩٣ م، ص ٥
٢ - السيد محمد بدوي -علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠ م، ص
٣ - دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨١ م، ص ٣٩
٤ - نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، القاهرة، ١٩٨٣ م، ص ١٨٨
٥ - فؤاد مرسي، التخلف والتنمية (دراسة في التطور الاقتصادي)، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢ م، ص ص ٥١ - ٥٢
٦ - مشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري وسعيد مصلوح، مكتبة فلاح، العين، ١٩٩٤ م، ص ٨٧
٧ - انظر: Thornto A, im p eri alism in the twentieth century, Macmillan co. 1978, pp. 231-270
٨ - على ليله، العالم الثالث، قضايا ومشكلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٥ م، ص ٨
٩ - Magd off, h, - imperialism Historical Survey in (sociology of developing societies "ED") Macmillan co. press London 1982, p.13.
١٠ - ايمانويل والرشتين، الأنماط والتوقعات للاقتصاد الرأسمالي العالمي، في كتاب، «الاقتصاد والمجتمع» ترجمة حازم توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩ م، ص ٤٦
١١ - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها «عالم المعرفة» الكويت، مارس ١٩٩٠ م، ص ص ١٠٥ - ١٠٦
١٢ - انظر مايلي:
- ابراهيم سعد الدين، الأنظمة الاقتصادية (الاشتراكية والرأسمالية والاسلامية) حوار حول وجود أو عدم وجود نظام إسلامي في كتاب «الدين والاقتصاد» سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٠ م، ص ٨ - ٩٠
- عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية (دراسات وقضايا) دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ١٣٣
١٣ - سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي القاهرة، ١٩٨٥ م، ص ٦٩
١٤ - السيد الحسيني، التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف) القاهرة، ١٩٨٢ م، ص ١٣٣ ومابعدها.
١٥ - اعتماد علام وأحمد زايد وآخرون، التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة ١٩٩٥ م، ص ١٣٣ - ١٤٤
١٦ - انظر في هذا الصدد: محمد ياسر الخواجة، الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٥ م.
١٧ - فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٤ م، ص ٢٢ - ٢٤
١٨ - ابراهيم العيسوي التحول الى الانفتاح في كتاب «الانفتاح» (الجذور الحصاد المستقبل) المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢ م، ص ٨٠
١٩ - رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة

القادمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣ م، ص ٢٥٢
٢٠ ـ سامية سعيد إمام، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي المصري) ١٩٧٤ م، ـ ١٩٨٠ دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٧٣ ـ ٧٧
٢١ ـ عبد الباسط عبد المعطي، الانفتاح الاقتصادي والبناء الطبقي، في كتاب علم الاجتماع الاقتصادي تأليف غريب سيد أحمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٨٧ م، ص ٣٩٦
٢٢ ـ محمد أحمد السعيد، مساهمة في فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية، مقال منشور في كتاب قضايا فكرية (الكتاب الثالث والرابع) ١٩٨٦ م، ص ١٧٦
٢٣ ـ محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠ م، ص ٢١٧٠
٢٤ ـ عبد الباسط عبد المعطي، الانفتاح الاقتصادي والبناء الطبقي، مرجع سابق، ص ٣٩٧
٢٥ ـ جمال حمدان، شخصية مصر (دراسة في عبقرية الزمان والمكان) عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤ م، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٣
٢٦ ـ محمود عبد الفضيل، حول الطبيعة الطفيلية والريعية للرأسمالية المصرية المعاصرة(بعض الملاحظات النقدية) سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، ١٩٨٤ م، ص ١٩٤
٢٧ ـ ابراهيم العيسوي، في اصلاح ما أفسده الانفتاح، القاهرة، كتاب الأهالي، ١٩٨٤ م، ص ١٩٤
٢٨ ـ عبد الباسط عبد المعطي، الانفتاح الاقتصادي والبناء الطبقي، مرجع سابق، ص ٣٧٠
٢٩ ـ سامية سعيد إمام، بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، ١٩٨٦ م، ص ص ٥٦ ـ ٦٩٠
٣٠ ـ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٥ م، ص ص ٣٩٣ ـ ٤٢٣
٣١ ـ سمير نعيم أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية، في كتاب الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٦ م، ص ص ٤٢ ـ ٤٤
٣٢ ـ جون آندر فرنك، البرجوازية الرثة والتطور الرث، دار العودة، بيروت ١٩٧٣ م.
٣٣ ـ Amins's, accumulation on a Worlds cale n-y monthly review press 1974
٣٤ ـ اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتعصادي عالمي جديد، دراسة في قضايا التنمية، والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦ م، ص ١٦٨
٣٥ ـ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة الكويت، نوفمبر ١٩٨٦ م، ص ٢٨١
٣٦ ـ محمد دويدار، الاتجاه الريعي للدولة في مصر، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثاني، يناير ١٩٨٦ م، ص ص ١٠٠ ـ ١١٨
٣٧ ـ على ليله، مرجع سابق، ص ١٣١
٣٨ ـ سمير أمين، التطور اللامتكافيء (دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة)، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٥ م، ص ١٥٢
٣٩ ـ أحمد بديع بيج، قضية التنمية في مصر، تاريخياً منذ القرن التاسع عشر، مستقبلياً في التكتل الاقتصادي العربي، منشأة المعارف، الاسكندرية بدون تاريخ للنشر، ص ١١٥
٤٠ ـ انظر دراسة هامة في هذا الصدد: أشرف فرج أحمد، الاعلان التلفزيوني وعلاقته بالقيم في ظل

الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٨ م.
٤١ ـ محمود عبد الفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، بيروت ١٩٨٣ م، ص ٦١
٤٢ ـ سعد الدين ابراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣ م، ص ص ٤٧ ـ ٤٨
٤٣ ـ محمود عبد الفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص ٦٣
٤٤ ـ آلان روسيون، شركات توظيف الأموال والانفتاح الاقتصادي، ترجمة عزة أبو النصر، كتاب الاهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد (٢٢٧، ١٩٩٥) ص ص ١٤ ـ ١٧
٤٥ ـ محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ٦٤
٤٦ ـ محمد أبو الأسعاد، الفساد السياسي في مصر المعاصرة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٦م) القاهرة، ١٩٨٩ م، ص ٦٢
٤٧ ـ بدر عقل، توظيف الفساد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨ م، ص ٥٩ ـ ٦٠
٤٨ ـ عبد الباسط عبد المعطي، التوظيف الاجتماعي للنفط وديناميات الشخصية العربية، في كتاب علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢
٤٩ - Fahmy, K. M., Legis Lating in fitah investment currency and foreign trade laq Cairo papersin socials cience au c 1988, p.23
٥٠ ـ محمد ياسر الخواجة، مرجع سابق، ص ١٦٨
٥١ ـ ملك زعلوك، تراكم رأس المال في مصر ودور الرأسمالية التجارية، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثاني، يناير ١٩٨٦ م، ص ٧٤
٥٢ ـ معجم العلوم الاجتماعية، اعداد نخبة من الأساتذة، إشراف ابراهيم بيومي مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥ م، ص ٣٢
٥٣ ـ نبيل السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠ م، ص ١٢٠
٥٤ ـ حامد عمار، في بناء الإنسان العربي (دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي) دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧ م، ص ٣٠٠

الفصل الحادي عشر

الدراسة الثالثة

التحولات العالمية الجديدة وواقع البلدان العربية

مع اشارة خاصة للمجتمع المصري

أولاً - مقدمة البحث:

تشير التغيرات السريعة الشاملة التي شهدها العالم خلال النصف الأخير من القرن العشرين ظهور نظام عالمي جديد بدأت تتشكل ملامحه بصورة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التي تركت العالم ينقسم إلى قطبين عالميين، ونشأت قوة الدول النامية لتدور رحاها في إطار هذين القطبين العملاقين، لكن منذ مطلع الثمانينات من القرن الحالي ظهرت أفكار جديدة لتعبر عن نوعية النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، وتراجع الاشتراكية كمذهب فكري، واختفاء النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية، ثم بدأت معالم عملية إعادة تشكيل العلاقات الدولية داخل النظام الرأسمالي العالمي الجديد[1] وفي اطار ذلك سوف ينطلق البحث الراهن من افتراض أساسي مؤداه «أن هناك تأثيراً واضحاً للتحولات العالمية الجديدة على الوحدات المكونة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، سواء أخذت هذه الوحدات شكل نظم دولية أو تكتلات اقتصادية ضخمة، أو شكل دول تابعة» على أساس أنه من المتصور أنه في كل نظام عالمي جديد فإن فرصاً ومخاطراً سوف تحدث وتتولد بالنسبة للوحدات الفرعية بل وأحياناً قد تتاح للوحدات أو للنظم الفرعية فرصاً أرحب للمساهمة في إعادة تشكيل ملامح النظام العالمي الجديد.

وكمحاولة لتقديم إجابة علمية على هذا الافتراض الأساسي ومايتفرع عنه من قضايا وتساؤلات فرعية أخرى فقد صممت الدراسة لاستعراض الأبعاد والمجالات التالية:

أولها: تقديم رؤية نظرية لتأصيل نظرية النسق الرأسمالي العالمي في تحليلاتها للنظام العالمي، والنظام الاقليمي والعلاقة بينهما.

ثانيها: تطبيقي يتعرض للتعرف على ملامح التحولات العالمية الجديدة وأثرهما على الواقع العربي الراهن.

ثالثها: يعود إلى المجتمع المصري ويدرس واقع المجتمع المصري الراهن في ظل التغيرات العالمية الجديدة.

ثانياً ـ نظرية النسق الرأسمالي العالمي:

تتخذ نظرية النسق الرأسمالي العالمي موقفاً راديكالياً من النظريات والسياسات الاقتصادية التي قامت على افتراض إمكان تحقيق التنمية في ظل الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي، بل إن كتاب هذه النظرية لم يقصروا اهتمامهم على كشف عجز هذه النظريات وتمركزها حول الذات الأوروبية، بل حاولوا أيضاً طرح منظور فكري بديل نابع من العالم الثالث، ويشكل في الوقت نفسه بدايات نظرية تنموية بديلة لاتستطيع فهم وتحليل وتفسير مشكلات الدول النامية وبالتالي لاتتلائم أساساً مع أوضاع هذه الدول وبالتالي لاتصلح لصياغة استراتيجية تنموية ملائمة لها[٣].

ولذا فإن نظرية النسق الرأسمالي العالمي تدور حول استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وأن من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً واحداً خصوصاً وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول ـ والمقصود بها علاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول الناميةقد تشكلت وتطورت في إطار السوق العالمي[٣].

ومن ثم فقد عكس الأدب النظري لنظرية النسق الرأسمالي العالمي غياب إمكانية تحقيق التنمية المستقلة للدول الأقل نمواً نتيجة «التشوهات البنائية» الناجمة عن الشروط غير المتكافئة للتجارة بينهم وبين الدول المتقدمة، والتأثير السلبي للشركات متعددة الجنسيات، وطابع العنف البنائي السائد في هذه التفاعلات[٤].

وفي هذا الصدد يقول فورتادوا في وصفه ظاهرة التبعية «تتجلى ظاهرة التبعية في بادىء الأمر بتبني أنماط استهلاكية تفرضها البلدان الخارجية؟ ويتم ذلك باستعمال الفائض الناتج عن التجارة الخارجية ولكن ديناميكية القطاع الاستهلاكي في الداخل هي التي تحول هذه التبعية إلى سيرورة يصعب الفكاك عنها[٥].

وثمة قضايا إضافية هامة من منظور نظرية النسق العالمي يجب التركيز عليها في هذا الاطارهي:

القضية الأولى: تتعلق بضرورة تحليل ديناميات وميكانزمات النسق الرأسمالي في إطار دورته الاقتصادية الكاملة بما يتخللها من أزمات دورية مستمرة.

القضية الثانية: تتمثل في تأثير الأزمات الدورية على العلاقة بين الدول المتقدمة والرأسمالية وغير الرأسمالية من جانب، وبين الدول المتقدمة والمجتمعات النامية من جانب آخر.

القضية الثالثة: وتركز علىالتراكم غير المتكافىء، بين المراكز والمحيطات بمعنى تأثير استراتيجية النسق الرأسمالي العالمي القائمة على محور الاستغلال المفرط للدول النامية في سبيل تفادي الأزمة إلى الإبقاء على العلاقة غير المتكافئة حتى يتم التراكم الرأسمالي Capital accumulation في الجزء المتقدم ويترسخ التخلف في الجزء الآخر من العالم النامي(٦) أي أن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة فالتنمية في مراكز النظام الرأسمالي يقابلها بالضرورة تخلف في المجتمعات المحيطة أو التوابع.

وفي ضوء هذه الرؤية تكون وحدة التحليل الأساسية هي النظام العالمي برمته، فلا يمكن فهم عمليات التخلف الداخلي في البلدان الخارجية عن نطاق المركز الرأسمالي إلا في ضوء فهم العلاقة التاريخية التي ربطت هذه البلدان بالرأسمالية العالمية. ويعد جون آندرفرانك، ودوسانتوس، وسمير أمين، وإيمانويل والرشتين من أظهر الذين قدموا مفهوم النظام العالمي واتجهوا بفكرهم نحو العالمية، وابتعدوا كثيراً عن المحلية وفي ضوء هذا المنظور العالمي يقسم النظام الاقتصادي العالمي وفقاً لمبدأ تقسيم العمل، كما يشير فرانك إلى مركز، وتوابع، أشباه توابع وبأن هناك سلسلة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم أو هو تسلسل يتجه من خلاله الفائض الاقتصادي حتى يصل إلى «المتروبوليس» مروراً بمن يخضعون لهذا المركز(٧).

أو أنه كما يقول ـ والرشتين ـ يضم ثقافات متنوعة ونظاماً اقتصادياً واحداً تتدرج فيه الدول أو مجموعات الدول في شرائح تحتوي بعضها إلى أن تصل إلى مراكز العالم الرأسمالي التي تحتوي الجميع.

أو أنه ـكما يقول سمير أمين ـ يضم مجموعات من الدول تحكمها علاقات غير متكافئة وأشكال من التطور اللامتكافىء(٨).

وهذا يعني أن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي قد تضمن في داخله علاقة

استقطابية ثنائية متمركزة حول طرفين أو قطبين، القطب الجاذب الموجب أو الفاعل ويتمثل في النظام الرأسمالي العالمي المركزي، والقطب المنجذب السالب أو المنفعل ويتمثل في البلدان المتخلفة اقتصادياً والمرتبطة عضوياً بعلاقة تقسيم العمل الدولي مع المركز، وقد تركزت، وتمركزت مصادر التطور والنمو الاقتصادي في العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم للأسباب التاريخية المعلومة، بينما حرمت البلاد المتخلفة اقتصادياً من هذه المصادر لأسباب الاستعمار والإرث الاستعماري ومن طبيعة النمو ذي الطبيعة الاستقطابية وتكون النتيجة تعاظم النمو وتعميق الركود حول طرفي العلاقة الاستقطابية(٩).

ووفقاً لهذا التصور فإن العامل الجوهري في عملية التخلف المستمرة التي تشهدها وتعايشها معظم الدول النامية هي في جوهرها نتاج لعلاقة تبعية هذه الدول للرأسمالية العالمية أو بعبارة أخرى هي نتاج للعلاقة غير المتكافئة بين دول العواصم والتوابع، وهي علاقة يحكمها تناقض تراكم معدلات التنمية الاستثمارية التي تحدث في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وتكوين معدلات التخلف في المحيطات التابعة، ومن ثم فإن تنمية النسق الرأسمالي يعني وفي نفس الوقت تطوير التخلف في دول العالم التابعة، إذن فالترابط العضوي بين النسق الرأسمالي العالمي والدول التابعة هو لب المشكلة لعمليتي التنمية والتخلف، وعلى هذا فإن العلاقة اللامتكافئة تفرض على الدول التابعة أن تظل متخلفة بحكم استغلال المراكز لها، وأن السبيل الوحيد لتجاوز ذلك هو أن تكسر البلاد التابعة علاقتها بالسوق العالمية، وأن توقف إمتصاص فائضها الاقتصادي، وأن تناضل من أجل تحقيق الاعتماد الذاتي، ولكي يتحقق ذلك لابد من إحداث تحول سياسي ثوري، وهنا يلعب الصعيد السياسي دوراً قيادياً، وعندما تزال العقبات الخارجية فإن التنمية الذاتية تصبح متاحة وممكنة(١٠).

في حين يذهب كل من - كاردسو وفاليتو - إلى تقديم تصور أكثر شمولاً لظاهرة تخلف الدول النامية ليس فقط على أساس القوى الخارجية وحدها (المتمثلة في الدول الرأسمالية الغربية) بل أيضاً في ضوء ترابط المصالح بين القوى الاجتماعية الداخلية (المتمثلة في الطبقات الاجتماعية الداخلية) المسيطرة والمهيمنة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطبقات الرأسمالية العالمية(١١).

ومن القضايا التي كشفت عنها نظرية النسق الرأسمالي العالمي في هذا الصدد ظاهرة تعايش إشكالية إنتاجية متناقضة في بنية المجتمع التابع، فالبرغم من أن النمط الرأسمالي يمثل قطاعاً مسيطراً في الاقتصاد التابع سواء في قطاعي الزراعة أو

الصناعة إلا أنه يتعايش مع هذا النمط (الرأسمالي) أنماط أخرى غير الرأسمالية أو اللارأسمالية non - capitalist. في المجال الزراعي، وفي المجال الحرفي وفي مجال الصناعات الصغيرة، وأن هذه الأنماط اللارأسمالية تعيش متمفصلة مع النمط الرأسمالي الذي يخضعها لمتطلباته، ويمتص فائضها ويحوله إلى قيمة تبادلية يتم تداولها عبر قنوات امتصاص الفائض في النظام الرأسمالي العالمي(١٢).

وأن هذا التحليل يكشف عن أن الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي لايلغي تماماً الأشكال التقليدية، وإنما يضمها جميعاً في نمط جديد مختلف، وتعد تحليلات كرستوفر دينن dunn من أهم التحليلات التي ظهرت حول تميز النظام الاقتصادي العالمي بأنماط الإنتاج الرأسمالي، ولكنه يؤكد أن مكونات النظرية الرأسمالية يجب أن تتعدل عن واقعها التقليدي لتشمل أنماط الانتاج المتعدد(١٣).

وبالرغم من تعدد أنماط الانتاج، فإن تطور التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان النامية يسير في اتجاه نمو دور علاقات الانتاج الرأسمالية المتمثلة في القطاع الرأسمالي - الخاص والاجنبي - وبعناصر رأسمالية الدولة(١٤).

وبشكل عام فإن كتاب نظرية النسق الرأسمالي العالمي قد طرحوا ثلاثة أشكال من التفاعلات الرئيسية داخل هيكل النظام الرأسمالي العالمي الجديد يمكن إنجازها على النحو التالي:

أولها: علاقات الاعتماد المتبادل interdependence

وهي التي تتسم بالعلاقات المتكافئة بين الدول الداخلة فيها بحيث تستفيد كل منها بشكل مساوٍ بدرجة أكبر أو أقل.

ثانيها:علاقات الاعتماد dependence

وهي التي تقوم على الاعتماد المتبادل ولكن يستفيد منها الطرف الأقوى بدرجة أكبر من الأطراف الأقل قوة وغنى.

وثالثها: علاقات التبعية dependency

وهي التي تقوم على علاقات غير متكافئة بحيث يستفيد منها الطرف الأقوى، والأغنى ويحدث ضرراً سلبياً بالطرف الأقل والأضعف(١٥).

ووفقاً لهذا التقسيم السالف فإننا نلاحظ أن الشكل الثالث من هذه العلاقات هو الذي يسود بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية ومنها الدول العربية، لأن

التقسيم الدولي للعمل الذي تقترحه بلدان المركز اليوم على بلدان الأطراف مازال يفتقر إلى العدالة، وعدم المساواة لأنه يجعل دول الأطراف مازال يفتقر إلى العدالة، وعدم المساواة لأنه يجعل دول الأطراف كمورد للموارد الأولية، كما أنه يعد مسؤولاً عن إنتاج السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من أجل تصديرها إلى بلدان المركز المتقدمة التي تحتفظ لنفسها بالمنتجات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا.

وهذا التقسيم يعمل أيضاً بدرجة أكبر في خدمة الشركات متعددة الجنسيات التي سيكون باستطاعتها التويض عن معدلات الربح المنخفضة التي تحفظها البلدان الغنية بمعدلات أعلى بكثير من البلدان الفقيرة، يضاف إلى ذلك أن بلدان الأطراف تسود فيها الطبقة الكومبرادورية التي تتطابق مصالحها مع مصالح بلدان المركز، وعن طريق هذا التطابق تنتفع تلك الطبقة من العلاقة القائمة مع البلدان الأخيرة، وهذه القيادة تفرض نموذجاً للتنمية يخدم مصالحها الخاصة، ومصالح بلدان المركز ويلحق الضرر بسكان العالم الثالث(١٦).

وفي ضوء وجهة هذه النظرية يتبين أن تخلف الدول الهامشية لايمكن ارجاعه فقط إلى بنية النسق الرأسمالي العالمي التي تقوم على علاقات الاستغلال القهر الخارجية بل ينبع من مصالح الطبقات الاجتماعية المسيطرة المحلية والدولية أيضاً.

ثالثاً ـ التحولات العالمية الجديدة وأثرها على واقع الوطن العربي:

١ ـ شهد الاقتصاد العالمي تغيرات عميقة خلال العقدين الماضيين، وكان لذلك تأثيراته على إمكانيات التنمية وحدودها والبلاد العربية على وجه الخصوص، ولعل أول هذه التغيرات وأهمها جميعاً هو التطورات بعيدة المدى التي جرت في الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية في أوروبا الشرقية، التي شكلت نهاية طبيعية للنظام العالمي القديم الذي كان أساساً نظاماً ثنائي القطبية، كذلك شكل استفراد الولايات المتحدة الراهن بالشأن العالمي بداية بروز النظام العالمي الجديد، الذي تؤكد كل المعطيات أنه أساساً نظام أحادي القطب. بيد أن استفراد الولايات المتحدة ليس هو السمة الوحيدة المميزة للنظام العالمي الجديد.فبالإضافة إلى ذلك هناك البروز المفاجيء لكل من اليابان وأوروبا، والصين كقوى كبرى جديدة، لقد ازداد مؤخراً حضور اليابان كقوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية عملاقة، كما ازداد ادراك العالم بجدية مشروع الوحدة الاقتصادية الأوروبية التي أصبحت حقيقة من حقائق هذا العصر. كذلك أخذت الصين تبرز فجأة ليس كقوة بشرية ضخمة فحسب وإنما كقوة اقتصادية متنامية تتطلع للقيام بدور

سياسي على الساحة الدولية، إن لدى كل قوة من هذه القوى الكبرى الجديدة مشروعها المستقبلي وطموحها الحضاري الخاص بها[١٧]. وهي تسير تسريعاً نحو نظام اقتصادي وسياسي يختلف عن النظام الذي ساد فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بكل ماينطوي عليه ذلك من آثار وانعكاسات سوف تتردد أصداؤها في عقد التسعينات ومابعد ذلك، فضلاً عن هيمنة الرأسمالية العالمية وكأنها الايديولوجية العالمية الملائمة لعالم المستقبل.

وهذا مايؤكد ـ ماذهب إليه بعض الباحثين ـ أن النظام الرأسمالي الذي استوعب العالم منذ القرن السادس عشر مايزال باقياً قادراً على الضم والإتساع والإحتواء والمناورة، وطرح نفسه كبديل تنموي دائم[١٨].

فضلاً عن ظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ومن ورائها أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية وتكتل اليابان والدول الصناعية الغنية في جنوب شرق آسيا ومن ورائها الصين والهند والقارة الأسيوية ذاتها التي تشكل أكبر قارات العالم سكاناً وسوقاً، وأوروبا الموحدة في عالم ١٩٩٢ م وماستسفر عنه من إمكانيات اقتصادية هائلة يمكن أن تزداد تدعيماً بانضمام أوروبا الشرقية إليها بعد نجاحها في عملية إعادة التكييف الهيكلي لاقتصادها طبقاً لقوانين التطور الرأسمالي، وما من شأن ذلك كله التأثير على المنظومة الدولية الجديدة، ذلك أن أوروبا الشرقية سوف تحصل في ظل تلك التحولات على مكانة الدول الأولى بالرعاية والاهتمام[١٩]. وبالتالي سوف تتعرض مكانة الدول العربية للتدهور.

٢ ـ ومن التغيرات الجديدة التي ظهرت في النظام العالمي الجديد مايعرف بنظام تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التعريفية وغير التعريفية في إطار الاتفاقية العالمية للتعريفات والتجارة (Gatt) التي تم توقيعها بالفعل في مدينة مراكش في ابريل ١٩٩٤ م وبمقتضاها أنشئت منظمة جديدة للتجارة العالمية wto، تلك الاتفاقية التي سوف تستفيد منها الاقتصاديات الحديثة والمتقدمة أكثر من الاقتصاديات في الدول الفقيرة.وفي ذلك تشير دراسات معهد التخطيط القومي بأن الدول النامية في آسيا هي الأولى ين دول العالم النامي من حيث التمتع بفوائد تحرير التجارة تليها بلدان أمريكا اللاتينية وتأتي الدول النامية الافريقية في المرتبة الأخيرة.وتقدر الدراسات المبدئية التي أجرتها سكرتارية الجات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المكاسب الصافية للاتحاد الأوروبي بنحو (٨٠مليون) دولار يقابلها خسارة صافية للدول الافريقية تقدر بحوالي (٢،٦ بليون دولار)[٢٠].

٣ ـ ولايقل أهمية عن تحرير التجارة والمال ماحدث من تقدم تكنولوجي سريع، فلقد شهدت تلك الفترة ثورة تكنولوجية لاتقل في آثارها عن الثورة الصناعية، ولعل التقدم الهائل الذي حدث في عالم المواصلات، والاتصالات والمعلومات من أهم معالم تلك الفترة، وانعكس ذلك في السرعة الفائقة التي يتم بها تجميع المعلومات واسترجاعها، وانتقالها من أقصى الأرض إلى أقصاها، وكان هذا التقدم التكنولوجي من أهم العوامل في تحقيق عالمية الأسواق، فلم تعد هناك سوق وطنية متفرقة، بل اندمجت جميعاً في سوق واحد، ويبدو ذلك على وجه الخصوص في الأسواق المالية حيث توجد سوق عالمية تضم في سوق واحد المراكز المالية في نيويورك، ولندن، وزيوريخ، وسنغافورة، وهونج كونج. وكل مركز من هذه المراكز يرتبط بشبكة من الاتصالات والمعلومات مع أسواق مالية أخرى منتشرة في كل أجزاء العالم، وقد استطاعت عدد من البلاد النامية التي يطلق عليها البلاد حديثة التصنيع (كوريا، وسنغافورة، وهونج كونج وغيرها) أن تشق طريقها وأن تقطع لنفسها مكانة مرموقة في الأسواق العالمية(٢١).

ولقد ترتب على الثورة التكنولوجية كذلك ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، فلقد كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصيص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الذاتية، وتخصيص أخرى في المنتجات الصناعية ولكن نتيجة لما أحدثته التكنولوجية من إمكانيات جديدة للتخصص، فلقد ظهر مايعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا مايعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، وقد انعكس ذلك سلبياً على بعض البلاد النامية المصدرة للمواد الخام كالقطن، والجوت، والنحاس فضلاً عن تقليص كمية المادة الخام المستخدمة في كل وحدة منتجة وفي تدوير المواد التي سبق استخدامها(٢٢).

٤ ـ ومع التحولات العالمية المتسارعة فقد تعززت الاتجاهات المستخلصة من سجل الأنماط الجديدة لتقسيم العمل ببيانات توزيع الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر الذي تقوم به الشركات عابرة الجنسيات، فحسب بيانات تقرير الاستثمار العالمي عام ١٩٩٣م والذي تنشره الأمم المتحدة، يتضح أن الاستثمارات قد تركزت فيما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض، ويذهب النصيب الأقل إلى البلاد النامية ومن بين الدول الأخيرة تستأثر منطقة شرق وجنوب آسيا بنصيب الأسد، فمن إجمالي حجم

الاستثمار عام ١٩٩٢ م والذي بلغ ٣٥٣، ١٤٨ مليون دولار استأثرت الدول المتقدمة بمبلغ ٧٩٣، ١٠٧ مليون دولار، بينما أخذت الأقاليم والبلاد المسماة بالنامية مبلغ ٧٦٧، ٣٨ مليون دولار، وقد استأثرت المنطقة الآسيوية بحوالي نصف الاستثمارات الاجمالية للمجموعة النامية يليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ولم يبق إلا الفتات لتأخذه القارة الافريقية ويذهب معظمها إلى البلاد الافريقية المصدرة للبترول[٢٣].

وفي اطار هذا التمايز الاستثماري الواضح، فقد تمايزت البلاد النامية فيما بينها بدرجة كبيرة، وأصبحت البلاد النامية تضم مجموعات تختلف فيما بينها اختلافاً يجاوز مابين البلاد النامية، والبلاد تامة النمو فشتان مابين البلاد الافريقية جنوب الصحراء، وبلاد شرق آسيا وأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى وشتان مابين البلاد النفطية وغيرها من البلاد النفطية ولاشك أن هذا التباين يعكس ضرورة إعادة النظر في النماذج التنموية التقليدية التي تفترض أن الاقتصاد العالمي يتكون من مركز، هامش وأن المركز قوامه البلاد الصناعية المستغلة، والهامش قوامه البلاد النامية المستغلة لأنها لاتعكس التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال ربع القرن الأخير، كما يجب البحث عن أسباب التباين بين هذه المجتمعات، هل يرجع إلى ظروف خارجية أم أنه يرجع إلى اختلاف في الادارة الاقتصادية والسياسات الداخلية التي ساعدت البعض على استغلال الفرص المتاحة في الاقتصاد العالمي، وسرعة التكيف مع التغيرات العالمية الجديدة في حين لم تتمكن بلاد أخرى بسبب سياساتها الداخلية من تحقيق هذه المزايا ووجدت نفسها وقد تخلفت في هذا المضمار[٢٤].

لذا فقد رأى جونار ميردال بأن البلاد النامية لاتستطيع أن تنقل نموذج المجتمع الرأسمالي الغربي في التنمية، لأن لكل بلد ظروفه الخاصة، وعلى هذا الأساس يجب دراسة هذه الظروف الملموسة بدقة وموضوعية حيث تكون النتيجة ولادة أشكال اجتماعية مختلفة، وتتجسد هذه الأشكال الاجتماعية الجديدة في التكامل الاقتصادي العالمي والتي تتخذ شكل الرأسمالية الجديدة التي تأخذ في الاعتبار الخصائص الوطنية والتاريخية والدينية لشعوب البلدان النامية[٢٥].

٥ ـ ولكن من أهم معالم تلك الفترة أيضاً أن الاستراتيجية الدولية للتنمية والتي وضعت على أساس افتراض أن تنمية العالم الثالث سوف تتحقق عن طريق اندماجه في النظام الاقتصادي العالمي، فقد أثبت الواقع خطأ هذا الاتجاه، فقد زاد الاندماج في النظام العالمي من تبعية البلدان النامية، ونال من استقلالها الذاتي، من حيث أنه دفعها إلى إنتاج مايريده النظام العالمي منها بدلاً من أنتاج ماكانت تحتاج إليه هي نفسها،

واليوم يعتبر هذا النوع من التنمية عن طريق التقليد الأعمى أمراً مفروضاً وهذا مايكشف عن التناقض القائم بين الديناميات التي ينهض عليها النظام الدولي، ومحوره البلدان المتقدمة والاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية[٢٦].

لذا فقد ذهب - بيير جاليه - إلى أن تخلف التنمية في العالم النامي إنما يأتي بفعل التقسيم الدولي للعمل المتسم بالطابع الامبريالي الذي يكرس هذه الأمم في دور الدول الموردة للمنتجات الغذائية الرئيسية وللمواد الأولية وللبترول إلى الدول المسيطرة، على حين تدخر هذه الدول لنفسها التصنيع الذي يضاعف ثرواتها، وهكذا فإن نصفاً من العالم ينتج من أرضه ويستخرج من باطن أرضه كل مايكون من الممكن انتزاعه لكي يرضي حاجات هذا الخمس من العالم الذي يمسك به تحت نير عبوديته[٢٧].

وفي معرض تقييم هذه التحولات العالمية المختلفة من منظور تفاعلها وتأثيرها على المجتمع العربي يبدو أن بعض هذه التحولات والتغيرات قد تركت آثارها الواضحة على المجتمع العربي أكثر من غيره باعتباره يشكل جزءاً أساسياً من الدول النامية، ويمثل أحد الأقاليم الرئيسية في التنافس بين الأقطاب الدولية الثلاثة في النظام العالمي الجديد لذا فإننا سوف نحاول أن نرصد أهم الآثار الايجابية التي حصلت عليها البلدان النامية ومنها الدول العربية بصفة عامة، وعدداً آخر من النتائج والآثار البعيدة المدى على واقع ومستقبل البلدان العربية بصفة خاصة، وكان من أهم الآثار الايجابية التي استفادت منها على الأقل بعض الدول النامية والبلدان العربية في العقدين الماضيين، تبنى بعض سياسات التنمية الصناعية التي أعلنتها الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة التي سعت خلال زيادة الانتاج الصناعي العالمي، ومشاركة نصيب الدول النامية من هذا الانتاج بنسبة (٢٥٪) حتى عام (٢٠٠٠) وقد أسهمت هذه السياسة بالفعل في تطوير بعض الصناعات الوطنية وزيادة حجم الصناعات التصديرية ولاسيما في دول شرق وجنوب آسيا وامريكا اللاتينية، كما أستفادت بعض الدول النامية أيضاً من ميادين التعاون الدولي بشأن القواعد الخاصة بنقل التكنولوجيا سواء عن طريق الشركات متعددة الجنسيات أو الوسائل الأخرى لعمليات النقل والتكنولوجيا إلى الدول النامية، وهذا مانتج عنه تطوير بعض الدول العربية من أنماط التكنولوجية المنقولة وتعديلها إلى تكنولوجيا ملائمة.

كما أستفادت أيضاً الدول النامية ومنها العربية في الوقت الحاضر من السياسات المالية أو الائتمانية الجديدة في ضوء برنامج النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتم جدولة وشطب جزء كبير من هذه الديون، كما أصرت عدد من الدول على ضرورة

مساهمتها في إدارة المؤسسات والتنظيمات المالية العالمية[٢٨]، لذا فقد ظهرت مؤشرات الديون تحسناً طفيفاً عام ١٩٩٠م ومن بين العوامل التي أخذت ذلك عمليات كبيرة للتخفيف المباشرة لأعباء الديون وقد استفادت من هذه الاجراءات مصر وبعض الدول الصغيرة في أمريكا اللاتينية، إضافة إلى دول شرق أفريقيا، إضافة إلى شروط أيسر لإعادة جدولة الديون الرسمية في إطار نادي باريس حيث وافق نادي باريس عام ١٩٩٠م على مد آجال الاستحقاق، وفترات السماح للديون المعاد جدولتها، كما وافق على إمكانية إجراء عمليات مبادلة الديون ومن المرجح أن تساعد هذه المساندة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد بعض هذه الدول على استئناف نمو أوفر صحة وأن تخفف من الضغوط على ميزان المدفوعات[٢٩].

وفي عام ١٩٩٠ م نما حجم صادرات الدول النامية والعربية بمعدل أسرع من معدل صادرات الدول الصناعية، ومن بين الدول النامية كان نمو الصادرات قوياً بنوع خاص في مجموعة كبرى من الدول الآسيوية المصدرة للمنتجات المصنعة، وقد كانت اتجاهات أسعار المنتجات الأولية القوة الدافعة وراء نمو الصادرات في كثير من الدول النامية[٣٠].

وعلى صعيد المسار الديمقراطي يظهر الواقع العربي حدوث تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالحرية السياسية التي تبقى مقيدة بمبدأ تداول السلطة وهو مبدأ رئيسي في النظرية الديمقراطية بمختلف مدارسها، ومن مظاهر هذا الوضع عملياً السماح بانتقاده «الحكومة» وتغييرها فقط ومع ذلك فإنه ستظل هناك عوامل رئيسية تؤثر في مستقبل المسار الديمقراطي في النظام العربي هي:

١ ـ ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية وغيابها الفعلي كلية في بعض الحالات.

٢ ـ أزمة المصداقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية نظراً إلى ارتباطها أو ممارساتها السياسية السابقة عند وجودها في السلطة.

٣ ـ طبيعة التطور التاريخي للنظام العربي في بيئة نزاعية وتسخير نسبة مرتفعة من الإمكانيات الوطنية (على صعيد الدولة) لمسائل قومية وسياسية مثل مناهضة الاستعمار، وتحقيق الوحدة، وبناء الاستقلال الوطني، تحرير فلسطين، وتهميش موضوع الديمقراطية باعتبارها مسألة ثانوية وهدفاً يمكن أن ينتظر[٣١].

وترتيباً على ماسبق فإنه يتضح أن أمام الأقطار العربية والنامية الآن فرصاً عديدة

للإفادة من النظام العالمي الجديد إلا أن باستطاعة بعضها للإفادة بصورة أكثر من غيرها وذلك باستثمار دورها الإقليمي وقدرتها على التعبير عن نموذج ديمقراطي رائد، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في أية ترتيبات أمنية مقبلة، فضلاً عن ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا العالمية، وثورة المعلومات والاتصالات، ، على أن يواكب ذلك عمل نشط من أجل حل معضلة التكنولوجيا وخلقها وليس مجرد نقلها، إن هذا الانتقال هو خطوة أساسية وضرورة ملحة، على طريق التنمية الحقيقية[٣٢].

وبعد أن أوضحنا أهم الآثار الايجابية التي إستفادت منها على الأقل بعض الدول العربية والنامية يبقى أن نرصد الجانب الآخر من النتائج والآثار البعيدة المدى للتحولات العالمية الجديدة على واقع ومستقبل الأمة العربية.وذلك باعتبار أن المجتمع العربي جزء لايتجزأ من النظام العالمي يؤثر فيه أحياناً ويتأثر به في غالب الأحيان من جهة أخرى بمعنى آخر فإن المجتمع العربي يمكن أن يشكل إحدى المرايا العاكسة لعلاقات القوى والمتغيرات الهيكلية في النظام العالمي ككل. ومن هذا المنطلق فإن هذه النقطة سوف تهتم برصد أهم النتائج التي أثرت على الواقع البنيوي للمجتمع العربي من خلال بعدين أساسيين هما:

أولاً ـ البعد الاقتصادي:

يتسم البعد الاقتصادي بالعالم العربي منذ العشرين سنة الأخيرة ـ كما تشير الإحصائيات إلى تدهور كبير في الانتاج الزراعي بصفة عامة حيث تقلصت الأهمية النسبية لهذا القطاع الحيوي داخل الإنتاج المحلي الإجمالي من (١٧،٧٪) في المتوسط في بداية السبعينات إلى أقل من (١٠٪) في بداية الثمانينات، في حين زاد الانتاج الاستخراجي خلال السبعينات والثمانينات، بوتيرة سنوية تقدر بحوالي (٤١٪) وهذا يعني أن العالم العربي يزيد من انتاج المواد الاستخراجية التي يصدرها والتي يشكل تصديرها من ثرواته، باعتبار أنه يستحيل إعادة توليدها من جديد في حين أن المنتجات الزراعية التي لها قدرة التوالد تعرف جموداً وتدهوراً يتدعم سنة بعد أخرى، وأن إتساع الفجوة بين القطاعين من شأنه أن يكون أحد عناصر التشويه البنيوي التي تطبع الاقتصاد العربي، ويحدث ارتباطاً عضوياً بين التبعية الغذائية والتبعية التكنولوجية[٣٣].

مما أفضى ذلك إلى تفاقم التبعية الغذائية في العالم العربي خلال النصف الأول من الثمانينات عما كان عليه في النصف الثاني من السبعينات، فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية خلال الفترة من (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) مقارنة

بالفترة من (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) من (٩٠٪) إلى (٤٩٪) في الحبوب الاستراتيجية عامة ويزيد على ذلك أنه لم يزد متوسط النمو السنوي للانتاج من الحبوب خلال الفترة من (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) عن (٩٠،٠٠٪) سنوياً، وهذا الوضع إذا استمر يؤدي إلى مزيد من الانكشاف الغذائي بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية[٣٤].

بل وحتى بعض الأقطار العربية التي كانت تعتمد على انتاجها الزراعي في توفير الاحتياجات الأساسية من البقول والقمح واللحوم أصبحت تعتمد في أكثر من الضعف إلى ثلثي غذائها على الخارج وكان من بين الآثار ذات الطابع الاقتصادي المباشر هو تركيز استثمارات النظام الرأسمالي العالمي الجديد في الوطن العربي في انتاج السلع الأولية، وفي الصناعات الاستخراجية، ثم التحويلية بنسبة ضئيلة، وفي قطاع الخدمات، ولقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً واضحاً في تحجيم التصنيع العربي وتحديد تكلفته، والتقنية المستخدمة فيه فقد زادت تكلفة إقامة بعض الصناعات العربية مابين (٢٠٠٪) إلى (٣٠٠٪) بالمقارنة بالأسعار الدولية، وبعض الصناعات التي كانت تتم «بتسليم المفتاح» لقد أفضى هذا إلى عدم القدرة على المنافسة على مستوى السوق المحلي مع الصناعات المستوردة، بسبب الأسعار والجودة، وإذا كانت السياسات الرأسمالية قد اتجهت منذ الستينات إلى نشر الصناعات في الدول النامية، ومنها الوطن العربي، وبالذات بعض الصناعات التجميعية، ـبعض السيارات والمعدات ـ فقد كانت صناعات كما ذهب جالبريت صناعات قديمة ومريضة هدفت إلى تصنيع بعض الخامات في الوطن العربي لاستغلال رخص الأيدي العاملة، وتفادي تلوث البيئة في المركز[٣٥].

فضلاً عن الاحتكار التكنولوجي معرفة Know How وتشغيلاً Do How والسعي لزرع بعض أنماط مفروضة على الوطن العربي من التقنية تقوم على التقنية كثيفة رأس المال ترفع التكلفة الصناعية، وتصاحبها صور من البطالة يعززها الإصرار على مرافقة خبرات أجنبية عالية الأجر، لذا فيكاد يجمع جميع الباحثين العرب على أن التبعية التكنولوجية العربية قد تعمقت خلال السبعينات والثمانينات رغم التنامي الرهيب في الطلب على التكنولوجيا، والتنامي الكمي للقاعدة العلمية والمعرفية في الوطن العربي، وبالرغم من ذلك فإنه حتى منتصف الثمانينات لم يكن الوطن العربي قادراً على خلق التكنولوجيا وانتاجها معتمداً في ذلك اعتماداً كاملاً على الشركات، والبيوت الاستثمارية الاجنبية مفضلاً دائماً أسلوب تسليم المفتاح، في بناء مشروعاته، واهمة أن ذلك يؤدي إلى اختصار الفجوة الزمنية بين التخلف والتقدم[٣٦].

يضاف إلى ذلك تفاقم عملية التبعية المالية للوطن العربي خلال عقد الثمانينات، فلقد وصل حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المفترضة حوالي (١٤١) مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٩م، كما بلغ حجم خدمة الدين حوالي (١٤،٥ مليار دولار) أو حوالي (٣٣،٤٪) من الصادرات السلعية والخدمية لهذه الدول، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الأرقام لا تأخذ في اعتبارها الديون العسكرية الناجمة عن استيراد السلاح عن مصادر أجنبية تصورنا فداحة الدين العام العربي[٣٧].

وهكذا فإن الاقتصاد العربي في ظل التحولات العالمية الجديدة أصبح يعاني من التبعية بأشكالها المختلفة، الغذائية والصناعية، والتكنولوجية، والمالية، تلك التبعية التي جعلت الوطن العربي يدور دائماً في فلك النظام الرأسمالي العالمي، وموضوعاً لتحكمه وسطوته ولعل ذلك يؤكد التصور النظري الذي ذهبت إليه نظرية النسق الرأسمالي العالمي حول تزايد سيطرة دول المركز الرأسمالي على دول الأطراف في العالم النامي ومنها الدول العربية، ويثبت مقولة الاندماج الاقتصادي العربي في السوق الرأسمالي العالمي.

ثانياً ـ البعد الثقافي والقيمي:

في ظل التحولات العالمية المعاصرة التي أشرنا إلى أهم ملامحها ومعالمها يتضح مدى هيمنة النظام الرأسمالي على مستوى عالمي، منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين واتخاذه مرحلة جديدة تتميز بما يمكن أن نسميه دولية الانتاج، أو بتعبير أفضل عالمية الانتاج، داخل المشروع الرأسمالي، تتم داخل حدود الدولة، وإنما على المستوى العالمي، بحيث أصبح الاقتصاد العالمي يحل تدريجياً محل الاقتصاديات القومية المختلفة كاطار لعملية الانتاج الرأسمالي[٣٨]. وبالتالي إفتقار نماذج تنموية أخرى مؤثرة، وإذا استمر هذا الوضع سوف يفرض ضغوطاً متزايدة على الأقطار النامية والعربية من أجل اختزال التاريخ، وتجاوز الخصوصية الثقافية والاجتماعية، لأن سيطرة الرأسمالية العالمية لن تقتصر على فرض أنماط عالمية في التفكير والسلوك، بل ستؤدي ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ إلى طمس كثير من الثقافات الشعبية في مناطق مختلفة من العالم النامي، ويكفي الإشارة إلى مجال استهلاك لندرك مدى تأثير الثقافة الرأسمالية عليه، من نمط انتاج السلع إلى طريقة استخدامها، وتذوقها، إلى الارتباط بها واعتبارها رمزاً للحداثة والمعاصرة[٣٩].

بل وساهمت التطورات العالمية الجديدة في خلق ثقافة عالمية جديدة تنتشر من

مراكز الانتاج الصناعي في الدول المتقدمة وتنتشر في بقاع المعمورة، وهي إذ تنتشر تحاول أن تخضع الثقافات المحلية لمتطلباتها وأن تلبي حاجات مختلف فئات المجتمع (النساء، والرجال، والكبار، والصغار) وهي بهذه الاستراتيجية تعمل على دمج أنماط الحياة اليومية المختلفة لدى الشعوب المختلفة والطبقات المتباينة في بوتقة واحدة، بحيث تزال الحدود والحواجز بين الشعوب، والطبقات، وهذه الثقافة في جوهرها ثقافة استهلاكية أو جماهيرية تنتقل من خلال شبكة للاتصالات العالمية، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد تصاحبه ثقافة عالمية جديدة، ونظام اتصالي عالمي جديد[٤٠].

وقد نجحت الصناعات الاعلانية ووسائل الاتصال الغربيةـوخاصة الامريكية في أن تهيمن على العالم بأسره ولقد ارتبط نجاحها في هذا الصدد بالاستراتيجية التي اتبعتها والتي تقوم بتصوير الحياة الاستهلاكية الحرة على أنها عالم سحر جميل، ولقد نجحت هذه الصناعة في أن تدخل هذه الثقافة الاستهلاكية إلى العالم النامي ومنها المجتمع العربي حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان في حياة لاتوفر لهم أسلوب حياة مثل ذلك الذي تصوره ثقافة الاستهلاك ويصبح عليهم أن يمثلوها على مستوى التصور فحسب[٤١].

وفي هذه الحالة يلعب العامل الثقافي دوراً بارزاً فهذا لايظهر فقط في تقليد العالم العربي للعادات والتقاليد واللغة وشكل الاستهلاك وإنما يظهر في طريقة التفكير بالذات والغير أيضاً، وفي هذا الوضع يفقد الإنسان العربي التمييز بين الصديق والعدو، كما يفقد إمكاناته الذاتية في حل مشاكله، ويبقى ينتظر الحلول المستوردةفالمستهلك يطلب البضاعة الأجنبية، ويقيس على أساسها البضاعة الداخلية، وأصحاب رؤوس الأموال والعلماء يرون محيط عملهم غير آمن ولذلك يتحينون الفرص للهرب بأموالهم وعقولهم وإمكاناتهم إلى الخارج عند ذاك تكون الرأسمالية العالمية قد أصبحت حالة داخلية، وإن كفاحها يعد أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، وكما أنه أمر شاق وطويل[٤٢]. خاصة في ظل احتكار الدول الرأسمالية الصناعية للتقنية والانتاج الاعلامي على المستوى العالمي وهيمنتها على وكالات الأنباء العالمية (الاسوشيتدبرس، واليونايتدبرس، والرويتر، ووكالات الأنباء الفرنسية) حيث تتحكم في الانباء التي تراها عالمية وتوزعها على نطاق عالمي، بل إن التسعينات سوف تشهد قفزة كيفية في البث التلفزيوني العالمي، بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محليةومن المتوقع أن تختفي أو تضعف القيود القومية على رسائل شبكات التلفزيون العالمية من أمثال CBS, CNN حيث سيصبح في مقدورها الوصول إلى المشاهد أينما كان وحيثما وجد على هذا الكوكب[٤٣].

والواقع أن المخاطر الإعلامية المترتبة على هذا التفاوت الملحوظ بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول العربية لاتقتصر على المجالات الإعلامية فحسب، بل تحمل آثارها أكثر خطورة تتمثل في السيطرة الثقافية التي تتخذ شكل الاعتماد (من جانب الدول النامية ومنها العربية) على النماذج المستوردة التي تعكس القيم وأساليب الحياة الأجنبية مما يهدد الذاتية الثقافية لشعوب العالم العربي(٤٤). وإذا تتبعنا التفاوت والاختلال الإعلامي في المجالات الثقافية لوجدنا أن الدراسة التي أجراها اليونسكو في الثمانينات عن التداول الدولي للبرامج التلفزيونية، فإنها تشير إلى أن التلفزيونات العربية تستورد مامتوسطه (٤٢٪) من البرامج الإعلامية من الغرب، وأن هذه النسبة ترتفع في حالة بعض الأقطار إلى أكثر من (٧٥٪) وأن حوالي (٣٢٪) مما يستورد من الولايات المتحدة الأمريكية، (١٣٪) من فرنسا، (٧٪) من بريطانيا، (٦٪) من اليابان، (٥٪) من ألمانيا، وأما عن مضامين البرامج المستوردة فكانت (٧٢٪) للبرامج الترفيهية (٥٠٪) لبرامج الأطفال والاعلانات (١٢٪) لمواد اعلامية أخبارية ومعلومات(٤٥).

ولابد أن يؤدي هذا التبادل الثقافي إلى إلحاق أضرار فادحة بالثقافة القومية العربية، لأن القانون الأساسي الذي يحكم عملية التبادل الثقافي هو القانون التجاري الذي يعامل الثقافة كسلعة تباع وتشترى، هذا ولقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً واضحاً في نقل المنتجات الثقافية والكتب والأفلام، والمواد التعليمية وذلك من خلال حرصها على فرض الأذواق الاجتماعية الاجنبية على شعوب العالم مستهدفة خلق نمط ثقافي عالمي واحد من حيث الذوق، والأسلوب، والمضمون، ومع ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات لايمكن أن تتحمل المسؤولية بمفردها مالم تكن الصفوة السياسية والثقافية في الدول النامية والعربية على استعداد لمعاونتها واقتسام الفوائد معها. على أن تدفق الثقافات الأجنبية داخل الدول العربية لايؤدي فحسب إلى إعاقة نمو الثقافة الوطنية بسبب إنتشار الأنماط الدولية الموحدة للثقافة، بل كثيراً مايضع المثقفين والمبدعين العرب في منافسة غير عادلة مع المنتجات الثقافية الأخرى(٤٦).

وإذا كان ذلك كله يشير إلى التبعية الثقافية العربية واندماجها في اطار النظام العالمي الجديد المتسم بالقيم الغربية أساساً فإن هناك عاملين مترابطين أثرا في تعميق أزمة القيم في الوطن العربي:

أولها: الثروة النفطية التي تدفقتا على الوطن العربي خلال السبعينات وعمقت من القيم الاستهلاكية وبالذات في إطار السلع ذات الاتصال الوثيق بالنظام القيمي والإعلامي العالمي.

ثانيهما: عامل العمالة المهاجرة، فقد تدفقت إلى الوطن العربي وبالذات في منطقة الخليج أعداد ضخمة من العمالة الآسيوية بلغت في عام ١٩٧٥ م في دولة الإمارات العربية (٦٥٪) من العمالة المهاجرة (٥٦،٧٪) في البحرين، (٨٣٪) في عمان، (٦٢،٣٪) في قطر، (١٦،٢٪) في الكويت، ومن المتصور أن هذه النسب لم تتغير - إلا هامشياً - في منتصف الثمانينات(٤٧).

إن هذين العاملين دفعا إلى زيادة الرغبة في استهلاك القيم الغربية بخاصة الاستهلاكية والفردية والمادية إلى ساحة الثقافة العربية مضيفة رافداً ثقافياً آخر، بالإضافة إلى الثقافتين الغربية والعربية مما قد يفضي ذلك - كما يقول أحد الباحثين - إلى حدوث صراع ثقافي بين الأجيال وأحياناً على مستوى قيم الشخص الواحد مما قد يؤدي إلى فوضى قيمية ويشيع أنماط الخواء الخلقي واختلال المعايير الثقافية(٤٨) مما يزيد من حالة الاغتراب القيمي والتبعية الثقافية العربية.

رابعاً - واقع المجتمع المصري في ظل التحولات العالمية الجديدة:

كشفت التحليلات السالفة أن الوطن العربي شأنه شأن دول العالم الثالث يرتبط بصورة أو بأخرى بمتغيرات ومتطلبات الواقع الاقتصادي والسياسي: العالمي الراهن، كما أوضحت التحليلات أيضاً المظاهر والآليات، والنتائج التي جعلت المجتمعات العربية تابعة بصورة أساسية لنوعية النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وهذا ماظهر جلياً بعد أزمة الخليج الثانية في اغسطس ١٩٩٠م ولكن ماهي نتائج التحولات العالمية الجديدة على المدى القريب والبعيد على واقع المجتمع المصري بصفة خاصة؟

وفي إطار ذلك فإن هذا الجزء سوف يسعى إلى استقراء النتائج التي أسلفنا - التوصل إليها من واقع الوطن العربي - على وضعية المجتمع المصري، بمعنى أن يكون المجتمع المصري مجال دراسة حالية لهذه النتائج وذلك من خلال بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والآخر ثقافي وقيمي.

أولاً - البعد الاقتصادي:

لقد شهد الاقتصاد المصري تغيرات بنائية هائلة منذ بداية السبعينات من هذا القرن الحالي حتى الأخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادي أو التي تسمى ببرنامج التكيف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي E. R. S. A. في الوقت الحالي ويرجع ذلك إلى

السرعة التي تم بها إحداث تحولات هيكلية في بنية المجتمع المصري منذ تدشين الحكومة المصرية لسياسة الانفتاح ورغم كثرة ماكتب حول انتهاج هذه السياسة على الاقتصاد المصري بصفة خاصة والآثار الناجمة عنها(٤٩).

فإن الذي لاشك فيه أن هذه السياسة تعني إعادة دمج الاقتصاد المصري في إطار النسق الرأسمالي العالمي، أي فتح باب الاقتصاد المصري على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية ومايصاحب ذلك من تغيرات لأن فتح الاقتصاد المصري بدون ضوابط أمام رأس المال الأجنبي (الذي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات) يحمل في طياته خطر تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد القومي، حيث تعمل هذه الشركات على تغيير السياسات التنموية بما يخدم أغراضها الاستثمارية بالدرجة الأولى، كما تستطيع أن تقلل من حجم الضرائب والأرباح الاستثمارية في حين تحصل على خدمات العمل والطاقة بأقل الأسعار، وهذا يؤثر على العائد الاجتماعي من وجود هذه الشركات، والاستثمار الأجنبي عن طريق معدلات التضخم وارتفاع الأسعار وزيادة أنماط الاستهلاك(٥٠).

فضلاً عن ربط الاقتصاد المصري بالسوق العالمي، وبالتالي تصبح السوق العالمية هي المتحكمة في آليات الاقتصاد المصري مثال ذلك أن الأسعار في مصر أصبحت محكومة بالأسعار العالمية، ليس هذا فحسب، بل أصبحت القطاعات الزائدة في الدخل القومي جميعها من النوع الخاضع للسوق الرأسمالية العالمية، وجعل مفاتيح الاقتصاد المصري بأسره تحت رحمة القوى الرأسمالية بحيث تملك في أي لحظة - إذا ماتعرضت مصالحها الخاصة مع المصالح المصرية - إحداث انهيار في هذا الاقتصاد وضرب الانجازات التنموية التي تحققت(٥١).

وفي إطار هذا فإن أي تنمية تحدث في مصرلابد وأن تكون تنمية تابعة تؤدي إلى ترسيخ التخلف وتراكمه، ومن ثم فمن خلال تنظيم عملية التجارة الخارجية عن طريق إتاحة الفرصة لسيطرة القطاع الخاص المحلي والأجنبي على هذه التجارة فقد تحدد الاستيراد باعتبارات المكسب والربح فقط، وعلى هذا فمن المتوقع أن يزداد التعامل مع السلع الاستهلاكية في الواردات أكثر من السلع الاستثمارية، والوسيطة، ولاشك أن هذا الوضع يشكل ضرراً بالغاً على معدلات نمو الاقتصاد المصري.

ويعمل على حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ومعدل الاستثمار في المدى القريب والبعيد، وبتأمل البيانات الأحصائية المتاحة يتضح تزايد وتنامي معدل العجز في

مصر فلقد زادت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي من (١٨،٦٪) في المتوسط خلال النصف الثاني من السبعينات إلى (٢٢،٦٪) مع بداية النصف الثاني من الثمانينات ثم إلى (٣٧،٤٪) مع أوائل حقبة التسعينات، وفي نفس الوقت نما العجز بمعدل سنوي ثابت خلال الفترة (٧٥/ ٧٦ - ٩٠/ ١٩٩١) حتى بلغ (٢٤٪) إلا أن الوضع المالي يظهر تحسناً خلال السنوات (٩١/ ١٩٩٣م) حيث انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي إلى (١٨٪) عام (٩١/ ١٩٩٢م) ثم إلى (٧٪) عام (٩٢/ ١٩٩٣م)[٥٢]. وقد يرجع ذلك إلى تبني الاقتصاد المصري لسياسات تصحيحية هيكلية ناجحة منذ الأخذ ببرنامج التكيف الهيكلي وسياسات التصحيح الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية.

يضاف إلى ذلك أنه في ضوء معدلات النمو في مصر يتضح انخفاض معدل النمو السنوي في الناتج القومي بصورة تنذر بالخطر من (٣،٩٪) عام ٨٧/ ١٩٩١م ثم انخفض بصورة شديدة إلى (١،٥٪) في عام ٩١/ ١٩٩٢م[٥٣].

وهذا يعني قصوراً واضحاً في معدلات نمو الانتاج، وفقدان القدرة على تحقيق الأمن الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على الخارج (التبعية) نتيجة لاضطرار المجتمع للخضوع لشروط السوق العالمي لتعويض العجز في معدلات الانتاج في ظل التزايد السكاني الرهيب.

وإذا انتقلنا إلى تأثير هذه السياسات الاقتصادية الجديدة على القطاعات الانتاجية فإننا نلاحظ أن تأثيرها على القطاع الصناعي والزراعي كان شديداً، وتمثل ذلك في انهيار الصناعات الحرفية الصغيرة، وتدهور الصناعات فقد تمثل في عدم الاهتمام بالمحاصيل الأساسية التي تتعلق بالاقتصاد المعيشي للقطاعات الشعبية العريضة، والتحول إلى زراعة المحاصيل النقدية من فاكهة وخضروات، وحدائق وقد ساعد على هذا التحول تلك التغيرات التي أحدثتها الدولة في التركيب المحصولي من خلال دعم القدرات التصديرية، واطلاق العنان للقطاع الزراعي لكي يؤدي دوره في هذه المهمة، أو قد تكون هذه السياسات غير معلنة وذلك عندما تغمض الدولة عينها عن التجاوزات التي تحدث في اطار المساحات المحصولية[٥٤].

مما أدى هذا بدوره إلى ضآلة معدلات الناتج الزراعي وتدهور وزنه النسبي من الناتج الاجمالي من (٤،١٪) إلى (٣،٥٪)في الفترات من (١٩٨٢ - ١٩٨٦م)[٥٥].

فترتب على ذلك ارتفاع اسعار المحاصيل الغذائية وتزايد الاعتماد على الخارج في

سد الفجوة الغذائية بين الانتاج الفعلي من هذا الغذاء واحتياجات الاستهلاك المحلي فضلاً عن زيادة الاندماج بين الوحدات الانتاجية الأساسية ومتغيرات السوق الاقتصادي العالمي.

وإذا كان الانفتاح الاقتصادي الرشيد يعني التعامل مع السوق العالمي تعاملاً واعياً، ومن مظاهر وعيه تنويع مصادر الاستيراد والتصدير للتفاوض من أجل أسعار أفضل وتخفيف حدة غلواء السوق الرأسمالي العالمي الذي يصطنع أزمات لفرض شروطه في البيع والشراء. فإن الواقع يبين عكس ذلك، فالانحياز واضح نحو السوق الرأسمالي دون الاشتراكي من (٤٥٪) عام ١٩٦٠م إلى (٢٥٪) عام ١٩٧٧م، وبالمقابل زادت الصادرات مع الدول الرأسمالية من (٢٦٪) عام ١٩٦٠م إلى (٦٢٪) عام ١٩٧٧م، كما انخفضت نسبة الصادرات مع الدول النامية من (٧٪) عام ١٩٦٠م إلى (١١٪) عام ١٩٧٧م[٥٦].

بل إن حركة التجارة الخارجية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (التي هي مركز الرأسمالية العالمية) خلال التسعينات تشير إلى أنها تعمل في غير صالح الاقتصاد المصري، حيث بلغ عجز الميزان التجاري المصري الأمريكي مليارين و٣٩ مليون دولار أميريكي[٥٧].

ارتبط ذلك كله بميل الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية ومن النوع التفاخري التي حكمت زيادة أنماط الاستهلاك دون زيادة مقابلة في قدرة المجتمع على الانتاج وتكون نتيجة ذلك استشراء سرطان التضخم **Inflation** في نسيج المجتمع المصري بحيث أكدت البيانات الاحصائية الرسمية إلى ارتفاع معدلات التضخم من (١٤٪) في عام ٩٠/ ١٩٩١م إلى (٢١٪) في عام ٩١/ ١٩٩٢م[٥٨].

مما يعني تضاعف أسعار السلع والخدمات الأساسية بصورة مستمرة كل خمس سنوات والتي تنعكس بشكل سلبي على تدهور أوضاع الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والمعدمة فضلاً عن تفشي بعض الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تؤدي بالضرورة إلى تغيير القيم الايجابية التي كانت تمجد العمل المنتج وقيم التعاون والتكافل الاجتماعي إلى قيم الربح السريع والثراء الطفيلي وقيم الفهلوة والشطارة وقيم الاستغلال والإثراء على حساب الآخرين، وزيادة حدة التفاوت الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع بل داخل الطبقة الاجتماعية ذاتها.

ثانياً - البعد الثقافي القيمي:

ساعدت التحولات العالمية الجديدة على هيمنة الثقافة العالمية للنظام الاقتصادي الرأسمالي على الثقافات القومية والمحلية، وأسهمت بطريقة أو بأخرى في إحداث تحولات خطيرة في تشويه معالم الثقافة المصرية الأصيلة وادماجها في إطار الثقافة العالمية للقيم الغربية، وبخاصة تقديم الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية نفسها باعتبارها الخيار الوحيد القادر على إشباع الحاجات الثقافية للناس مستخدمة في ذلك بعض الآليات الموجهة والمصنعة في المركز الرأسمالي، والبعض الآخر أفاد من الاحتياطي المؤسسي ومن الشرائح الاجتماعية المحلية لجعلها أكثر تبايناً وتبريراً ونشراً للثقافة الرأسمالية الاستهلاكية[٥٩].

كما ساهمت بعض العوامل في تدعيم هذه الثقافة الاستهلاكية في المجتمع المصري، وكان من أهمها:

الأول:العاملون في البلاد العربية البترولية، والذين رجعوا بجزء من مدخراتهم على هيئة سلع استهلاكية ذات طبيعة تكنولوجية متقدمة بحيث لعبوا دورهم في التبشير بهذه التوجهات الاستهلاكية والقيم التي تدعمها.

ويمثل الاعلام العامل الثاني الذي روج لثقافة الاستهلاك وقيمها ففي محاولة الترويج لبعض السلع تارة أو إبراز الرخاء واحتمالات الإشباع باعتبارها وعود الانفتاح الاقتصادي تارة أخرى، وجد أن الاعلام قد لعب دوراً لاينكر خلال هذه الفترة في إشاعة روح الاستهلاك في المجتمع.

ويتمثل العامل الثالث في السلع الاستهلاكية التي بدأت تشهدها الأسواق المصرية والتي استجلبت أساساً لإشباع حاجات البرجوازية، ثم انتشرت بعد ذلك عن طريق التقليد إلى بقية الشرائح الاجتماعية بحيث برز هناك ميل لازدهار ثقافة الاستهلاك أو بالأصح ثقافة البوتيك[٦٠].

كما توافدت في الوقت نفسه تيارات فكرية وثقافية لاتتلائم مع الواقع الأصيل للمجتمع المصري، فتغيرت ملامح أنساق القيم وتحولت إلى مزيج من القيم السلبية والايجابية، وانتشرت القيم المضادة بين جميع فئات المجتمع، فقيم الفهلوة والمعلمة والشطارة هي سمات مميزة لأنشطة قطاعات السمسرة، وتجارة الشنطة في عصرنا الحديث، كما أن قيمة المنتج أصبحت عبئاً لاطائل من ورائه سوى الانعزال عن الواقع المادي الذي واكب العصر، فقد تحللت هذه القيمة في ظل التغيرات والأوضاع

الاقتصادية الحرة والمشوهة، واختفى شعار العمل حق، والعمل واجب، وسادت قيم الفساد والرشوة والاختلاس في مجال الممارسات الاجتماعية والسلوكية ذلك أن المال أصبح هو القيمة العليا وبالتالي أصبحت قيم الثراء السريع على حساب الغير هي القيمة المثلى لدى معظم الفئات الاجتماعية[٦١].

وفي إطار هذا المناخ أصبح المجتمع المصري يعيش حالة من الاغتراب القيمي والعضوي، بلغت أقصاها لدى الشباب المصري، وإذا ماعرفنا أن الشباب ـ معرفاً بالشريحة العمرية التي تقع بين سن ١٥ ـ ٣٠ عاماً ـ يصل عددهم إلى حوالي (٥٨٪) من عدد السكان في المجتمع المصري وهو واقع موجود في كافة المجتمعات العربية[٦٢].

فإننا نصبح أمام شريحة عريضة من البشر بالغة الحيوية والفعالية ولذلك فإنه داخل هذه الشريحة أصبحت أكثر الردود مقاومة ورفضاً للتغير الجوهري في القيم الموروثة، ولذلك فلم يكن مستغرباً أن معظم الأحداث الكبرى التي حدثت خلال العقد الممتد من نهاية السبعينات حتى نهاية الثمانينات والتي اتسمت بالعنف الشديد قام بها الشباب من ذلك اغتيال الرئيس السادات، وأحداث المنيا وأسيوط، واغتيال رئيس مجلس الشعب والاعتداء على رئيس الوزراء، ووزير الداخلية والاعلام تحت مسميات ومنظمات إسلامية مختلفة مثل جماعة الجهاد والتكفير والهجرة، وتنظيم الجهاد، والناجون من النار، والدعوة. وحدثت مصادمات كبرى بين هذه الجماعات والسلطات السياسية في مصر، وكان الغالبية العظمى منهم تنتمي إلى فئة الشباب، حيث اتضح أن أعمار أعضاء تنظيمي التكفير والهجرة، وجماعة تنظيم الجهاد تتراوح مابين (١٨ ـ ٣٧ عاماً) وبالنسبة لجماعة الجهاد التي سعت إلى السيطرة على أسيوط عقب اغتيال الرئيس السادات قد بلغ عددها (٨٤ شاباً) تراوحت أعمارهم جميعاً مابين (١٨ ـ ٢٦ عاماً) وجماعة الناجون من النار (المنشقة عن الجهاد) تراوحت أعمارهم مابين (٢٥ ـ ٣٠ عاماً)[٦٣].

ولم يكن الشباب وحدهم في هذه المواجهة وإن كانوا أداتها الصدامية، فقد نما تيار عارم داخل الجماهير الشعبية يميل نحو التدين والعودة إلى السلف والأصول ورفض المستورد من الأفكار الغربية، وأخذ هذا التيار في بناء مايسمى بالاقتصاد الاسلامي، فأخذ شكل البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال، ودور النشر الإسلامي، والإعلام الإسلامي، بل والحرص على إرتداء الملابس البيضاء وإطلاق اللحى والمناداة بالتمسك بالأصولية الإسلامية. كل هذه الأشكال من محاولات الإحياء الإسلامي تمثل إحدى الاستجابات القوية للتحدي الثقافي والقيمي الغربي، لذا فقد جاءت الفترة

من ١٩٧٧ - حتى عام ١٩٨١م، لتشهد أحداثاً جديدة إكتوى الشباب بنارها، تلك الأحداث التي كانت بداية التعبير الصارخ والعنيف عن رفض الممارسات الانفتاحية - والقيم الغربية، وماخلفته في المجالات السياسية (التبعية بكل أشكالها) والاقتصادية (الأزمات الطاحنة والغلاء الفاحش والبطالة السافرة بين الشباب) والاجتماعية تدهور القيم الأصيلة للمجتمع المصري(٦٤).

وهذا مايؤكد أن المجتمع المصري يعيش حالة حادة من الاغتراب القيمي والتبعية الثقافية أو بشكل أكثر تحديداً يعاني كل المعاناة من أزمة قيمية عارمة.

الخاتمة والاستخلاصات الأساسية:

ساعدنا الاطار التصوري للبحث ومايشتمل عليه من مفهومات التبعية والنسق الرأسمالي العالمي ومايحتويه من دول المركز، ودول الهامش وتقسيم العمل الدولي، والسوق الرأسمالية العالمية، وبروز النظام الاقتصادي العالمي الجديد ذو النزعة القطبية الواحدة على صياغة قضايا البحث وتساؤلاته وتوجيه عملية تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وإذا أتينا إلى بعض الاستنتاجات الأساسية حول هذا الموضوع يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

أولاً: ميل النظام الرأسمالي العالمي بحكم طبيعته الهيكلية إلى تعميق مركزه في النظام الرأسمالي أي تأكيد تفوقه المطلق والنسبي في المعرفة العلمية والتكنولوجيا والتجارة الدولية مقابل تهميش مواقع الدول التابعة أو بالأحرى تعميق وضعية هذه الدول الهامشية الواقعة على أطراف النظام الرأسمالي.

ثانياً: أن المراكز الرأسمالية حظيت ولاتزال تخطط لجعل البلدان العربية سوقاً كبيراً تعرض فيها منتجاتها السلعية والاستهلاكية وتروج لها فضلاً عن إشاعة القيم الغربية القائمة على القيم الحسية والفردية والغرائزية وتدعيم التوجهات الاستهلاكية وفرض هيمنتها الثقافية باعتبارها النموذج الأمثل وبالتالي إحكام عملية التبعية الثقافية في البلدان العربية وهذا ماظهر جلياً في محاكاة المجتمع المصري للنمط الاستهلاكي الغربي - خلال حقبة الانفتاح - في الأذواق والاتجاهات والقيم والترفيه، بل واتجهت إلى تلوين الواقع المصري بثقافة سطحية مزيفة.

ثالثاً: مع السيطرة العالمية للنظام الرأسمالي العالمي وإفتقار نماذج تنموية أخرى مؤثرة خاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية وبالتالي حدوث انتكاسة شديدة في النظرية والممارسة الاشتراكية، يفرض على البلدان العربية ضرورة إتباع استراتيجية

بديلة تقوم على التوازن والاعتماد العربي الجماعي على الذات، والتوازن يعني إقامة علاقات متنوعة ومتكافلة تبدأ بمد الأزرع إلى العالم النامي، وا لبلدان الصناعية الجديدة فضلاً عن إقامة علاقات توازن بين البلدان العربية والبلدان الغربية والاشتراكية على حد سواء، أما الاعتماد الجماعي القائم على الذات فيعني تعبئة الجهود الفكرية والعلمية والسياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقلال الحضاري والذي لايعني الانغلاق وإنما يعني فهم الذات والآخر والتفاعل معه.

رابعاً: تحتم التغيرات العالمية الجديدة ضرورة الاستفادة من التنافس داخل الغرب الرأسمالي ذاته بين اليابان، وأوروبا الغربية والولايات المتحدة خاصة وأن البلدان العربية تمتلك موارد بشرية ومادية يمكن أن تحسن من شروط تعامله مع النظام العالمي الآن، وفي المستقبل فضلاً عن الاستفادة من استثمار الدور الاقليمي المتميز للبلدان العربية عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في أي ترتيبات أمنية مقبلة.

وحتى نتهيأ في نهاية هذا البحث لحوار يفنده وينقحه ويثريه يمكن طرح مجموعة من القضايا الفرعية والتساؤلات الأخرى التي ظهرت إلى السطح في أثناء التحليل ولم تؤخذ في الاعتبار منذ البداية وكلها قضايا وتساؤلات نطرحها على بساط البحث، ونوجه الأنظار نحو أهمية دراستها في المستقبل وهي:

١ ـ هل الموقع السابق للوطن العربي كما أشارت إليه الصفحات السابقة، هو موقعه الحقيقي في منظومة النظام الاقتصادي العالمي أم أنه بدأ يحتل موقعاً أفضل في ظل التحولات العالمية الجديدة؟

٢ ـ كيف يمكن تحسين وضع الوطن العربي عامة والمجتمع المصري خاصة من شروطه إزاء العلاقة مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويقلل من تبعياته الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية؟

٣ ـ أين تسير الأزمة القيمية، وما هو مستقبلها، وهل هناك فرص أرحب للخروج من هذه الأزمة المستحكمة؟

٤ ـ هل يمكن السير في طريق التطور الرأسمالي العالمي من أجل تحقيق تنمية عربية شاملة تلحق بركب دول جنوب شرق آسيا أم أن السير في هذا الطريق يزيد من هامشية المجتمعات العربية وتبعيتها؟

الهوامش:

١ ـ سلوى شعراوي جمعه. مصر والنظام الدولي سيناريو التسعينات في مصر وتحديات التسعينات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١ م.

٢ - Cockroft J., etal, (eds) Dependence and Underdevelopment Latin America. political Economy, N.Y 1972 P. 308 - 309.

٣ ـ عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٤، ص ٣٦

٤ ـ عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٠

٥ ـ جورج قرم، التبعية الاقتصادية (مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، الطبعة الا ية، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٢، ص ١٣٢ - ١٣٧

٦ ـ أحمد مجدي حجازي وشادي قناوي، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨٧، ص ١٣٤ - ١٣٥

٧ ـ اندرو ويستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة وتعليق عبد الهادي والي والسيد الزيات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٢، ص ٥٥، وحول وجهة نظر فرانك انظر مايلي:

Frank G. A., Capitalism and Underdevelopment, in latin America, Landon 1967

Frank G. A., Latin America: Underdevelopment, of Revolution, Monthly Review press, London 1969

٨ ـ اعتماد علام وأحمد زايد وآخرون، التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة ١٩٩٥، ص ص ١١١ - ١١٢، وحول آراء عمانويل والرشتين، انظر مايلي:

Wallerstein E., modern world system Academic press, N.Y 1974

٩ ـ محمد عبد الشفيع عيسى، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية (دراسة في الاقتصاد السياسي الدولي مع إشارات إلى الوطن العربي) «مجلة السياسة الدولية»، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص ٢٠٢

١٠ ـ السيد الحسيني، التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي (تحليل نقدي لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث) حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية (العدد السابع عشر)، جامعة قطر، ١٩٩٤، ص ١٢٠

١١ - Cardoso F. and Fellitto E., dependency and Development in latin America. Uni- of California press, Berkely 1979, p. 8-9

١٢ ـ اعتماد علام وأحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص ١١٤

١٣ ـ انظر في هذا الصدد: Chase - dunn C., Global Formation structure the world economy, combridge, 1989

١٤ ـ طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث (في المنهج) دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٦٨

١٥ - Caporaso A. J., Dependence, Dependency and power in the global System: Astructural Behavioral Analysis, International Organization vol 32, 1978, p. 18-19

١٦ ـ جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت

العدد ١٠٤، اغسطس ١٩٨٦، ص ٣٥٨

١٧ ـ عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد (الحقائق والأوهام) سلسلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، القاهرة ابريل ١٩٩٦، ص ٤٦

١٨ ـ انظر في هذا الصدد:

ـ السيد الحسيني، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة في مجتمعات العالم الثالث، حولية كلية الإنسانيات، العدد الخامس عشر، جامعة قطر، ١٩٩٢، ص ١٤٧

ـ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٧، الكويت، مارس ١٩٩٠

١٩ ـ السيد الحسيني، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة في مجتمعات العالم الثالث، (مرجع سابق)ص ١١٣

٢٠ ـ محمد عبد الشفيع عيسى، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص ٢١٥

٢١ ـ سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة ١٩٩١، ص ص ١٤ ـ ١٧

٢٢ ـ سعيد النجار، مرجع سابق، ص ص ١٨ ـ ١٩

٢٣ ـ محمد عبد الشفيع عيسى، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص ٢١٢

٢٤ ـ سعيد النجار، مرجع سابق، ص ١٩ ـ ٢٠

٢٥ ـ طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١١٣

٢٦ ـ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، نحو عالم الغد (تأملات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد) اليونسكو، باريس ١٩٧٦، ص ٣٤ ـ ٣٥

٢٧ ـ بيير جاليه، العالم الثالث في الاقتصاد العالمي (الاستغلال الامبريالي) ترجمة ذوقان قرقوط، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص ص ١٤٩ ـ ١٥٠

٢٨ ـ عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي (الجزء الثاني) في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤، ص ٧٥٥ ـ ٧٥٦

٢٩ ـ البنك الدولي (التقرير السنوي ١٩٩١) نظرة عامة على الاقتصاد العالمي، واشنطن، ١٩٩١) ص ص ٣٩ ـ ٤٢

٣٠ ـ نفس المرجع السابق مباشرة ص ٤٤ ـ ٤٥

٣١ ـ ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، العدد ١٦٥، ص ٥٠

٣٢ ـ السيد الحسيني، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة في مجتمعات العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٥٦

٣٣ ـ فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ص ص ٢٧١ ـ ٢٧٢

٣٤ ـ عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مرجع سابق، ص ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠

٣٥ ـ عبد الباسط عبد المعطي، التبعية الثقافية في الوطن العربي (في الآليات والمجالات والتفسير) ندوة الثقافة العربية: الواقع وآفاق المستقبل، ١٢ ـ ١٥ ابريل ١٩٩٣، كلية الإنسانيات جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ١٢

٣٦ ـ عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مرجع سابق، ص ٢٣١ ـ ٢٣٣

٣٧ ـ انظر في هذا الصدد التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٩١) تحرير صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، الأمانة العامة، ١٩٩٢، ص ١٢، ص ٢٥
٣٨ ـ حسام محمد عيسى، الناصرية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ندوة باريس دار العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٥٤
٤٠ ـ أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة ١٩٩١، ص ٨١
٤١ ـ أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص ٧٩
٤٢ ـ علي الاشرفي، الرأسمالية ووسائل السيطرة الاستعمارية، على العالم، مجلة التوحيد، العدد ٨٠، السنة الرابعة عشر، بيروت ١٩٩٦، ص ٩٨، ٩٩
٤٣ ـ السيد الحسيني، التحولات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٥٣
٤٤ ـ عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٦٩
٤٥ ـ عبد الباسط عبد المعطي، التبعية الثقافية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٧
٤٦ ـ عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٧٠
٤٧ ـ عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مرجع سابق، ص ٢٥٢
٤٨ ـ ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية (المشاكل، الآثار، السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٨٣) ص ١٥٣
٤٩ ـ انظر حول هذا الموضوع مايلي:
ـ محمد ياسر الخواجة، الأصول الاجتماعية للاستثمار في الريف المصري (دراسة ميدانية في محافظة الغربية) رسالة دكتوراة غير منشورة، مودعة بكلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩١م، خاصة الفصل السادس.
ـ عبد الخالق فاروق حسن، الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي: دراسة في نسق القيم والمفاهيم، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد ٩ نوفمبر ١٩٨١، ص ١٠٥ ومابعدها.
ـ جودة عبد الخالق جودة، الانفتاح الاقتصادي والنمو في مصر (٧١ ـ ١٩٧٧) في كتاب مصر في ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٨٥ ومابعدها.
٥٠ ـ عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الجزء الثاني) مرجع سابق، ص ٥٨٠
٥١ ـ فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤
٥٢ ـ ونيس فرج عبد العال، عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر (الأسباب وطرق العلاج، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، الكويت، الربيع ١٩٩٦، ص ٦٨
٥٣ - United Nation Economic and Social Council Octobre 1993, p.47
٥٤ ـ فوزي عبد الرحمن، أنماط التفاعل بين وحدات المعيشة واقتصاد السوق في قرية مصرية، حولية كلية الإنسانيات، جامعة قطر، العدد السابع عشر، الدوحة ١٩٩٤، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٣
٥٥ ـ ابراهيم العيسوي، المأزق والمخرج: أزمة الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها، القاهرة، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، ١٩٨٧، ص ٢٥
٥٦ ـ عبد الباسط عبد المعطي، التغير في النمط الاجتماعي والتكوين الاجتماعي، في كتاب علم الاجتماع الاقتصادي، تأليف: د. غريب سيد أحمد وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية

١٩٨٧، ص ٣٢٥
٥٧ ـ حنان البيلي، تقارير الشراكة المصرية الأمريكية، سلسلة السياسات الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص ١٩٦
٥٨ - United Nation Economic and Social Council October 1993, p.45
٥٩ ـ عبد الباسط عبد المعطي، التبعية الثقافية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٠
٦٠ ـ هناء محمد الجوهري، الأعمال الاضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة (تحليل سوسيولوجي للظاهرة، وعلاقتها بعملية التنمية في المجتمع المصري في كتاب دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية إشراف د. محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١، ص ١٣٢ ـ ١٣٣
٦١ ـ أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٦٣
٦٢ ـ محمد ياسر الخواجة، الشباب الجامعي ومشكلاته المعاصرة في المجتمع المصري بحث مقبول للنشر، في ندوة عاطف غيث العلمية السادسة في الفترة (من ٢٦ ـ ٢٨ ابريل ١٩٩٥، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٥)، ص ١، ٤
٦٣ ـ سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، في كتاب الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لعلم الاجتماعي، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧
٦٤ ـ محمد ياسر الخواجة، الشباب الجامعي ومشكلاته المعاصرة في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ٢٤

الفهرس